



كتاب

تحصيل الطريق إلى تسهيل الطريق

تأليف
شيخ الإسلام وقاضي القضاة
عبد البر بن الشحنة

دراسة وتحقيق وتعليق
كاظم طليّب حمزة

إشراف
فضيلة الشيخ الأستاذ الدكتور
محمد محمد مصطفى شحاتة الحسيني

إصدار
وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية
إدارة الشؤون الإسلامية
دولة قطر

الطبعة الأولى

١٧ / ١ / ١٤١٤ هـ

٧ / ٧ / ١٩٩٣ م

حقوق الطبع والنشر محفوظة
لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية

ينشر هذا الكتاب لأول مرة
وقد نال محققه درجة الماجستير

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

الحمد لله الذي أعلى معالم العلم واعلامه، وظهر شعائر الشرع وأحكامه،
والصلاة والسلام على خير خلقه محمد المبعوث إلى سائر الأمم بالشرع الأقوم،
والمنهج الأحكم، وعلى آله وأصحابه الذين آووه ونصروه واتبعوا النور الذي
أنزل معه.

وبعد:

فان علم الفقه مما لا تخفى^١ جلاله قدره، ونباهة ذكره، وقد نبّه سيدنا محمد
- صلى الله عليه وسلم - على إبانة فضله وذلك بقوله: « ومن يرد الله به خيراً
يفقهه في الدين ».

وقد درج العلماء - رحمهم الله تعالى - منذ العصور الأولى في استنباط الأحكام
الشرعية، آخذين بعين الاعتبار تطورات العصور ومستجدات الأحداث.

وفي العصور المتأخرة، وبعد اتساع رقعة الإسلام وتبحر العمران، طرأت
حاجة الناس إلى تنظيم المدن والشوارع، مما أوجب على العلماء استنباط ما يلزم
الناس في هذا المجال من أحكام الشرع الحنيف.

ولعل الكتاب الذي بين أيدينا وهو « تحصيل الطريق إلى تسهيل الطريق » كان
محاولة لتلبية هذه الحاجة في حينه، فقد تناول الحديث عن الشوارع والطرق في
البر والنهر، وما يتبع ذلك من تجاوزات من الناس والسلطات، وتحديد
للشوارع العامة والخاصة، والأنهار العامة والخاصة، والمنشآت القديمة والحديثة
المقامة عليها، وحركة وسائط النقل المتعددة، والتصرفات التي قد تضر بتلك
المرافق، أو تسيء إلى مصالح الناس العامة ... وهو - كما يلاحظ - بحث فقهي

طريف، يعد من خصوصيات الدول المتقدمة، وربما كانت طبيعة عمل مؤلفه «الشيخ عبد البر بن الشحنة» عاملاً مساعداً له في تأليفه وجمع مسائله، فقد كان - رحمه الله - يتولى منصب قاضي القضاة - كما كان أبوه من قبله - وقد أتاح له ذلك الاتصال بمشكلات الحياة اليومية، وأثار اهتمامه بهذا اللون من أبواب الفقه وقضاياها المختلفة.

وقد جمع في كتابه خلاصة أقوال الفقهاء المتقدمين، مدعماً أقواله بالأدلة الصحيحة من السنة النبوية المطهرة، وهو في ذلك حريص على مراعاة فقه الواقع الذي عاصره وعاش ظروفه وأحواله.

ثم ألحق بكتابه بحثاً عن المفتي في الإسلام وصفاته، ليبين شروط أهلية من يتولى هذا المنصب الحساس في مجتمعات المسلمين، وضرورة أن يكون قادراً على حل المشكلات المستجدة في إطار من الوعي والفهم العميق للدين والواقع والحياة.

ولما كان من أهداف وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بدولة قطر، هو احياء المخطوطات الإسلامية بعد الاعتناء بها تحقيقاً ودراسة، مع مراعاة التنويع في الموضوعات والمجالات التي تبحثها تلك المخطوطات، فقد قامت الوزارة بطباعة ونشر هذا الكتاب، خدمة للإسلام والمسلمين، واهدائه لأهل العلم وطلبته ومؤسساته.

والله المسؤول أن ينفع به، وأن يتقبله خالصاً لوجهه الكريم.

إدارة الشؤون الإسلامية
وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية
الدوحة - قطر

الفصل الأول

بسم الله الرحمن الرحيم تمهيد

الحمد لله الذي أرسل محمداً مبشراً ونذيراً، وداعياً إلى الله باذنه وسراجاً منيراً فأقام به المعوج بالحجة ودلل على صراط الله بالعلامات النيرات والمحجة، فسلك طريق الهداية من شاء الله له التوفيق وانحرف عن جادة الاستقامة من عميت بصيرته فأردته المهالك فضل عن سواء الطريق .

وأصلى وأسلم على رافع لواء العدل سيدنا محمد الذي لا ينطق عن هوى وقوله الفصل ، وعلى آله الأطهار وصحابته الأخيار وعلى ورثا شريعته وعمد رسالته الداعين اليه والمدلين عليه ومن اقتدى بهم وسار على نهجهم الى يوم الدين .

وبعد : فإن مما يميز الاسلام عن غيره من الديانات الأخرى سواء منها السماوى المنزل أو الأرضى المفتعل - انه لم يفرق بين دين ودنيا بل قال الله سبحانه وتعالى : ٧٧ سورة القصص .

« وَأَتَّبِعْ فِيمَاءَ أَتَيْتَكَ اللَّهُ الدَّارَ الْآخِرَةَ وَلَا تَنْسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا وَأَحْسِنَ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ وَلَا تَبْغِ الْفَسَادَ فِي الْأَرْضِ » - الآية ٧٧ من سورة القصص .

وقال النبی الأكرم سيدنا محمد (ﷺ) فيما يرويه البخارى وغيره : (ربنا آتانا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار) .

وكان يقول ذلك عقب كل صلاة .

وقال الامام علي كرم الله وجهه ورضي عنه :

(الدنيا دار صدق لمن صدقها ودار نجاة لمن فهم عنها ودار غنى لمن تزود منها ، مهبطٌ وحى الله ومصلى ملائكته ، ومسجدُ أنبيائه ، ومتجر أوليائه ربحوا فيها الرحمة وأكسبوا فيها الجنة ، فمن ذا يذمها؟) .

ومن هذا الفهم أو من هذه البديهة - فإن علماء الإسلام وساداته الأعلام لم يعتزلوا ميدان الحياة أو يلوذوا بالفرار من تبعاتها وهم حراس دينه والأمناء على شريعته وقد رووا

عن النبي (ﷺ) فيما يرويه الترمذي وأحمد في مسنده انه قال :

(المؤمن الذي يخالط الناس ويصبر على أذاهم أفضل من المؤمن الذي لا يخالط الناس ولا يصبر على أذاهم).

بل كانوا فرسان ميادين الحياة وأنواراً تزيل عن القلوب ما ينتابها من الغش والران، فيهم تزال البدع والمنكرات، ويقام للحق ميزان وسلطان فيصير المسترشد ويقوم المعوج.

وأما ما حصل من بعض المنتسبين، فهو إما من مستعلم دعى أو فاسق شقى أراد أكل الدنيا بالدين، وهيهات أن يخفى مثل هؤلاء عن أبصار وبصائر المؤمنين فاللهم أهد وأحفظ وسدد آمين.

وصاحب المخطوط قد شهد له الجميع بالفضل ونبل الأصل لولا نزعة فخار تبدوا عليه - وتقرب من السلطان كان بسببها هدفاً لسهام شائئه - مما لا يكدر صفو دلائه. لذلك وانطلاقاً من فهم الاسلام، وأنه نظام شامل يتناول جميع مظاهر الحياة، فهو دولة ووطن وحكومة وأمة وهو خلق وقوة، أورحة وعدالة، وهو ثقافة وقانون، أو علم وقضاء، وهو مادة وثروة أو كسب وغنى، وهو جهاد ودعوة أو جيش وفكرة كما أنه عقيدة صادقة وعبادة صحيحة سواء بسواء.

قام العلماء كل في ميدانه فكانت هناك مختلف المدارس في مختلف العصور يؤلفون القلوب والكتب. حتى روي أن ابن عقيل الحنبلي لم يكن لديه من الوقت ما يستطيع فيه أكل طعامه مضغاً. فكان قد طحن الكعك بالسمن ويستسفه عندما يشعر بالجوع.

وقد كان من حسنات الأزهر وكل الأزهر حسنات - إن شاء الله - أن جعل قسماً، خاصاً بالفقه المقارن مما يتيح للطالب التعرف على طرق أصحاب المذاهب المختلفة ومسالكتهم في توجيه الأدلة الشرعية لاستنباط الأحكام الفقهية منها.

ومما من الله به علي أن جعلني أحد طلاب هذا القسم - أسأل الله أن ينفعني ببركة أدلة الأحكام ومعرفة الحلال والحرام.

ولما كنت منذ صباي قد تتلمذت على مصنفات سلفنا الصالح ، وخالط حبها
بحب أصحابها قلبي رغبت - وبتوفيق من الله - أن أقدم بعض ما يجب على من الوفاء
لهم .

فقمت بالبحث بين فهارس المكتبات لعلني أقع على مخطوط يحقق هذه الغاية وفي
بالغرض ويعالج أمراً من أمور حياتنا مع الأخذ بعين الاعتبار عجزنا وقلة بضاعتي -
لكي لا أسوء إلى تصنيفه بتصحيحه ولا أكل عن فهم مضمونه وتحقيقه وتعريفه . فكان
ذلك :

تحصيل الطريق إلى تسهيل الطريق

فأرجو الله أن أكون قد وفقت لما نذبت نفسي له .
وهو حسبي ونعم الوكيل . ولأهمية هذا الكتاب الذي حققته
لتخصصه في بحث جزئية مهمة من جزئيات الفقه الإسلامي والمتعلقة
بالطريق والمرور فيه ، وما قمت به من خدمة للنص نال رضا لجنة
المناقشة فحصل وبفضل الله تعالى على درجة الإمتياز .

أبو معاذ

١٩ / صفر / ١٤٠٦ هـ

١٢ / ١١ / ١٩٨٥ م

* منهجي في التحقيق :

لقد سرت في تحقيق هذا الكتاب على المنهج المتبع في تحقيق الكتب عند المحققين واجتهدت قدر الامكان اتباع أهم القواعد في تحقيق النصوص بما استطعت الحصول عليه مما ألف في هذه الخصوص وقد راعيت الأساليب التي شاهدها في الكتب المحققة وقد وضعت نصب عيني أن أبذل كل ما أستطيع من وسع لاجراج هذا الكتاب القيم على أحسن صورة ما استطعت إلى ذلك سبيلاً .

ولما كنت لم أستطع الحصول الا على نسخة واحدة هي نسخة المعهد (معهد المخطوطات العربية) المصورة من خزانة المقر الاشرف باستنبول وبخط جميل مشكول وواضح ، وذلك بعد بحث في المكتبات العامة في بغداد والموصل وتركيا وتونس والمغرب والمدينة المنورة ومكتبة الحرم المكي والمكتبة الأزهرية ودار المخطوطات المصرية مع هذا كله لم استطع الحصول إلا على اشارة من فهرس في دار المخطوطات باسم فهرس رواق المغاربة تحت رقم ٧٠٥ فهرس ، يشير فيه الى خزانة العباسي وأن فيها كتاب تحصيل الطريق الى تسهيل الطريق - برقم ٢٢ . وقد سألت عنه في مكتبة الأزهر فما وقعت له على أثر.

إلا أن لطف الله سبحانه أعم حيث ان النسخة التي معي خالية تماماً من أى خطأ أو ضرب أو التباس وهي مكتوبة بخط نسخ جميل ، وقد كتبت العناوين بخط أحمر، كما هو عليه في النسخة الأصلية المخطوطة بتركيا والمشار إليها .

وبالمقارنة بينها وبين ما كتبه المؤلف بنفسه عند تأليفه لكتابه - تفصيل عقد الفرائد بتكميل قيد الشرائد - الموجود في المكتبة الأزهرية . وبالمقارنة بين الخطين تبين أن كلاهما بخط نسخ مع فارق الأسطر في كل مؤلف . وكبر الكلمة وصغرهما . اذ أن كلمات تحصيل الطريق - بخط كبير حيث لا يحتوي السطر على أكثر من سبع كلمات تقريباً . وأن الصفحة الواحدة تحوي سبعة أسطر هي الأخرى فسبع كلمات الى سبع أسطر في كل

ورقة مع قياس ١٧ × ٢٦ سم في ١١٩ ورقة وانتهى منها سنة ٨٩٥ وانتهى - من
تحصيل الطريق - هذا سنة ٨٨٦ كما في كشف الظنون . ولم يذكر في آخره اسم كاتبه مما
يقوي الظن أنها بخط المؤلف .

لذلك لم أجد عناء في قراءة المخطوط ، مما جعلني لأحتاج الى زيادة ، كلمة أو
حذف من عندي بل ولا حركة ولم أزد على شيء فيه الا استعمال الرموز التي اصطلح أهل
الكتابة عليها للدلالة على انتهاء الفقرة أو الكلام كوضع الاستفهام أو الفارزة أو النقطة
وغير ذلك مما هو معروف في قواعد الكتابة والاملاء ، حيث أن الكتاب جاء خاليا تماماً
من أمثال هذه المصطلحات ، وقد اجتهدت أن أتوثق مما نقل عن العلماء والخلاف بينهم
في بعض المسائل كما نقل عن صاحب التوضيح وغيره من العلماء .

ولما كانت المسائل الخلافية التي ذكرها المؤلف قليلة فاني ذكرت بعض المسائل التي
أرى في ذكرها فائدة مع ترجيح ما رأيته راجحاً من أقوالهم أو الإشارة اليه بعد .

وبعد . . فهذا كتاب تحصيل الطريق الى تسهيل الطريق يخرج محققاً فان كنت قد
وفقت إلى ما كنت أرجوه فذلك حسبي ولا أدعي عدم الزلل أو الخطأ في كل خطاب ،
ولكنني اتحرى وأرجو أن أكون ممن أجتهد وأصاب ، وان كانت الأخرى فاني أبرأ الى الله
من الحول والقوة وأسأل الله التوفيق والمغفرة وأرجو ممن اطلع على هذه السطور ستر العورة
والمعذرة وأقول كما قال القائل :

والعذر عند خيار الناس مقبول × × والعفو من شيم السادات مأمول .

وقد أبى الله الكمال إلا له ولدينه والتمام لكلماته « وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا
فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا » .

المقدمة

في دراسة عصر المؤلف - عبد البر بن الشحنة - من الناحية السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية وبصورة موجزة .

عصر بن الشحنة الشيخ عبد البر، هو: النصف الثاني من القرن التاسع الهجري وأول القرن العاشر منه .

فقد عاش في حقبة من الزمن كان الحكم فيها لدولة المماليك الشراكسة أو البرجية والذين قد ورثوا الحكم عن سلفهم من المماليك البحرية .

ويعتبر حكم المماليك البرجية امتداداً لحكم البحرية .

ومما لاشك فيه أن الانسان ابن عوائده ومالوفه لا إبن طبيعته ومزاجه ، فالذي ألفه من الأحوال حتى صار خلقاً وملكة تنزل منزلة الطبيعة والجملة . كما قال ابن خلدون^(١) . لذلك كان حتماً علي وأنا أترجم للشيخ عبد البر بن الشحنة أن أعرج مسرعاً على العصر الذي عاش فيه هذا العالم .

تبدأ دولة المماليك بنوعيتها من انقضاء عهد الدولة الأيوبية التي أسسها الملك الصالح نجم الدين أيوب - طيب الله ثراه وثرى ابنائه - لما قاموا به من دفاع عن أرض الاسلام ، وانتهاء بدخول مصر تحت نفوذ الخلافة الاسلامية العثمانية وذلك في سنة ثلاث وعشرين وتسعمائة للهجرة الموافق ١٥١٧ للميلاد .

وقد استكثر الملك الصالح نجم الدين أيوب والد صلاح الدين من المماليك حتى بالغ في ذلك وأمعن فكان عامة عسكره منهم وبنى لهم عسكراً خاصاً في الروضة - في مصر - وأنشأهم نشأة عسكرية ، فكان منهم الامراء والخاصة والحراس .

فضلا عن هذا فقد كانوا يؤخذون بحدود الشرع وآداب الاسلام والملك والسياسة وأسس الثقافة والمران على شتى أنواع السلاح^(٢) .

(١) المقدمة / ٣٣٣ .

(٢) بدائع الزهور لابن اياس ١ / ١٦٢ ط . الهيئة العامة - مصر / ط . حسن المحاضرة للسيوطي ٢ / ٣٤ .

فبعد انقراط عقد الدولة الأيوبية وزوال ملكها ومن لطف الله سبحانه وتعالى - أن تدارك الايمان بإحياء رmqه وتلافى شمل المسلمين بالديار المصرية بحفظ نظامه وحماية سياجه - بأن بعث الله سبحانه لهم هذه الطائفة التركية وقبائلها العزيزة المتوافرة امراء حامية وانصارا وافية^(١).

وهكذا انتقلت السلطة من الأيوبيين إلى المماليك البحرية ثم الى المماليك الجركسية وذلك من سنة ثمانية وأربعين وستمئة الى سنة تسعمائة وثلاثة وعشرين من الهجرة الموافق سنة ١٢٥٠ - ١٥١٦ ميلادية أي أن حكم المماليك للعالم الاسلامي دام حوالى قرنين من الزمان وربع القرن كانت مليئة بالأحداث .

ولما كان صاحب المخطوط الذي نحن بصددده قد عاصر فترة حكم المماليك الجراكسة كان لابد من القاء نظرة سريعة على هذا العصر الذي عاش فيه من النواحي السياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية .

(١) تاريخ بن خلدون ٦ : ٨٠٢ فيما بعدها .

* أولاً : الحالة السياسية :

استهل القرن التاسع الهجري ٨٠٠ هـ - ١٤٠٠ م ودولة المماليك قد وصلت أوج اتساعها بعد أن أرسى قواعدها برقوق حتى خطب باسمه في أماكن لم يكن يخطب لأحد قبله فيها من الممالك حتى حكم باسمه ملك بغداد^(١).

والتتبع لتاريخ دولة المماليك يرى مع ما هم فيه من تنافس على السلطة فقد قاموا بأعمال جليلة في خدمة الاسلام ، فقد شرقت جيوشهم وأساطيلهم وغربت وخالطت دماؤهم مياه البحار والمحيطات كما خالطت تراب أرض الاسلام ذوداً عن حرماته وان لم يكن في تاريخهم إلا معركة عين جالوت وأسرهم ملك فرنسا في المنصورة بمصر وذاقته مرارة الذل لكفاهم ذلك .

فقد كانت صيحاتهم ونداءاتهم وإسلاماه . . يا وجوه العرب يأل جركس ان أبواب الجنان قد فتحت ان متم متم شهداء وان عشتم عشتم سعداء بيضوا وجوهكم وأخلصوا العمل لله^(٢).

وقد كانت تحيط بهم قوى ثلاث : الدولة الصفوية الباطنية في ايران والدولة العثمانية المتنامية والدولة التترية التي كانت كالسيل الجارف اجتاحت العالم الاسلامي فلم يستطع أحد أن يوقف زحفها المدمر الا سيوف المماليك^(٣).

* ثانياً : الحالة الاجتماعية :

ليس من السهل المسور على المطلع ان يعطي وصفاً صادقاً للحالة الاجتماعية التي كانت تعيشها الأمة الاسلامية في عصر من العصور المتأخرة وعلى وجه الخصوص العصور التي تلت القرون الثلاثة الأولى التي هي خير القرون .

وذلك لاتساع رقعة العالم الاسلامي وتناثر شعوبه في أكثر بقاع الأرض ، إلا أنه من الممكن أيضاً اعطاء صورة تقريبية عن تلك الحقبة التي عاصرها المؤلف وهو عصر دولة المماليك بمصر.

(١) النجوم الزاهرة ١٢ : ١٦٨ / انباء الغمر ٢ : ٣٦ - ٤٩ .

(٢) أنباء الغمر ٢ : ٣٤٦ ، ٣٦٨ / الخطط التوفيقية ١ / ١٢٠ .

(٣) عجائب المقدور في أخبار تيمور : ٢٧ / السلوك ٣ : ١٠٣٣ / النجوم الزاهرة ١٢ : ٢٢٣ .

ففي العالم الاسلامي بعامة كانت هناك طبقتان هما سلطان ورعية ويفصل ما بين هاتين الطبقتين فاصل اجتماعي واضح وذلك بسبب عدم وضوح الرؤية أمام السواد الأعظم فاستبد الحكام وادعوا أمورا ظنوا انها حق لهم منحها ، الشرع لهم وزين لهم ذلك أدعياء العلم .

أما في مصر وفي عهد المماليك فقد اختلف المؤرخون المعاصرون في تقسيم طبقات المجتمع . فالمقريزي يرى أنها سبعة أقسام وهم :

القسم الأول : أهل الدولة .

القسم الثاني : أهل اليسار من التجار وأولي النعمة من ذوي الرفاهية .

القسم الثالث : الباعة وهم متوسطوا الحال من التجار ويقال لهم أصحاب البز والسوقة .

القسم الرابع : أهل الفلح وهم أهل الزراعات وسكان الريف .

القسم الخامس : الفقراء وهم جل الفقهاء وطلاب العلم والكثير من أجناد الحلقة .

القسم السادس : أرباب الصنائع والأجراء وأصحاب المهن .

القسم السابع : ذوو الحاجة والمسكنة وهم السؤل الذين يتكففون الناس^(١) .

بينما يرى ابن خلدون :

أن المجتمع في مصر يقسم الى قسمين حيث قال :

ان ملك مصر في مصر إنما هو سلطان ورعية .

وهذا حسب التقسيم العام للمجتمع المسلم لا في مصر وحدها .

وعلى وجه الاجمال يمكن تقسيم المجتمع في تلك الفترة إلى أربعة أقسام :

أولاً : طبقة المماليك .

ثانياً : طبقة أولي اليسار من التجار وأولي النعمة .

ثالثاً : طبقة الفلح : وهم أهل الزراعات وسكان القرى .

(١) اغاثة الأمة : ٧٣ .

رابعاً : طبقة الفقراء . وهم جل الفقهاء وطلاب العلم وقد قال المقرئى عنهم : منهم ما بين ميت أومشتهى الموت لسوء حالهم وأهل الخصاصة والمسكنة ، وهؤلاء قد أضناهم المرض وحصدهم حصداً الجوع والبرد ولم يبق منهم إلا أقل من القليل^(١) .

* ثالثاً : الحالة الثقافية :

استهل القرن التاسع الهجرى ودولة المماليك الجراكسة مزدهرة الطالع فى مصر والشام وبلاد الحجاز ، وكانت الدولة العثمانية الناشئة تنازعها السلطة فى بلاد المشرق وتتطلع الى سيادة العالم الاسلامى بعد سقوط دار الخلافة بغداد سنة ٦٥٦ هـ وتحويلها الى خراب على يد المغول .

حتى كتب العلم لم تسلم من شرهم فأحرقوا ما أحرقوا ، وصنعوا مما تبقى جسراً على نهر دجلة وعبروا عليه ، والكتب يومئذ تراث أجيال مضت وأزمة انقضت . وبهذا يكون التتار قد قطعوا الأمة عن تراثها وعرقلوا سيرتها الثقافية لعدة أجيال قادمة ثم جاء الصليبيون وقضوا على ماتبقى من ذلك التراث الضخم ما بين حرق وتمزيق ونهب وسرقة حتى ملأوا بتراثنا خزائن مكباتهم .

ولم يكف التتار بما صنعوا حتى أتى تيمور لك على البقية الباقية من هذه المدينة البائسة المنكوبة وتركها الناس وهي تحتضر تحت سنايك خيل التتار .

فانحاز علماءها - وكل بلد اسلامى اجتاحتها جيوش التتار - الى أماكن أخرى يأمنون فيها على ماتبقى من دين وعرض ونفس ومال .

وجرى لمسلمى الغرب فى الاندلس وشمال افريقيا كالذى جرى لأخوانهم فى الشرق على يد النصارى وانما زاد النصارى على التتار حيث أرغموا الناس على الردة والكفر بالله وتغيير الأسماء .

فى مثل هذا الجو الملىء بالأحداث فتحت مصر أبوابها لتضميد جراح العالم

(١) كشف الغمة : ٧٣ فما بعدها / أنباء الغمر ٢/٢ ، ١٩٩ ، ٢٦٠/٣ : ٢٨١ .

نزهة النفوس ٣ : ١٥٨ ، ١٩٧ ، ٢٧٤ .

النجوم الزاهرة ١٢ : ٣٠٣ .

الاسلامى ، فهرع اليها المهاجرون من العلماء والأدباء وأصحاب الفضل ممن هرع وقد أراد المسلمون أن يعوضوا بعض الذي فقدوه ، وقد وجدوا التأييد لذلك من دولة المماليك حتى عد هذا العصر عصر الثقافة الاسلامية المزدهرة بشكل لم يسبق له مثيل باعتبار أن عصر المماليك امتداد للعصور الاسلامية السابقة في الوقت الذي كان ولا يزال هذا العصر بالنسبة للنصرانية (عصر الظلام) ويسمونه العصور الوسطى . وذلك لما كانوا عليه من تخلف في جميع نواحي الحياة^(١) .

وكان المسلمون قد قرروا خلال تلك الفترة العصيبة من تاريخهم أن يتحدوا كل خطر ، وأن يحولوا كل هزيمة الى نصر ، وكل خوف الى أمن وكل ألم الى أمل وعمل .

فتسابق الناس من الأمراء والقادة والملوك والأعيان وخيرات النساء وكثير من أصحاب اليسار من التجار في بناء المعاهد العلمية - لعلمهم أن الأمة الجاهلة لاتعيد مجدا ، ولا تشيد صرحاً - فكثرت بذلك طلاب العلم ومعلمه ومتعلمه لما يدر عليهم من الجرايات حتى تنافس الناس تنافساً شديداً في بناء المدارس وتكريم العلماء والتقرب اليهم وتقريبهم ووقفت الأوقاف المدرة^(٢) .

وقد اشتهر عدد من هذه المدارس مثل المدرسة الصلاحية بجوار مرقد الامام الشافعى وكان يقال لها تاج المدارس وهي أعظم مدارس الدنيا آنذاك على الاطلاق . ومدرسة السلطان حسن بن ناصر بن محمد بن قلاوون .

قال المقرئى فيها : لا يعرف ببلاد الاسلام معبد من معابد المسلمين يحاكي هذه المدرسة في كبير قلبها وحسن هندامها وفخامة شكلها ، أيوانها أكبر من أيوان كسرى في العراق بخمسة ذرع^(٣) .

وهناك مدارس أخرى كثيرة أعرضت عن ذكرها خوف الاطالة .

وقد أدت هذه المدارس رسالتها العلمية على أكمل وجه فخرجت ابن حجر صاحب فتح الباري ، وابن دقيق العيد ، والعيني صاحب عمدة القاري على صحيح

(١) ابن اياس احداث سنة ٨٢١ ، ٨٣١ ، ٨٤١ هـ / أما أنباء الغمر ٣ : ٣٤٣ .

(٢) النجوم الزاهرة ١٣ : ١٨٦ / الخطط التوفيقية ١ : ١٢٠ ، ٢ : ٣٢ / ابن اياس بدائع الزهور احداث سنة ٨٠١ ، ٨٢٩ ، ٨٣١ / السلوك ٤ : ١٨٣ .

(٣) حسن المحاضرة ٢ : ٢٦٩ ، الدارس في أخبار المدارس ، أنباء الغمر ٣ : ٣٨٨ ، حسن المحاضرة ٢ / ٢٧٢ .

البخاري وشيخ الاسلام زكريا الأنصاري والامام جلال الدين عبدالرحمن السيوطي ،
والمناوي والبقاعي ، وابن السبكي صاحب الطبقات والرملي والشملي وابن منظور
صاحب لسان العرب والمقريزي وآخرين كان كل واحد منهم أمة^(١) .

وليقرن المسلم ما عليه بلاد الاسلام وما عليه بلاد النصارى أو غيرهم في نفس هذه
الفترة من التاريخ ليرى الفرق الشاسع بين عصر الانحطاط ، أو العصور الوسطى
عندهم ، وعصر المعرفة والعلم والنور عندنا .

* رابعاً : الحالة الاقتصادية :

من المعلوم بالضرورة أن الحالة الاقتصادية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالأمن ، والاستقرار
فكلما استتب الأمن واستقرت البلاد كلما كانت الحياة الاقتصادية مزدهرة ومتطورة ، وكلما
اضطربت الأحوال وعدم الأمن وخاف الناس كسدت السوق وبارت السلع وخربت
المزارع وانتهبت الأموال والبضائع^(٢) .

وقد كان لاضمحلال طريق البصرة بغداد ثم بلاد الشام والبحر الأبيض وغيره ثم
الى ما شاء الله من الطرق البرية وذلك بعد سقوط بغداد وتخريب المغول لها كما تقدم في
الحالة السياسية وما جاورها من بلاد الاسلام وانعدام الأمن بسبب ذلك سبباً في انتقال
التجارة الى مصر عن طريق البحر الأحمر ثم الى بلاد الغرب وحوض البحر الأبيض
المتوسط وأفريقيا ، ولذلك حاول المماليك تأمين طرق التجارة التي تمر ببلادهم لكي
يستطيعوا اغراء التجار القادمين من المشرق - بلاد الهند وشرقي آسيا - وتجار أوروبا
بالتردد إلى دمياط والأسكندرية لشراء ما يلزمهم من حاصلات الشرق^(٣) .

وقد أمر سلاطين المماليك نوابهم في الثغور - وهي المدن التي تقع على البحار
أوحدود الدول المعادية - بحسن معاملة التجار والتودد اليهم وعدم ظلمهم في أخذ حق
السلطان لأن هؤلاء التجار (هدايا البحور ودوابة الثغور ومن ألسنتهم يطلع

(١) الضراء اللامع بأعيان القرن التاسع للخواي ، وأنباء الغمر لابن حجر وحسن المحاضرة للسيوطي ، ودر الحبيب في
تاريخ حلب وغير ذلك .

(٢) الخطط التوفيقية ٢ : ٦٤ ، ١٢٧ .

(٣) العصر المماليكي : ٢٩٩ .

ما تجنه الصدور، وإذا بذر لهم حب الانسان نشروا له أجنحة مراكبهم كالطيور^(١) وبذلك سيطرت دولة المماليك على التجارة العالمية بين الشرق والغرب عن طريق مصر حيث أصبحت على أيديهم محطة للتجارة العالمية وازدهرت مدنها بشكل لم يعرف من قبل.

كما نشطت التجارة في عهدهم مع افريقيا عن طريق القوافل وساعد في ذلك ظهور ممالك اسلامية في أنحاء من أفريقيا لاسيما مع غربها فكان كثيراً ما يأتي الى مصر ملوك افريقيا وتجارها. وهكذا بقيت سوقهم العالمية مزدهرة الى أن أكتشف الاوروبيون رأس الرجاء فغيروا طريق تجارتهم وساموا التجار المسلمين في المحيط الهندي وبحر العرب سوء العذاب مما جعلهم يطلبون النجدة من سلاطين المماليك فجهز لهم السلطان الغوري أكثر من حملة كان آخرها بقيادة الامير حسن الكردي، حيث عمل التحصينات على الموانئ مثل جدة وعدن وشحنها بالمقاتلة، وسافر الى بلاد الهند وهناك دارت معركة بينه وبين النصارى في البحر نصره الله فيها على أعداء المسلمين^(٢).

أما الزراعة فكانت في أكثر أحوالها بصورة جيدة حتى غدا الكثير من أهلها أصحاب يسار وهم الذين أرتوت أراضيهم في سني المحل فنالوا من زراعتها أموالاً جزيلة^(٣) وسبب اعتناء سلاطين المماليك بالزراعة كونها الحرفة الأولى لغالبية السكان والمورد، هذا بالاضافة لما امتازت به أرض مصر من خصوبة التربة وقد وزعت الأراضي في مصر على شكل اقطاعات على سلاطين المماليك وأمرائهم وغيرهم مما جعلهم ينشئون عدداً من الجسور والقنوات^(٤).

وقد اشتهرت مصر بتنوع حاصلاتها الزراعية كالقمح والشعير والذرة والفلو والقطن والكتاب والبرسيم، بالاضافة الى أنواع الثمار كالحمضيات وأنواع الزهور والرياحين والخضروات كالبطيخ وغيره^(٥).

(١) صبح الأعشى : ١١ : ٤٢١.

(٢) ينظر أنباء ٣ : ٣٨ ، ٣٦٤ ، ٤٠٣ / بدائع ، ٤ : ١٤٢ .

(٣) حسن المحاضرة ٢ : ٣٢٤ - ٣٣٦ ، ٤٠١ - ٤٤٨ .

(٤) العصر المماليكي : ٢٨٧ / أنباء الغمر ٣ : ٥٤ فما بعدها .

(٥) حسن المحاضرة ٢ : ٣٣٢٤ - ٣٣٦ ، ٤٠١ - ٤٤٨ .

أما الثروة الحيوانية ، فانها كانت حسنة وقد أكثر الممالك من انتاج الأغنام وجلب أنواع ممتازة منها لتربيتها^(١) .

أما الصناعة فلم تكن هي الأخرى أقل حظاً من بقية الاقتصاديات ، فقد كانت سوقها رائجة في ذلك العصر خصوصاً صناعة السلاح كالسفن والمكاحل وهي أداة يوضع فيها النفط ويلقى على الأعداء فهي كهيئة المدفع وتقوم مقامه كما اشتهرت بقية الصناعات كالمنسوجات الحريرية وغيرها والفرش والبسط حتى حذق المصريون في هذه الصناعات وغدت لهم في ذلك شهرة .

وقد قال ابن حجر في حوادث سنة سبع وثلاثين وثمانمائة ، إنه أحصى من في الاسكندرية من الحاكة فوجد فيها ثمانمائة نول ، وكان ذلك وقع سنة سبع وتسعين وسبعمائة فبلغوا أربعة عشر ألف نول بمباشرة جمال الدين الاستادار وكذلك انتشرت صناعة التطعيم بالبرونز والنحاس والذهب والفضة واشتهر بهذا سوق الكفتين والزجاج الملون . وقد كان للمصريين سمعة في التكفيت لاتضاهي^(٢) .

(١) العصر المماليكى : ٢٨٩ .

(٢) ينظر : أنباء الغمر ٣ : ٣٤٢ / المواعظ والاعتبار ٣ / العصر المماليكى ٢٨١ ، ٢٩٥ / مقدمة ابن خلدون : ٣٣٦ .

الباب الأول

- حياة المؤلف ومكانته العلمية .
- ويحتوي هذا الباب على فصلين :
- الفصل الأول : التعريف بالمؤلف : شيخ الاسلام عبد البر بن الشحنة .
- الفصل الثاني : حياته العلمية .

الفصل الأول

التعريف بالمؤلف

وفيه مبحثان :

المبحث الأول

اسمه، كنيته، لقبه، مذهبه، تاريخ ولادته ووفاته

* اسمه ونسبه:

هو شيخ الاسلام وقاضي القضاة سري الدين أبو البركات . عبد البر ابن قاضي القضاة أبي الفضل محب الدين محمد ابن قاضي القضاة أبي الوليد محب الدين أيضاً محمد بن الشحنة^(١) الحلبي ، ثم القاهري الحنفي . المولود بحلب سنة ٨٥١ هـ الموافق سنة ١٤٤٨ م^(٢) .

* لقبه :

وصف الذين ترجموا للشيخ عبد البر من أصحاب التراجم والطبقات بالألقاب التالية :

١ - شيخ الاسلام : ولقب بهذا اللقب لعلو مرتبته العلمية وسعة معرفته ومكانته بين أقرانه ومعاصريه ، ولتوليته مشيخة عدد من المدارس^(٣) .

٢ - سري الدين ووصف بسري الدين لكثرة كرمه وسخاء راحته اذ السري هو الكريم وقد كان المغاربة هم أصل هذا اللقب ثم انتقل الى دولة المماليك في مصر والشام . وقد وصفه المترجمون له بأنه كان متوسعا لا يمسك الدرهم الفرد ولعل

(١) الشحنة بكسر الشين المعجمة ما شحنتها وشحن كمنع يشحنها شحنا وأتم جهازها كله ومنه قوله سبحانه وتعالى «فَأَنْجَيْنَاهُ وَمَنْ مَعَهُ فِي أُلْقُتِ الْمَشْحُونِ» - ١١٩ الشعراء .

وشحن المدينة بالخليل ملأها بمن فيهم الكفاية لضبطها من جهة السلطان وهو ما يعرف بالبوليس من الجند ، والأشهر استعمال الشرطة . وبنو الشحنة الحنفيون منهم السري عبد البر وأصوله معروفون يقال ان جدهم الكبير كان شحنة بحلب .

ينظر : لسان العرب مادة شحن : ٢٢٠٩ / تاج العروس فصل الشين باب النون ٩ : ٢٥١ معجم متن اللغة للشيخ أحمد رضا ٢٨٥ / ٣ .

(٢) الكواكب السائرة ١ : ٢١٩ ، ٢ : ١٢٨ / در الحبيب . القسم الأول ٢ : ٢٥٦ ، ٤٤٤ / أعلام النبلاء ٥ : ٤٩١ .

(٣) ينظر : بدائع الزهور ٤ : ١١٢ فما بعدها / أنباء العمر : ٢٩٦ .

ذلك كان على نفسه وعلى الآخرين وهو الذي يليق بمثله^(١).

٣ - الحلبي : ولقب بالحلبي نسبة الى محل ولادته حيث كانت أمهم في حلب^(٢).

٤ - القاهري كما لقب بالقاهري حيث أمضى أكثر حياته في مدينة القاهرة بعد أن وصل من مسقط رأسه في حلب مع والدته . وظل متنقلاً فيها بين الدرس والتدريس وكتابة السر والافتاء ، وولاية القضاء ثم رئاسته^(٣).

٥ - الحنفي ولقب بالحنفي وذلك لكونه كان حنفي المذهب وهو مذهب أبيه وجده وأغلب أسرته^(٤).

٦ - وقد زاد بعض من ترجم له لقب فقيه أصولي كما زيد عنه بعضهم لقب الزيني^(٥) وعلامة .

* كنيته :

أما كنيته فقد كناه من ترجم له .

أبي البركات : هذه الكنية ليست بعيدة عن لقبه سري الدين ، فهي تدل على كرمه وسخائه كما دل ذلك في لقبه سري . وقد وصفه المترجمون بأنه كان سخياً متوسعاً في لذات الدنيا لا يمسك الدرهم الفرد ولا ما هو فوقها^(٦).

* مذهبه :

أما مذهبه - ويقصد به - الامام المتبع - بفتح الباء أو الامام المقلد بفتح اللام وتشديدها - في الأمور الفقهية فهو المذهب الحنفي مذهب امام أهل الرأي وشأنه في ذلك شأن أغلب أفراد أسرته كأبيه وجده لذلك كان أكثر مشايخه من الحنفية^(٧).

(١) ينظر : الضوء اللامع ٤ : ٣٣ فما بعدها / شذرات الذهب ٨ : ٩٨ : ذيل رفع الأمر : ٣٧٨ / در الحبيب القسم الثاني . ط : ١٧٠ .

(٢) ينظر : شذرات الذهب ٨ : ٩٨ / معجم المؤلفين ٥ : ٧٧ / هدية العارفين ٥ : ٤٩٨ .

(٣) ينظر : هدية العارفين ٥ : ٤٩٨ / الكواكب السائرة ١ : ٢١٩ الضوء اللامع ٤ : ٣٣ .

(٤) ينظر الضوء اللامع ٤ : ٣٣ / شذرات الذهب ٨ : ٩٨ هدية العارفين ٥ : ٤٩٨ .

(٥) ينظر : ذيل رفع الأمر : ٣٧٨ / بدائع الزهور ٤ : ٤٧ .

(٦) ينظر : معجم المؤلفين ٥ : ٧٧ / أعلام النبلاء ٥ / ٣٨١ فما بعدها : أنباء المصير : ٢٧٩ .

(٧) الضوء اللامع : ٤ : ٣٣ / الكواكب السائرة ١ : ٢١٩ / بدائع الزهور ٤ : ٤٧٠ .

المبحث الثاني

نشأته ، طلبه للعلم ، رحلاته ، كلام الناس فيه

* نشأته وطلبه للعلم :

نشأ سري الدين في أسرة وفي بيئة اشتهرت بالعلم والأدب فتحلى بما تحلت به من ضروب الكمال .

فهو كما شئت أدباً وعلماً وفقهاً وذكاء ودهاء وحسن حيلة .

ولد في بيت اشتهرت أسرته بأنها أسرة كريمة توارثت العلم والفضل والراسة كابرا عن كابر ، فهو شيخ الاسلام وقاضي القضاة وأبوه شيخ الاسلام وقاضي القضاة وبهجة الزمان في خصوص النظر ومحجة الأعيان ممن ببلده تأخر ، لسان الممالك الذي قل ان ترى بها في ظاهر مجموعته له مشارك ، الفاضل البارع وجده قاضي القضاة أبو الوليد محمد الذي أذن له شيخه في الافتاء والتدريس قبل أن يلتحق وكان إماماً عالماً فاضلاً اشتهرت فضائله في القاهرة عالي الهمة كثير الاستحضار دمث الأخلاق محباً للسنة .

فهو من العلماء ومن أبناء العلماء ابتداء من جده الأعلى الأمير حسام الدين الذي كان من أمراء الملك الصالح اسماعيل ابن الشهيد محمود بن زنكي^(١) .

كان الأمير حسام هذا شيخاً حسن البشاشة ملازم الصلاة عارفاً بوقائع معرفة جيدة وباسمه سميت الأسرة بالشحنة فيقال للواحد منهم ابن الشحنة^(٢) .

فما على الشيخ عبد البر اذا تحلى بما ينبغي أن يتحلى به أبناء الأسر الكريمة .

في هذا البيت نشأ عبد البر وترعرع فاشتغل من صغره بطلب العلم أولاً على أبيه في مدينة حلب وحفظ كتباً في مختصرات العلوم ومنها غالب الفية جده . ومنظومة ابن وهبان^(٣) ثم رحل الى دمشق وطلب العلم على مشايخها .

(١) ينظر أعلام النبلاء ٤ : ٤٠١ / ٥ : ١٦٦ / ذيل رفع الأمر : ٣٦٨ - ٣٦٩ / أنباء الغمر ٢ : ٥٣٤ / الكواكب السائرة ١ : ٢١٩ / شذرات الذهب ٨ / ١٠٢ / البدر الطالع ١ : ٤٧٦ .

(٢) أعلام النبلاء ٤ : ٤٠١ / ٥ : ١٦٦ .

(٣) ابن وهبان : عبد الوهاب بن أحمد بن وهبان الحارثي فقيه أديب له قيد الشرائد في ألف بيت ضمنها غرائب المسائل في الفقه ، أعلام الزر إلى ١٨٠٤ .

ولما سافر والده إلى مصر سافر الشيخ عبدالبر معه وفي طريقهما عرج به والده إلى فلسطين حيث المسجد الأقصى وقرأ على عدد من الشيوخ يأتي ذكرهم في شيوخه .

ثم وصل القاهرة وأخذ يتنقل بين كبار مشايخها ، وقد كانت القاهرة محل سكن العلماء ومحط رحال الفضلاء فتتلمذ على جلة علمائها وأخذ عن أعيانهم . فقرأ الفقه على الشيخ البدر بن عبدالله وقرأ على الشيخ الزين قاسم بن قطلوبغا أصول الفقه وأصول الحديث ، وقرأ العربية على الشيخ ابراهيم الفرضي^(١) .

وهكذا لا يزال الشيخ عبدالبر - رحمه الله - يتنقل بين الشيوخ والذين زحرت بهم دار الخلافة الاسلامية في مصر ، حتى تنوعت واتسعت آفاقه وفاق أقرانه حتى كان نادرة شبان ذلك العصر .

* رحلاته العلمية:

سبق وأن ذكرت انه ولد بمدينة حلب وقد كانت حلب ودمشق صنوان لمدينة القاهرة اذ كانتا محط ترحال العلماء ، وان كانت القاهرة لايدانيها قطر من أقطارها ذلك العصر لبركة الخلافة فيها كما ذكر السيوطي . ولما كانت حلب ودمشق تتبعان القاهرة من الناحية الادارية فانها كانتا على اتصال فكري وثيق معها ، لذلك كان العلم والعلماء يترددون كثيراً بين تلك المدن .

فبعد ان تلقى عبدالبر مبادئ العلوم في حلب على يد أبيه انتقل الى دمشق وقد كان أبوه قاضياً فيها فأخذ طرفاً من العلوم على مشايخها ولما رحل والده الى القاهرة صحب أبويه في هذه الرحلة وفي طريقهم عرجوا الى فلسطين حيث المدينة المباركة المقهورة - القدس - حل الله أسارها فسمع حال اقامته مع والده على شيخ الصلاحية الجمال ابن جماعة وكذلك الشيخ التقي أبي بكر القلقشندي وغيرهما . ثم واصلوا الرحلة الى القاهرة كما تقدم ذلك .

و كانت هناك رحلات اخرى الا اني لم أطلع على مصدر يذكر فيها انه تتلمذ في

(١) الضوء اللامع ٤ : ٣٣ / أنباء المهجر : ٢٧٩ .

(٢) ينظر الكواكب السائرة ١ : ٢١٩ / معجم المؤلفين ٥ : ٧٧ / الضوء اللامع ٤ : ٣٣ شذرات الذهب ٨ : ١٠٢ القاموس الاسلامي ٥ : ٦٦ / أنباء المهجر : ٢٩٦ .

رحلة منها على شيخ ، فقد سافر الى الحج صحبة والده وذلك سنة ست وستين وثمانمائة مع من سافر من أفراد الأسرة كأخيه الأكبر أثير الدين .

وأظن ان والد عبدالبر أو عبدالبر نفسه لم تفوتها مثل هذه المناسبة المباركة والتي يجتمع فيها من العلماء من أطراف المعمورة لأداء فريضة الحج ما لا يجتمع في غيرها . فقد يجتمع لطالب العلم في هذه المناسبة ما لا يجتمع له في غيرها اذ يمكنه لقاء عدد مبارك من العلماء من بلاد شتى في مكان واحد ، فيعفيه ذلك من الترحال للقائهم والأخذ عنهم^(١) .

* كلام الناس فيه :

منذ أن كان هناك حق وباطل خير وشر كان النزاع والخصام والمدح والذم بين أنصار كل فريق لذلك لم يسلم أحد من القدح أو المدح حتى الأنبياء - على نبينا وعليهم الصلاة والسلام - وهم صفوة الخلق المنزهون من كل عيب المبرأون عن كل نقيصه .

فقد قالوا لنوح عليه السلام - فيما أخبر الله سبحانه عنه : « فَكَذَّبُوا عَبْدَنَا وَقَالُوا مَجْنُونٌ وَازْدُجِرَ » - ٩ سورة القمر .

وقالوا في نبينا عليه الصلاة والسلام فيما أخبر الله سبحانه عن ذلك : « وَيَقُولُونَ إِنَّا لَتَارِكُوا آلَ الْهَتَنِ لَشَاعِرٍ مَجْنُونٍ » - ٣٦ الصافات .

ولما كان العلماء ورثة الأنبياء كان لابد وان يوصموا بما وصم به الأنبياء إلا ان العلماء كان الداء كامنا بينهم لوجود عامل الحسد والأثرة وحب الظهور في طباع البشر، وقد روى عن ابن عباس - رضي الله عنهما - ان العلماء يتغايمرون كما تتغاير التيوس في زربها وقد ذكر شيخ الاسلام الذهبي انه لم يسلم عصر من العصور من هذه الآفة .

* التحاسد وقدح الناس بعضهم ببعض خصوصاً العلماء :

إذا فما ذكره الامام السخاوي في تاريخه الضوء اللامع عندما ترجم لعبد البر، وليس بثقة فيما ينقله ولا بعمدة فيما يقوله بل هو غاية في الجرأة والتقول ، وقد اتهم باخفاء تفسير الرازي في مجلد من أوقاف المؤيدية ولم يستبعد كثيرون هذه النسبة . الى أن قال :

(١) ينظر الضوء اللامع ٤ : ٣٣ فما بعدها / البدر الطالع ٢ : ٢٦٣ فما بعدها / ذيل رفع الأصر : ٣٧٠ .

وكونه لا يخفى عنه ماهو مشتمل عليه من الافتراء والبهتان ومن أنصف علم
تقصيري فيما أثبتته وان المترجم له فوق ما به وصفته^(١).

وقد أبان القول في السخاوي ابن أياس في بدائعه فقال :

وفيه - أي شهر شوال - جاءت الأخبار من المدينة المشرفة ب وفاة الحافظ شمس
الدين السخاوي - وهو محمد بن عبدالرحمن بن محمد بن أبي بكر.

وكان عالماً فاضلاً في الحديث وألف له تاريخاً فيه أشياء كثيرة من المساوي في حق
الناس^(٢).

وقد هجاه الشيخ جمال الدين السلموني^(٣) فأقذع في الهجاء حتى قال :

فما الزور في مصر وفي جنباتها ... ولم لا وعبد البر قاضي قضاتها

فعقد له بسبب ذلك مجلس بحضرة السلطان الأشرف الغوري وأحضر في الحديد
فأنكر ثم عزز بعد أن قرئت القصيدة بحضرة السلطان وأكابر الناس .

والسلموني هذا شاعر هجاء خبيث الهجو ماسلم منه أحد من أكابر مصر فلا يعد
هجوه جرحاً في مثل القاضي عبدالبر وقد كان له في ذلك العصر حشمة وفضل لذلك

قال قاضي قضاة المالكية مجيى الدين يحيى الدميرى : أتهجو شيخ الاسلام هذا
الهجاء^(٤) ؟

ونقل صاحب مفاكهة الخلان هجاء السلمونى الشاعر للشيخ عبدالبر وزاد ولم
يشن عليه الناس خيراً^(٥).

(١) ٤ : ٣٣ فما بعدها .

(٢) بدائع الزهر ٣ : ٣٦١ ، البدر الطالع ٢ : ١٨٤ .

(٣) شاعر مصر وأديبها كان هجاء بالغ الهجاء حتى قال بعض فضلاء مصر :

وشاعر قد هجا شخصاً فحل به ... من حاكم الشرع ترميخ وتعزير

فأشهروه وجازوه بفعلته ... تباله شاعر بالهجو مشهور . الكواكب ٢ : ٣١٨ .

(٤) ينظر : شذرات الذهب ٨ : ٩٨ فما بعدها /

بدائع الضوء اللامع ٤ : ٣٣ فما بعدها / الكواكب السائرة ١ : ٢١٩ .

(٥) مفاكهة الخلان ٢ .

ولم يكن ابن طولون من أهل مصر وإنما كان في دمشق وما يتناقله الناس أو بعض الناس خصوصاً العوام لا يعتمد عليه ، وقد كان لقاضي القضاة حشمة وافرة فقد قال ابن اياس : وكان قاضي القضاة عبدالبر اماماً فاضلاً عالماً في هبة ، وكان رئيساً حشماً من ذوي البيوت من أعيان علماء الحنفية^(١) .

وقال صاحب الكواكب السائرة ناقلاً عن مفتي بلاد الشام ابن الحمصي :^(٢) وكان عالماً فاضلاً متقناً للعلوم الشرعية والعقلية ، وكان بليغاً مهيباً شهياً سخياً^(٣) .
وقال صاحب أنباء الهصر :

اني مارأيت أحداً في هذا العصر يحب ولده كحب قاضي القضاة محب الدين ، ابن الشحنة لولده ، عبدالبر .

وهو معذور فانه من اذكاء العالم ونادرة في شبان هذا العصر ، لكنه ماسلم من الترفع على الناس والدعوى العريضة^(٤) ، وقد كان شديد الاعتزاز بنفسه . وقد عد كل الذين ترجموا له هذه الخصلة مع خصلة السخاء .

ولعل السخاء يغطي كل عيب وان كان ما في شيخ الاسلام لا يعد عيباً أو لاعيب فيه عدا الترفع ولا أدري كيف أمكن الجمع بين الشهامة والفتوة والسخاء مع هذه؟ والله في خلقه شؤون . !

(١) بدائع الزهور ٤ : ٤٧٠ / در الحبيب القسم الثاني ١ : ٧٣١ فما بعدها .

(٢) القطب ابن سلطان الحنفى تأتي ترجمته مع طلاب عبدالبر في مكانه ان شاء الله تعالى .

(٣) الكواكب السائرة ١ : ٢١٩ / در الحبيب في تاريخ أعيان حلب القسم الثاني ١ : ٧٣١ .

(٤) أنباء الهصر : ٢٧٩ ، الكواكب السائرة في أعيان المائة العاشرة ١ : ٢١٩ ، أنباء الهصر : ٣٣٦ .

الفصل الثاني

حياته العلمية

وهي في مبحثين :

المبحث الأول

مؤلفاته ، ثقافته ، ومابرز فيه من العلوم

* أولاً : مؤلفاته :

ليس من الغريب على أمثال عبدالبر - رحمه الله - في العقل والذكاء والفطنة والحظوة والجاه العريض - أن يكون موسوعة في جميع العلوم وقد كان متقناً للعلوم الشرعية والعقلية ودرس وأفتى وتولى القضاء في حلب والقاهرة ، كل هذه عوامل تزيد في علم الانسان وتوسع مداركه وتنمي معارفه .

لذلك فقد ذكرت له مؤلفات في جميع العلوم منها :

- ١ - الاشارة والرمز الى تحقيق الوقاية وشرح الكنز - في فروع الفقه الحنفي .
- ٢ - تحصيل الطريق الى تسهيل الطريق ، وهو هذا الذي أقدمه بين يدي القارئ الكريم محققاً .
- ٣ - تفصيل عقد الفوائد في شرح عقد الفرائد ، وهو مخطوط في بغداد المكتبة القادرية تحت رقم ٣٧٧ / ٣٧٨ فقه حنفي .
- ٤ - تفصيل عقد الفرائد بتكميل قيد الشرائد - مكتبة أوقاف بغداد (تحت رقم ١٢٧١ فقه حنفي / مخطوط ، دار المخطوطات المصرية فقه حنفي تحت رقم ٧٧ المكتبة الأزهرية مخطوط .
- ٥ - الذخائر الأشرفية في الألغاز الحنفية : مطبوع طبع المطبعة المنيرية .
- ٦ - رسالة في الكلام على تفسير قوله تعالى « فَأَمَّا الَّذِينَ شَقُّوا فِي النَّارِ لَهُمْ فِيهَا زَفِيرٌ وَشَهِيقٌ » - ١٠٦ من سورة هود .
- ٧ - رياض القاسمين .

- ٨ - زهر الروض في مسألة الحوض - وهي رسالة لطيفة في حكم ماء الحوض اطلعت عليها وهي مخطوطة في المكتبة الأزهرية تحت رقم ١٧٠٢ (٢٢٥٦٦) مجاميع .
- ٩ - شرح جمع الجوامع في أصول الفقه .
- ١٠ - شرح كنز الدقائق ، ولعلة الاشارة والرمز المتقدم .
- ١١ - عقود اللاليء والمرجان بما يتعلق بفوائد القرآن وهو مخطوط في دار الكتب المصرية تحت رقم ٢٤٩ مجاميع تفسير .
- ١٢ - تفسير غريب القرآن ، وهو مخطوط في دار المخطوطات المصرية تحت رقم ١٦٨ تفسير .
- ١٣ - شرح منظومة جده أبي الوليد محمد التي نظمها في عشرة علوم .
- ١٤ - منظومة عينية في الفروق .
- ١٥ - قطع المجادلة عند تغير المعاملة .
- ١٦ - وكتاب لطيف في حوض دون ثلاثة أذرع ولعله زهر الروض المتقدم .
- ١٧ - رسالة في نظم أسماء البكائن مع شرحها أولها :
الا أن البكاء الصحابة سبعة . . لكونهم قد فارقوا خير مرسل^(١) .

* ثانياً : ثقافته :

مما لا ريب فيه أن الشيخ عبدالبر كان على ثقافة واسعة بعلوم عصره ومجريات الحياة في أيامه . وقد تقلب بين المناصب الرفيعة وخالط السلاطين وسافر وجالس العلماء . لذا تراه اذا خطب خطيباً مفوهاً واذا حاجج ألزم خصومه الحجة واذا ألف برع ، ولما كان كذلك رسم السلطان الغورى بأن يخطب في جامع في الغورية والذي تم بناؤه والمدرسة في ربيع الآخر سنة تسع وتسعمائة وأخلع عليه فخطب خطبة بليغة ميزت

(١) ينظر : هدية العارفين ٥ : ٤٩٨ / الاعلام للزركلى ٤ : ٤٦ اعلام النبلاء ٥ : ٣٨١ معجم المؤلفين ٥ : ٧٧ فما بعدها / شذرات الذهب ٨ : ٨٨ / ايضاح المكنون ١ : ٣١١ ، ٦٠٢ ، كشف الظنون ١ : ٥٩٦٩٧ ، ٨٥٥ ، ١٥١١٥٢ ، ١٨٦٥ / المكتبة الأزهرية ١ : ١٥٣ / التعليقات السنوية على الفوائد ٤٢ : ٤٩٨ الكواكب السائرة ١ : ٢١٩ - ٢٢١ ايضاح المكنون ١ : ٣١١ ، ٦٠٢ .

عن خطبة ابن فرفور الذي خطب قبل الشيخ عبدالبر^(١).

ومما زاد ثقافته كثرة مجالسته للسلطان الغوري حتى أصبح سميره وجليسه الخاص وقد كان يبيت عنده في القلعة مرتين في الأسبوع . وبهذا كان يطلع على ثقافات متعددة مما تنقلها الوفود عند زيارة القصر السلطاني لأمر من الأمور.

* ثالثاً : العلوم التي برز فيها :

ان من المعلوم أن القضاء لا يتولاه إلا من كان قادراً على توليه ، وقد اشترط العلماء شروطاً لتولي القضاء وهي نفس الشروط التي اشترطوها في المفتي والمفتي هو المجتهد . وقد قالوا في المفتي :

ومن شروط المفتي ان يكون مجتهداً عالماً بالفقه أصلاً وفرعاً خلافاً ومذهباً مع فقه النفس وان يكون كامل الآلة في الاجتهاد عارفاً بما يحتاج اليه في استنباط الأحكام من النحو واللغة ومعرفة الرجال الراوين للاخبار وتفسير آيات الأحكام ومعرفة قواعد الأصول وغير ذلك^(٢).

وقد كان عبدالبر قاضي قضاة الحنفية في حلب والقاهرة وعليه فقد كان مبرزاً في علوم عصره لذلك نراه ألف في أغلب تلك العلوم من الفقه والتفسير وأصول الفقه مع قوة العبارة وسلامتها .

وكذلك تبدو مقدرته على تملك زمام اللغة في مؤلفاته التي تتسم بسلاسة العبارة ومتانتها وخلوها من الأخطاء اللغوية والنحوية .

أما علم العقائد فمما لا يخفى ان لآل الشحنة من أسلافه كتاب خاص اسمه (عقيدة ابن الشحنة) ألفها جده أبوالوليد ولاأظن أن عبد البر لم يحفظها مع ما حفظه من متون على أبيه .

لذلك كان له موقفه من أفكار المعاصرين له وقد كانت الصوفية بطرقها المختلفة

(١) بدائع الزهور ٥ : ٥٨ فما بعدها .

(٢) ينظر شرح الورقات ٧٤ فما بعدها / فواتح الرحموت ٢ : ٤٠٤ المستصفى ٣ : ٣٩٠ / المعتمد في أصول الفقه ٢ : ٩٢٨ فما بعدها .

رائجة السوق مقبولة عند العام والخاص وقد توافق الشيخ والبقاعي صاحب تفسير تناسب الآيات والسور، على منهج واحد وخالفهما شيخ الاسلام زكريا الأنصاري فكانت لهم مجالس حافلة بالأخذ والرد خصوصاً في محيي الدين ابن العربي غفر الله لأهل التوحيد آمين.

والمهم في هذا ان له فهمه الخاص ومنحاه الذي يراه بدون خروج على الشرع الشريف^(١).

وقد قال مادحاً نفسه ومنوهاً بقدرها ومرتبته العلمية :

أضاروها مناقبي الكبار	...	وبسي والله للدنيا الفخار
بفضل شائع وعلوم شرع	...	ها في سائر الدنيا انتشار
ومجد شامخ في بيت علم	...	مفاخرهم بها الركبان ساروا
وهمة لودع منهم تسامى	...	وفوق الفرقدين لها قرار
وفكر صائب في كل فن	...	الى تحقيقه أبداً يصار
وكم قررت في الكشف درساً	...	عظيماً قبل مدار العذار ^(٢)

... ..

* رابعاً : المراكز التي شغلها :

لقد عرف سري الدين ابن الشحنة بالذكاء والفطنة حتى فاق أقرانه وفخر به أبوه ونبه شأنه فقال :

دروس عبدالبر فاقت على	...	أبيه في الحفظ وحسن الجدل
وذاك عند الأب أمهر به	...	نهاية السؤل وأقصى الأمل

وقال مادحاً نفسه :

سموت لمنصب الافتاء طفلاً	...	وكان له الى قربي ابتدار
--------------------------	-----	-------------------------

(١) ينظر : الضوء اللامع ٤ : ٣٣ فما بعدها / بدائع الزهور / ٤ / : ١٢١ .

(٢) شذرات الذهب ٨ : ٩٨ فما / الكواكب السائرة ١ : ٢١٨ أعلام النبلاء ٥ : ٢٨١ .

لقد تنقل عبدالبر بين عدة مراكز، فهو بين مفت ومعيد ومدرس وخطيب وقاضي ثم قاضي قضاة الى أن عزل في قضية مشهورة حدثت أيام الغوري فقد أذن له أبوه بالتدريس معه ثم بالتدريس مكانه لما علم مكانته وقدرته وحسن تقريره ولما كان قادراً على استحضار النصوص ومعرفة طرق الاستدلال منها وأوجه الخلاف وما الى ذلك من لوازم الافتاء أذن له أبوه بالافتاء ولا يمكن أن يأذن له أبوه - الذي وصفه ابن حجر - رحمه الله - وغيره (بأنه كان محباً، للسنة عالماً) - لو لم ير أنه كان أهلاً لذلك، حتى أن السلطان الأشرف ولعله قايتباي صرح بتعجبه من قدرة مثل هذا الشاب على ذلك.

وقد تولى الشيخ عبدالبر التدريس بعدد من مدارس ذلك العصر، فقد تولى التدريس للحديث الشريف بالمدرسة الحسينية بعد وفاة ابن النواجي والتفسير بالمدرسة الجمالية عوضاً عن التقي الحصني.

ثم انه درس معيداً بالمدرسة الصرغتمشية ثم قرر في مشيختها عوضاً عن القاضي نور الدين علي الدمياطي الحنفي بحكم انفصاله منها.

ولما عجز والد عبدالبر ناب عنه في مشيخة المدرسة الشيخونية تصوفاً وتديساً، وكذلك في تدريس الحديث الشريف بالمدرسة المؤيدية، كذا تولى مشيخة المدرسة الأشرفية عوضاً عن البرهان ابن الكركي وولي الخطابة بجامع الحاكم بأمر الله عوضاً عن الناصري الأخميمي الحنفي^(١) كما خطب بالجامع الغوري بالغورية وقد كان أول خطيب فيه هو قاضي القضاة في دمشق الشهاب أحمد بن فرفور.

وقد قال ابن اياس :

فخطب سري الدين عبدالبر ابن الشحنة خطبة بليغة ولكن ميزوا خطبة قاضي القضاة عبدالبر عن خطبة ابن فرفور^(٢) ، كما خطب الغوري في مسجد القلعة نيابة عن الخطيب الشافعي المعين هناك الى أن يرسم بتعين خطيب شافعي^(٣) كما تناوب قضاة

(١) الضوء اللامع ٤ : ٣٣ فما بعدها، بدائع الزهور ٤ : ١٤٢ .

(٢) بدائع الزهور ٤ : ٥٨ فما بعدها / الكواكب السائرة ١ : ٨٠ .

(٣) بدائع الزهور ٤ : ٨٥ فما بعدها ، ٤ : ١٢٨ .

القضاة للخطبة بالسلطان مكان جمال الدين القلقشندي فخطب سري الدين عبدالبر عدة مرات وكان قد رسم بأن يخطب كل قاضي قضاة جمعة .

أما قضاء الحنفية فقد لبث يتناوبه قضاة عدة منذ وفاة الشيخ المحب أبي الفضل محمد بن الشحنة والد عبدالبر حتى آل في آخر امره الى ولده السري عبدالبر ابن الشحنة .

فقد تولى قضاء الحنفية لأول مرة في جمادى الآخرة سنة ست وتسعمائة وهكذا قدر الله للشيخ عبدالبر أن يكون على رأس السلطة القضائية وقد كان قضاة الشرع يمثلون المكانة المرموقة في عيون السواد الأعظم من الرعية لذلك كان السلاطين يسعون الى جلب رضاهم طلباً لرضا العامة من الناس ، فقد كان السلاطين لا يرمون أمراً دون مشورتهم من القضاة وحُكم فيه وحتى ان ولايتهم لاتأخذ شكلها الصحيح إلا بعد مبايعة الخليفة وقضاة القضاة فقد كان القضاة وقضاة القضاة أمناء على الشرع الشريف وحكام البلاد الحقيقيون وها هو عبدالبر يصبح قاضي قضاة الحنفية ومن ألصق الناس بذوي السلطان ، إلا انه ربما فاتته وصية السابق للملاحق (اذا قربك السلطان فكن منه على حد السنان) .

المبحث الثاني

شيوخه ، تلامذته ، بعض أقرانه

* أولاً : شيوخه :

اشتغل شيخ الاسلام عبدالبر في علوم شتى على شيوخ متعددة منهم :

- ١ - أبوه وهو محمد بن محمد أبو الفضل المحب بن الشحنة .
- ٢ - ابن الهام محمد بن عبدالواحد عبدالحميد الأسكندري .
- ٣ - الشمنى : تقى الدين أحمد بن محمد بن محمد بن حسن القسطنطيني .
- ٤ - الكافيجي : محمد بن سليمان بن سعد بن مسعود الروحي البرعي الحنفي .
- ٥ - السخاوي : محمد بن عبدالرحمن بن عثمان .
- ٦ - الأمين الاقصراني يحيى بن محمد .
- ٧ - الزين قاسم : زين الدين بن قطلوبغا .
- ٨ - البدر عبدالله .
- ٩ - الشمس الملتوني .
- ١٠ - الجلال القمعي .
- ١١ - التقى أبو بكر القلقشندي .
- ١٢ - الجمال ابن جماعة ، محمد بن ابراهيم بن عبدالله بن محمد المتوفى سنة اثنتين وسبعين وثمانمائة .
- ١٣ - البدر النسابة .
- ١٤ - أم هانى بنت علي الهرويني .
- ١٥ - هاجر القدسيّة .

وهناك شيوخ آخرون كما نوه بذلك الامام السخاوي عند ترجمته للشيخ عبدالبر^(١) وللإختصار وعدم التطويل أذكر بعض تراجم هؤلاء الشيوخ الأفاضل :

١ - الشيخ أبي الفضل المحب محمد ابن أبي الوليد محمد بن محمد بن الشحنة الحلبي ولد في رجب سنة أربع وثمانمائة بحلب ونشأ بها وأخذ العلم عن جماعة من أعيانها ورحل الى دمشق والقاهرة فأخذ عن أعيانها .

كان يتوقد ذكاء وفطنة حتى انه سأل عمه وهو ابن اثنتي عشرة سنة أن يعارض قول الشاعر:

أط اللثام عن العذار السائل ... ليقوم عذري فيك بين عواذلي
فقال بديهة :

اكشف لثامك عن عذارك قاتلي ... لتموت غنياً إن رأتك عواذلي
ولي قضاء حلب وكثير من أمورها حتى صار المرجع في غالب الأشياء ثم ولي قضاء الحنفية في مصر،

وكتابة السر ثم ولي قضاة الحنفية بمصر وكتابة سرها وجرت له أمور يطول شرحها حسبما بسطه السخاوي في الضوء اللامع .

كان فقيهاً مؤرخاً من الرؤساء في أيام الأشرف قايتباي له :

شرح الهداية كتب من أوله الى آخر الغسل في خمسة مجلدات ، اختصار المنار ، طبقات الحنفية وكتباً أخرى .

وكان معظماً مفوهاً ذا رياسة وحشمة وافرة وجلالة عند السلاطين فمن دونهم وأبهة زائدة وميل الى المناصب وقدرة على تحصيلها ودراية في كل ذلك مات يوم الأربعاء ١٦ محرم سنة تسعين وثمانمائة^(٢) .

(١) ينظر الضوء اللامع ٤ : ٣٣ فما بعدها / أنباء المصر : ٢٩٦ / البدر الطالع ٢ : ٤٥ / أعلام النساء لكحاله ١٩٩ : ٥ ، ٢٠٣ : ٥ / ذيل رفع الأصر عن قضاة مصر : ٣٧٠ / الكواكب ١ : ١٣٦ ، ٢٣٤ / حسن المحاضرة ١ : ٤٧٨ / النجوم الزاهرة ١ : ٤٧٨ / بغية الوعاة ٥ : ٢٠٣ - ٢٠٤ / الاعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ : ٣٦ .

(٢) ينظر : البدر الطالع ٢ : ٢٦٣ ، فما بعدها / النجوم الزاهرة ١٦ : ٧١ ، ٧٧ ، ١٣٠ ، ٢٠٥ ، ٢١٨ ، ٢١٩ ، ٢٧٦ ، ٢٨١ ، ٢٨٥ / در الحبيب القسم الثاني ١ : ٧٥١ / الاعلام ٧ : ٥١ / الضوء اللامع ٩ : ١٧٣ - ١٧٥ / هدية العارفين ٢ : ٢١٠ / بغية الوعاة ٩٩ / بدائع الزهور ٢ : ١٦٨ .

٢ - ابن الهمام : كمال الدين محمد ابن القاضي عبدالواحد بن عبد الحميد الأسكندري الحنفي كان علامة في الفقه والأصول والنحو وسائر العلوم :

قرره الأشرف شيخاً في مدرسته فباشرها مدة ثم تركها، وقد كان يضرب به المثل في الجمال المفرط مع الصيانة وحسن النعمة مع الديانة والفصاحة واستقامة البحث مع الأدب وبالجملّة فقد تفرد في عصره بعلوم وطار صيته واشتهر ذكره وأذعن له الأكابر فضلاً عن الأصاغر وفضله كثير من شيوخه على أنفسهم وصنف التصانيف النافعة : كشرح الهداية الموسوم بفتح القدير، والتحرير في أصول الفقه وغير ذلك، توفي سنة احدى وستين وثمانمائة^(١).

٣ - الشمني : تقى الدين أبو العباس أحمد بن محمد بن محمد بن حمد بن حسن ابن علي الشمني القسطنطيني الأصل، امام علامة متفنن منقطع القرين سريع الادراك أفرد التفسير والحديث والفقه والعربية والمعاني والبيان وانتفع به الجسم الغفير وتزاحموا عليه وافتخروا بالأخذ عنه مع الخير والعفة والتواضع والشهامة وحسن الشكل والانجماع عن الدنيا. شرح المغني لأبن هشام في النحو وله أيضاً : الدراية شرح النقاية في فروع الفقه الحنفي ولد بالأسكندرية سنة عشر وثمانمائة وتوفي بمصر سنة اثنتين وسبعين وثمانمائة^(٢).

٤ - الكافيجي : محيي الدين أبو عبدالله محمد بن سليمان بن سعد بن مسعود الحنفي كان اماما في العلوم العقلية والنقلية وله اليد الحسنة في الفقه والتفسير والنظم والحديث ولد سنة ٧٨٨ واشتغل بالعلم أول ما بلغ ورحل الى بلاد العجم وتبريز والتقى العلماء الأجلاء وأخذ عنه الفضلاء والأعيان وكان حسن الاعتقاد في الصوفية محباً لأهل الحديث واسع العلم لازمة السيوطي أربع عشرة سنة ولقب بالكافيجي لكثرة استعماله لكتاب الكافية، وأجل مؤلفاته شرح قواعد الأعراب وشرح كلمتي الشهادة، المسمى أنوار السعادة في شرح كلمتي الشهادة توفي شهيداً بالاسهال

(١) الكنى والألقاب ١ : ٤٣٧ - ٤٣٨ / الفوائد : ٨٠ / حسن المحاضرة ٤٧٤ / البدر الطالع ٢ : ٢٠١ / النجوم الزاهرة ١ : ٤٧٤ / أعلام الأخيار ٣٦٠.

(٢) حسن المحاضرة ١ : ٤٧٤ / البدر الطالع ١ : ١١٩ / النجوم الزاهرة ١ : ٤٧٤ / بغية الوعاة ١ : ٧٧٥، الكواكب السائرة ١ : ٢٢٧.

ليلة الجمعة ١٤ جمادى الأولى سنة تسع وسبعين وثمانمائة^(١).

٥ - الزين قاسم بن قطلوبغا : ولد في المحرم سنة اثنتين وثمانمائة بالقاهرة ومات أبوه وهو صغير فنشأ يتيماً وحفظ القرآن وكتباً عرض بعضها على العز ابن جماعة ثم أقبل على الاشتغال على جماعة من علماء عصره وقرأ في غالب الفنون وتصدر للتدريس والافتاء قديماً ، وأخذ عنه الفضلاء في فنون كثيرة وصار المشار اليه في الحنفية ولم يخلف بعده مثله ، وله مؤلفات وقد برع في عدة فنون ولم ينل ما يليق بجلاله من المناصب حتى التدريس في الأمكنة ، التي صار يدرس بها من هو دونه في جميع الأوصاف توفي ليلة الخميس رابع ربيع الآخر سنة تسع وسبعين وثمانمائة^(٢).

٦ - هاجر القدسية ابنة العلاء بن محمد بن سعد بن محمد الحلبي ابنة خطيب الناصرية أجازها جماعة منهم عائشة بنت عبد الهادي وحدثت بأجرة وسمع منها العز بن فهد وغيره بعد السبعين وأجازت للسخاوي^(٣) ولدت سنة ٧٩٠ وتوفيت سنة أربع وسبعين وثمانمائة .

* ثانياً : تلامذته :

أما الذين تتلمذوا على الشيخ سري الدين ابن الشحنة فهم جمع ذكر بعضهم أصحاب التراجم عندما ترجموا للشيخ السري وذكروا الآخرين في أماكنهم من التراجم والطبقات وأعرضوا عن ذكر البعض الآخر وعدهم من تلامذته لعدم الملازمة .

ومن هؤلاء التلاميذ :

١ - القطب ابن سلطان : محمد بن محمد بن عمر بن سلطان الدمشقي .

٢ - ابراهيم بن يوسف ابن الجلبى سبط قاضي القضاة أثير الدين ابن الشحنة .

(١) البدر الطالع ٢ : ١٧١ / الاعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ : ٣٦٥ / اعلام الأخيار ورقم ٣٦٣ / روضات الجنات ٨ : ٦٩٩ / الاعلام للزركلى ٦ : ١٥٠ .

(٢) رفع الاصر : ٣٧٠ / البدر الطالع ٢ : ٤٥ - ٤٧ / الضوء اللامع ٦ : ١٨٤ فيما بعدها شذرات الذهب ٧ : ٣٣٦ .

(٣) الضوء اللامع ٢ : ١٣١ / اعلام النساء لكحالة ٥ : ١٩٨ .

- ٣ - الشيخ أحمد بن محمد بن محمد البخاري الأصل المكي امام الحنفية بمكة المكرمة .
- ٤ - أحمد بن يونس بن محمد المعروف بابن الشلبي .
- ٥ - بشر الحصري .
- ٦ - يحيى بن يوسف بن عبدالرحمن التادفي سبط عبدالبر ابن الشحنة صاحب المؤلف الذي أكتب عنه .
- ٧ - محمد بن يوسف بن عبدالرحمن .
- ٨ - محمد بن عبدالبر ابن الشحنة .
- ٩ - محمود بن عبدالبر ابن الشحنة .
- ١٠ - الزكي أبوبكر بن عبدالبر ابن الشحنة^(١) .

وهذه ترجمة مختصرة لهؤلاء التلاميذ وذلك خشية الخروج بالكتاب عن الغرض الذي حقق من أجله وقصده المؤلف .

١ - القطب ابن سلطان : محمد بن محمد بن سلطان الشيخ الامام العلامة المحقق شيخ الاسلام ومفتي الانام ببلاد الشام أبو عبدالله قطب الدين ابن القاضي كمال الدين المعروف بابن سلطان الصالحي الحنفي ، ولد في الليلة الثانية عشرة من ربيع الأول سنة سبعين وثمانمائة من الهجرة النبوية وأخذ عن قاضي القضاء عبدالبر ابن الشحنة وغيره .

كانت بيده تداريس المدرسة القضائية المختصة بالحنفية والظاهرية التي هي مسكنه والنظر عليها ، وكان له تدريس في الجامع الأموي وغير ذلك .

ولي القضاء بمصر في زمن السلطان الغوري نيابة عن شيخه ابن الشحنة وكف بصره من بعد مع بقاء جمال عينيه بحيث يظن أنها بصيرتان . كان حسن الوجه والذات وكان يملئ من الكتب الجواب على الأسئلة التي ترفع اليه واتخذ خاتماً

(١) الضوء اللامع ١١ : ٢٥٢ / الكواكب ١ : ١٣ - ١٤ ، ٢٢٠ ، ٣٠٥ ، ٢ : ١٣ ، ٦٣ ، ٨١ ، ١١٥ ، ١٢٨ / شذرات الذهب ٨ : ٢٧٦ ، ٢٨٣ ، ٢٨٩ ، ٢٩٠ / تاريخ الأدب العربي لبروكليان ٢ : ٤٠٠ / الأعلام ١ : ٢٧٦ / السنا الباهر بتكميل النور السافر ورقة : ٤٧١ / در الحجب القسم الأول ٢ : ٢٥٦ - ٤٤٤ .

منقوشاً يختم به على الفتوى خوفاً من التلبيس عليه، قال، بتحريم القهوة التي حدثت بدمشق، توفي بدمشق سنة خمسين وتسعمائة غير ذلك^(١).

٢ - ابراهيم بن يوسف ابن الحنبلي المؤرخ المشهور الشيخ برهان الدين سبط قاضي القضاة أثير الدين ابن الشحنة.

أخذ عنه الشيخ عبدالبر ابن الشحنة، اجازة وذلك بحضرة والده. وأخذ أيضاً عن الشيخ أبي الفضل المحب محمد ابن الشحنة والد عبدالبر وعن الشيخ زكريا الأنصاري وغيرهم توفي سنة ٩٧١.

٣ - أحمد بن يونس ابن الشلبي، الشيخ الامام العلامة شهاب الدين المصري الحنفي المعروف بابن الشلبي، كان عالماً كريم النفس كثير الصدقة على الفقراء والمساكين ولم يكن في أقرانه أكثر صدقة منه وكان له اعتقاد في الصالحين، ذا حياء وعلم وعفة وكان من رفقاء المفتى القطب ابن سلطان المتقدم في الطلب على قاضي القضاة سري الدين عبدالبر ابن الشحنة وغيره من العلماء.

توفي سنة سبع وأربعين وتسعمائة وكانت جنازته حافلة بالأمراء والتجار والأعيان وغيرهم مات وله من العمر بضع وستون سنة^(٣).

٤ - أحمد ابن الشمس محمد ابن القطب محمد ابن السراج محمد البخاري امام الحنفية بمكة المكرمة ولد في صفر سنة ثلاث، سمع السخاوي وغيره ولازم قاضي القضاة عبدالبر بن الشحنة وحضر دروسه ورحل الى دمشق واستقر في نيابة الجامع الأموي.

وناب في القضاء، وسمع بها على غير واحد من العلماء ثم عاد الى القاهرة وأجازه عدد من العلماء، وكان مهولاً بالتواريخ كثير الحفظ لها، جمع فهرست لنفسه سماه نعمة الباري لفهرست أحمد البخاري. مات بجدة سنة ثمانية وأربعين وتسعمائة^(٤).

(١) الكواكب السائرة ١ : ١٣ - ١٤ / شذرات الذهب ٨ : ٢٨٣ / تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٢ : ٤٠٠.

(٢) ينظر الكواكب السائرة ١ : ١٣ - ١٤ ، ٢ : ٨١.

(٣) ينظر شذرات الذهب ٨ : ٢٦٧ / الكواكب ٢ : ١١٥.

(٤) السنا الباهر بتكميل النور الساخر: ورقة ٤٧١ مخطوط.

٥ - محمد بن يوسف عبدالرحمن قاضي القضاة أبو اللطف كمال الدين الربيعي الحلبي التادفي الشافعي ، وهو عم ابن الحنبلي صاحب تاريخ در الحبيب وقد ترجم له في كتابه در الحبيب .

وكان محمد بن يوسف قد حصل على توقيع من السلطان الغوري بأن يكون شيخاً بحلب لما رأى فيه من الزهد والبعد عن مجالس الأمراء^(١).

٦ - محمد بن عبدالبر المصري مولداً الحنفي المشهور بابن الشحنة . ولي نقابة الحكم عند أبيه ، وهو قاضي الحنفية بالديار المصرية في الدولة الجركسية ، فكانت تعرض عليه المستندات الشرعية ، فيعرضها على والده ، ليفوض الى كل نائب مايليق به ، وكذا ولي نيابة الحكم عنده ، ثم قدم حلب بعد انقراض الدولة الجركسية وكان حسن المطارحة والممازحة له شعر رقيق مع رقة طبع ثم حج وجاور ثم قدم حلب ، وكان مقداماً في الكلام أمام الحكام لايتلثم لسانه ولايكبو جنانه ذا حشمة وشهامة وحسن ملبس ولطافة عمامة توفي بحلب ليلة الأحد ٩ شعبان ٩٣١ هـ .

* ثالثاً : بعض أقرانه ومعاصريه :

ان العصر الذي عاش فيه الشيخ سري الدين كان عصراً مليئاً بالحركة العلمية ويموج بالعلماء وطلاب العلم ، وقد عاصر الشيخ السري عدداً كبيراً من أجلائهم الذين كان كل واحد منهم يعد أمة ، منهم الذين ترجمت لهم من شيوخه وطلابه والآخرين كثير . ومن معاصريه :

١ - ابن المجدي : شهاب الدين أحمد بن رجب بن طيغاً ولد سنة ستين وسبعمائة واشتغل بالعلوم فنبغ في كثير منها وصار رأس الناس في الفرائض والحساب بأنواعه والهندسة وعلم الوقت بلا منازعة وله في ذلك مصنفات فائقة مات ليلة السبت عاشر ذو القعدة سنة خمسين وثمانمائة^(٣).

(١) الكواكب السائرة ٢ : ٦٣ .

(٢) در الحبيب القسم الأول ٢ : ٢٥٦ - ٢٥٨ .

(٣) ينظر الضوء اللامع ٢ : ٣٠ / حسن المحاضرة ١ : ٤٤٠ .

٢ - القاياتي : محمد بن علي بن يعقوب قاضي القضاة شمس الدين الشافعي العلامة النحوي المتقن ، ولد تقريبا سنة خمس وثمانين وسبعمائة وحضر دروس الشيخ سراج الدين البلقيني وأخذ عن جماعة من العلماء أصحاب الفضل ، برع في الفقه والعربية والأصليين والمعاني وسمع الحديث وحدث يسيراً وولي التدريس بعدة مدارس فباشر ذلك بنزاهة وعفة وانتفع به خلق مات سنة خمسين وثمانمائة^(١).

٣ - ابن حجر العسقلاني . شهاب الدين أحمد بن علي صاحب فتح الباري شرح صحيح البخاري وغير ذلك من الكتب النافعة ، توفي اثنتين وخمسين وثمانمائة^(٢).

٤ - الشيخ جلال الدين المحلي : محمد بن أحمد بن محمد . ولد بمصر سنة إحدى وتسعين وسبعمائة ، واشتغل وبرع في الفنون فهماً وكلاماً وأصولاً ونحواً ومنطقاً وغيرها . أخذ عن جمع من العلماء .

وكان علامة آية في الذكاء والفهم وكان بعض أهل عصره يقول فيه : إن ذهنه يثقب الماس وكان غرة هذا العصر في سلوك طريق السلف على قدم من الصلاح والورع والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وكان عظيم الحدة جدا عرض عليه القضاء الأكبر فأبى وولي التدريس في عدد من المدارس توفي سنة ثمان وستين وثمانمائة .

٥ - المناوي : قاضي القضاة شرف الدين يحيى بن محمد بن محمد بن محمد شيخ الاسلام ولد سنة ثمان وتسعين وسبعمائة ولازم الشيخ ولي الدين العراقي وتخرج به في الفقه والأصول له تصانيف منها مختصر المزني توفي ليلة الاثنين ثاني عشر جمادى الآخرة سنة إحدى وسبعين وثمانمائة^(٣).

٦ - ابن خلدون : صاحب المقدمة ، قاضي القضاة ولي الدين عبدالرحمن بن محمد بن محمد الحضرمي . ولد سنة ثلاث وثلاثين وسبعمائة وبرع في العلوم وتقدم في الفنون ومهر في الأدب والكتابة مات في رمضان سنة ثمان وثمانمائة^(٤).

(١) ينظر حسن المحاضرة ١ : ٤٤٠ - ٤٤١ .

(٢) ينظر هدية العارفين ٢ : ١٩ - ٢٠ .

(٣) ينظر شذرات الذهب ٧ : ٣١٢ / حسن المحاضرة / ١ : ٤٥ .

(٤) حسن المحاضرة ١ : ٤٦٢ / الضوء اللامع ٤ : ١٤٥ .

٧ - الشيخ قاري الهداية : سراج الدين عمر بن علي كان أول أمره خطيباً ثم اشتغل ومهر في الفقه إلى أن صار المشار إليه في المذهب الحنفي وكثرت تلامذته والآخذون عنه مات في ربيع الآخر من سنة تسع وعشرين وثمانمائة وقد نيف على الثمانين^(١).

٨ - العيني : قاضي القضاة بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى ولد في رمضان سنة اثنتين وستين وسبعمائة واشتغل بالفنون وبرع ومهر. له تصانيف منها : شرح البخاري وشرح الشواهد وشرح معاني الآثار وشرح الكنز وغير ذلك . مات سنة ٨٠٥ خمس وثمانمائة^(٢).

٩ - السيوطي : جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر، ولد سنة ٨٠٩ وتوفي سنة ٩١١ قال عن نفسه أنه جمع آلة الاجتهاد من الكتاب والسنة والاصلين وما يتعلق بذلك وكذلك الفهم للعربية .

له : الدر المنثور في التفسير بالمأثور والجامع الصغير والجامع الكبير رتبهما على حروف المعجم ورمز لقوة الحديث والراوي .

وله أيضاً : الاتقان في علوم القرآن في مجلدين والحاوي للفتاوي وهكذا سماه وقد جمع فيه عددا من الرسائل المختلفة في مواضيع شتى ، وله غير ذلك^(٣).

١٠ - شيخ الاسلام زكريا الأنصاري : زين الدين زكريا بن محمد الأنصاري ولد سنة ٨٣٤ وتوفي بالقاهرة سنة ٩٢٦ هـ^(٤).

له شرح صحيح البخاري ، وشرح مسلم وغير ذلك .

١١ - محيي الدين عبدالقادر بن تقي : هو عبدالقادر بن أحمد بن محمد بن علي الدميري المالكي ، كان عالماً فاضلاً من أفقه أهل زمانه من المالكية .

كان ذا هبة ووقار، تلقى العلم على جماعة من أفاضل عصره فبرع في مذهبه وقد ناب في القضاء المالكي ثم تولى قضاء المالكية بمصر، وفي عهد قايتباي قبل

(١) الضوء اللامع ٦ : ١٠٠ / حسن المحاضرة ١ : ٤٧٣ .

(٢) المرجع السابق .

(٣) حسن المحاضرة ١ : ٣٣٥ - ٣٤٤ / هدية العارفين ١ : ٥٣٤ - ٥٣٥ .

(٤) هدية العارفين ١ : ٥٣٤ ، ٥٣٥ ، ٣٧٤ / بدائع الزهور ٤ : ٣٤٤ - ٣٤٥ .

عام ٨٩١ وظل فيه الى أن مات في ذى القعدة سنة ٨٩٥ هـ خمس وتسعين وثمان مائة^(١).

١٢ - بدر الدين السعدي : هو محمد بن محمد بن أبي بكر السعدي الحنبلي مذهباً - تولى قضاء الحنابلة في مصر وهو لازال في عنفوان الشباب فلبث فيه طويلاً وقد ازدان به منصبه مع وجود من هو أفضل منه . مات في ذى القعدة سنة اثنتين وتسعمائة^(٢).

١٣ - شهاب الدين ابن فرفور : هو شهاب الدين أحمد بن فرفور كان عالماً غزير المادة كفواً . عين قاضياً للشافعية في دمشق زمناً ثم عزل وعاد مرة أخرى مع وظيفة نظر الجيش ، ثم تولى القضاء مكان البرهان ابن أبي شريف فجمع له قضاء دمشق والقاهرة .

ولبث في قضاء مصر حتى مات سنة ٩١١ أحد عشر وتسعمائة^(٣).

١٤ - برهان الدين الدميري : برهان الدين بن الدميري قاضي قضاة المالكية بمصر، كان عالماً فاضلاً ديناً خيراً لين الجانب كثير التواضع عين قاضياً بمصر واسندت اليه رئاسة المالكية في عصره ، توفي سنة ٩١٣ هـ ثلاث عشرة وتسعمائة^(٤).

١٥ - أحمد الشيشيني : هو شهاب الدين أحمد الشيشيني أحد أفذاذ الحنابلة وانتهى اليه قضاء الحنابلة بمكة المكرمة ثم عين على عهد قايتباي في مصر وقد اختفى حينما أراد السلطان جباية أموال من الناس خشية الاثم توفي سنة ٩١٩ هـ تسعة عشر وتسعمائة بعد أن زاد عمره على تسعين سنة^(٥).

* وفاته :

وأخيراً وبعد هذه الرحلة الطويلة مع الشيخ قاضي القضاة عبدالبر ابن الشحنة اختطفته يد المنون عن عمر يناهز السبعين عاماً و « إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ » - حيث توفي سنة ٩٢١ هـ الموافق ١٥١٥ م بمدينة القاهرة^(٦).

(١) ينظر : ابن اياس ٢ : ٢٣٢ - ٢٦٦ . (٢) المصدر السابق ٢ : ٢٩١ - ٣٢٦ .

(٣) المصدر السابق ٢ : ٢٢٣ ، ٢٢٩ . (٤) المصدر السابق ٣ : ٦٣ .

(٥) المصدر السابق ٢ : ٣٢٢ ، ٣٣٦ ، ٣٤٣ .

(٦) أعلام النبلاء ٥ : ٣٨ ، ودر الحبيب القسم الأول : ٢٥٦ / ٢ - ٤٤٤ الكواكب السائرة ١ / ٢١٩ ، ٢ / ١٢٨ .

الباب الثاني

الباب الثاني

الفصل الأول

في مبحثين :

* المبحث الأول : مصادر الكتاب :

لقد استقى المؤلف كتابه من مجموعة مصادر مهمة وعلى رأسها كتب السنة المشرفة وعلى رأس هذه الكتب الصحيحان ثم بقية كتب السنن والمسانيد وبعد السنة اعتمد على أهم كتب المذهب الحنفي بدأ بكتب الأصول (ظاهر الرواية) وانتهاء بكتب الفتاوى والنوازل والمتون المعتمدة.

وقال في آخر المصنف :

وهذه خلاصة مائة تصنيف .

وقد نقل كثيراً عن الأصل لمحمد بن الحسن والجامع الصغير له وعن المبسوط للامام رضي الدين السرخي شارح الجامع الصغير ومختصر الكافي وناقش الامام السرخسي في توجيهه لعدم أخذ محمد بن الحسن بالأحاديث الواردة . ونقل عن البدائع للامام الكاساني وتبيين الحقائق للزيلعي والتوشيح للامام ابن السبكي وشرح صحيح مسلم للامام النووي وشرح الفتح للحافظ ابن حجر وكتب قيمة أخرى كل كتاب يعد مصدراً ومرجعاً للفقهاء الاسلاميين .

فكتاب تحصيل الطريق إلى تسهيل الطريق اشتمل على هذه الكتب وغيرها مستدلاً بها أو مرجحاً قولاً على قول ، وغير ذلك مما نراه في طيات هذا الكتاب .

* المبحث الثاني : أهمية الكتاب :

ان الكلام عن الطريق ومشاكله وحوادث الطريق وعواقبها كل ذلك مما شغل الناس سواء أصحاب الاختصاص أو أصحاب المصالح العامة بل وحتى عامة الناس ولما

كان كتاب تحصيل الطريق الى تسهيل الطريق يعالج مثل هذه القضية المهمة فانه يعد كتاباً فريداً من نوعه طريفاً في موضوعه ، جمع فيه مؤلفه بين أشتات الأدلة والأقوال مستنداً بذلك الى ظروف وقته وواقع الحال من تعدي الناس على الحق العام في الطريق باخراج الظلل والميازيب ووضع المصاطب والدكك في الشوارع وترك الأتربة والقمامة ووضع الحجارة والخشب وما اليه فيه ، وجلوس الناس وايقاف دوابهم في الطرقات ورش الماء وايقاد النار فيه وزرع الأشجار، وما الى ذلك من بقية التعديات التي كانت والتي حدثت في أيامنا هذه وما أشبه اليوم بالبارحة .

كل هذه العوامل والأسباب جعلت من كتاب شيخ الاسلام السري من القيمة والأهمية ما لا يكون لغيره .

وسن القوانين بالعقاب لا تكفي فان النفوس مجبولة على المخالفة لذلك لابد من مراعاة ناحيتين :

الناحية الأولى : بترغيب النفوس على الطاعة وتعويدها على ذلك بذكر فضائل الأعمال الصالحة المتعلقة بنفع الناس ودفع الضرر عنهم وإزالة مايؤذيهم وان يجازى المحسن على احسانه والمسيء على اساءته فان ارتدعت النفوس ، وابتعدت عن المخالفة فذلك والا كانت الناحية الثانية .

الناحية الثانية : بسن القوانين الرادعة والقاطعة لأصل الداء فكان تشريع عقوبة القتل بسبب متعمد ، وحكمها الغرم أو الدية ففي الأموال والحيوانات الغرم أو الضمان لما أتلّف وفي الأرواح من بني آدم الدية .

وقد قسم المؤلف الكتاب إلى مقدمة وفصلين وخاتمة :

تكلم في المقدمة عن سبب تأليف الكتاب وذكر الأدلة والنقول عن العلماء في أن ما أحدث في الطريق تجب ازالته وانه تجب ازالة المحدث ولكل واحد من الناس الاعتراض وناقش السرخسي فيمن أحدث في الطريق شيئاً فأنقصه عن سبعة أذرع وجعل ذلك ادخال ضرر على العامة .

ثم تكلم عن أنواع الطريق وأنها طريقان خاص وعام أو نافذ وغير نافذ وبين حكم كل طريق ، وفي الفصل الأول تكلم بالتفصيل عما اجمله في المقدمة وذكر حكم ما يحدث وأنواع المحدثات وما يترتب على أحداثها من عقوبة قانونية وعضد نقوله من كتب الحنفية المعتمدة .

وفي الفصل الثاني تكلم عن حكم الحق العام في الطريق والمسجد وهل يجوز أخذ أحدهما من الآخر وخلص الى القول بالجواز لأن كل منهما يعود للعامة ثم نقل كلام العلماء في الإحداث أيضاً في المسجد أو عليه وما يلحق ذلك من بناءه أو هدمه . وذكر في معرض ذلك وقوف وسائط النقل في الطريق العام وأمام المساجد ومتى يجوز ذلك ومتى لا يجوز وإذن الامام في كل ما تقدم .

الفصل الثاني

* تقويم الكتاب :

من حيث الأسلوب والمنهج والمحتوى :

أما أسلوب الكتاب فقد امتاز بسهولة اللفظ ووضوح العبارة وجعل كلامه على شكل فقرات خصوصاً في المقدمة قبل أن يدخل الى لب الموضوع ، وجعل كل فقرة تحتوي على مجموعة من الكلمات ذات الدلالة الواضحة على القصد .

فقال في أوله مشيراً الى مقصوده :

الحمد لله الذي سهّل لمن اختار من عبّاده طريقاً إلى الجنة وحصّل له بارشاده الى تسهيل طريق عباده توفيقاً ومنّة الى أن قال :

وبعد . . فان الخلق عيال الله وأحبهم إليه أنفعهم لعياله والساعي في ازالة الضرر عنهم بنفسه وماله والشفقة على عباد الله من تعظيم أمره ، والنظر في مصالح العامة من أفضل طاعاته وبره ، وهكذا سار على هذا المنوال في توافق فقرات الكتاب الى أن بين سبب تأليفه له وأنه بمثابة تشريع وقرار لعمل قام به الأمير يشبك بن مهدي فقال :

سيد فرسان عصره وزمانه ، وأكرم ملوك دهره وأوانه ، الى أن قال :

ولما كان مافعله من ذلك هو منصوص إمامه الأعظم والمجتهد الأقدم المقدم أبي حنيفة صاحب الورع والزهادة ، المعروف بطول القيام وكثرة العبادة ، أسكنه الله غرف الجنان ، وتغمده بالرحمة والرضوان .

أتخفته بهذا التأليف البديع ، الجامع لأقوال علمائنا في تصويب هذا الصنيع وهكذا ينتهي التمهيد للكتاب ، وخلاصة الأمر ان المؤلف استطاع في أسلوب علمي رصين خال من التعريض والتجريح أو الحشو في الكلام ، أن يؤلف بين النصوص وأن يجمع شتات الآراء ومختلف النقول ويأتي بما هو الراجح من الأقوال والذي يجب أن يكون العمل به هي

ولا ريب أن يكون الكتاب على هذه الصورة من الحبك والاجادة فانه من خط يراع قاضي القضاة في عصره وشيخ فتيان زمانه ومن أذكاء معاصريه وأقرانه جاء مافيه تصويماً لحكم أمير قدير قد رفع راية الجهاد وقطع دابر أهل الفجور والعناد وهو ما بين ساجد لله وشاهر سيفه في سبيل الله ، والله أسأل لهما جزيل الثواب والأمن لنا جميعاً من سوء العاقبة والحساب آمين .

وفي الخاتمة : لم يدع المؤلف القاريء في حيرة أمام هذا الخضم من الأقوال بل وضع أمامه رأي علماء الحنفية في الرأي الواجب ترجيحه والعمل به وانتهى الى القول - حسب رأيه - ان رأى الامام أبي حنيفة هو الذي يجب الأخذ به وانه ظاهر الرواية ثم ذكر من الذي يحق له الموازنة والترجيح بين الأقوال ، وذكر شروط المفتي والمقلد والقاضي وقول العلماء في ذلك .
وبهذا تم الكتاب .

* * *

القسم التحقيقي

تمهيد

بسم الله الرحمن الرحيم

أَلْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي سَهَّلَ ^(١) لِمَنْ اخْتَارَ مِنْ عِبَادِهِ ^(٢) طَرِيقاً إِلَى الْجَنَّةِ وَحَصَلَ لَهُ بِإِزْإَادِهِ إِلَى تَسْهِيلِ طَرِيقِ عِبَادِهِ تَوْفِيقاً وَمَنَّةً ^(٣).

أَحْمَدُهُ عَلَى التَّوْفِيقِ إِلَى سُبُلِ الْخَيْرَاتِ ^(٤).

وَأَشْكُرُهُ عَلَى الْهِدَايَةِ إِلَى دَفْعِ الضَّرَرِ ^(٥) وَإِزَالَةِ بَدْعِ الْمُحَدَّثَاتِ ^(٦) وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ الْفَاعِلُ الْمُخْتَارُ. ^(٧) وَأَشْهَدُ أَنَّ سَيِّدَنَا مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ الْقَائِلُ ^(٨) . .

(١) سهل : السهل نقيض الحزن والسهولة ضد الحزنه والسهل كل شيء إلى اللين وقلة الخشونة وفي الدعاء سهل الله عليك الأمر ولك . لسان العرب مادة سهل : ٢١٣٤ .

(٢) عباده : بضم العين المهملة وتشديد الباء الموحدة . مبالغة اسم الفاعل وهو من كثرة العبادة .

(٣) المنة : النعمة . في التنزيل العزيز « فَمَنْ أَلَّهَ عَلَيْنَا وَوَقَّانَا عَذَابَ السُّمُومِ » - سورة الطور . ويحتمل المن تأويلين :

أحدهما : احسان المحسن غير معتد بالاحسان ، يقال : لحِقْتُ فلاناً من فلان منة إذا لحقته نعمة .
والثاني : مَنْ فلان على فلان إذا عظم الاحسان وفخر به ، والأول هو المقصود هنا . والله الفضل والمنة .
ينظر : لسان العرب مادة منن : ٤٢٧٩ .

(٤) سبل الخيرات : السبل جمع سبيل وهي الطرق . وطرق الخير كثيرة والسبيل الطريق يذكر ويؤنث . قال الله سبحانه وتعالى : « قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي وَسُبْحَانَ اللَّهِ وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ » - سورة يوسف . ينظر مختار الصحاح مادة سبل : ٢٨٤ .

(٥) الضرر : اسم من ضر يضر وأضر به وضاره وفي التنزيل « لَا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ » - آل عمران . من الضرر وهو ضد النفع .
وفي الحديث الشريف عن النبي (ﷺ) انه قال : « لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ فِي الْإِسْلَامِ » لسان العرب مادة ضرر : ٢٥٧٢ .

(٦) بدع المحدثات : والمراد بالبدعة ما أحدث مما لا أصل له في الشريعة وأما ما كان له أصل من الشرع يدل عليه فليس ببدعة شرعاً وإن كان بدعة لغة . جامع العلوم والحكم لابن رجب الحنبلي : ٢٣٣ . والمصباح المنير مادة بدع : ٣٨ .
(٧) الفاعل المختار : قال الامام الطحاوي : وكل شيء يجري بتقديره ، ومشيتته تنفذ لامشيته للعباد إلا ما شاء لهم فما شاء لهم : كان وما لم يشأ لم يكن يهتدى من يشاء ويعصم من يشاء ويعافي . فضلاً ، ويضل من يشاء ، ويخذل عدلاً . لا راد لقضائه ، ولا معقب لحكمه ولا غالب لأمره بل هو الله الواحد القهار فلا يرد قضاءه راد ولا يؤخر حكمه مؤخر . العقيدة الطحاوية وشرحها للعلامة علي بن أبي العز الأذرعي . اختصار عبد المنعم صالح العلي العزي : ٣٧ - ٣٨ .

(٨) القائل : هكذا في الأصل وهو صحيح ويجوز بالهمزة ، القائل والجمع منه قول بتشديد الواو وفتحها . انظر مختار الصحاح مادة قول : ٥٥٧ .

«كُلُّ مُحَدَّثَةٍ بِدْعَةٍ وَكُلُّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ وَكُلُّ ضَلَالَةٍ فِي النَّارِ»^(١).

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ الْأَخْيَارِ مَا تَعَاقَبَ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ.

وَجَاءَ الْحَقُّ وَزَهَقَ الْبَاطِلُ وَأَنْهَارٌ^(٢) وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا.

وَبَعْدُ «إِنَّ الْخَلْقَ عِيَالُ اللَّهِ وَأَحَبَّهُمْ إِلَيْهِ أَنْفَعُهُمْ لِعِيَالِهِ»^(٣) وَالسَّاعِي فِي إِزَالَةِ الضَّرَرِ عَنْهُمْ بِنَفْسِهِ وَمَالِهِ، وَالشَّفَقَةُ عَلَى عِبَادِ اللَّهِ مِنْ تَعْظِيمِ أَمْرِهِ، وَالنَّظَرُ فِي مَصَالِحِ الْعَامَّةِ^(٤) مِنْ أَفْضَلِ طَاعَاتِهِ وَبِرِّهِ.

وَقَدْ قَالَ نَبِيُّنَا الْمُرْشِدُ إِلَى أَقْوَمِ طَرِيقٍ :

(١) الحديث أخرجه مسلم في صحيحه بلفظ :

«أما بعد فإن خير الحديث كتاب الله وخير الهدي هدي محمد (ﷺ) وشر الأمور محدثاتها وكل بدعة ضلالة».

صحيح مسلم باب تخفيف الصلاة والخطبة ٣ : ١١ .

وأخرجه أيضاً النسائي واللفظ الذي أورده المصنف له وتماه :

«أن أصدق الحديث كتاب الله وأحسن الهدى هدى محمد وشر الأمور محدثاتها وكل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة وكل ضلالة في النار».

السنن الكبرى . كيفية خطبة العيدين ٣ : ٨٨ .

وأخرجه ابن ماجه بلفظ :

«أما بعد فإن خير الأمور كتاب الله وخير الهدى هدى محمد وشر الأمور محدثاتها وكل بدعة ضلالة».

سنن ابن ماجه الباب السابع ١ : ٩٧ وأخرجه غيرهم بألفاظ مختلفة .

(٢) زهق الباطل وأنهار . أي بطل الباطل بغلبة الحق عليه .

وفي التنزيل العزيز «وَقُلْ جَاءَ الْحَقُّ وَزَهَقَ الْبَاطِلُ إِنَّ الْبَاطِلَ كَانَ زَهُوقًا» - ٨١ الاسراء . وزهق الباطل اضمحل .

وقوله عز وجل «بَلْ نَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ فَيَدْمَغُهُ فَإِذَا هُوَ زَاهِقٌ» - ١٨ الأنبياء .

أي باطل وذاهب وتهاوت أركانه وهدم بنيانه أي من هار ينهار كما ينهار الرمل فإذا سقط فقد انهار . لسان العرب مادة زهق : ١٨٧٩ وهار : ٤٧٣٤ .

(٣) هذا حديث شريف . وقد ورد بألفاظ مختلفة منها ما أخرجه أبو نعيم في الحلية عن ابن مسعود رضي الله عنه ولفظه :

قال : قال النبي (ﷺ) :

«الخلق كلهم عيال الله ، وأحب الخلق إلى الله أحسن إلى عياله» وقال غريب من حديث الحكم ، وإبراهيم ، تفرد به موسى .

حلية الأولياء ٤ : ٢٣٧ .

وأخرجه أيضاً ابن أبي الدنيا عن أنس بن مالك رضي الله عنه بلفظ «الخلق كلهم عيال الله فأحبهم إلى الله أنفعهم لعياله» .

كتاب قضاء الحوائج باب قضاء الحوائج : ٧٧ .

(٤) العامة : المراد به هنا الاصطلاح اللغوي ، وهم غالبية الناس وسوادهم وسميت بذلك لأنها تعم بالشر وهي عكس الخاصة وجمعه عوام والعامي المنسوب إلى العامة .

ينظر : لسان العرب مادة عمم : ٣١١٢ / المعجم الوسيط : ٦٢٨ .

«إِنَّ مِنْ أَفْضَلِ الْأَعْمَالِ إِمَاطَةَ الْأَذَى مِنَ الطَّرِيقِ»^(١) وَمِنْ الْمَعْلُومِ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى هُوَ الْهَادِي إِلَى الْخَيْرِ وَالْمُثِيبُ عَلَيْهِ وَالْمَوْفَّقُ لِفَعْلِهِ وَالْمُرْشِدُ إِلَيْهِ .

وَقَدْ كَانَتِ الدِّيَارُ الْمِصْرِيَّةُ وَالْقَاهِرَةُ الْمُعْزِيَّةُ^(٢) .

الَّتِي هِيَ مِنْ مَمَالِكِ الْإِسْلَامِ بِمَنْزِلَةِ الْوَاسِطَةِ مِنَ الْعَقْدِ الْفَرِيدِ^(٣) ، الْمُتَكَفِّلَةِ بِرَفْعِ مَنَارِ الشَّرْعِ^(٤) وَإِظْهَارِ كَلِمَةِ التَّوْحِيدِ - قَدْ أَحْدَثَ فِيهَا بَعْضُ مَنْ سُلِبَ الْهِدَايَةُ وَالتَّوْفِيقُ حَوَادِثَ تَضُرُّ بَعَامَةَ الْمُسْلِمِينَ عَلَى قَارِعَةِ الطَّرِيقِ^(٥) ، نَهَى اللَّهُ عَنْهَا عَلَى لِسَانِ سَيِّدِ الْأَنَامِ^(٦) .

(١) لم أستطع العثور على هذا الحديث بهذا اللفظ أوقريباً منه فيما اطلعت عليه من كتب الحديث . وقد وردت أحاديث عدة في فضل إماطة الأذى عن الطريق منها ما أخرجه مسلم في صحيحه (عرضت على أعمال أمتي حسناتها وسيئها فوجدت في محاسن أعمالها الأذى يهاط عن الطريق ...) الحديث أخرجه مسلم عن أبي ذر ومنها ما أخرجه ابن حبان في صحيحه عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله (ﷺ) قال :

«بَيْنَمَا رَجُلٌ يَمْشِي بِطَرِيقٍ وَجَدَ غُصْنَ شَوْكٍ عَلَى الطَّرِيقِ فَأَخَذَهُ فَشَكَرَ اللَّهَ لَهُ فَغَفَرَ لَهُ» .

قال أبو حاتم الرازي :
الله جل وعلا أجل من أن يشكر عبده إذ هو البادي بالاحسان اليهم المتفضل بأكملها عليهم ولكن رضي الله جل وعلا بعمل العبد يكون شكراً من الله جل وعلا على ذلك الفعل .
صحيح ابن حبان ٤ : ٥٦٤ .

وعند أحمد بلفظ «مر رجل بغصن شوك فنحاه عن الطريق فشكر الله فأدخله الجنة» مسند الامام أحمد ٢ : ٥٢١ .

(٢) سميت القاهرة بالمعزية نسبة إلى المعز أبي تميم معد بن اسماعيل الملقب بالمنصور بناها له غلامه وقائد جيشه «جوهري» وذلك حينما بعثه المعز في جيوش إلى أرض أفريقيا وللاستيلاء على الديار المصرية ، وذلك في سنة ثمان وخمسين وثلاثمائة للهجرة سنة ٣٥٨هـ بعد موت كافور الأحمدي .
معجم البلدان ٤ : ٣٠١ .

(٣) العقد الفريد : خيط ينظم فيه الخرز أو القلادة ، وهو المقصود هنا وجمعه عقود والفريد والفرائد الشذر الذي يفصل بين اللؤلؤ والذهب واحدة فريدة والفريد أيضاً الدر إذا نظم في العقد وفصل بغيره أو هو الجوهرة النفيسة كأنها مفردة في نوعها وقد كانت القاهرة ولا تزال - بحمد الله - بأزهرها صاحبة الوصف المتقدم ينظر : لسان العرب مادة فرد ، وعقد ٣٣٧٤ ، ترتيب القاموس باب العين ٣ : ٣٧٠ .

(٤) منار الشريعة : المنار هو علم الطريق والذال عليه ومنه منار الأسكندرية الشهير . ينظر مختار الصحاح مادة نور : ٦٨٤ .

(٥) قارعة الطريق : أعلاه والمراد هنا نفس الطريق ووجهه وفي الحديث الشريف «نهى عن الصلاة على قارعة الطريق» . ترتيب القاموس باب القاف ٣ : ٥٩٨ .

(٦) الأنام : هو ما ظهر على الأرض من جميع الخلق فسيدنا محمد (ﷺ) امام الأتقياء وآخرهم وأفضلهم وسيدهم وهو حبيب رب العالمين وهو المبعوث الى عامة الجن وكافة الورى بالحق والهدى وبالنور والضياء قال الله سبحانه وتعالى :
«وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا» - الآية ٢٨ سورة سبأ .
ينظر : العقيدة الطحاوية وشرحها : ٤٤ / لسان العرب مادة أنم : ١٥٤ .

حَيْثُ قَالَ :

«لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ فِي الْإِسْلَامِ» ^(١) أَخْرَجَتِ الطَّرِيقُ عَنْ مَوْضُوعِهَا الَّذِي هُوَ الْإِنْتِفَاعُ بِالْمُرُورِ ^(٢).

وَمَنَعَتْ عَنْهَا الشَّمْسَ وَالْهَوَاءَ لِكَثْرَةِ الظِّلِّ ^(٣) وَالرَّوَاشِنِ ^(٤) حَتَّى كَادَتْ تُعَدُّ مِنَ الْقُبُورِ وَجَهِلُوا أَنَّ مَنْ وَضَعَ شَيْئاً فِي طَرِيقِ الْعَامَّةِ ضَمِنَ مَا تَلَفَ بِهِ لِتَعْدِيهِ ^(٥) وَغَفَلُوا عَنْ ذَلِكَ حَتَّى لَا تَرَى أَمِراً بِهَذَا الْمَعْرُوفِ وَلَا نَظِراً فِيهِ .

حَتَّى بَعَثَ اللَّهُ لِدَلِك مَنْ أَخْتَارَهُ لِإِجْزَالِ الثَّوَابِ ^(٦) ، وَوَفَّقَهُ إِلَى اتِّبَاعِ الْحَقِّ

(١) الحديث رواه بهذا اللفظ الطبراني من رواية محمد بن سلمة عن أبي إسحاق عن محمد بن يحيى بن حبان عن عمه واسع بن حبان عن جابر عن النبي (ﷺ) أنه قال : وذكره قال ابن رجب وهذا إسناد مقارب وهو غريب .
وخرجه أيضاً الإمام مالك في الموطأ عن عمرو بن يحيى عن أبيه مرسلاً ولفظه «لا ضرر ولا ضرار» .
قال ابن رجب قال ابن عبد البر : لم يختلف عن مالك في إرسال هذا الحديث قال ولا يسند من وجه صحيح .
قال ابن رجب ولا شك في تقديم قول مالك على قوله .
وخرجه كذلك ابن ماجة ولفظه «قَضَى رَسُولُ اللَّهِ أَنْ لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ»
قال ابن رجب وهذا من جملة صحيفة يروى بهذا الاسناد وهي منقطعة مأخوذة من كتاب . قاله ابن المديني وأبوزرعة وغيرهما .

وأخرجه أيضاً الإمام أحمد في مسنده والحاكم في المستدرک والبيهقي في السنن الكبرى . ينظر موطأ مالك كتاب الأفضية ٢ : ٧٤٥ مسند أحمد ١ : ٣١٣ ، ٥ : ٣٢٧ / ابن ماجة كتاب السنن - كتاب الأحكام ٢ : ٧٨٤ / الطبراني الكبير ١ : ٨٠ ، ٢ : ٨ / المستدرک للحاكم ٢ / ٥٨ .

(٢) جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثاً من جوامع الكلم : ٢٦٥-٢٦٦ قال صاحب الكنز :
لأن الإنتفاع في الطريق بالمرور فيه من غير أن يضر بأحد فلكل واحد المرور به بنفسه وبدوابه وكذلك قال العينى لأن كل واحد صاحب حق بالمرور بنفسه وبدوابه به لذلك يكون له حق نقض ما يحدث في الطريق العام كما في الملك المشترك . وقال البيضاوى : فالشارع للطروق .
ينظر تبين الحقائق شرح كنز الدقائق ٦ : ١٤٢ / البناية شرح الهداية ١ : ٢٠٥ الغاية القصوى في دراية الفتوى . تحقيق د : على محيى الدين القره داغى ١ : ٥٢١ .

(٣) الظلل : واحدة الظلة والمظلة سواء وهو ما يستظل به من الشمس وما يستتر به من الحر والبرد وهو كالصفة .
وكل ما أطبق عليك فهو ظلة . لسان العرب مادة ظلل : ٢٧٥٤ .

(٤) الرواشن : جمع مفردة روشن وهو الرف والكوة .
لسان العرب مادة رشن : ١٦٥٢ .

(٥) لأن هذا ضرر عام ودفع الضرر العام من الواجب وكم من ضرر خاص يتحمل لدفع الضرر العام منه ولما كان الطريق وضع في الأصل للمشى والاستطراق فيه بشرط السلامة فما كان غير ذلك فهو مضمون اذ يعتبر تعدياً لأنه استعمل الطريق في غير ما وضع له والتعدى أصل في باب الضمان .
ينظر : شرح التمرتاشى ورقة ٤٢٣ مخطوط دار المخطوطات المصرية رقم ١٦٩٢ ب .
البناية شرح الهداية ١٠ : ٢٠٧ .

(٦) أجزل : الجزل معظم من الخطب والجزيل العظيم وعطاء جزل وجزيل وأجزل له العطاء أكثره الإجزاء الاكثر من الثواب . ينظر مختار الصحاح مادة جزل : ١٠٣ .

وَأَلْهَمَهُ^(١) الْعَمَلَ بِالصَّوَابِ مَنْ أَرَبَتْ فَضَائِلُهُ عَلَى الْمُلُوكِ الْمُتَقَدِّمِينَ، وَعَمَّتْ فَوَاضِلُهُ الْخَاصَّ وَالْعَامَّ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ، وَقَامَ بِأُمُورِ الْمُسْلِمِينَ أَتَمَّ الْقِيَامِ، وَأَحْسَنَ النَّظَرِ فِي مَصَالِحِ كَافَّةِ الْأَنَامِ^(٢).

فَارِسُ الْإِسْلَامِ وَسَيْفُ مِلَّةِ^(٣) مُحَمَّدٍ عَلَيْهِ أَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ، مَنَبُعُ الْفَوَاضِلِ وَمَجْمَعُ الْفَضَائِلِ.

مَلِكُ الْعُلَمَاءِ وَعَالِمُ الْمُلُوكِ، السَّالِكُ فِي تَدْبِيرِ الْمَمْلَكَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ أَحْسَنَ السُّلُوكِ.

سَيِّدُ فُرْسَانَ عَصْرِهِ وَزَمَانِهِ وَأَكْرَمُ مُلُوكِ دَهْرِهِ وَأَوَانِهِ^(٤).

لَيْتُ الشَّرِّ^(٥) هَازِمُ الشُّجْعَانِ يَوْمَ وَغَى^(٦)، غَيْثُ النَّدَى بِأَذِلِّ الْمَعْرُوفِ لِلْأَمَمِ.

(١) ألهمه : الإلهام ما يلقي في الروح يقال ألهمه الله،

واستلهم الله الصبر.

والإلهام هو أن يلقي الله في النفس أمراً يبعثه على الفعل أو الترك وهو نوع من الوحي يخص الله به من يشاء من عباده . ومنه قوله « وأذ يوحى ربك إلى النحل » .

ينظر : ترتيب القاموس مادة لهم باب اللام ٤ : ٥١٧٨ / لسان العرب ، مادة لهم : ٤٠٨٩ / كشف السرائر بمعاني الوجوه والأشباه والنظائر لأبن العماد ، مادة يوحى .

(٢) الأنام : ما ظهر على وجه الأرض من جميع الخلق . لسان العرب : ١٥٤ .

(٣) الملة : وهي في اللغة بكسر الميم وتشديد اللام الدين والشيعة كملة الإسلام وملة النصارى وملة اليهود والجمع ملل ، وقد جاء في الحديث الشريف « لَا يَتَوَارَثُ أَهْلُ مِلَّتَيْنِ » ينظر لسان العرب مادة ملل : ٤٢٧١ .

(٤) العصر ، والزمان ، والدهر ، والأوان . كلها أوقات ومدد .

أما العصر فهو الدهر والجمع عصور . والعصران الليل والنهار وهما أيضاً الغداة والعشي ومنه سميت صلاة العصر .

وأما الزمان فهو إسم لقليل الوقت وكثيره وجمعه أزمته والدهر هو الزمان ويطلق على الأبد ويطلق أيضاً على القليل والكثير فقال أقمنا دهرأ ويكفيننا دهر ويجوز فيه فتح الهاء وتسكينها ويجمع دهوراً وأدهر .

والأوان هو أيضاً الزمان كقولهم هذا أوان البرد وكقول العجاج هذا أوان الجد إذا جد عمر ويجمع على آونة .

ينظر لسان العرب : ١٤٣٩ / ترتيب القاموس ١ : ١٩٩ ، ٢ : ٢٢٢ / المصباح المنير : ٢٠١ / مختار الصحاح : ٤٣٦ ، ٢٧٥ .

(٥) الشرى : موضع تنسب إليه الأسد قيل هو من ناحية الفرات به ماء وشجر فتأوي إليه الأسد ، وقيل هو طريق . سلمى

كثير الأسد وقيل جبل بنجد في ديار طيء . وجبل بتهامة موصوف بكثرة السباع . وموضع عند مكة - شرفها الله . وتجوز في شرى المد والقصر . فمن الأول قول مليح الهذلي :

ومن دون ذكرها التي خطرت لنا ... بشرقى نعمان الشرى فالمعروف ==

لَهُ ثَنَاءٌ كَنَشَرِ الْمِسْكِ يَعْرِفُهُ ... دَوُّو الْمَعَارِفِ مِنْ بُعْدٍ وَمِنْ أَمَمٍ ^(١)

الْمَقَرُّ الْأَشْرَفُ الْكَرِيمُ السَّيْفِيُّ ^(٢) ، يَشْبِكُ بْنُ مَهْدِي ^(٣) .

أَمِيرُ دَوَادَارُ كَبِيرُ الْمَلَكِيِّ الْأَشْرَفِيِّ ^(٤) .

كَهْفُ ^(٥) الْعُلَمَاءِ وَالْفُقَرَاءِ ، وَمَلَجَأُ الْأُمَاطِلِ وَالْفَضَلَاءِ ، حَامِي حَوْزَةِ ^(٦) الدِّينِ
وَقَامِعُ الْكُفْرَةِ وَالْمُعْتَدِينَ ، صَاحِبُ الْمَنَاقِبِ وَالْمَآثِرِ ، هَازِمُ الْكُتَّابِ ^(٧) وَالْعَسَاكِرِ .

= ومن الثاني قول النميري :

الاجبذا الهضب الذي عن يمينه ... شراء وحفته المشان الصوادح
ينظر لسان العرب : ٢٢٥٤ / ترتيب القاموس باب الشين ٧٠٧ : ٢ / مراصد الاطلاع باب الشين والراء ٧٨٧ : ٣
مع التحقيق والتعليق للدكتور على محمد البجاوي .

(٦) وغني : الجلبة والأصوات ومنه قيل للحرب وغني لما فيها من الصوت والجلبة . مختار الصحاح مادة وغني : ٧٢٩ .

(١) أمم . محرقة القرب وأمة إذا قصده ، يقال أخذت ذلك من أمم أي من قرب وداري أمم داره أي مقابلتها .

لسان العرب مادة أمم : ١٣٥ / ترتيب القاموس باب الهمزة ١ : ١٨١ .

(٢) المقر ، الأشرف ، الكريم ، السيفي ، كلها ألقاب تقال لكبار الأمراء وأعيان الوزراء وكتاب السر ومن يجري مجراهم في
الديار المصرية على عهد دولة المماليك . صبح الأعشى ٥ : ٤٩٤ ، ٦ : ٢٨ ، ١٢٣ .

(٣) هو يشبك بن مهدي الظاهري ويعرف بالصغير صاحب الأمين الأقصري - على ابنة أخت الإمام محب الدين بن
الشحنة وقد تقدمت ترجمتهما في القسم الدراسي وقد كان على عهد السلطان خشقدم كاشفاً للصعيد بأسره ونائباً
للولجه القبلي بكماله الى أسوان وأنعم عليه بأمرة عشرة - وهي إحدى الرتب الممنوحة للأمراء - على عهد
المماليك .

وكان ذا حرمة وافرة مهيباً بطلاً كريماً سخياً عالي الهمة ذكياً فطناً شجاعاً ولازال أميراً حتى قتل صبرا في رمضان المعظم
سنة ٨٨٥ خمس وثمانين وثمانمائة للهجرة وأرتجت النواحي لقتله وفضائله كثيرة كتفقد الفقراء وطلاب العلم .

وقد قال الامام السخاوي في التبر المسبوك عن سبب تأليفه لهذا الكتاب وذلك حين أمرني من إجابته عند العظماء
كالواجب وإشارته بمجرد الإيلاء للوقاية كالحاجب وجنابه يغبط من حل بجانبه .

وقد ذكر أنه هو الذي أمر بهدم ما جعل تعدياً على الطريق العام فاجتهد في سنة أربع وثمانين وثمانمائة والتي بعدها
والتي قبلها في إلزام الناس بإصلاح الطرقات وتوسعتها وهدم الكثير منها مما أحدث أو كان قديماً وتوعرت الطرقات
إما بكثرة الهدم وارتدامها بالأتربة ونحوها وبغية بعض أرباب الأمكنة بحيث تصير الأماكن بعضها منخفض
وبعضها مرتفع ، وهدم من الدور والخوانيت بحق وغيره . بل ندب بعض قضاة السوء لذلك الحكم وحكم به .
قلت : قال هذا وذم من أفتى بالهدم بعد ان اثنى على الأمير الأمر . ينظر الضوء اللامع ١٢ : ٧٢ التبر المسبوك :
٥-٤ .

(٤) أمير دوادار كبير الملكي الأشرفي . لقب على الذي يحمل دواة السلطان أي الذي يحمل المحبرة وأدوات الكتابة
وغيرها .

ويطلق الأمير أيضاً على زعيم الجيش أو الناحية ونحو ذلك ممن يوليه الامام .

ينظر صبح الأعشى ٥ : ٤٤٩ ، ٤٦٢ .

(٥) كهف : مفردٌ جمعه كهوف وأصله مغارة كبيرة كالبيت تكون في الجبل وفي الكتاب العزيز « أَنْ أَصْحَابَ الْكَهْفِ
وَالرَّقِيمِ كَانُوا مِنْ آيَاتِنَا عَجَبًا » سورة الكهف آية - ٩ .

ذُو الْفِكْرِ الْوَقَادِ (١) وَالنَّظَرِ (٢) الصَّحِيحِ وَالطَّبْعِ النَّقَادِ (٣) وَالرَّأْيِ الرَّجِيحِ (٤) الَّذِي
مَلَأَ ذِكْرُ شَجَاعَتِهِ وَجُودُهُ الْأَفَاقَ (٥) وَأَخَافَتْ بَسَالَتُهُ مُلُوكَ الشَّرْقِ وَالْغَرْبِ وَالْعِرَاقِ (٦).

شُعْرٌ:

يَرْتَاحُ بِالذِّكْرِ أَوْ يَرْتَاغُ (٧) سَامِعُهُ ... فَإِنْ رَأَهُ رَأَى فَوْقَ الَّذِي سَمِعَا
حِلْمٌ وَبَأْسٌ (٨) وَلُطْفٌ بِالضَّعِيفِ لَهُ ... وَشِدَّةٌ لِقَوِيٍّ بِالْفَسَادِ سَعَا
لَأَزَالَ فِي نِعَمٍ تَحْلُو مَوَارِدَهَا ... مَا غَرَّدَ (٩) الطَّيْرُ فِي الْأَفْنَانِ (١٠) أَوْ سَجَعَا (١١)

- (٦) حامِي حوزة الدين أي حامِي حدوده ونواحيه . لسان العرب : ١٠٤٧ .
(٧) الكتاب جمع مفردة كتيبة وهي من المائة إلى ألف وهي الجيش والخبر الأنصار «نحن أنصار الله وكتيبة الإسلام» .
لسان العرب مادة كتب : ٣٨١٨ .
(٨) الوقاد : أي صاحب العقل المتأمل وقد قال عنه السخاوي :
فالعلماء بمجلسه حافون والفقهاء في محل أنسه عاكفون لما رأوا من ذكائه وفطنته وحسن إبدائه ويقظته وذوقه ومزيد
إسعافه وسديد إتخافه .
ينظر . مختار الصحاح مادة فكر ٥٠٩ / التبر المسبوك : ٤ .
(٩) النظر الصحيح : يقال نظرت إلى كذا وكذا من نظر العين والقلب . لسان العرب : ٤٤٦٥ .
(١٠) الطبع النقاد : أي المفطور على إخراج كل زيف . ينظر مختار الصحاح مادة نقد : ٦٧٥ .
(١١) والرأي الرجيح : الرؤية النظر بالعين والنظر بالقلب والمراد هنا النظر بالقلب والرجيح إذا وزن بغيره زاد عليه . لسان
العرب مادة رأى ورجح ١٥٨٦ .
(١٢) الأفاق : جمع مفردة افق مثل عُشْرٍ وَعُشْرٍ وهو مظهر من نواحي الفلك وأطراف الأرض . المصدر السابق مادة أفق :
٩٦ .
(١٣) العراق : كان حدوده في الأصل ما بين حديثة الموصل إلى عبادان طولاً وما بين عذيب القادسية إلى حلوان عرضاً
وسمي عراقاً لأن اسمها بالفارسية إيران فعربت بها العرب وقالوا : عراق وقيل سمي عراقاً لاستواء أرضه . وحدوده اليوم
من زاخو شمالاً إلى الفاو وخليج البصرة جنوباً (طولاً)
ومن سيف سعد وكيلان غرباً وزيين القوس إلى مدينة القاسم على حدود الشام والحدود الأردنية والحدود السعودية
عرضاً وعاصمته بغداد دار السلام ينظر مراصد الاطلاع ٣ : ٩٢٦ .
(١٤) يرتاح . ماضيه ارتاع أي فزع ورعته فارتاع وهو يشير إلى قوله تعالى «هُوَ الَّذِي يُرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا وَيُنْشِئُ
السَّحَابَ الْقَثَالَ» سورة الرعد آية : ١٢ - ينظر لسان العرب : ١٧٧٧ .
(١٥) بأس : البأس الشدة في الحرب ومنه خبر علي رضي الله عنه «كنا إذا اشتد البأس اتقيا برسول الله ﷺ» . لسان
العرب مادة بأس : ١٩٩ .
(١٦) غرد : يغرد تغريداً والتغريد الصوت وغرد الطائر فهو مغرد والتغريد مثله . المصدر السابق : ٣٢٣٢ .
(١٧) الأفنان جمع مفردة فن وهو الضرب من الشيء والفن الغصن المستقيم طولاً وعرضاً المصدر السابق : مادة فن :
٣٤٧٦ .
(١٨) سجعاً : سجع يسجع سجعاً وتسجيعاً ، تكلم بكلام له فواصل كفواصل الشعر من غير وزن . المصدر السابق :
١٩٤٤ .

وَلَا بَرَحَتْ سُيُوفُهُ عَامِلَةً ^(١) بِالْخَفْضِ وَالرَّفْعِ فَوْقَ رِقَابِ عِدَائِهِ ^(٢) .

ورايته منصوبة جازمة بالنصر والظفر في جميع حركاته وسكناته .

فَأَزَالَ بِإِزَالَةِ هَذِهِ الْمُحَدَّثَاتِ الظُّلْمَ الظُّلْمَ ^(٣) ، وَكَشَفَ بِكَشْفِ هَذِهِ الظَّلَامَاتِ ^(٤) الْأَحْزَانَ ، وَأَفْشَعَ الْغَمَمَ ^(٥) .

وَلَمَّا كَانَ مَا فَعَلَهُ مِنْ ذَلِكَ هُوَ مَنْصُوصٌ إِمَامِهِ ^(٦) الْأَعْظَمِ وَالْمُجْتَهِدِ الْأَقْدَمِ ^(٧) الْمُقَدَّمِ أَبِي حَنِيفَةَ ^(٨) .

صَاحِبِ الْوَرَعِ ^(٩) وَالزَّهَادَةِ ^(١٠) ، الْمَعْرُوفِ بِطُولِ الْقِيَامِ وَكَثْرَةِ الْعِبَادَةِ ^(١١) أَسْكَنَهُ اللَّهُ عُرْفَ الْجَنَانِ ، وَتَغَمَّدَهُ بِالرَّحْمَةِ وَالرِّضْوَانِ .

(١) برح : برحا وبروحا زال أي مازلت ومنه قول الله تبارك وتعالى : إخباراً عن بنى إسرائيل « قَالُوا لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى » - ٩١ سورة طه . والمصدر السابق : ٢٤٥ .

(٢) عداته : عداة على وزن قضاة وغزاة وهو جمع عاد .
المصدر السابق مادة عدد : ٢٨٤٩ .

(٣) الظلم والظلم : الظلم وضع الشيء في غير موضعه ، والظلم بالضم والفتح من الظلام فالأولى الظلم التعدي الحاصل من بعض أفراد المجتمع على الحق العام والثانية من الظلام الحاصل من الرواشن والظلل وغيرها من التجاوزات .

ينظر لسان العرب مادة ظلم : ٢٨٤٩ .

(٤) الظلامات مفردة ظلامه وظليمة ومظلمة وماتطلبه عند الظالم وهو اسم مأخذ منك . المصدر السابق مادة ظلم : ٢٧٥٧ .

(٥) وأفشع الغمم . انشع الغيم أي كشفته الريح فانشقع ، والغمم واحد الغموم والغمم والغمة الكرب . المصدر السابق مادة قسع وغمم : ٣٦٣٧ .

(٦) امامه : الامام في اللغة : كل من أئتم به قوم كانوا على الصراط المستقيم أو كانوا ضالين . قال الله تبارك وتعالى « يَوْمَ نَدْعُوا كُلَّ أُنَاسٍ بِإِمَامِهِمْ » - ٧١ سورة الاسراء . والامام ما أئتم به من رئيس وغيره والجمع أئمة . قال الله تعالى : « فَقَاتِلُوا أئِمَّةَ الْكُفْرِ إِنَّهُمْ لَا أَيْمَانَ لَهُمْ لَعَلَّهُمْ يَنْتَهُونَ » - ١٢ سورة التوبة .

وسيدنا رسول الله (ﷺ) امام امته وعليهم جميعاً الائتمام بستته التي مضى عليها . ينظر لسان العرب ، مادة أمم : ١٣٣ .
(٧) مشيراً إلى أن أبا حنيفة - رحمه الله - هو أول الأئمة المجتهدين من المذاهب الأربعة المعتمدة لدى الأمة الإسلامية وقد كان إماماً حقاً في زمانه فقهاً وعلمياً وورعاً . الانتقاء ٣ : ١٦٧ .

(٨) أبو حنيفة هو النعمان بن ثابت بن زوطي الكوفي صاحب المذهب المختار وإمام أهل الرأي كان إماماً تقياً ورعاً ذكياً يتدفق العلم من جوانبه ملأ طباق الأرض علماً والناس عيال عليه وهو أشهر من أن يعرف به ولد سنة ٨٠ هـ ثمانين من الهجرة النبوية وتوفي في بغداد سنة ١٥٠ خمسين ومائة ولا يزال قبره في بغداد معلوماً يزار . ينظر كتائب أعلام الأخيار دار المخطوطات تاريخ ق ورقة ٥٩ / تذكرة الحفاظ ١ : ١٦٨ / ميزان الاعتدال ٤ : ٢٦٥ / الجواهر المضية ٦٩ : ١ .

(٩) الورع : هو اجتناب مالا حرمة فيه خشية الوقوع في الحرام كما جاء في الحديث «دع ما يريبك الى ما لا يريبك» = =

أَتَحَفَّتُهُ^(١) بِهَذَا التَّأْلِيفِ الْبَدِيعِ^(٢) ، الْجَامِعِ لِأَقْوَالِ عُلَمَائِنَا^(٣) فِي تَصْوِيبِ هَذَا الصَّنِيعِ ، رَدًّا عَلَى مَنْ جَهِلَ أَنَّ ذَلِكَ هُوَ الْحَقُّ مِنْ لِبْسٍ أَوْ عَدَلٍ عَنْهُ لِلْغَرَضِ الدُّنْيَوِيِّ وَحَظَّ النَّفْسَ^(٤) .

وَقَصْدًا^(٥) لِبَقَاءِ هَذِهِ الْمَنْقَبَةِ^(٦) الشَّرِيفَةِ لَهُ عَلَى مَرِّ الْأَرْزَمَانِ وَتَحْلِيدًا لِذِكْرِ آثَارِهِ الْجَمِيلَةِ مَا اخْتَلَفَ الْمَلَوَانِ^(٧) .

وَاللَّهُ الْمَسْئُولُ أَنْ يَقَهَرَ بِبَقَائِهِ أَعْدَاءَ الدِّينِ ، وَيُدِيمَهُ لِإِيضَاحِ طَرِيقِ الْحَقِّ وَنَفْعِ الْمُسْلِمِينَ ، مَا طَلَعَتِ النُّجُومُ الزَّاهِرَةُ^(٨) ، وَدَارَتِ بِسُعُودِهِ^(٩) الْأَفْلَاكُ^(١٠) الدَّائِرَةُ .

= رواه النسائي والترمذي في الزهد وغيرهما . وينظر جامع العلوم والحكم : ٩٣ وحديث «فمن اتقى الشبهات فقد استبرأ لدينه وعرضه» الحديث رواه البخاري في كتاب الأيمان باب فضل من استبرأ لدينه ، ومسلم في البيوع باب أخذ الحلال وترك الشبهات . وكما في جامع العلوم والحكم : ٥٨ وينظر الانتقاء ٣ : ١٦٨ .
(١٠) الزهد : العزوف عن الشيء يقال زهدت فيه وعنه . ينظر مختار الصحاح مادة زهد : ٢٧٦/ وينظر الانتقاء ٣ : ١٦٨ .

(١١) كثرة العبادة وقد كانت كل هذه الأوصاف وزيادة موجودة في الامام أبي حنيفة . ينظر الجواهر المضية ١ : ٦٩ / كتائب أعلام الاخيار ورقة ٥٩ / الفكر السامي القسم الأول : ٣٣٩ / الانتقاء ٣ : ١٦٨ .

(١) أتَحَفَّتُهُ : التحفة الطرف من الفاكهة وغيرها ومنه تحفة الصائم . لسان العرب مادة تحف : ٤٢١ .
(٢) البديع : الشيء الذي يكون أولا . وفي التنزيل العزيز « قُلْ مَا كُنْتُ بِدْعًا مِنْ الرُّسُلِ » - ٩ سورة الأحقاف .
(٣) علماؤنا : المقصود بهم علماء المذهب الحنفي من الطبقة الأولى إلى أصحاب الاختيارات وهي الطبقة القادرة على تفضيل بعض الراويات على بعض بحسن الدراية كالقدوري صاحب المتن المشهور بالكتاب وصاحب كتاب الهداية وغيرهما . ينظر الفوائد البهية وحاشيتها التعليقات السنية : ٢٣٣ وما بعدها .
(٤) يعرض في ذلك بالامام السخاوي وان كان السخاوي قد اغلظ في تعريضه ووصف الشيخ عبدالبر بقاضي السوء بقوله بل ندب بعض قضاة السوء لذلك فحكم به . ينظر الضوء اللامع ١٠ : ٢٧٢ وما بعدها .
(٥) قصدا : القصد اتيان الشيء وبابه ضرب . ينظر مختار الصحاح مادة قصد : ٥٣٦ .
(٦) المنقبة : بوزن المتربة وهي ضد المثلبة وهي النقيض والعمل الشائن فيقال عند المدح مناقب فلان وعند الذم مثالب فلان . ينظر مختار الصحاح مادة نقب : ٦٧٤ .
(٧) الملوان : الليل والنهار قال الشاعر :

نهار وليل دائم ملواها ... على كل حال المرء يختلفان
وأحدهما ملأ مقصور يقال لا أفعله ماختلف الملوان .

لسان العرب مادة ملو : ٤٢٧٣ .

(٨) النجوم الزاهرة : من زهرت النار اذا أضاءت أي مادامت النجوم المضئية تطلع بعد أن تغيب . مختار الصحاح مادة زهر : ٢٧٦ .

(٩) بسعوده : السعد اليمن والبركة يقال سعد يومنا والسعودة ضد النحوسة وهي الشئوم . ينظر مختار الصحاح مادة سعد : ٢٩٩ .

(١٠) الأفلاك . الفلك واحد أفلاك . قال الخليل :

الفلك دوران السماء : قال الخوارزمي وهذا يشبه قول المنجمين لأنهم يسمون السموات الأفلاك وهي ==

وَبِاللّٰهِ عَلَى مَا قَصَدْتُ أَسْتَعِينُ ، وَهُوَ حَسْبِي وَنِعْمَ الْمُعِين .

وَرَبَّنَّهُ عَلَى مُقَدِّمَةِ وَفَضْلَيْنِ وَخَاتِمَةٍ .

أَمَّا الْمُقَدِّمَةُ :

فَفِي بَيَانٍ مَا يَتَوَقَّفُ تَحْصِيلُ الْمَقْصُودِ عَلَى الْوَجْهِ الْأَكْمَلِ عَلَى مَعْرِفَتِهِ وَهُوَ أُمُورٌ .

وَأَمَّا الْفَصْلُ الْأَوَّلُ :

فَفِي نَقْلِ كَلَامِ عُلَمَائِنَا رَحِمَهُمُ اللَّهُ فِي حُكْمِ ^(١) مَا يُحْدِثُ فِي طَرِيقِ الْعَامَّةِ مِنْ إِشْرَاعٍ ^(٢) الْجَنَاحِ ^(٣) وَالظِّلَّةِ ^(٤) وَبِنَاءِ الدُّكَانِ ^(٥) وَنَحْوِ ذَلِكَ .

وَأَمَّا الْفَصْلُ الثَّانِي :

فَفِي بَيَانٍ حُكْمِ مَا يَسْتَوِي فِيهِ حَقُّ الْعَامَّةِ مِنْ أَخْذِ الْمَسْجِدِ مِنَ الطَّرِيقِ الْوَاسِعَةِ ، وَالطَّرِيقِ مِنَ الْمَسْجِدِ إِذَا كَانَتْ ضَيِّقَةً وَنَحْوِ ذَلِكَ .

وَأَمَّا الْخَاتِمَةُ :

فَفِي بَيَانٍ مَا عَلَيْهِ الْعَمَلُ مِنْ ذَلِكَ ، وَبَيَانٍ حَالِ الْمُفْتِي ^(٦) وَالْمُقَلِّدِ ^(٧) وَمَا يَجِبُ عَلَيْهِ

= عندهم تدور بكلتيها .

والمراد هنا هو فلك البروج وهو الدائرة التي ترسمها الشمس بسيرها من المغرب إلى المشرق في سنة واحدة وهو مقسوم إلى اثني عشر قسماً وهي البروج . ينظر: مفاتيح العلوم للشيخ محمد بن أحمد بن يوسف الخوارزمي : ١٢٥ .

(١) الحكم : هو خطاب الله تعالى المتعلق بأفعال المكلفين بالاعتناء أو التخيير والمراد هنا ما يتعلق به وهو الإباحة أو الحرمة أو ما إلى ذلك من أحكام الشرع وهي الوجوب والحرمة والكراهة والندب والإباحة . ينظر شرح البدخشي ، منهاج العقول على منهاج الوصول في علم الأصول ، مع شرح الأسنوي عليه أيضاً ١ : ٣٠٠ فما بعدها .

(٢) إشراع : أشرع يشرع إشراعاً إذا فتح باباً إلى الطريق أو غيره . ينظر مختار الصحاح مادة شرع : ٣٣٥ .

(٣) الجناح : الكنيف والناحية والطائفة من الشيء ، والروشن . ينظر ترتيب القاموس باب الجيم . مادة جنح : ١ : ٥٣٨ .

(٤) الظلة : بالضم كهيئة الصفة وهي ساباط يخرج من البيت إلى الشارع . ينظر: مختار الصحاح مادة ظلل : ٣٠٤ .

(٥) الدكان : واحد والجمع دكاكين وهي الحوانيت فارسي معرب ينظر مختار الصحاح : مادة دكن : ٢٠٨ .

(٦) المفتي : الفقيه والفتوى ما أفتى به الفقيه وافتى المفتي إذا أحدث حكماً والمفتي في الشرع هو الذي يكون أهلاً للاجتهاد لكونه عارفاً بالأدلة العقلية والسمعية وأنواعها واختلاف مراتبها في جهات دلالاتها وما إلى ذلك : ينظر : الإحكام في أصول الأحكام ٤ : ٢٢٢ / غياث الأمم : ٢٨٦ . المعتمد ٢ : ٩٢٩ .

الْعَمَلُ بِهِ مِنْ أَقْوَالِ عُلَمَائِنَا الثَّلَاثَةِ ^(١) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَفِي حُكْمِ الصُّلْحِ ^(٢) عَلَى بَقَاءِ
مَا يُحَدَّثُ فِي الطَّرِيقِ الْعَامَّةِ ^(٣) بِعَوَظٍ .
وَهَذِهِ الْخَاتِمَةُ هِيَ لُبُّ اللَّبَابِ ^(٤) وَالسِّرُّ الْمَقْصُودُ مِنَ الْكِتَابِ .

-
- (٧) المقلد في الشرع هو: الذي يعمل بقول الغير من غير حجة ملزمة وهو مأخوذ من تقليده بالقلادة وجعلها في عنقه وذلك كالأخذ بقول العامي وأخذ المجتهد بقول من هو مثله وهذا محرم .
بل أن المقلد ليس له أن يقلد غيره إلا بعد نظر واجتهاد ويقلد من يراه أهلاً ويصدق إذا كان المفتي (المقلد) عدلاً.
ينظر الباب الثاني من الأحكام في أصول الأحكام ٤ / ٢٢١ / البرهان في أصول الفقه ٢ : ١٣٤١ وما بعدها .
- (١) علمائنا الثلاثة : المقصود بهم الإمام أبوحنيفة النعمان بن ثابت وقد تقدمت ترجمته وأبويوسف يعقوب بن ابراهيم ومحمد بن الحسن الشيباني وستأتى ترجمتهما قريباً بإذن الله .
- (٢) الصلح : هو عقد وضع لرفع المنازعة بالتراضي والفتاوى الهندية ٤ : ٢٢٨ / أنيس الفقهاء : ٢٤٥ .
- (٣) طريق العامة : هو مالا يحصى قومه أو تركه للمرور قوم بنوا دوراً في أرض غير مملوكة فهي باقية على ملك العامة وهذا اختيار شيخ الاسلام ، واختيار الحلواني : مالا يحصى قومه ،
ولابد من كونها واقعة في الأمصار والقرى دون الطريق في المفاوز والصحارى لأنه يمكن العدول عنها غالباً . حاشية ابن عابدين ٦ : ٥٩٢ .
- (٤) لب الألباب : الباب بالضم الخالص من الشيء . ينظر مختار الصحاح مادة لب : ٥٨٩ .

المقدمة

المقدمة

في بيان ما يتوقف تحصيل المقصود على الوجه الأكمل على معرفته وهو أمور:
الأول :

بيان مقدار الطريق شرعاً.

قال الإمام محمد بن الحسن الشيباني ^(١) - رحمه الله تعالى - في الأصل ^(٢) من رواية
أبي سليمان الجوزجاني ^(٣) - رحمه الله تعالى - عنه :

باب قسمة الدار وفيها طريق لغير أهلها.

رؤي عن عكرمة ^(٤) عن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) أنه قال :

«إذ رعو الطريق سبعة أذرع ثم ابنوا» ^(٥).

(١) محمد بن الحسن الشيباني مولاهم أبو عبد الله صاحب أبي حنيفة إمام أهل الرأي ، ولد بواسط سنة ١٣٥ خمس وثلاثين ومائة من الهجرة وقيل غير ذلك . وكان أعلم الناس بكتاب الله عز وجل وكان من بحور العلم ماهراً بالعربية والنحو والحساب والفقه كتب عن مالك كثيراً وعن الثوري وغيرهما ولازم أبا حنيفة ثم أبا يوسف من بعد وهو راوية أبي حنيفة وأبي يوسف القائم بمذهبهما . أخذ عنه الامام الشافعي .
صنف كتباً عدة منها كتاب الأصل ويقال له المبسوط وقد طبعت بعض أجزاءه ولا يزال الباقي منه مخطوطاً منه نسخ غير كاملة في دار المخطوطات بمصر . وله أيضاً الجامع الصغير والجامع الكبير وهما مطبوعان ، وغير ذلك من الكتب . توفي بالري من جمهورية إيران اليوم سنة ١٨٩ تسع وثمانين ومائة وهو ابن أربع وخمسين سنة وقيل غير ذلك . ينظر الانتقاء ٣ : ١٧٤ فما بعدها .

عيون المسائل ٢ : ٤٤٢ / الكنى والألقاب ٢ : ٣٥٦ / ميزان الاعتدال ٣ : ٥١٣ .

(٢) الأصل : وهو كتاب الامام محمد بن الحسن الشيباني المتقدم أعلاه اطلعت عليه ، ونقلت عنه ، ولا يزال أكثره مخطوطاً وهو تحت رقم ٦٢٣ فقه حنفي / دار المخطوطات بمصر .

(٣) الجوزجاني : هو موسى بن سليمان أبو سليمان الجوزجاني البلخي ثم البغدادي الفقيه الحنفي . أخذ الفقه عن محمد وكتب مسائل الأصول والأدب وأشهر نسخ الأصل «المبسوط» هي نسخة أبي سليمان الجوزجاني . أخذ عنه الفقه كثيرون عرض عليه المأمون القضاء فأباه توفي بعد المائتين من الهجرة .

تاريخ التراث العربي ٢ : ٧٤ / تاريخ بغداد ١٣ : ٣٦ أعلام الأخيار ورقة ٨٧ .

(٤) عكرمة بن عبد الله مولى ابن عباس - رضي الله عنهم - أصله بربري ورثه علي عن أبيه عبد الله بن عباس ثم اعتقه ، وعكرمة بكسر العين والراء المهملتين .

وقد كان ثقة ثباتاً عالماً بالتفسير حتى قال عنه الشعبي مابقي أحد أعلم بكتاب الله منه . وهو أحد الأئمة الأعلام وثقة أيوب السختياني وأحمد بن حنبل وغيرهما خرج له أصحاب الكتب الستة . ينظر حلية الأولياء ٣ : ٣٢٦ / تقريب التهذيب ٢ : ٣ / تذكرة الحفاظ للذهبي ١ : ٩٥ .

(٥) كتاب الأصل تحت رقم ١٢ فقه حنفي ميكروفلم «معهد المخطوطات العربية» لم أستطع العثور على هذا الحديث بهذا اللفظ في كتب الحديث التي كانت بين يدي وإنما الموجود منه معناه وبألفاظ تأتي ويأتي تخريجها في أماكنها من الكتاب بإذن الله .

وَكَذَا أَوْرَدَهُ الْحَاكِمُ الشَّهِيدُ ^(١) - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي مُخْتَصَرِهِ الْكَافِي ^(٢) .
أَقُولُ :

قَدْ ثَبَتَ مَعْنَاهُ فِي صَحِيحِي الْبُخَارِيِّ ^(٣) وَمُسْلِمٍ ^(٤) وَفِي أَبِي دَاوُدَ ^(٥)
وَالْتِّرْمِذِيِّ ^(٦) .

-
- (١) الحاكم الشهيد هو محمد بن أحمد بن عبدالله الشهير بالحاكم الشهيد المروزي البلخي تولى قضاء بخارى .
سمع الحديث بمرور ونيسابور والري وبغداد ومكة المكرمة وبخارى وسمع منه أئمة خراسان قاطبة - وهو يروي عن الإمام أحمد وغيره صنف الكثير منها : المنتقى والكافي وهما أصلان من أصول المذهب الحنفي بعد كتب محمد بن الحسن . كان يحفظ ستين ألف حديث قتل شهيداً سنة ٣٤٤ هـ أربع وأربعين وثلاثمائة للهجرة . هدية العارفين ٦ : ٣٧ / أعلام الأخيار متفرقات ورقة ١٢٢ الفوائد : ١٨٥ .
- (٢) أورده في باب قسمة الدار وفيها طريق لغير أهلها بهذا اللفظ عن عكرمة . مختصر الكافي ٢ : ورقة ١٨٥ نسخة مخطوطة مصورة على المايكرو فيلم . معهد المخطوطات بمصر رقم ١٣٥ فقه حنفى .
- (٣) البخاري : هو أبو عبدالله إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري الجعفي ولد في الثالث عشر من شوال سنة ١٩٣ ثلاث وتسعين ومائة من الهجرة . وأصله من الفرس .
وهو شيخ الإسلام والمسلمين عند أهل السنة والجماعة والمخالفين صاحب الصحيح المشهور الذي هو أصح كتاب بين أظهرنا بعد كتاب الله .
توفي ليلة الفطر سنة ست وخمسين ومائتين بخرتكن من قرى سمرقند .
تاريخ بغداد ٢ : ٤ / تذكرة الحفاظ ٢ : ٥٥٥ / تهذيب التهذيب ٩ : ٤٧ .
- (٤) مسلم : هو الإمام الحافظ حجة الإسلام مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري أبو الحسين النيسابوري .
روى عنه خلق كثير كالإمام الترمذي وغيره .
وكتابه الصحيح قال عنه : صنف هذا الصحيح من ثلاث مائة ألف حديث مسموعة ، مات في رجب سنة ٢٦١ إحدى وستين ومائتين . ينظر : تذكرة الحفاظ : ٥٨٨ تهذيب التهذيب ١٠ : ١٢٦ / بروكلمان ٣ : ١٧٩ .
- (٥) أبوداود سليمان بن داود بن الجارود بن الأشعث الأزدي السجستاني الإمام الثبت سيد الحافظ للحديث وعلمه وعلله كان في الدرجة العالية من النسك والصلاح طوف البلاد وكتب عن الكثير .
جمع كتابه - السنن - وسماه بالسنن لأنه جمع أحاديثه من وجهة نظر فقهية فلم يضمه غير أحاديث الفقه والتشريع وقد عرضه على الإمام أحمد فاستجاده ، ومسنده أول مسند صنع في الإسلام .
ينظر : الرسالة المستطرفة : ١١ / العبر ٢ : ٥٤ / مرآة الجنان ٢ : ١٨٩ / طبقات الحنابلة : ١١٨ .
- (٦) الترمذي : الإمام الحافظ أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة المحدث المشهور . لقي الصدر الأول وأخذ عن المشاهير كالإمام البخاري وشاركه في بعض شيوخه . وكان يضرب به المثل في الحفظ والضبط له كتاب السنن وهو يأتي في المرتبة الثانية بعد سنن أبي داود . طوّف البلاد لطلب الحديث والعلم توفي في اليوم الثاني عشر من شهر رجب سنة ٢٧٩ تسع وسبعين ومائتين . ينظر تهذيب التهذيب ٩ : ٣٧٨ تذكرة الحفاظ : ٦٣٣ / ميزان الاعتدال ٣ : ١١٧ .

وَابْنِ مَاجَهَ ^(١) وَصَحِيحَ أَبِي عَوَانَةَ ^(٢) وَمُسْتَخْرَجَ الْإِسْمَاعِيلِيِّ ^(٣) وَمُتَّقَى ابْنِ
الْجَارُودِ ^(٤) وَمُسْنَدِ أَحْمَدَ ^(٥) وَغَيْرَهَا ^(٦) حَدِيثِ جَمَاعَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ ^(٧) - رَضِيَ اللَّهُ
عَنْهُمْ .

(١) ابن ماجه : الحافظ الكبير المفسر أبو عبدالله محمد بن يزيد الربيعي القزويني المعروف بابن ماجه . صاحب كتاب السنن وكتاب التفسير وغيرهما .

محدث طاف خراسان والعراق والشام ومصر .

نقل الحافظ المزي ان غالب ما انفرد به ابن ماجه ضعيف .

ولد سنة تسع ومائتين ومات سنة ٢٧٣ ثلاث وسبعين ومائتين لثمان بقين من رمضان . ينظر : العبر ٢ : ٥١ / الرسالة المستطرفة : ١٢ تذكرة الحفاظ ٢ : ١٥٩ .

(٢) أبو عوانة : يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم بن يزيد الأسفراييني الحافظ صاحب الصحيح المسند . رحل إلى الأمصار في طلب الحديث .

فرحل إلى العراق والحجاز ومصر وفارس وأصبهان . وكان مع حفظه فقيهاً شافعيّاً إماماً . توفي سنة ٣١٠ عشرة وثلاثمائة .

ينظر العبر ٢ : ١٦٥ / تاريخ ابن كثير ١١ : ١٥٩ .

(٣) الإسماعيلي : هو محمد بن اسماعيل بن مهران الحافظ الثبت البارع أبو بكر النيسابوري المعروف بالإسماعيلي . قال الحاكم : هو أحد أركان الحديث بنيسابور كثرة ، ورحلة واشتهاراً وهو صاحب المستخرج المعروف ، توفي سنة خمس وتسعين ومائتين .

ينظر : تذكرة الحفاظ ٢ : ٢٨٢ / الأعلام ١ : ٨٣ . تهذيب التهذيب .

(٤) ابن الجارود : هو عبد الحميد بن المنذر العبدي البصري .

روى عن أنس قال النسائي ثقة وذكره ابن حبان في الثقات .

توفي سنة ٣٠٧ سبع وثلاثمائة .

ينظر : تهذيب التهذيب ٦ : ١٢٢ / تقريب التهذيب ١ : ٤٦٩ / تذكرة الحفاظ ٢ : ٦٨٢ / إيضاح المكنون ٥ : ٥٧ .

(٥) الامام أحمد : هو غني شهرته عن التعريف به فهو شيخ الاسلام وسيد المسلمين في عصره الحافظ الحجة أحمد

بن حنبل الشيباني المروزي ثم البغدادي أخذ عنه البخاري ومسلم وأبو داود وغيرهم خلق ، ولد سنة ١٦٤ أربع

وستين ومائة ، وتوفي سنة ٢٤١ واحد وأربعين ومائتين . ينظر وفيات الأعيان ١ : ١٣٤ / تذكرة الحفاظ ٢ : ٤٣١ /

تهذيب التهذيب ١ : ٧٢ .

(٦) فقد رواه البيهقي عن سماك بن حرب عن عكرمة عن ابن عباس قال : قال رسول الله (ﷺ) :

«إذا اختلفتم في الطريق فأجعلوه سبعة أذرع ومن بنى بناء فليدعمه بحائط جاره» .

ورواه أيضاً بسنده عن جابر عن عكرمة عن ابن عباس قال : قال رسول الله (ﷺ) :

«لا يمنع أحدكم جاره أن يضع خشبة على حائطه وإذا اختلفتم في الطريق المتاء فأجعلوها سبعة أذرع» .

ورواه أيضاً ابن لهيعة عن أبي الأسود عن عكرمة عن ابن عباس في المرفق ورواه أيضاً إبراهيم بن إسماعيل عن داود بن

الحصين عن عكرمة عن ابن عباس .

وقال في آخر تلك الروايات : ورواية أيوب والزيبر أصح والله أعلم .

السنن الكبرى للبيهقي أبو بكر أحمد بن الحسين ويهتق بلد قرب بنيسابور - ٦ : ٦٩ من كتاب الصلح ، وحاشية

الدهلوي على بلوغ المرام ١ : ٧

==

كما أخرجه البغوي في شرح السنة عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي (ﷺ) قال :

فَأَمَّا الْبَخَارِيُّ فَأَخْرَجَهُ فِي كِتَابِ الْمَظَالِمِ ^(١) وَهَذَا لَفْظُهُ :

قَالَ :

بَابُ إِذَا اخْتَلَفُوا فِي الطَّرِيقِ الْمَيْتَا وَهِيَ الرَّحْبَةُ ^(٢) تَكُونُ بَيْنَ الطَّرِيقِ ثُمَّ يُرِيدُ أَهْلُهَا
الْبُنْيَانَ فَتَرِكَ مِنْهَا لِلطَّرِيقِ سَبْعَةَ أَذْرُعَ .

ثُمَّ أَسْنَدَ ^(٣) مِنْ طَرِيقِ الزُّبَيْرِ بْنِ خَرِيتٍ ^(٤) عَنْ عِكْرِمَةَ .

قَالَ :

سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ^(٥) قَالَ :

= «إِذَا اخْتَلَفْتُمْ فِي الطَّرِيقِ جَعَلَ عَرْضُهُ سَبْعَةَ أَذْرُعَ» .

شرح السنة للبغوي ٨ : ٢٤٨ .

(٧) الصحابي : هو من رأى رسول الله (ﷺ) في حال اسلام الراوي وان لم تطل صحبته له وإن لم يرو عنه شيئاً هذا هو قول جمهور العلماء خلفاً وسلفاً .

وعند الغزالي : مسلم طالعت صحبته مع النبي (ﷺ) متبعاً آياه ويُعلم الموت على الإسلام .

وعند البخاري من صحب رسول الله (ﷺ) أو رآه من المسلمين فهو من الصحابة .

والقول فيه عند المحدثين هو من رأى النبي مؤمناً به ومات على الايمان وإن لم تطل صحبته وهذا قول الجمهور، وعند الأصوليين لابد من اطالة الصحبة بحيث يطلق عليه اسم صاحب . ينظر الباعث الحثيث : ١٥١ المستقصى مع فواتح الرحموت ٢ : ١٥٨ .

(١) المظالم : جمع مفردة مظلمة بالفتح والكسر ماتطلبه عند الظالم وهو اسم مأخذه منك والديوان الذي ينظر في هذه المظالم يسمى - ديوان المظالم ووظيفته أوسع من وظيفة القاضي ممتزجة من السطوة السلطانية ونصفه القضاة بعلو بين وعظيم رغبة تتمع الظالم من الخصمين وتزجر المعتدي ويمضي ماعجز القضاة ومن ذونهم عن إمضائه ويكون نظره في البيئات والتقارير واعتماد القرائن والامارات وتأخير الحكم الى استجلاء الحق وكان الخلفاء يباشرونها بأنفسهم فقد نظر (ﷺ) في المظالم في الشرب الذي تنازعه الزبير بن العوام ورجل من الأنصار في سبيل الماء فحضره (ﷺ) بنفسه .

ينظر التراتيب الادارية ١ : ٣٦٦ / مختار الصحاح مادة ظلم ٤٠٥ .

(٢) الرحبة : ما اتسع من الأرض وجمعها رحب مثل قرية وقرى ورحبة المسجد والدار مساحتها ومتسعتها قال الفراء : يقال للصحراء بين أفنية القوم والمسجد رحبة وسميت الرحبة لسعتها بها رحبت . لسان العرب مادة رحب ١٠٦٦ .

(٣) أسند يسند إسناداً أى رفعه إلى قائله والحديث المسند هو : ما اتصل بإسناده الى قائله . مختار الصحاح : ٣١٦ / تدريب الراوى ١ : ١٨٢ / علوم الحديث لابن الصلاح ٢ : ٢١٧ .

(٤) الزبير بن خريت بكسر المعجمة والراء المشددة وآخرها مثناة البصري ثقة وثقه أحمد وابن معين . ينظر تقريب التهذيب ١ : ٢٥٨ / سنن البيهقي ٤ : ١٥٤ / تهذيب الكمال ١ : ٢٣٣ .

(٥) أبو هريرة : هو عبدالرحمن بن صخر الدوسي وهو مشهور بكنيته وهذا أشهر ما قيل في اسمه واسم أبيه قال النووي انه أصح .

وهو الفقيه صاحب رسول الله (ﷺ) حفظ الكثير عنه وحدث عنه وعن أبي بكر وعمر وأبي بن كعب وعنه جمع . كان من أصحاب الصفة وكان كثير التعب والذكر توفي سنة ٥٩ من الهجرة . ينظر تذكرة الحفاظ ١ : ٣٣ / ==

«قَضَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا تَشَاجَرُوا فِي الطَّرِيقِ بِسَبْعَةِ أَذْرَعٍ»^(١) وَمُسْلِمٌ فِي الْبُيُوعِ^(٢) مِنْ طَرِيقِ يُوسُفَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ^(٣).

إِبْنُ أُخْتِ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ^(٤) عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ
بَلَفَظَ :

« إِذَا اخْتَلَفْتُمْ فِي الطَّرِيقِ جَعَلَ عَرْضُهُ^(٥) سَبْعَةَ أَذْرَعٍ^(٦) .

وَأَبُو دَاوُدَ مِنْ طَرِيقِ قَتَادَةَ^(٧) عَنْ بُشَيْرِ بْنِ كَعْبٍ^(٨) بِالتَّصْغِيرِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ
بَلَفَظَ :

= الاصابة ٢: ٤٠٣ طبقات ابن سعد القسم الثاني ٤: ٥٣ - ٦٤ .

(١) صحيح البخاري كتاب المظالم ٣: ١٧٧ .

وقد جاء لفظه في عمدة القاري وفتح الباري على صحيح البخاري قضى رسول الله (ﷺ) :
«إذ تشاجروا في الطريق الميتاء بسبعة أذرع» .

ينظر عمدة القاري ٣: ١٧٧ / فتح الباري ٥: ١٤١ .

(٢) البيوع . جمع مفردة بيع وهو مبادلة المال بالمال بالتراضي أو هو إيجاب وقبول / الفتاوى الهندية ٣: ٢ / أنيس الفقهاء .

(٣) يوسف بن عبدالله بن الحارث - كذا في ترجمته - والذي في المخطوط الحرث - الأنصاري مولاهم أبو الوليد البصري
روى عن أبيه وخاله محمد بن سيرين - الآنية ترجمته - .

وصاحب الترجمة ثقة وثقه ابن معين . ينظر: تهذيب التهذيب ٥: ١٨٢ / تقريب التهذيب ١: ٣٨١ / تهذيب الكمال
٣/ ١٨٨ . وفي مسند الامام أحمد في سنده من طريق يوسف بن عبدالله ابن الحرث - بدون ألف . ينظر المسند
٢: ٤٩٥ ولم أر من هؤلاء الذين ترجموا له ممن ضبط اسمه .

(٤) هو أبوبكر محمد بن سيرين البصري العالم المعبر كامل التبحر . كان من التابعين الأولين والفقهاء مشهور في صناعة
التعبير وكان عبداً لأنس بن مالك . أفتى في زمن الصحابة وزاحمهم في الفتوى وسوغوا الاجتهاد وعدوه في مواقع
الاجماع توفي في البصرة سنة ١١٠ هـ عشر ومائة للهجرة وكانت وفاته بعد الامام الحسن البصري سيد التابعين . ينظر:
حلية الأولياء ٢: ٢٦٣ - ٢٨٢ كتائب أعلام الأخيار ورقة ٤٨ روضات الجنات ٧: ٦٣٢ / الكنى والألقاب:
٣٠٨ .

(٥) قال الامام النووي في شرحه على صحيح مسلم: هكذا هو في أكثر النسخ سبع أذرع وفي بعضها سبعة أذرع وهما
صحيحان والذراع يذكر ويونث والتأنيث أفصح . شرح مسلم كتاب المساقات ٣: ١٢٣٢ .

(٦) صحيح مسلم مع شرح النووي عليه - كتاب المساقاة - باب قدر الطريق إذا اختلفوا فيه ١١: ١٥١ .

(٧) قتادة : هو الحافظ الراغب الواعظ الراهب أبو الخطاب قتادة بن دعامة السدوسي البصري بفتح السين نسبة الى
سدوس بن شيبان ودعامة بكسر المهملة . وكان كفيفاً وهو أحد الحفاظ الأعلام من صغار التابعين ومن كبار الفقهاء
والمفسرين والمقرئين والمحدثين ويرسل كثيراً توفي سنة ١١٧ سبع عشرة ومائة . ينظر جامع التحصيل ٣١٢ / حلية
الأولياء ٢: ٣٣٣ / تقريب التهذيب ٢: ١٢٤ .

(٨) بشير بن كعب بفتح الموحدة وكسر المعجمة إلا إثنين فبالضم وفتح الشين وهما بشير بن كعب هذا وبشير بن يسار .
وبشير بن كعب بن أبي الحميرى العدوى أبوأيوب قال ابن المدينى معروف وقال النسائي ثقة وقال العجلي ثقة بصري
تابعي ينظر تهذيب التهذيب ١: ٤٧٢ / تقريب التهذيب ١: ١٠٤ / عمدة القاري ١: ٩ .

«إِذَا تَدَارَأْتُمْ (١) فِي الطَّرِيقِ فَاجْعَلُوهُ سَبْعَةَ أَذْرُعٍ» (٢) وَالتِّرْمِذِيُّ مِنْ طَرِيقِهِ بِهِ وَلَفْظُهُ :

«إِذَا تَشَاجَرْتُمْ فِي الطَّرِيقِ» (٣) .

وَقَالَ : إِنَّهُ حَسَنٌ صَحِيحٌ (٤) .

وَأَخْرَجَهُ أَيْضاً مِنْ طَرِيقِهِ عَنْ بَشِيرِ بْنِ نَهِيكٍ (٥) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ

وَقَالَ : إِنَّهُ غَيْرُ مَحْفُوظٍ (٦) وَأَنَّ الَّذِي تَقَدَّمَ أَصَحُّ (٧) .

وَأَبْنُ مَاجَةَ وَأَبُو عَوَانَةَ وَأَبْنُ الْجَارُودِ ، وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ

فِي مُسْنَدِهِ مِنْ طَرِيقِ قَتَادَةَ عَنْ بَشِيرِ بْنِ كَعْبٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ

وَلَفْظُهُ : «إِذَا اخْتَلَفْتُمْ أَوْ تَشَاجَرْتُمْ» (٨) .

(١) تدارأتم : درأ يدرأ والدرء الدفع وبابه قطع وتدارأتم وأدارأتم تدافعتم واختلفتم . مختار الصحاح مادة درأ : ٢٠١ .

(٢) سنن أبي داود كتاب الأقضية أبواب القضاء ولفظه في السنن .

«إِذَا تَدَارَأْتُمْ فِي طَرِيقٍ فَاجْعَلُوهُ سَبْعَةَ أَذْرُعٍ» ١ : ٢٧٥ .

(٣) وتماه في السنن : «إِذَا تَشَاجَرْتُمْ فِي الطَّرِيقِ فَاجْعَلُوهُ سَبْعَةَ أَذْرُعٍ» وقال أبو عيسى : وهذا أصح من حديث وكيع أي

هو عن قتادة عن بشير بن نهيك عن أبي هريرة قال : قال رسول الله (ﷺ) :

«اجعلوا الطريق سبعة أذرع» . سنن الترمذي كتاب الأحكام باب ما جاء في الطريق إذا اختلف فيه كم يجعل

٢ : ٤٠٥ .

(٤) وقال : وفي الباب عن ابن عباس حديث بشير بن كعب العدوي عن أبي هريرة : حديث حسن صحيح . المصدر

السابق .

(٥) بشير بن نهيك السدوسي ويقال السلولي أبو الشعثاء البصري قال العجلي والنسائي : ثقة وقال أبو حاتم : لا يحتج

بحديثه . وذكره ابن حبان في الثقات وهو تابعي ثقة من الطبقة الأولى من أهل البصرة .

ينظر طبقات خليفة : ١٩٩ / ميزان الاعتدال ١ : ٣٣١ تهذيب التهذيب ١ : ٨٧٠ / جامع التحصيل : ١٧٨ .

(٦) المحفوظ : هو ما رواه الأرجح مخالفاً لما هو أدعى منه رجحانا أو هو مقابل الشاذ .

فالراجح هو المحفوظ والمرجوح هو الشاذ .

ينظر : تدريب الراوي ١ : ١٧٨ / لقط الدرر شرح نخبة الفكر ٢ : ٦٢ / قواعد علوم الحديث للتهانوي :

ص ٤٢ .

(٧) تحفة الأحوذى كتاب الأحكام مع كتاب السنن ٤ : ٥٨٨ .

(٨) ولفظة عند ابن ماجه :

«اجعلوا الطريق سبعة أذرع» .

كتاب السنن ٢ : ٧٨٤ .

ولفظه عند أبي عوانة من حديث أنس «قضى رسول الله (ﷺ) في الطريق الميتا التي تؤتى من كل مكان» = =

وَأَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةَ أَيْضاً مِنْ طَرِيقِ سِمَاكِ^(١) عَنْ عِكْرِمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ^(٢) رَضِيَ
اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :

«إِذَا اخْتَلَفْتُمْ فِي الطَّرِيقِ^(٣)» فَذَكَرَهُ .

وَالطَّرِيقُ الْمِيتَا قِيلَ^(٤) :

هِيَ أَعْظَمُ الطَّرِيقِ وَقِيلَ الَّتِي يَكْثُرُ مُرُورُ النَّاسِ بِهَا وَقِيلَ الْوَاسِعَةُ وَقِيلَ
الْعَامِرَةُ^(٥) .

وَفِي بَعْضِ طُرُقِ الْبُخَارِيِّ ذِكْرُ الْمِيتَا^(٦) .

= الحديث . ينظر الكامل لابن عدي الحديث الثالث القسم الثاني ١٢ : ٢ . نسخة مصورة على نسخة أحمد الثالث
بتركيا - اسطنبول وهي مصورة في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ورقمها ٢٦٩ حديث .
ولفظه عند ابن الجارود وبنفس السند .

«اجعلوا الطريق سبعة أذرع» وليس كما هو في المخطوطات عند المصنف ، وعند الامام أحمد :
«إذا اختلفتم في الطريق جعل عرضه سبعة أذرع» .

وعنده أيضاً وبنفس السند بلفظ :

«إذا اختلفتم أو تشاجرتم في الطريق فدعوا سبع أذرع» .

وقد رواه من طريق سمالك وجابر ويوسف بن عبد الله بن الحرث وبألفاظ مختلفة ومتقاربة من هذا المعنى وذلك في
المواضع التالية :

١ : ٢٣٥ ، ١ : ٣٠٣ ، ١ : ٣١٣ ، ١ : ٣١٧ ، ٢ : ٢٢٨ ، ٢ : ٤٦٦ ، ٢ : ٤٩٥ ينظر منتقى ابن الجارود : ٣٣٨ /
مسند الامام أحمد ٢ : ٤٢٩ ، ٤٧٤ .

(١) سمالك : هو سمالك بن حرب أبو المغيرة الهذلي الكوفي صدوق صالح من أوعية العلم . قال أبو حاتم ثقة وقال العجلي
جائر الحديث وقيل فيه غير ذلك .

ينظر : ميزان الاعتدال ٢ القسم الثاني ٨ : ٣٥٤ / الاعلام ٣ : ١٣٨ / الفكر السامي ، القسم الثاني ١ : ٤٢٨ .

(٢) حبر الأمة وبحر العلم أبي الخلفاء ، وترجمان القرآن . ولد قبل الهجرة بثلاث سنين توفي رسول الله (ﷺ) وهو ابن
ثلاث عشرة سنة وقيل غيره روي له ألف حديث وستمائة وستون . مات بالطائف ودفن بها سنة ٦٨ ثمان وستين
للهجرة في خلافة ابن الزبير . ينظر الاعلام ٤ : ٩٥ تهذيب الأسماء واللغات القسم الأول ٢ : ٢٧٤ / الاصابة ٢ : ٣٣
نسب قريش ٢٦ .

(٣) وتماه «إذا اختلفتم في الطريق فأجعلوه سبعة أذرع» .

(٤) الميتاء : بكسر الميم وسكون التحتية بعدها مثناة فوقه بوزن مفعال من الاتيان . والميم زائدة . لسان العرب مادة
ميت : ٤٣٠٤ .

(٥) قال أبو عمرو الشيباني :

الميتاء أعظم الطرق وهي التي يكثر مرور الناس فيها ، وقال غيره هي الطريق الواسعة مثل العامرة . ينظر : فتح

البارى ٥ : ١٤١ / شرح صحيح البخاري للشيخ رزوق الفاسي ٥ : ١٧٧ / لامع الدراري ٦ : ٣٤٠ / عمدة القاري
١٣ : ٢٣ .

(٦) روى الامام البخاري عن جرير بن حازم بن الزبير بن خريث عن عكرمة قال : سمعت أبا هريرة رضي الله عنه قال :

وَفِي لَفْظِ الْحَدِيثِ قَالَ شَيْخُنَا ^(١) شَيْخُ الْإِسْلَامِ ^(٢) ابْنُ حَجَرٍ ^(٣) :
 هِيَ رِوَايَةُ الْمُسْتَمْلِي ^(٤) وَلَمْ يُتَابَعَ ^(٥) عَلَيْهِ ، وَلَيْسَ بِمَحْفُوظٍ فِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ ،
 وَلَكِنْ وَرَدَتْ فِي بَعْضِ الطَّرِيقِ ^(٦) ، وَأَشَارَ إِلَى ذَلِكَ الْبُخَارِيُّ فِي التَّرْجَمَةِ ^(٧) .
 وَقَدْ أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي مُصَنَّفِهِ ^(٨) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) :

- = «قضى النبي (ﷺ) إذا تشاجروا في الطريق الميأء بسبعة أذرع». عمدة القارى شرح صحيح البخاري ١٣ : ٢٣ / شرح الكرمانى على الصحيح ١٨ : ٤١ .
- (١) قال صاحب الفوائد وفيه أي شرح الوهبانية في كتاب الفرائض ذكر محب الدين بن الشحنة بلفظ الجد وذكر الحافظ ابن حجر بلفظ شيخنا فعلم من هذا كله ان شارح المنظومة حفيد للمحب ابن الشحنة استاذ ابن الهمام وهو تلميذ لابن الهمام وابن حجر. الفوائد البهية مع التعليقات السنية لعبدالحى اللكنوي ١١٣-١١٤ .
- (٢) شيخ الاسلام : كان العرف على أن شيخ الاسلام يطلق على من تصدر للافتاء وحل المشكلات فيما شجر بين الناس من النزاع والخصام من الفقهاء العظام والفضلاء الفخام. قال السخاوي في كتاب الجواهر في مناقب ابن حجر: أطلقه السلف على المتبع لكتاب الله وسنة رسوله مع التبحر في العلوم من المعقول والمنقول وربما وصف به من بلغ درجة الولاية ، وقد يوصف به من طال عمره في الإسلام فدخل في عداد من شاب شيبة في الاسلام كانت له نورا ، ولم تكن هذه اللفظة بين القدماء بعد الشيخين الصديق والفاروق فانه ورد وصفها بذلك ثم اشتهر بها جماعة من علماء السلف حتى ابتذلت على رأس المائة الثامنة . ينظر الفوائد البهية : ٢٤٢ .
- (٣) هو أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد العسقلاني ولد سنة ٨٨٣ ثلاث وسبعين وسبعائة من الهجرة حفظ القرآن وهو ابن تسع قرأ النحو والأدب والشعر وسنن ابن ماجة والصحيحين في مجالس معدودة شهد له بالحفظ والثقة وهو صاحب الفتح على الصحيح الذي لم يصنف مثله توفي سنة ٨٥٢ اثنين وخمسين وثمانائة ينظر تذكرة الحفاظ : ٣٢٦ .
- (٤) المستملي : هو محمد بن إبان البلخي أبوبكر، من حفاظ الحديث كان مستملي وكيع بن الجراح وكان ثقة حافظاً مشهوراً وثقة النسائي .
 دخل بغداد وحدث فيها عن سفيان بن عيينة ووكيع بن الجراح .
 روى عنه عبدالله بن الإمام أحمد والبغوي والبخاري .
 توفي ببلخ سنة ٢٤٤ هـ أربع وأربعين ومائتين للهجرة . ينظر تقريب التهذيب ٢ : ١٤٢ . الوافي بالوفيات ١ : ٣٣٤ / الاعلام ٥ : ٢٩٣ / مشايخ بلخ ١ : ٦٦ .
- (٥) المتابع : هو أن يوجد راو آخر روى عن روى عنه ذلك الأول فيتنفقا في اللفظ وبشرط وحدة الصحابي في متابعة غيره لغیره .
 ينظر لقط الدرر شرح نخبة الفكر ٢ : ٦٥ / الباعث الحثيث : ٤٩ / قواعد علوم الحديث للتهانوي : ٤٦ .
- (٦) وقد ذكرها علي القاري مدرجة في متن الصحيح وكذلك الكرمانى ، هذا فضلاً عن ذكر الامام البخاري لها في عنوان الباب . ينظر عمدة القاري ١٣ : ٢٣ شرح الكرمانى ١٨ : ٤١ .
- (٧) حيث قال معنونا للباب :
- «باب إذا اختلفوا في الطريق الميأء» صحيح البخاري ٣ : ١٧٧ .
- (٨) عبدالرزاق بن همام بن نافع الامام أبوبكر الحميري مولاهم الصغاني أحد الاعلام الثقات ولد سنة ١٢٦ ست وعشرين ومائة وطلب العلم وسمع من ابن جريج والأوزاعي وخلق ، وكتب شيئاً كثيراً وصنف الجامع الكبير . وهو خزانة علم .

«إِذَا اخْتَلَفْتُمْ فِي الطَّرِيقِ فَأَجْعَلُوهَا سَبْعَةً أَذْرُعَ»^(١).

وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ فِي زِيَادَاتِ الْمُسْنَدِ^(٢).

وَالطَّبْرَانِيُّ^(٣) مِنْ حَدِيثِ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ^(٤) قَالَ : قَضَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ

عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الطَّرِيقِ الْمِيتَاءَ^(٥) فَذَكَرَهُ فِي أَثْنَاءِ حَدِيثِ طَوِيلٍ .

وَلَا بَنَ عَدِيَّ^(٦) مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ^(٧) :

= وله المصنف أيضاً وهو المذكور هنا وهو موسوعة في الحديث مطبوع متداول بين العلماء .
اتهمه غير واحد بالتشيع . قال الدارقطني : ثقة لكنه يخطيء على معمر في أحاديث . توفي سنة إحدى عشرة ومائتين
للهجرة . ينظر تهذيب التهذيب ٦ : ٣١٤ / ميزان الاعتدال ٢ : ٦٠٩ / الأعلام ٣ : ٣٥٣ .
(١) مع كثرة معاودتي ومراجعتي للنسخة المطبوعة من المصنف لعبد الرزاق لم أستطع العثور على هذا الحديث لابلطفه ولا
بما يقرب من معناه . كما أنه لم يشر أحد من أهل المعاجم ، فيما استطعت الإطلاع عليه ، على وروده في المصنف لا
لفظاً ولا معنى والله أعلم .

إلا أن البيهقي قد خرج بسنده عن عبد الرزاق فقال :

حدثنا عبد الرزاق أنبأنا معمر عن جابر عن عكرمة عن ابن عباس قال :

قال رسول الله (ﷺ) : « لا يمنع أحدكم جاره أن يضع خشبة على حائطه وإذا اختلفتم في الطريق المِيتاء فأجعلوها
سبعة أذرع » السنن الكبرى ٦ : ٦٩ .

(٢) عبدالله بن أحمد : هو الامام الحافظ الحجة أبو عبد الرحمن محدث العراق ولد لإمام العلماء أحمد بن حنبل الشيباني .
سمع عن أبيه فأكثر وحدث عنه النسائي وغيره له الزوائد على المسند زاد به على مسند أبيه نحو عشرة آلاف حديث
وله غير ذلك توفي سنة ٢٩٠ تسعين ومائتين . ينظر تذكرة الحفاظ ٢ : ٦٦٥ / الأعلام ٤ : ٦٥ / هدية العارفين
٤٤٢ : ٥ .

(٣) الطبراني : هو سليمان بن أحمد بن أيوب اللخمي الشامي أبو القاسم من كبار المحدثين ، أصله من طبرية سمع الكثير
وأكثر من الشيوخ حتى قيل له مسند الدنيا تتلمذ عليه أبو نعيم صاحب حلية الأولياء له المعاجم الثلاثة الكبير
والأوسط والصغير وغيرهما .

ينظر الكنى والألقاب ٢ : ٤٠٢ / روضات الجنات ٤ : ٨١ / الأعلام ٣ : ١٢١ ، فتح الباري ٥ : ١٤١ .

(٤) عباد بن الصامت بن قيس الأنصاري الخزرجي أبو الوليد ، شهد بدرًا والمشاهد كلها وشهد بيعتي العقبة الأولى
والثانية ، وكان يعلم أهل الصفة القرآن ، وكان ممن أرسلهم عمر بن الخطاب - رضي الله عنهم - ليعلموا أهل الشام
القرآن مع معاذ بن جبل وأبي الدرداء ويفقهونهم .

ينظر التقريب ١ : ٣٩٥ / الإصابة ٢ : ٢٦٠ / تهذيب الأسماء واللغات ، القسم الأول ١ : ٢٥٦ .

(٥) والحديث من رواية عبدالله بن أحمد في زوائده على مسند الامام أحمد هو عن يحيى بن الوليد بن عباد بن الصامت
عن عباد في حديث طويل حتى قال : « وقضى في الرحبة تكون بين الطريق ثم يريد أهلها البنيان فيها فقضى أن
يترك للطريق فيها سبع أذرع قال : وكان تلك الطريق تسمى المِيتاء » الحديث ... فالحديث بهذا اللفظ دون مذكره
المصنف صاحب المخطوط . ينظر مسند الإمام أحمد ٥ : ٣٢٧ .

أما رواية الطبراني فلم أستطع العثور على نسخة كاملة للمعجم الكبير وما هو مطبوع منه لم يصل الى مسند عباد .
والله أعلم .

(٦) ابن عدي هو أبو أحمد عبدالله بن أحمد الجرجاني وهو المعروف بابن القطان ولد سنة ٢٧٧ سبع وسبعين =

«قَضَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الطَّرِيقِ الْمَيْتَ الَّتِي تُوتَى مِنْ كُلِّ مَكَانٍ»^(١) فَذَكَرَهُ .

وَفِي كُلِّ مِنْ هَذِهِ الْأَسَانِيدِ الثَّلَاثَةِ مَقَالَ^(٢) .

وَقَدْ قِيلَ فِي حَدِيثِ الْبُخَارِيِّ .

إِنَّهُ مِنْ غَرَايِبِ^(٣) الصَّحِيحِ ، لِأَنَّ ابْنَ عَدِيٍّ أَوْرَدَهُ فِي إِفْرَادٍ^(٤) جَرِيرِ ابْنِ حَازِمٍ^(٥) رَاوِيهِ عَنِ الزُّبَيْرِ .
قَالَ شَيْخُنَا^(٦) :

لَكِنْ شَاهِدُهُ^(٧) فِي مُسْلِمٍ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَرِثِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ . وَعِنْدَ

= ومائتين وتوفي سنة خمس وستين وثلاثمائة له الكامل في معرفة الضعفاء والمتروكين من الرواة وهو في ستين جزءاً وهو أكمل كتب الجرح والتعديل . ينظر كشف الظنون ٢ : ١٣٨ / هدية العارفين ٥ : ٤٤٧ .
وتوجد بعض الأجزاء منه في دار المخطوطات المصرية .

(٧) أنس بن مالك : هو أبو حمزة أنس بن مالك بن النضر الأنصاري الخزرجي البخاري المدني ثم البصري أمه أم سليم بنت ملحان الأنصارية خدتم رسول الله ﷺ سفيراً وحضراً منذ قدومه المدينة المنورة إلى أن توفي (ﷺ) روى الكثير وروى عنه الكثير كان له بستان يحمل في السنة مرتين وهو آخر من مات من الصحابة بالبصرة توفي سنة ٩٣ ثلاث وتسعين للهجرة .

ينظر الاستيعاب ١ : ٧١ / الإصابة ١ : ٧١ / طبقات خليفة : ٩١ / الرياض المستطابة : ٣٣ .

(١) لم أستطع العثور على الحديث في بعض الأجزاء التي لازالت مخطوطة في دار المخطوطات المصرية وقد خرجته من نسخة مصورة في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة كما تقدم ذكر ذلك . وقد أورد الحديث العيني في شرحه على صحيح البخاري فقال : روى ابن عدي من حديث عباد بن منصور عن أيوب السختياني عن أنس رضي الله عنه قال : «قضى رسول الله ﷺ في الطريق الميتة التي توتى من كل مكان» الحديث ... عمدة القاري ١٣ : ٢٣ .

(٢) قال الهيثمي بعد ذكر الأحاديث الثلاثة رواه كله الطبراني في الكبير وأحمد بمعنى الأول في حديث طويل وإسحاق لم يدرك قتادة .

ينظر مجمع الزوائد ٤ : ٥٩ فما بعدها .

(٣) الغريب : هو ما تفرد به العدل الضابط ممن يجمع حديثه ويقبل في أي موضع وقع التفرد به من السند . ينظر شرح الديباج المذهب : ٥١ / الباعث الحثيث ١٤١ / شرح ذوي النظر شرح منظومة الأثر ٦٧٤ .

(٤) المفرد : هو ما انفرد بروايته واحد في الموضع الذي يدور الإسناد عليه وهذا أحد أقسامه . ينظر الباعث الحثيث : ٥٠ / شرح الديباج المذهب : ٤٨ .

(٥) جرير بن حازم أبو النصر الأزدي البصري أحد فصحاء البصرة ومحدثيها وأحد الأئمة الكبار الثقات قال عنه ابن معين ثقة . توفي سنة ١٦١ إحدى وستين ومائة / ينظر العبر ١ : ٤٢١ / طبقات خليفة : ٢٢٣ / تقريب التهذيب ١٢٧ : ١ .

(٦) شيخنا أي شيخ الإسلام ابن حجر .

(٧) الشاهد : حديث يساوي آخر أو يشبهه في المعنى فقط لباللفظ بحيث أن يروي غيره مثله من غير من روي عنه الأول . ينظر حاشية لقط الدرر ٢ : ٦٥ / الباعث الحثيث : ٤٩ .

الإسماعيلي^(١) مِنْ طَرِيقِ وَهْبِ بْنِ جَرِيرٍ^(٢) عَنْ أَبِيهِ سَمِعْتُ الزُّبَيْرَ .
وَقَدْ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - فِي مَعْنَى الْحَدِيثِ . فَحَمَلَهُ الْبُخَارِيُّ عَلَى
مَا تَقَدَّمَ^(٣) .

وَقَالَ الطَّحَاوِيُّ^(٤) مِنْ عُلَمَائِنَا - رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ :
لَمْ نَجِدْ لِهَذَا الْحَدِيثِ مَعْنَى أُولَى مِنْ حَمَلِهِ عَلَى الطَّرِيقِ الَّتِي يُرَادُ ابْتِدَاؤُهَا إِذَا اخْتَلَفَ
مَنْ يَبْتَدِيهَا فِي قَدْرِهَا كَبَلَدٍ يَقْتَحِمُهَا^(٥) الْمُسْلِمُونَ وَلَيْسَ فِيهَا طَرِيقٌ مَسْلُوكٌ .
وَكَمَوَاتٍ^(٦) يُعْطِيهَا الْإِمَامُ لِمَنْ يُحْيِيهَا إِذَا أَرَادَ أَنْ يَجْعَلَ فِيهَا طَرِيقًا لِلْمَارَّةِ وَنَحْوِ
ذَلِكَ^(٧) .

(١) الاسماعيلي : هو أحمد بن إبراهيم بن اسماعيل أبو بكر الإسماعيلي حافظ من أهل جرجان عرف بالمرؤة والسخاء جمع
بين الفقه والحديث ورياسة الدنيا والدين مات سنة ٣٧١ واحد وسبعين وثلاثمائة .

له مؤلفات منها ، المعجم أو الصحيح ، ومسند عمر وهي في الحديث .

ينظر الاعلام ١ : ٨٣ . تذكرة الحفاظ ٢ : ٦٨٢ .

(٢) وهب بن جرير بن حازم بن زيد الأزدي البصري الحافظ روى عن أبيه وابن عون وشعبة وخلق وعنه أخذ ابن
اسحاق وابن معين ووثقه مات سنة ٢٠٦ ست ومائتين للهجرة .

ينظر فتح الباري ٥ : ١٤١ . تهذيب التهذيب ١١ : ١٦١ ، ٢٠٦ .

(٣) وقد حمله البخاري - رحمه الله - كما تقدم على الاختلاف في الطريق المبتدأة في الأرض الموات فقال :

إذا اختلفتم في الطريق الميتة - وهي الرحبة تكون بين الطريق ثم يريد أهلها البناء فترك منها للطريق سبعة أذرع .
قال ابن حجر : وهو مصير منه الى اختصاص هذا الحكم بالصورة التي ذكرها وقد وافقه الطحاوي على ذلك . فتح
الباري ٥ : ١٤١ .

(٤) الطحاوي : هو أحمد بن محمد بن سلامة الأزدي أبو جعفر الطحاوي الفقيه الحنفي ، انتهت اليه رئاسة أصحاب أبي
حنيفة في زمانه بمصر .

صنف الكثير منها معاني الآثار وغير ذلك .

ولد سنة ٢٣٨ ثمان وثلاثين ومائتين وقيل غير ذلك . ومات سنة ٣٢١ احدى وعشرين وثلاثمائة من الهجرة ودفن
بالقرافة .

ينظر . العبر ٢ : ٦٣ / تاريخ ابن كثير ١١ : ١٧٤ / الفوائد البهية : ٣٥ لسان الميزان ٢ : ١٠٢ .

(٥) يقتحمها : الإقتحام في اللغة من اقتحم يقتحم أى رمى بنفسه في الأمر وفي التنزيل العزيز « فَلَا أَفْتَحَمَ الْعُقَبَةَ » -

الآية ١١ سورة البلد . يقال اقتحم الإنسان الأمر العظيم ، وفي الشرع .

هي الأرض التي تفتح عنوة وتقسم إلى نوعين أرض صالحنا أهلها عليها :

فالمعمور لهم والموات يختصون بأحيائه تبعاً للمعمور . والثاني إذا لم نصلحهم فهو غنيمة يقسم بين الغانمين أو يوقف
على خلاف بين العلماء .

ينظر : لسان العرب مادة قحم : ٤٢٩٦ / الروضة ٤ : ٢٠٦ ، ٥ : ٢٨٠ مغني المحتاج ٢ : ١٨٢ .

(٦) الموات لغة من الأرض - يعني مواتها الذي ليس ملكاً لأحد وكذلك هي الأرض التي لم تزرع ولم تعمر ولاجرى عليها
ملك أحد ، وأحيائها مباشرة عمارتها .

وفي الشرع :

==

وَقَالَ الْخَطَّابِيُّ فِي مَعَالِمِ السُّنَنِ (١):

هَذَا فِي الطَّرِيقِ الشَّارِعِ وَالسِّكِّ النَّافِذَةِ (٢) الَّتِي يُجِيزُ (٣) فِيهَا الْمَارَّةُ أَمْرَ بِتَوْسِيعِهَا
لثَلَا تَضِيقَ عَنِ الْحُمُولَةِ، دُونَ الْأَزْقَةِ (٤) وَالرَّوَابِعِ (٥) الَّتِي لَا تَنْفُذُ .
وَدُونَ الطُّرُقِ الَّتِي يَدْخُلُ مِنْهَا الْقَوْمُ إِلَى بُيُوتِهِمْ إِذَا اقْتَسَمَ الشَّرَكَاءُ بَيْنَهُمْ رُبْعاً

= عند الأحناف هي : كل أرض لا يملكها أحد وانقطع عنها الماء وارتفاق أهل القرية والمصر أو هي ليست ملكاً لأحد ولا حقاً له خاصاً .

وعند الشافعية : هي الأرض التي لا مالك لها من الأدميين ولا ينتفع بها أحد .

وعند المالكية : ما سلم من الاختصاص بعمارة ولواند رست . وعند الحنابلة : الموات هي الأرض الخراب الدارسة أو الدائرة التي لا يعلم أنها ملكة .

وعند الظاهرية : الموات كل أرض لا مالك لها ولا يعرف أنها عمرت في الإسلام .

وكل هذه التعاريف يقرب بعضها من بعض فالأرض هي التي لا مالك لها وسواء كان هذا الملك ملك رقبة أو ملك منفعة والله أعلم .

ينظر : لسان العرب مادة موت : ٤٢٩٦ / الفتاوى البزازية ٦ : ٢٢٤ / الفتاوى الهندية ٥ : ٣٨٦ / البناية شرح الهداية

٩ : ٤١٩ / فتح الوهاب ١ : ٢٥٣ / المذهب ١ : ٤٢٣ / كفاية الأخيار ١ : ٣١٥ / شرح الزرقاني على مختصر خليل

٧ : ٦٤ / كشف القناع ٤ : ١٨٥ / الانصاف ٦ : ٣٥٤ / المحرر ١ : ١٦٨ / المحلى ٩ : ٩٢ .

(٧) وبعد أن سرد الإمام الطحاوي الأحاديث التي جاءت بخصوص هذه المسألة قال :

فتأملنا هذه الأحاديث فلم نجد معنى أولى من أن يحمل عليه وأن يصرف وجهه إليه من الطريق المبتدأة إذا اختلف مبتدأها في المقدار الذي يواقعونه لها من المواضع الذين يحاولون اتخاذها فيها كالقوم يقتحمون المدينة من مدائن العدو فيريد الإمام قسمتها بينهم ويريد مع ذلك أن يجعل طريقاً لمن يحتاج إلى أن يسلكها من الناس إلى ماسواها من البلدان فيجعل سبعة أذرع على ما في هذه الآثار .

مشكل الآثار ٢ : ٧٠ .

وينظر الرسالة : ٣٥٣ .

(١) الخطابي هو : أبو سليمان أحمد بن محمد بن إبراهيم الخطابي بفتح معجمة وشدة مهملة وبموحدة منه : نسبة إلى جده الخطاب وقيل أنه من ذرية زيد بن الخطاب .

كان محدثاً فقيهاً لغوياً حجة صدوقاً له التصانيف النافعة منها كتابه هذا معالم السنن ، وهو كتاب كثير النفع مطبوع متداول بين العلماء . رحل إلى العراق وخراسان والحجاز وخرج إلى ماوراء النهر . توفي سنة ٣٨٨ ثمان وثمانين وثلاثمائة للهجرة بمدينة بست في كابول - أفغانستان بلد المجاهدين الصادقين إن شاء الله . ينظر بغية الوعاة : ٢٥١ / المغني في ضبط أسماء الرجال : ٩٨ / وفيات الأعيان ٥ : ١٣٥ .

(٢) يعبر عن الطريق بالشارع وقيل بينه وبين الطريق اجتماع وافتراق لأن الشارع يختص بالبنیان ولا يكون إلا نافذاً والطريق يكون ببنیان وصحراء ونافاذاً وغير نافذ . أما الطريق النافذ فالناس كلهم يستحقون المرور فيه ولا يختص به أحد دون أحد وأما الطريق الذي لا ينفذ ، وهي الطريق الخاصة أو الطريق المشتركة بين أكثر من واحد وهذه لا يجوز لغير أهلها التصرف فيها من إحداث شيء فيها أو إلقائه . ينظر الروضة ٤ : ٢٠٥ / شرح مجلة الأحكام العدلية ٣ : ١٥٢ فتح الوهاب ١ : ٢١٠ .

(٣) يجيز مضارع ماضيه جازه . وجزت الموضع سرت فيه وسلكته ينظر لسان العرب مادة جاز : ٧٢٤ .

(٤) الأزقة : جمع مفردة زقاق وهو الطريق الضيق دون السكة وقد يكون نافذاً وغير نافذ . لسان العرب مادة زقق : ١٨٤٥ .

(٥) الروابع : جمع مفردة ربع وهي المحلة «الحارة» يقال ما أروع ربع فلان وربع القوم محلتهم . المصدر السابق مادة ربع : ١٥٦٢ / المصباح المنير : ٢٣٤ .

فَأَفَرَزُوا (١) حِصَصَهُمْ فَتَرَكُوا بَيْنَهُمْ طَرِيقاً يَدْخُلُونَ مِنْهُ إِلَيْهَا (٢) .

وَيُشَبِّهُ أَنْ يَكُونَ هَذَا عَلَى مَعْنَى الْإِرْفَاقِ (٣) وَالْإِسْتِصْلَاحِ دُونَ الْحَضَرِ
وَالْتَّحْدِيدِ (٤) .

وَقَالَ غَيْرُهُ (٥) مِنْ عِلْمَانَا :

إِنَّ بَعْضَ الْعُلَمَاءِ قَدْ أَخَذَ بِظَاهِرِ هَذَا الْحَدِيثِ ، فَيَقُولُ عِنْدَ الْمُنَازَعَةِ (٦) بَيْنَ الشُّرَكَاءِ
فِي الطَّرِيقِ :

يَنْبَغِي أَنْ يُقَدَّرَ بِسَبْعَةِ أَذْرُعٍ (٧) .

وَبَعْضُهُمْ لَمْ يَأْخُذْ بِظَاهِرِهِ (٨) لِأَنَّ هَذَا خَبَرٌ (٩) وَاحِدٌ (١٠) فِيمَا تَعَمُّ بِهِ الْبُلُوَى ،

(١) أفرز : يفرز وفرز الشيء عزله عن غيره وميزه وأفرزه أيضاً . مختار الصحاح مادة فرز : ٤٩٦ .

(٢) وقد تقدم أن المراد بهذه الطريق هي الطريق الخاصة والتي لا يجوز لغير أهلها وهم من كانت أبواب دورهم عليها - أن يحدثوا شيئاً فيها إلا بإذن جميعهم - والله أعلم . ينظر مجلة الأحكام ٣ : ١٥٢ / فتح الوهاب ١ : ٢١٠ / الروضة ٤ : ٢٠٥ .

(٣) الارفاق : مصدر رفق يرفق وهو لين الجانب ولطافة الفعل بخلاف العنف ، وارتفعت بالشيء انتفعت به . لسان العرب مادة رفق : ١٦٩٤ / المصباح المنير : ٢٣٤ .

(٤) معالم السنن ٢ : ٧٠ / لامع الدراري شرح صحيح البخاري ٦ : ٣٥١ / بذل المجهود بشرح سنن أبي داود ١٥ : ٣١٨ الترشيح على التوشيح لابن السبكي ورقة ٣٩ مخطوط .

(٥) وقال غير الخطابي من علماء الحنفية وهو الإمام رضي الدين السرخسي صاحب المبسوط . كما سيأتي تحقيقه .

(٦) المنازعة المخاصمة والتنازع التخاصم ، ونازعه منازعة جاذبه في الخصومة وتنازع القوم اختلفوا . ينظر مادة نزع ، مختار الصحاح : ٦٥٤ / المصباح المنير : ٦٠٠ .

(٧) لعل الإمام السرخسي يشير إلى كلام الإمام البغوي وأمثاله ممن ذهبوا إلى التقدير بسبعة أذرع فقد قال البغوي بعد روايته لحديث : «إِذَا اخْتَلَفْتُمْ فِي الطَّرِيقِ جَعَلْ عَرْضُهُ سَبْعَةَ أَذْرُعٍ» :

() ويشبه أن يكون معناه إذا بنى أو قعد للبيع بحيث يبقى للمارة من عرض الطريق سبعة أذرع فلا يمنع لأن هذا القدر يزيل ضرر المارة ، وكذلك في أرض القرى التي تزرع إذا خرجوا من حدود أراضيهم إلى ساحاتها لم يمنعوها إذا تركوا للمارة سبعة أذرع ، فأما الطرق إلى البيوت التي يقتسمونها في دار يكون منها مدخلهم إليها ، فيقدر بقدر لا يضيق عن مآربهم التي لابد منها) .

ينظر شرح السنة للبغوي ٨ : ٢٤٨ .

(٨) الجمهور على عدم الأخذ بظاهر هذه النصوص والخاصة بعرض الطريق وتقديره بسبعة أذرع وإنما حملوا النصوص على قدر الحاجة إلا بعض من ذهب إلى التقدير في بعض الحالات كالأرض الموات أو الأرض المفتوحة عنوة أو عند التنازع والاختلاف فهؤلاء حملوا الأحاديث الواردة في تقدير عرض الطريق بهذه الأحوال وماعداهم فانهم قالوا : يجب في قدر الطريق ما تدعو الحاجة إليه في الدخول والخروج بحسب العادة . وقد روي عن أبي حنيفة : ولواختلفوا في مقدار الطريق جعل على عرض باب الدار وطوله لأن الحاجة تندفع به .

وَقَدْ ظَهَرَ عَمَلُ النَّاسِ بِخِلَافِهِ ، فَإِنَّا نَرَى الطَّرِيقَ الَّتِي اتَّخَذَهَا النَّاسُ فِي الْأَمْصَارِ (١)
مُتَّفَاوِتَةً فِي الذَّرْعِ .

فَلَوْ كَانَ الْحَدِيثُ صَحِيحاً (٢) لَمَا اجْتَمَعَ النَّاسُ عَلَى تَرْكِ الْعَمَلِ بِهِ (٣) .
لَأَنَّ الْمِقْدَارَ الثَّابِتَ بِالشَّرْعِ لَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ أَنْ يَتَجَاوَزَهُ إِلَى مَا هُوَ أَكْثَرُ مِنْهُ
أَوْ أَقَلُّ (٥) .

= والمذهب عند الشافعية أن الطريق يقدر أيضاً بحسب العادة وكذلك عند الحنابلة والمالكية . والله أعلم .
ينظر البناية شرح الهداية ٨ : ٦٥٥ مغني المحتاج ٢ : ١٨٢ / إرشاد الساري ٤ : ٢٦٥ / المعيار المغرب ٨ : ٤٥٥ /
المغني لابن قدامة ٥ : ٥٧٦ / الإنصاف ٦ : ٣٦١ .

(٩) الخبر : هو الذي يدخله الصدق والكذب لذاته ويتميز بذلك عن جميع أقسام الكلام كالأمر والنهي والاستخبار .
ينظر البرهان للجويني ١ : ٥٦٤ .

(١٠) الأحاد : وهو مقابل المتواتر ، وهو الذي يوجب العمل لا العلم . ينظر النفحات على الورقات : ١٣٦ .
(١) الأمصار : واحداً مصر وهي كل كورة تقام فيها الحدود ويقسم فيها الفئ والصدقات . وكان عمر - رضي الله
عنه - مصر الأمصار منها البصرة والكوفة .

ينظر لسان العرب مادة مصر : ٤٢١٥ / المصباح المنير ٥٧٥ .

(٢) الصحيح : ما اتصل إسنادُه بنقل العدل الضابط عن مثله إلى منتهاه وسلم من الشذوذ والعلة .

ينظر : الديباج المذهب : ٣٥ / جواهر الأصول : ١٧ / الباعث الحثيث : ٤٧ .

(٣) قول السرخسي - رحمه الله - فلو كان الحديث صحيحاً إلى آخره غير دقيق لوجود العمل به ضمناً ، وهو التقدير
بالحاجة . فكيف وقد أوجب العمل به والأخذ بظاهرة الحنابلة وبعض الشافعية خصوصاً أصحاب الحديث منهم
كالإمام النووي والبعوي وكذلك ممن أخذ بظاهرة الطبري وابن حجر ومن الحنفية الخطابي والطحاوي وصاحب
خزانة الأكملة وغيرهم .

(٤) أما الكلام على مدى صحة الحديث وقول السرخسي (فلو كان الحديث صحيحاً) فلعل الإمام السرخسي لم يطلع
على الحديث في غير مختصر الكافي الذي ذكره فيه الحاكم الشهيد كما تقدم في موضعه أول الكتاب إذاً الحديث صحيح
بل إنه من أرفع درجات الصحيح فقد أخرجه البخاري ومسلم وأصحاب السنن إلا النسائي وغير ذلك من كتب
الحديث كما تقدم تخريج ذلك في موضعه . والله أعلم .

ينظر تحفة الأحوذى ٤ : ٥٨٨ / مغني المحتاج ٢ : ١٨٢ / الإنصاف ٦ : ٣٦١ / فتح الباري ٥ : ١٤١ / شرح السنة
للبيهقي ٨ : ٢٤٨ ، مشكل الآثار ٦ : ٣٥١ / معالم السنن ٤ : ٤٨ شرح مسلم ١١ : ٥١ / الإنصاف ٦ : ١٦١ .

(٥) كلام الإمام السرخسي هنا ليس على إطلاقه بل الحق في ذلك إنما هو على التفصيل وهو :

إن الحكم إذا قيد بعدد مخصوص فمنه ما يدل على ثبوت ذلك الحكم فيما زاد على ذلك العدد بطريق الأولى ، وذلك
كما لو حرم الله جلد الزاني مائة جلدة وقال إذا بلغ الماء قلتين لم يحمل خبثاً فإنه يدل على تحريم ما زاد على المائة وإن
ما زاد على القلتين لا يحمل خبثاً بطريق الأولى وإن ما زاد على المائة والقلتين ففيه المائة والقلتان وزيادة .

ومنه ما لا يدل على ثبوت الحكم فيما زاد على العدد المخصوص بطريق الأولى ، وذلك كما إذا أوجب جلد الزاني مائة
أو أباحه فإنه لا يدل على الوجوب والإباحة فيما زاد على ذلك بطريق الأولى وقول أبي حنيفة : إن قول الواحد من
الصحاب حجة وذلك فيما لا مدخل للقياس في معرفة الحكم فيه وذلك نحو المقادير قول خالفوه هم - رحمه الله -
وقد قال السرخسي :

فإن قيل قد قلتم في المقادير بالرأي من غير أثر فيه فإن أبا حنيفة قدر مدة البلوغ والسن بشماني عشرة سنة أو سبع عشرة
سنة بالرأي وقدر مدة وجوب رفع المال إلى السفية الذي لم يؤنس منه الرشد بخمس وعشرين سنة بالرأي وقدر ==

ثُمَّ يُحْمَلُ الْحَدِيثُ عَلَى تَأْوِيلٍ ^(١) وَهُوَ :

إِنَّهُ كَانَ فِي حَادِثَةٍ بَعَيْنُهَا ، وَرَأَى حَاجَةَ الشُّرَكَاءِ إِلَى ذَلِكَ الْقَدْرِ مِنَ الطَّرِيقِ فَأَمَرَهُمْ أَنْ يَتْرَكُوا ذَلِكَ الْقَدْرَ وَيَبْنُوا فِيمَا وَرَاءَ ذَلِكَ لِبَيَانِ الْمَصْلَحَةِ لَهُمْ فِي ذَلِكَ لَا لِنَصْبِ مِقْدَارٍ فِي الطَّرِيقِ شَرْعاً .

قُلْتُ :

وَهَذَا الْكَلَامُ وَإِنْ كَانَ قَائِلُهُ ^(٢) جَلِيلًا عَظِيمًا مِمَّنْ يُقَالُ فِي حَقِّهِ :

إِذَا قَالَتْ حَذَامُ فَصَدَّقُوهَا ... فَإِنَّ الْقَوْلَ مَا قَالَتْ حَذَامُ ^(٣)
لَكِنَّ الْحَقَّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ .

= أبو يوسف ومحمد مدة تمكن الرجل من نفى الولد بأربعين يوماً بالرأي وقدر أصحابنا - الحنفية - جميعاً ما يظهر به البئر من الترح عند وقوع الفأرة فيه بعشرين دلوا .

فهذا يتبين فساد قول من يقول انه لامدخل للرأي في معرفة المقادير وانه يتعين جهة السماع في ذلك إذا قاله صحابي . قلنا : إنما أردنا بها قلنا المقادير التي تثبت لحق الله ابتداء دون مقدار يكون فيما يتردد بين القليل والكثير والصغير والكبير ، فان المقادير في الحدود والعبادات نحو أعداد الركعات في الصلوات مما لا يشكل على أحد انه لامدخل للرأي في معرفة ذلك فكذلك ما يكون بتلك الصفة مما أشرنا إليه . ينظر :

الأحكام في أصول الأحكام للأمدى ٣ : ١٩٤ / أصول السرخسي ٢ : ١١٠ .

(١) التَّأْوِيلُ : في اللغة من أول يؤل وتأول الكلام أي دبره وقدره وأوله وتأوله فسرهُ وفي التنزيل العزيز « وَمَا نَحْنُ بِتَأْوِيلِ الْأَخْلَامِ بِعَالَمِينَ » - ٤٤ سورة يوسف . والمراد بالتأويل نقل ظاهر اللفظ عن وضعه الأصلي إلى ما يحتاج إلى دليل لولاه ما ترك ظاهر اللفظ .

وفي الاصطلاح : رد الظاهر الى ما إليه مآله في دعوى المؤول .

لسان العرب مادة أول : ١٧٢ / البرهان للجوي ١ : ٥١١ .

(٢) عَظِيمًا جَلِيلًا : الله سبحانه الجليل ذو الجلال والإكرام ولا يقال الجلال إلا لله والجليل من صفات الله سبحانه وتعالى ، وقد يوصف به الأمر الجلل والرجل ذو القدر الخطير ، أجل فلان في عيني أي عظم وأجللته رأيته عظيمًا جليلًا نبيلًا والجليل لا يكون إلا للعظيم . ينظر المصدر السابق مادة جلل : ٦٦٣ وما بعدها .

(٣) البيت للجم بن الصعب والد حنيفة وعجل قبائل من بكر بن وائل وهم : بنو عجل بن لجم بن صعب بن علي بن بكر بن وائل كانت مساكنهم من اليمامة الى البصرة ثم خَلَفَهُم الآن في تلك الأماكن بنو عامر المنتفق بن عقيل . وقيل ان بلادهم الجزيرة من بلاد حلب . وكان لهم دولة بعراق العجم . وقد قال هذا البيت عندما أخبرت زوجته أن عدوهم قاصد نحوهم لما رأت أن القطا « طير يشبه الحمام » ترك أوكاره بالليل .

وهو يضرب مثلاً في تصديق الرجل صاحبه ، وقد صار كل مصراع من هذا البيت مثلاً : ينظر : أمثال الميداني ٣٥ / لسان العرب مادة رقص ١٢٠٦ / جمهرة أمثال العرب للعسكري ٢ : ١١٦ مثال رقم ١٣٦٠ / المستقصى في أمثال العرب للزنجشيري ١ : ٤٣٠ .

وَكَلَامُهُ هَذَا فِيهِ مُنَاقَشَاتٌ .

الأولى :

لَا يَخْفَى أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ الْحَسَنِ (١) - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - لَمْ يُورِدْ هَذَا الْحَدِيثَ (٢) فِي تَأْلِيْفِهِ فِي مَعْرِضِ الْإِحْتِجَاجِ بِهِ وَهُوَ لَمْ يَأْخُذْ بِهِ .

فَإِنْ قُلْتَ : قَدْ صَرَّحَ مُحَمَّدٌ - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي أَوَاخِرِ كِتَابِ الشَّرْبِ .

بِأَنَّهُ لَمْ يَأْخُذْ بِهِ فَقَالَ فِيهَا حَكَاهُ الْحَاكِمُ الشَّهِيدُ فِي كَافِيهِ :

قَوْمٌ اقْتَسَمُوا (٣) أَرْضاً لَهُمْ بِالسَّوِيَّةِ بَيْنَهُمْ ثُمَّ اخْتَلَفُوا فِي الطَّرِيقِ بَيْنَ لَنَا مَا الَّذِي يَأْخُذُونَ بِهِ مِنَ الْأَثَرِ (٤) فِي السَّبْعِ أَذْرُعٍ فِي الطَّرِيقِ .

قَالَ :

إِنْ اخْتَلَفُوا بَعْدَ الْقِسْمَةِ فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ ، وَإِنْ كَانَ لَمْ يَفْرُغُوا مِنَ الْقِسْمَةِ تَهَايَؤُا (٥) بَيْنَهُمْ عَلَى مَا شَاءُوا .

وَقَدْ بَلَّغْنَا (٦) عَنْ عِكْرِمَةَ يَرْفَعُهُ (٧) :

(١) والمقصود به المعنى العام الذي تدور حوله الأحاديث أو الحديث الذي أورده الحاكم في مختصره الكافي - ومجموع مفهوم الأحاديث تقدير الطريق بسبعة أذرع .

(٢) الشرب : في اللغة : مصدر شربت أشرب شرباً وشرباً من شرب الماء وغيره ومنه قوله تعالى « فَشَارِبُونَ عَلَيْهِ مِنَ الْحَمِيمِ . فَشَارِبُونَ شُرْبَ الْهَلِيمِ » ٥٤ - ٥٥ سورة الواقعة .

وفي الشرع : النصيب من الماء للأراضي لا لغيرها .

ينظر لسان العرب مادة شرب : ٢٢٢١ / الفتاوى الهندية ٥ : ٣٩٠ .

(٣) اقتسموا : واقتسموا المال بينهم والاسم القسمة واطلقت على النصيب وجمعها قسم مثل سدة وسدر .

وشرعاً : عبارة عن الافراز وتمييز بعض الأنصبة عن البعض وانها لا تنفك عن المبادلة - المصباح المنير : ٥٠٣ /

الفتاوى الهندية كتاب القسمة ٥ : ٢٠١٣ .

(٤) الأثر في اللغة هو بقية الشيء .

وفي اصطلاح الأصوليين : هو المروي عن النبي (ﷺ) أو عن الصحابي أو عن التابعين مطلقاً وبالجمله مرفوعاً أو موقوفاً ، وعليه جمهور المحدثين من علماء الخلف وهو المختار عند الجمهور .

ينظر : قواعد علوم الحديث لابن الصلاح ١ : ٤١ / اختصار علوم الحديث مع الباعث الحثيث : ١٣٩ .

(٥) تهايؤا : المهياة الأمر المتهاياً عليه والمهياة أمر يتهاياً القوم فيراضون به .

وفي الشرع المهياة قسمة المنافع .

لسان العرب مادة هيا : ٤٧٣٠ / الفتاوى الهندية ٥ : ٢٢٩ .

«إِذَا تَشَاجَرَ الْقَوْمُ فِي الطَّرِيقِ جُعِلَ سَبْعَةَ أَذْرُعَ».

وَلَا نَأْخُذُ بِهِ لِأَنَّا لَا نَدْرِي أَحَقُّ هَذَا الْحَدِيثُ أَمْ لَا وَلَوْ نَعْلَمُ أَنَّهُ حَقٌّ لَأَخَذْنَا بِهِ^(١).

قَالَ شَمْسُ الْأُيُمَةِ^(٢):

مَعْنَى هَذَا إِنَّهُ أَثَرُ شَاذٍ^(٣) فِيمَا يَحْتَاجُ الْخَاصَّ وَالْعَامَّ إِلَى مَعْرِفَتِهِ وَقَدْ ظَهَرَ عَمَلُ

النَّاسِ بِخِلَافِهِ^(٤).

فَإِنَّ الصَّحَابَةَ - رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ - فَتَحُوا الْبِلَادَ وَالْأَمْصَارَ وَلَمْ يُنْقَلْ عَنْ أَحَدٍ أَنَّهُ

أَخَذَ بِهَذَا الْحَدِيثِ فِي تَقْدِيرِ الطَّرِيقِ الْمُنْسُوبِ إِلَى النَّاسِ بِسَبْعَةِ أَذْرُعَ، فَعَرَفْنَا أَنَّ الْحَدِيثَ

غَيْرُ صَحِيحٍ^(٥).

(٦) البلاغ : هو أن يجد طالب الحديث كتاباً أو نسخة من كتاب فيه رواية أو فيه أحاديث منسوخة بقوله حدثنا فلان

أوقال فلان عن شخص معلوم فان حصل اليقين بنسبتها إليه قال : قال فلان بالجزم بدون تردد وإن لم يحصل

بالنسخة الوثوق قال بلغني عن فلان انه ذكر كذا أو وجدت في نسخة من الكتاب الفلاني كذا وماشابه ذلك من

العبارات التي لا تقتضي الجزم مالم يكن الواحد عالماً عارفاً بطرق الحديث ورجاله فيجوز له الجزم . وهذا النوع من

المنقطع . فتح المغيث بشرح الفية الحديث ١ : ١٤٠ / وينظر تدريب الراوي ٢ : ٦١ - ٦٢ .

(٧) المرفوع : ما أضيف إلى النبي (ﷺ) قواعد علوم الحديث لإبن الصلاح ١ : ٤١ .

(١) كتاب مختصر الكافي وفيه : (باب قسمة الدار وفيها طريق لغير أهلها . روي عن عكرمة عن رسول الله (ﷺ) انه

قال : «أذرعوا الطريق سبعة أذرع ثم ابنوا» ثم تكلم على الخلاف . الكافي ٢ : ٦٨ مخطوط . وتماه في كتاب الأصل

المصور في معهد المخطوطات ونص الكلام فيه :

(قوم اقتسموا أرضاً لهم بينهم ثم اختلفوا فيما بينهم في الطريق فمن قائل يقول أذرع له كذا وقائل يقول زيادة على

ذلك إذا قل : بين لنا ما الذي يأخذون به من الأثر في السبع أذرع على الطريق .

قال : ان كانوا قد اقتسموا فاختلفوا فيما بينهم فالقول المدعى عليه ولا يصدق الآخر إلا بينة ، وان كانوا لم يفرغوا من

القسمة تهايتو بينهم على ما شاءوا وقد بلغنا عن عكرمة أثر يرفعه .

قال : «إذا تشاجر القوم في الطريق جعل سبعة أذرع» .

ولأننا أخذ به لأننا لا ندري أحق هذا الحديث أم لا ولو نعلم انه حق أخذنا به) . الأصل لمحمد بن الحسن فقه حنفى

تحت رقم ١٢ ميكروفلم مخطوط .

(٢) شمس الأئمة هو : محمد بن محمد بن أبي سهل أبوبكر شمس الأئمة السرخسي كان اماماً علامة حجة متكلماً نظاراً

أصولياً مجتهداً في المسائل له المؤلفات النافعة المتداولة بين أهل العلم كالأصول والمبسوط في الفروع وهو شرح لكتاب

المختصر للحاكم الشهيد المعروف بالكافي وقد ألفه وهو في السجن فقد كان يملي على طلابه وهو في الحب (البئر)

وهم فوّه يكتبون عنه .

توفي في حدود : سنة ٤٨٣ ثلاث وثمانين وأربعمائة . ينظر كتائب أعلام الأخيار ١٤٧ / هدية العارفين ٦ : ٧٦ /

الكنى والألقاب ٢ : ٢٢٨٢ / مجموعة رسائل ابن عابدين رسم المفتي ١ : ٢٠ .

(٣) الشاذ : ان يروى الثقة حديثاً يخالف ما روى الناس . ينظر قواعد ابن الصلاح ١ : ٦٨ ، وقد تقدم .

(٤) وقد تقدم قبل قليل أن هناك جلة من العلماء ممن قال به ما بين من أخذ به على ظاهره وما بين من حمله على صورة من

الصور .

وَلَوْ عَلِمَ أَنَّهُ حَقٌّ وَجَبَ الْأَخْذُ بِهِ ، لَأَنَّ مَا قَدَّرَهُ صَاحِبُ الشَّرْعِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - بِتَقْدِيرٍ يَجِبُ الْعَمَلُ بِهِ وَلَا يَجُوزُ الْإِعْرَاضُ عَنْهُ بِالرَّأْيِ (١) .

قُلْتُ فِي التَّصْرِيحِ الْمَذْكُورِ تَصْرِيحٌ بِأَنَّهُ بِهَذَا الْحَدِيثِ لَوْ عَلِمَ صِحَّتَهُ وَإِذْ قَدْ عَلِمَتْ فَهُوَ قَدْ أَخَذَ بِهِ (٢) .

(٥) وكذلك تقدم تخريج الحديث وطرقه ومن رواه من أصحاب الصحاح والسنن والمسانيد وذلك في أول مقدمة الكتاب .

فائدة : لقب شمس الأئمة لقب به جماعة من العلماء والفقهاء مثل عبدالعزيز الحلواني ومحمد بن محمد السرخسي (هذا) ومحمد بن عبدالستار الكردي ومحمود الاوز جندي ، وبكر بن محمد الزرنجيري ، وعند الاطلاق في كتب الحنفية هو شمس الأئمة السرخسي وماعدها يطلق مقيدا . ينظر الفوائد البهية : ٢٤٢ .

(١) المبسوط ١٥ : ٥٥ باب قسمة الدار وفيها طريق لغير أهلها . قال الشافعي - رحمه الله تعالى - وما سن رسول الله فيما ليس الله فيه حكم : فبحكم الله سنه وكذلك أخبرنا الله في قوله :

« وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ . صِرَاطِ اللَّهِ » - الآية ٥٢ - ٥٣ سورة الشورى ، وكل ما سن فقد ألزما الله اتباعه وجعل في اتباعه طاعته وفي العنود - أي الطغيان والانحراف - عن اتباعها معصيته التي لم يعذر بها خلقاً ولم يجعل له من اتباع سنن رسول الله مخرجاً . وقال الإمام أبو حنيفة - رحمه الله تعالى : (لعن الله من يخالف رسول الله ﷺ) به أكرما الله وبه استنقذنا) وقال أيضاً (أخذ بكتاب الله فمالم أجد فبسنة رسول الله ﷺ) فما لم أجد في كتاب الله ولا سنة رسول الله أخذت بقول أصحابه أخذ بقول من شئت منهم وادع من شئت منهم ولا أخرج من قولهم إلى قول غيرهم) . ينظر الانتقاء ٣ : ١٤١ .

وهكذا الأمة على وجوب اتباع رسول الله ﷺ فهؤلاء فقهاء أهل الرأي والحديث . فما بالك بأهل الحديث كالحنابلة ان التقدير يصار اليه بالنص هذا هو الأصل وهو عدم القول بالرأي وقد خالف الأحناف قاعدتهم هذه وهي القول ، بالرأي والقياس في المقادير فان أبا حنيفة - رحمه الله - قدر مدة البلوغ بالسنين بشماني عشرة سنة أو سبع عشرة سنة وهكذا بقية الحنفية وقد تقدم فيما لا حاجة لاعادته هنا وبهذا يثبت فساد قول من يقول انه لا مدخل للرأي في معرفة المقادير وانه يتعين جهة السماع في ذلك اذ أن طريق معرفة المقادير النص دون الرأي مطلقاً بل لا بد من التفصيل كما تقدم بيانه .

وقد فسر السرخسي ماقاله هو وماقاله غيره وأعارض على مخالفة الأحناف . قاعدتهم فقال : انما أردنا فيما قلنا : المقادير التي تثبت لحق الله ابتداء دون مقدار يكون فيما يتردد بين القليل والكثير والصغير والكبير . ينظر : البحث هذا الباعث الحثيث : ١٣٧ / الانتقاء / العدة شرح العمدة : ٢٣ / المبسوط كتاب الشرب ٢٣ : ١٦١ أصول السرخسي ٢ : ١١٠ .

(٢) إذ لا يجوز الاعراض عن النص عند ثبوت صحته وعدم المعارض له لذلك قال السرخسي : فإن وجوب العمل بكل خبر ثابت عن صاحب الشرع ﷺ هو الأصل حتى يمنع منه مانع ، لأن ترك العمل بالحديث الصحيح عن رسول الله ﷺ حرام كما أن العمل بخلافه حرام فعلى من يبلغه الحديث بطريق صحيح أن يأخذ به .

وقال إمام الحرمين : إذا وجد الناظر حديثاً مسنداً في كتاب صحيح ولم يسترب في ثبوته واستبان انتفاء اللبس والريب عنه ولم يسمع الكتاب من شيخ فهذا رجل لا يدري ماراه ولكن الذي أراه أنه يتعين عليه العمل به . ولذلك قال الامام أبو حنيفة : « لعن الله من يخالف رسول الله ﷺ) به أكرما الله وبه استنقذنا من الجهالة » . ينظر : أصول السرخسي ٢ : ٧ فما بعدها ، ١٤٥ / البرهان ١ : ٤٦٨ الانتقاء : ١٤١ .

وَالْإِمَامُ الْأَعْظَمُ مِنْ قَبْلِهِ حَيْثُ قَالَ :

(إِذَا صَحَّ الْحَدِيثُ فَهُوَ مَذْهَبِي) ^(١) وَقَدْ ثَبَّتَ صِحَّةَ هَذَا الْحَدِيثِ .

وَأَمَّا قَوْلُهُ لَمْ يُنْقَلْ عَنِ الصَّحَابَةِ ، فَلِقَائِلٍ أَنْ يَقُولَ :

إِنَّمَا لَمْ يُنْقَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ الطُّرُقَ كَانَتْ أَوْسَعَ ، وَأُسْتِدْلَالُ السَّرْحِصِيِّ عَلَى عَدَمِ صِحَّتِهِ بِمَا ذَكَرَهُ سَيَاتِي التَّنْبِيهُ عَلَيْهِ ، عَلَى أَنَّ فِي كَلَامِهِ أَيْضاً التَّضْرِيحُ بِوُجُوبِ الْأَخْذِ بِهِ عِنْدَ الصَّحَّةِ ^(٢) .

وَلَوْ تَنَزَّلْنَا وَسَلَّمْنَا أَنَّهُ لَمْ يَأْخُذْ بِهِ عُلَمَاؤُنَا فَهُمْ قَدْ اعْتَبَرُوا الْحَاجَةَ وَقَدْ لَا تَنْدَفِعُ الْحَاجَةُ بِذَلِكَ ^(٣) لِأَنَّ الْأَمْصَارَ مُتَفَاوِتَةً فِي الْكِبَرِ وَكَثْرَةِ النَّاسِ فَتَزَادُ عَلَى السَّبْعَةِ .

وَسَيَاتِي لِهَذَا مَزِيدٌ تَحْقِيقٍ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

الثَّانِيَةُ ^(٤) :

طَعْنُهُ فِي صِحَّةِ الْحَدِيثِ بِمَا ذَكَرَهُ غَيْرُ مَقْبُولٍ إِذْ لَا لُزُومَ بَيْنَ الصَّحَّةِ وَبَيْنَ مَا ذَكَرَهُ ، وَقَدْ عَلِمْتَ بِمَا قَدَّمْنَاهُ : أَنَّ الْحَدِيثَ صَحِيحٌ ، بَلْ مِنْ أَرْفَعِ الصَّحِيحِ ، لِأَنَّهُ مِمَّا اتَّفَقَ الشَّيْخَانِ عَلَى إِخْرَاجِهِ ^(٥) .

(١) حاشية ابن عابدين وقد رواه عن ابن الشحنة جد صاحب المؤلف في شرحه على الهداية ١ : ١٧ .

(٢) وذلك عندما قال : ولو علم أنه حق وجب الأخذ به لأن ما قدره صاحب الشرع (ﷺ) لا يجوز الاعتراض عنه بالرأي .

المبسوط ٢٣ : ١٦١ .

(٣) قال الجمهور يعتبر في قدر الطريق ما تدعو الحاجة إليه في الدخول والخروج بحسب العادة . ينظر البناية شرح الهداية ٨ : ٦٥٥ / مغني المحتاج ٢ : ١٨٢ / المعيار المغرب ٨ : ٤٥٥ .

(٤) المناقشة الثانية حيث كانت المناقشة الأولى بأن مفهوم الحديث دفع الحاجة وقد تندفع الحاجة بما هو أكثر من السبعة فالمراد إذاً هو دفع الحاجة وأن محمداً قال لو علمنا صحة الحديث لأخذنا به وأيده السرخسي في ذلك وحرم - كما هو رأى الجمهور - مخالفة النص الثابت .

وجاء هنا ليقرر مادام الحديث صحيحاً فكل طعن موجه له مردود كاحتجاجه بعدم ورود خبر عن عمل الصحابة به - ومادام لم يردنا خبر بذلك فالحديث الوارد بتقدير الشارع بسبعة أذرع غير صحيح .

والجواب أن طعنه في صحة الحديث بهذا التعليل طعن غير مقبول إذ أنه تقرر في علم أصول الحديث أن عدم انتشار الحديث لا يدل على عدم صحته فشروط صحة الحديث معروفة عند المحدثين وليس منها شهرته والعمل به فشرط الصحيح من الحديث اتصال السند من أوله إلى آخره من غير شذوذ ولا علة وأن يرويه بهذا السند عدل ضابط عن مثله . ينظر الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث لابن كثير : ٣ وقد تقدم الكلام عنه .

الثالثة (١):

إِنَّ مَنَعَهُ جَوَازَ تَعَدِّي الْمِقْدَارِ الشَّرْعِيِّ إِلَى مَا هُوَ أَكْثَرُ مِنْهُ، هُنَا غَيْرُ ظَاهِرٍ إِذْ لَاحَاصِرَ، وَمَفْهُومُ الْعَدَدِ لَيْسَ بِحُجَّةٍ (٢)، وَأَيْضاً فَالْمَقَامُ إِذَا كَانَ مُقْتَضِياً لِلْسَّعَةِ فَمَا يَمْنَعُ مِنَ الزِّيَادَةِ عَلَى الْمِقْدَارِ، إِذِ الْقَصْدُ إِزَالَةُ الضَّرَرِ الْعَامِّ النَّاشِيءِ عَنْ ضِيقِ الطَّرِيقِ بِالسَّعَةِ، وَإِنْ تَضَمَّنَ ضَرراً خَاصاً (٣)، لِأَنَّ الضَّرَرَ الْخَاصَّ لَا يَسَاوِي الْعَامَّ (٤).

الرابعة (٥):

أَنَّ الْحَمْلَ الَّذِي ذَكَرَهُ بَعِيدٌ، وَإِطْلَاقُ اللَّفْظِ وَعُمُومُهُ هُوَ الْمُعْتَبَرُ لَا السَّبَبُ وَخُصُوصُهُ (٦)، لَوْ سُلِّمَ وَرُودُهُ عَلَى سَبَبٍ خَاصٍ، وَطُرُقُ الْحَدِيثِ دَالَّةٌ عَلَى خِلَافِهِ (٧). كَيْفَ وَقَدْ أَخَذَ بِظَاهِرِهِ جَمَاعَةٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ كَمَا تَقَدَّمَ، وَكَمَا سَيَأْتِي.

(٥) الشيخان هما الإمام محمد بن اسماعيل البخاري والإمام مسلم بن الحجاج صاحبَي الصحيحين وقد تقدمت ترجمتهما.

ومراتب الصحيح كالآتي:

أولها ماخرجه البخاري ومسلم جميعاً.

وثانيها صحيح انفرد به البخاري أي عن مسلم.

وثالثها صحيح انفرد به مسلم عن البخاري.

ورابعها صحيح على شرطهما ولم يخرجاه.

وخامسها صحيح على شرط البخاري ولم يخرججه.

وسادسها صحيح على شرط مسلم ولم يخرججه.

وسابعها صحيح عند غيرهما وليس على شرط واحد منهما. ينظر مقدمة ابن الصلاح: ١٠٠.

(١) أي المناقشة الثالثة.

(٢) وقد تقدم تقرير ذلك عن السرخسي نفسه نقلاً عن أصوله وعلل هناك أن ذلك في المقادير التي تثبت لحق الله ابتداءً

دون مقدار يكون فيما يتردد بين القليل والكثير والصغير والكبير وكذلك دون ما يثبت حقاً لأدمى.

فمفهوم العدد ليس بحجة كما يثبت ذلك السرخسي نفسه لأن الحق هنا هو حق ثابت لغير الله سبحانه فهو من

حقوق الآدميين لتسيير مصالحهم. ينظر أصول السرخسي ٢: ١١٠ شرح العمدة ٢٣١/ أصول الأحكام للآمدي

٩٤.

(٣) قال أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد يعتبر في قدر الطريق ما تدعو الحاجة إليه في الدخول والخروج حسب العادة. ينظر

البنية شرح الهداية/ المنتقى كتاب الجنائيات ٢: ١١٠.

(٤) أن ما كان على وجه المباح فلا ضمان فيه وما كان غير مباح فهو يضمن ولما كان التعدي على الطريق تعد على غير

مباح فإنه يضمن ما تلّف به وإن كان يلحقه ضرر إذ أن دفع الضرر العام واجب وكم من ضرر خاص يتحمل لدفع

الضرر العام منه. ينظر البنية ١٠: ١٢٧.

(٥) من المناقشات مع الإمام رضي الدين السرخسي.

(٦) وهو قوله: ثم حمل الحديث على تأويل وهو أنه كان في حادثة بعينها إلى آخره. وكون هذا الحمل بعيداً لأنه =

وَهَذَا صَاحِبُ الْمُتَّقَى ^(١) مِنْ عُلَمَائِنَا قَدْ أَخَذَ بِظَاهِرِهِ كَمَا نَقَلَهُ عَنْهُ صَاحِبُ خِرَازَةِ الْأَكْمَلِ ^(٢) فِي كِتَابِ الْوَقْفِ حَيْثُ قَالَ :

يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ الطَّرِيقُ سَبْعَ أَذْرُعٍ فَإِنْ أَوْسَعُوا فَهُوَ أَفْضَلُ .

وَإِذَا تَأَمَّلْتَ هَذَا ظَهَرَ لَكَ أَنَّ الشَّارِعَ ^(٣) - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - مُلْتَفِتٌ إِلَى تَوْسِيعَةِ الطَّرِيقِ الْعَامِّ طَلَبًا لِلرَّفَقِ بِالْعَامَّةِ ، وَلَهُ إِلَيْهِ نَظَرٌ آخَرُ مِنْ جِهَةِ دَفْعِ الضَّرَرِ عَنْهُمْ ^(٤) .

= خصه بحادثة ولم يرد في الأحاديث مع اختلاف طرقها وألفاظها ما يدل على أنها كانت في حادثة بعينها بل أن ظاهر النص يدل على أن المقصود هو الارشاد للناس والرفق بهم فيما لواختلفوا خصوصاً في الطرق المتداة عند انشاء المدن وتخطيطها .

والقاعدة تقول :

اطلاق اللفظ وعمومه هو المعتبر لا السبب وخصوصه إلا إذا ورد ما يدل على أن هذا النص خاص بهذه الحادثة بعينها لذلك قال الامام الجويني : ان كل ظهور يتلقى من وضع اللسان فهو الذي يثبت عندنا وجوب العمل به مالم يمنع منه مانع . والذي نرى القطع به التعلق بمقتضى الصيغة في أصل اللسان فأنا اذا نظرنا الى معناها فهو عام وان نظرنا الى السبب فليس بدعاً أن يُسأل الرسول عليه السلام عن شيء فيذكر في مقابلته تأسيس شرع يأخذ منه السائل حظه ويسترسل مقتضى اللفظ على غيره . ينظر البرهان ١ : ٣٦٩ ، ٣٧٥ ، ٣٧٧ / أصول السرخسي ١ : ١٣٢ .

(٧) تقدم مافيه الكفاية في الكلام على نصوص الحديث وطرقه أول الكتاب .

(١) صاحب المتقى : هو محمد بن أحمد بن عبدالله المشهور بالحاكم الشهيد تقدم .

وكتابه المتقى غير موجود لافي هذا العصر ولا العصور التي سبقت فقد ذكر صاحب كشف الظنون المتقى للحاكم الشهيد فقال :

لايوجد المتقى في هذه الأعصار كذا قاله العلماء ومثله قال صاحب الفوائد . ينظر كشف الظنون ٢ : ٨٥١ / الفوائد البهية : ١٨٥ .

كما أنني لم أستطع العثور على نسخة له أو بعض نسخه في دار المخطوطات المصرية أوالمكتبة الأزهرية أومعهد المخطوطات ، وفي مكاتب بغداد والموصل .

(٢) صاحب خزانة الأكمَل . هو يوسف بن علي بن محمد أبويعقوب الجرجاني فقيه حنفي ومن العلماء من أثاره : كتابه خزانة الأكمَل في الفروع وهو ست مجلدات ذكر فيه أن هذا الكتاب محيط بجمل مصنفات الأصحاب . بدأ بالكافي للحاكم ثم بالجامعين لمحمد ثم بالزيادات ، ثم بمجرد ابن زياد والمتقى وغيرهم وكان موجوداً سنة اثنتين وعشرين وخمسمائة وذلك ماأرخه في كتابه خزانة الأكمَل عند الفراغ منه .

ينظر : كشف الظنون ١ : ٧٠٢ / الاعلام ٩ : ٢١٩ / معجم المؤلفين ١٣ : ٣١٩ خزانة الأكمَل : مخطوط دار الهيئة المصرية رقم ٤٢ فقه حنفي / تاج التراجم : ٦٠ .

(٣) الشارِع : من شرع يشرع شروعا اسم فاعل والمقصود به هنا المبلغ للشرع والمبين له . فطاعة الرسول (ﷺ) طاعة لله كما أمر الله سبحانه بذلك فقال تعالى : « مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ » - سورة النساء ، وقال عز وجل : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ » - الأنفال الآية ٢٠ ، فأعلمهم سبحانه أن عليهم (أي الناس) اتباع أمره وأمر رسوله وأن طاعة رسوله طاعته . ينظر مختار الصحاح مادة شرع : ٣٣٥ الرسالة ٨٣-٨٥ .

(٤) قال البغوي بعد أن ذكر حديث «إذا اختلفتم في الطريق جعل عرضه سبعة أذرع» قال : وهذا على معنى الارفاق .

==

وروي عن الامام أحمد بن حنبل في معنى هذا الحديث أنه قال :

فَهُوَ مِنَ الْجِهَةِ الْأُولَى مَحْمُولٌ عَلَى النَّدْبِ وَالِإِسْتِحْبَابِ ^(١) ، وَمِنَ الثَّانِيَةِ مَحْمُولٌ عَلَى الْوُجُوبِ ^(٢) وَالتَّحْتِمِ ^(٣) .

وَإِذَا تَمَّهَدَ ^(٤) هَذَا بَقِيَ الْكَلَامُ فِي مِقْدَارِ الذِّرَاعِ ^(٥) .

وَقَدْ اخْتَلَفَ عُلَمَاؤُنَا - رَحِمَهُمُ اللَّهُ - فِي تَقْدِيرِهِ فِي مَسْئَلَةِ الْحَوْضِ حَيْثُ قَالُوا : إِنَّ الْحَوْضَ الْكَبِيرَ عَشْرَةُ أَذْرُعٍ فِي مِثْلِهَا ^(٦) .

= ان قصد الشارع هو دفع الضرر الواقع في الطرقات عن الناس فوقت لهم (ﷺ) هذا القدر وهو سبع أذرع وهو أقل ما تندفع به الحاجة وهذا بعد المشاحة والمخاصمة .
ينظر شرح السنة ٨ : ٢٤٨ / الانصاف ٦ : ٣٦١ .

(١) الندب اقتضاء الوجود ولم يمنع من الترك . والمندوب إليه هو : الفعل المقتضى شرعاً من غير لوم على تركه . ويسمى المندوب سنة ونافلة قال في المحصول ويسمى أيضاً مستحباً وتطوعاً ومرغباً فيه وإحساناً أو حسناً وعند الحنفية السنة هي الطريقة المسلوكة في الدين يطالب باقامتها بلا افتراض ووجوب وقسموها إلى قسمين :
الأولى : سنن الزوائد كسير النبي (ﷺ) في اللباس والقيام والجلوس .

والثانية : سنن الهدى كالآذان والإقامة ونحوهما وأوجبوا على ترك الثانية الاساءة والكرهية دون الأولى .
والنفل ما يثاب فاعله ولا يذم تاركه ولم يصير طريقة مسلوكة في الدين فهو دون سنن الزوائد . ينظر البرهان ١ : ٣١٠ / شرح البدخشي مع شرح الاسنوي مع منهاج الوصول الى علم الأصول للبيضاوي ١ : ٤٠ - ٤٧ .
(٢) الوجوب هو الحكم الذي تعلق بفعل الواجب وهو الذي يذم شرعاً تاركه قصداً مطلقاً .
وعرفه أمام الحرمين : انه الفعل المقتضى من الشارع الذي يلام تاركه شرعاً . ينظر شرح البدخشي ١ : ٤١ / البرهان ١ : ٣١٠ .

(٣) التحتم : التحتم أحكام الأمر والقضاء وجمعه حتم وحتم عليه الشيء أوجبه ، والحثم الفرض أيضاً .
وهو ما يثاب على فعله ويعاقب على تركه أو هو ماثب بدليل قطعي وهو بمعنى الواجب عند الشافعية والأحناف يفرقون بينهما فالفرض عندهم ماثب بدليل قطعي والواجب ماثب بدليل ظني . ينظر مختار الصحاح مادة حتم :
١٢٢ / شرح البدخشي ١ : ٤٣ : وقد راعى المشرع الحكيم حال العباد فندبهم لتوسعة الطريق عند عدم المنازعة فإذا حصل نزاع في عرضه أمرهم برده إلى حكم الشارع والله أعلم .

(٤) تمهد : بسط ووطأ ومهد ووطأ وتمهد تبسط وتوطأ ، وتمهيد العذر بسطه وقبوله . مختار الصحاح مادة مهد : ٦٣٨ .
(٥) الذراع : ذراع اليد يذكر ويؤنث ، والذراع ما يذرع به وأصل الذرع بسط اليد ، وهو ما بين طرف المرفق الى طرف الأصبع الوسطى . لسان العرب مادة ذرع : ١٤٩٥ .

(٦) مسألة الحوض : وهي فيما إذا وقعت نجاسة في حوض الماء فمتى يحكم بطهارته ومتى يحكم بنجاسته .
أجمع العلماء على أن الماء الراكد إذا وقعت فيه نجاسة وكان قليلاً أو كثيراً فغيرت أحد أوصافه فانه يحكم بنجاسته ولا يجوز الطهارة به قال ابن المنذر :
وأجمعوا على أن الماء القليل أو الكثير إذا وقعت فيه نجاسة فغيرت للماء طعماً أو لوناً أو ريحاً : انه نجس مادام كذلك .

وأجمعوا أيضاً على أن الماء الكثير من النيل والبحر ونحو ذلك إذا وقعت فيه نجاسة فلم تغير لونه ولا طعمه ولا ريحاً : انه بحاله ويتطهر منه . واختلفوا فيما يعد كثيراً : فقال الأحناف :

إن الماء الراكد إذا وقعت فيه نجاسة لا يجوز الوضوء به ولا التطهر منه إلا أن يكون عشرة أذرع في عشرة أذرع وهذا في المساحة وفي العمق ما لا ينحسر أسفله بالغرف وهو المختار ، وعند الامام يرجع الى رأي المبتلى . وهو :
= =

فَقَالَ أَبُو الْحَسَنِ الرُّسْتُغْنِي (١):

الْمُرَادُ ذِرَاعُ الْكِرْبَاسِ (٢) وَهُوَ :

سَبْعُ قَبْضَاتٍ (٣) لَيْسَ فَوْقَ كُلِّ قَبْضَةٍ إِصْبَعٌ قَائِمَةٌ (٤) .

وَقَالَ فِي الْمُجْتَبَى وَالْفَتَاوَى الْمُتَجَانِسَةِ لِلْوَلَوَالِجِيِّ (٥) .

= الرواية والله أعلم .

وعند الشافعية : إذا وقعت نجاسة في الماء الراكد وهو دون القلتين (هما أربع قرب أو تسع صفائح تقريباً أو ٢٧٠ لتراً) فهو قليل فيكون نجساً على كل حال تغير أو لم يتغير وإن كان قلتين فأكثر فهو كثير طاهر . وبالمساحة في المربع ذراع وربيع عرضاً وطولاً وعمقاً وفي المدور ذراعان طولاً وذراع عرضاً .

وأما الحنابلة فقد وافقوا الشافعية في تقديرهم لقليل الماء وكثيره فقالوا : إذا بلغ الماء قلتين أو كان جارياً لم ينجسه شيء إلا ما غير لونه أو طعمه أو ريحه . والقلتین تسع خمس قرب تقريباً . والمراد بالذراع فيما تقدم ذراع اليد للرجل المعتدل وهو : أربع وعشرون أصبعاً معترضة معتدلة . وأما المالكية فانهم قالوا :

فإن لم يتغير أحد أوصافه مما حل فيه من نجاسة فلا يؤثر ذلك في حكمه كان الماء قليلاً أو كثيراً . على أصل مذهب مالك وهي رواية المدنيين عنه ولم يذكر المالكية الذراع لعدم حاجتهم إليه . ومثل مذهب مالك مذهب الظاهرية حيث قال في المحلى :

وكل شيء مائع من ماء أو زيت أو سمن أو لبن أو ماء ورد أو غسل أو مرق أو طيب أو غير ذلك أي شيء كان إذا وقعت فيه نجاسة أو شيء حرام لا يجب اجتنابه أو ميتة . فان غير ذلك لون ما وقع فيه أو طعمه أو ريحه فذلك المائع حرام أكله وشربه واستعماله . ينظر : حاشية ابن عابدين ١ : ١٩١ .

المجموع ١ : ٢٦ ، ١١٠-١١٢ / العدة في شرح العمدة : ٢٣ / الكافي ١ : ٩ / كشف القناع / حاشية الرهوني على شرح الزرقاني لمختصر خليل ١ : ٤٧ / كتاب المتقى ١ : ٥٦٦ / المحلى ١ : ١٧٥ .

(١) أبو الحسن الرستغني : هو علي بن سعيد أبوالحسن الرستغني بضم الراء وسكون السين المهملة وضم الثاء ثالثة الحروف وسكون العين المعجمة آخرها نون بعد الفاء . فقيه حنفي من أهل سمرقند - خاضعة الآن لروسيا الشيوعية - نسبة إلى إحدى قرأها ، كان من كبار مشايخ سمرقند . له ذكر في كتب الفقه والأصول ، له كتب منها : ارشاد المهتدي والزوائد والفوائد وغيرها في أنواع العلوم ينظر . الفوائد البهية : ١٦٥ / الجواهر المضيئة ٢ : ٥٧٠ / هدية العارفين ٥ : ١٣ .

(٢) ذراع الكرباس : فارسي معرب وهو بكسر الكاف . ينسب إليه نوع من الدياج وهي ثياب خشنة . فيقال كرابيسي والجمع كرابيس . لسان العرب مادة ذرع : ٣٨٤٧ الصحاح للجوهري ٣ : ٣٧٠ .

(٣) قبضة : والقبضة أربع أصابع من أصابع اليد مضمونة والأصبع القائمة هي ارتفاع الإبهام . حاشية ابن عابدين ١ : ١٩٦ .

(٤) الذخيرة البرهانية وفيه :

وحكي عن أبي الحسن الرستغني انه يعتبر في ذلك ذراع الكرباس .

وقال شارح منية المصلي :

والمعتبر في الذراع ذراع الكرباس وهو سبع قبضات فقط وهو اختيار الامام أبي اسحاق الولوالجي في فتاويه لأنه أقصر فيكون أيسر .

الذخيرة البرهانية ١ : ورقة ٣ مخطوط الدار المصرية رقم ١٩١ فقه حنفي / شرح منية المصلي كتاب الطهارة ورقة : ٥٥ مخطوط ومطبوع : ٩٨ .

إِنَّهُ الصَّحِيحُ (١).

وَقَالَ غَيْرُهُمَا :

إِنَّهُ سِتُّ قَبْضَاتٍ بِدُونِ إِصْبَعٍ قَائِمَةٍ (٢).

وَقَالَ قَاضِي خَانَ (٣) :

الصَّحِيحُ أَنَّ الْمُعْتَبَرَ ذِرَاعُ الْمَسَاحَةِ : وَهُوَ سَبْعُ قَبْضَاتٍ بِإِصْبَعٍ قَائِمَةٍ فَوْقَ كُلِّ قَبْضَةٍ ، لِأَنَّهُ أَلِيقٌ بِالْمَسُوحَاتِ (٤).

(٥) المجتبى والفتاوى المتجانسة كتابان للشيخ عبدالرشيد بن أبي حنيفة بن عبدالرزاق أبو الفتح الولوالجي بفتح الواو وسكون اللام ثم الواو المفتوحة ثم الألف ثم لام مكسورة ثم جيم نسبة الى ولوالج مدينة بيدخستان . وهو امام فاضل نظار فقيه حنفي حسن السيرة ولد بقرية ولوالج سنة ٤٦٧ سيع وستين وأربعمئة ومات هناك بعد سنة أربعين وخمسمئة .

ولم يتيسر لي الاطلاع على كتابه المجتبى لا مخطوطاً ولا مطبوعاً . أما كتابه الثاني وهو المسمى الفتاوى المتجانسة أو الفتاوى الولوالجية كما هو مسطور على الصفحة الأولى من المخطوطتين اللتين اطلعت عليهما في المكتبة الأزهرية ورقمها ٢٠٣٣ (٢٦٨٧٢) فقه حنفي وفي دار المخطوطات المصرية ورقمها ٧٤ فقه حنفي . وقد قابلت على النسختين .

(١) والذي في الولوالجية : (ونقل عن أبي الحسن علي بن أبي بكر المرغيناني أنه يقول : والمعتبر ذراع الكرباس لاذراع المساحة وهو المختار لأنه أليق بالمسوحات) .

ينظر الفتاوى الولوالجية كتاب الشرب ٣٣٧ / الجواهر المضيئة ٢ : ١٧٤ / الذخيرة البرهانية / كتاب الطهارة ورقة : ٣ / الهداية مع فتح القدير ١ : ٨٠ / حاشية محمد شلبي على كنز الدقائق ، إحياء الموات ٦ : ٣٧ / ابن عابدين ١٩٦ : ١ .

(٢) وفي معراج الدراية (والذراع هي المكسرة وهي ست قبضات بذراع العامة وانما وصف بذلك لأنها نقصت عن ذراع الملك) .

وفي المغرب : (والملك بعض الأكاسرة وكانت ذراعه سبع قبضات) . وفي مفاتيح العلوم : (ومعنى الذراع المكسرة : ان يكون مقدار طولها ذراعاً وعرضها ذراعاً) . ينظر معراج الدراية باب احياء الموات ٤ ورقة ٧٧٦ خط / فتح القدير ١ : ٧٩ / مفاتيح العلوم : ٤٤ / البحر الرائق ٨ : ٢٤١ / تبين الحقائق ٦ : ٣٧ .

(٣) قاضي خان : هو الامام فخر الدين الحسن بن منصور بن محمود قاضي خان الأوزجندي الفرغاني . كان اماماً كبيراً بحراً عميقاً غواصاً في المعاني الدقيقة مجتهداً من طبقة المجتهدين في المسائل قال الشيخ قاسم بن قطلوبغا ما يصححه قاضي خان مقدم على تصحيح غيره لأنه فقيه النفس .

توفي ليلة الاثنين خامس عشر من رمضان سنة ٥٩٢ اثنتين وتسعين وخمسمئة من الهجرة له : الفتاوى المشهورة بفتاوى قاضي خان أو الفتاوى الخانية . مقبولة متداولة بين أيدي العلماء والفقهاء وغير ذلك من الكتب .

ينظر أعلام الأخيار : ورقة ١٩٨ خط / الفوائد البهية : ٦٥ / الجواهر المضيئة ٢ : ٢٢٤ .

(٤) ونص العبارة في الفتاوى الخانية :

(يعتبر فيه ذراع المساحة لاذراع الكرباس هو الصحيح ، لأن ذراع المساحة بالمسوحات أليق) .

وقد تقدم قول علي بن أبي بكر صاحب الهداية :

==

وَهُوَ قَوْلُ الْإِمَامِ عَبْدِ الْكَرِيمِ (١).

وَقَالَ الْإِمَامُ رَضِيَ الدِّينُ السَّرْحَسِيُّ فِي مُحِيطِهِ (٢):

وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ يُعْتَبَرُ فِي كُلِّ زَمَانٍ ذِرَاعُهُمْ (٣).

وَقَالُوا فِي حَرِيمِ الْعَيْنِ (٤):

= (والمعتبر ذراع الكرباس لاذراع المساحة وهو المختار لأنه أليق بالمسوحات) وقد رجح القول الأول أوقال به الإمام عبد الكريم الآتية ترجمته .

قال صاحب الذخيرة البرهانية : (وكان الشيخ الامام عبد الكريم يعتبر في ذلك ذراع المساحة) . الذخيرة البرهانية ١ : ورقة ٣ مخطوط / المحيط البرهاني : ١ : ٣٤ مخطوط .

(١) الامام عبد الكريم هو: عبد الكريم بن محمد بن أحمد الصباغي ركن الأئمة ، فقيه حنفي صنف شرح مختصر القدوري في الفروع وغيره ينظر: الجواهر المضيئة ٢ : ٤٥٦ أعلام الأخيار: ١٦٦ / كشف الظنون ٢ : ١٦٣٤ . قال صاحب الفوائد البهية : فائدة :

الغالب على فقهاء العراق السداجة عن الألقاب والاكتفاء بالنسبة إلى صناعة أو محلة أو قبيلة أو قرية كالجصاص والقدوري والطحاوي والكرخي ، والغالب على أهل خراسان وماوراء النهر المغالات في الترفع على غيرهم كشمس الأئمة ، فخر الإسلام ، صدر الإسلام ، ونحو ذلك .

وهذا في الأزمنة المتأخرة وأما في الأزمنة المتقدمة فكلهم يريثون من أمثال ذلك ، وقد تكون النسبة الى اسم بعض الأجداد كالمحبوبي والسياري والصاعدي والحافظي ونحو ذلك وقد تكون الى حرفه . كالصائغي والصباغي وقد تكون إلى قرية أو بلد كالنسفي والبلخي والسرخسي والكرخي . ينظر الفوائد البهية : ٢٣٩ .

(٢) المحيط : حيث اطلق يراد به النسخة الكبرى من محيط رضي الدين محمد بن محمد السرخسي وقيل المراد بالمحيط المحيط البرهاني عند الاطلاق وهو محيط برهان الدين المرغيناني صاحب الذخيرة .

قال صاحب الفوائد : قلت لقد أصاب في أن المحيط إذا أطلق يراد به المحيط البرهاني في هذه الكتب المتداولة وهو الذي كنت أظنه قبل اطلاعي على كلامه أي ابن أمير حاج في الحلية ينظر الفوائد البهية الفصل الثاني من المبهات : ٢٤٦ .

(٣) قال ابن عابدين :

وفي المحيط والكافي : انه يعتبر في كل زمان ومكان ذراعهم ، وفي شرح منية المصلي : وفي المحيط : الأصح أن يعتبر في كل زمان ومكان ذراعهم . وفي المحيط البرهاني والأصح أن يقال يعتبر في كل أهل زمان ومكان ذراعهم . وقد رد عليه صاحب غنية المتملى فقال : وهذا عجيب وبعيد جداً فان المقصود من هذا التقدير غلبة الظن بعدم خلوص النجاسة وهذا أمر لا يختلف باختلاف الأزمنة والأمكنة .

غنية المتملى شرح منية المصلي . مخطوط : ٥٥ ومطبوع : ٩٨ / رسالة ابن الشحنة محمد بن عبد البر: مخطوط / المحيط البرهاني ١ : ورقة ٣٤ .

(٤) الحريم : حريم الشي ماحوله من حقوقه ومرافقه سمي به لأنه يحرم على غير مالكة ، وحريم العين ماحولها من مرافقها وحقوقها . وحريمها خمسمائة ذراع من كل جانب .

وحكم الحريم حكم ماحوله قال الزركشي :

والحريم يدخل في الواجب والحرام والمكروه ، وكل محرم له حريم يحيط به والحريم هو المحيط بالحرام كالنخدين فإنها حريم للعبورة الكبرى وحريم الواجب مالا يتم الواجب إلا به ويدخل في هذه القاعدة حريم المعمور فهو مملوك للمالك المعمور في الأصح ولا يملك بالاحياء .

الأشباه والنظائر للإمام السيوطي : ١٢٥ .

إِنَّ الذَّرَاعَ هِيَ الْمَكْسَرَةُ وَهِيَ :

سِتُّ قَبْضَاتٍ ، وَكَانَ ذِرَاعُ الْمَلِكِ سَبْعُ قَبْضَاتٍ فَكُسِرَ مِنْهُ قَبْضَةٌ ^(١) .

الثَّانِي ^(٢) بَيَانُ الضَّرَرِ الَّذِي يَكُونُ مُوجِباً لِلْمَنْعِ مِنْ إِحْدَاثِ شَيْءٍ فِي الطَّرِيقِ وَهَـذِمِهِ ^(٣) إِنَّ أُحْدِثَ عِنْدَ مَنْ يَشْتَرِطُ الضَّرَرَ كَمَا سَيَأْتِي . وَهَذَا يَرْجِعُ إِلَى مِقْدَارِ سِعَةِ الطَّرِيقِ أَيْضاً ^(٤) .

(١) والذي في كتاب المغرب : (والذراع هو المكسرة وهو ست قبضات بذراع العامة وإنما وصف بذلك لأنها نقصت عن ذراع الملك وكانت ذراعه سبع قبضات) والله أعلم بالصواب . ينظر المغرب في ترتيب المعرب حرف الذال مع الراء المهملة ١ : ١٩٠ وفي صحاح الجوهري : أي ملك من الأكاسرة كانت ذراعه سبع قبضات فكسر منها قبضة فسميت لذلك مكسرة صحاح الجوهري ٣ : ٩٧٠ .

وتسمى أيضاً ذراع العامة ، وذراع المساحة ، وذراع الكرباس . وفي الهداية (أن المختار للفتوى ذراع الكرباس وهي سبع مشتاة ليس فوق كل مشتاة أصبع قائمة توسعة للأمور على الناس واختاره في الدرر والظهيرية والخزانة) . وقال ابن عابدين : (وفي البحران في كثير من الكتب انه ست قبضات ليس فوق كل قبضة أصبع قائمة فهو أربع وعشرون أصبعا بقدر حروف لاإله إلا الله محمد رسول الله) . أقول وهو قريب من ذراع اليد لأنه ست قبضات وشي وذلك شبران .

وفي كشف القناع (والمراد بالذراع فيما تقدم ذراع اليد أي يد الأدمي المعتدل وهي أربع وعشرون أصبعا معترضة معتدلة) .

وفي مغني المحتاج وغيره .

والذراع أربعة وعشرون أصبعا معترضات .

ونخلص مما تقدم ان الذراع عند الحنفية والشافعية والحنابلة - والذين استعملوا المساحة في طهارة الماء الراكد - هي أربعة وعشرون أصبعا معتدلة معترضة - والذراع ست قبضات والقبضة أربع أصابع والأصبع ست شعيرات بطون بعضها إلى بعض .

ينظر : حاشية ابن عابدين ١ : ١٩١ / الإختيار لتعليل المختار ١ : ١٥٠ / الفتاوى الهندية ١ : ١٨٠ / نهاية المحتاج ١ : ٧٥ / المجموع ١ : ١١٠ / مغني المحتاج ١ : ٢٦٦ / الكافي ١ : ٩٠ كشف القناع ١ : ٤٣ .

ويقدر طول ذراع اليد المعتادة بمقياس عصرنا وهو السنتيمتر والمتر : ب : سبعة وأربعين سنتمراً تقريباً ويضرب عرض الطريق الوارد بالنص وهو سبعة أذرع في سبعة وأربعين سنتمراً يكون عرض الشارع ٣٢٩ ثلاثمائة وتسعة وعشرون سنتمراً أي ثلاثة أمتار وربع المتر وزيادة سنتمترات . تقريباً لاتحديداً .

والله أعلم .

(٢) أي الأمر الثاني من الأمور التي يتوقف تحصيل المقصود على الوجه الأكمل والأمر الأول هو :

بيان مقدار الطريق شرعاً ، وقد تقدم الكلام عليه في محله .

(٣) الهدم : هدم يهدم هدماً من هدمت البناء هدماً من باب ضرب أي اسقطته فانهدم وتهدم ، وهدموا بيوتهم . المصباح

المنير : ٦٣٦ مختار الصحاح : ٦٩٢ .

(٤) المحدث في الطريق العام أما أن يضر بالمارة أو لا يضر .

أما ما كان مضرراً فالجمهور على وجوب المنع من الإحداث والمخاصمة والهدم أو الإزالة بعد الإحداث وذلك لحزمة الحاق الضرر بالمارة ولأن الطريق للاستطراق . وذلك لأن المحدث في الطريق إما أن يكون في الأصل قد أحدث على وجه التعدي لأنه شغل هواء الطريق كما في الجناح والجرحصن والميزاب أو يكون قد أحدث على غير =

قَالَ الْعَلَّامَةُ^(١) قَوَامُ الدِّينِ الْكَاكِيُّ فِي مِعْرَاجِ الدَّرَايَةِ^(٢) :

وَأُخْتَلِفَ فِيْمَا لَا يَضُرُّ :

قِيلَ إِنْ كَانَ شَارِعاً يَمُرُّ فِيهِ الْجِيُوشُ وَالْأَهْمَالُ فَيَكُونُ بِحَيْثُ إِذَا سَارَ فِيهِ الْفَارِسُ
وَرُحْمُهُ مَنْصُوبٌ لَا يَبْلُغُهُ^(٣) .

= ملك صاحبه كما في الدكة والظلة التي تبنى أمام الدار. هذا فيما فيه ضرر إما بتضييق الطريق العام وإما بمنع الهواء أو الشمس.

وقد قال الامام أبوحنيفة - رحمه الله : لكل أحد من الناس أن يمنع من الإحداث ويخاصم ، في الرفع إذا فعل بغير إذن الإمام أي فيما إذا لم يكن ضاراً وقال الصحاح أبو يوسف ومحمد في الرجح عنهما : إن المحدث يمنع من الإحداث إذا أضر وإلا فلا ولا يشترط أن إذن الإمام أو عدمه .

وقال المالكية كما في المعيار المغرب : يهدم - أي التعدي - ولو كان الشارع مثل البيداء وهي الأرض الواسعة - ولو أوسع من البيداء ، ولكن يمكن حمل كلام صاحب المغرب على المحدث مع الإضرار بالمارة فهذا مما لا يخالف فيه أحد لأن المذهب عندهم اشتراط الضرر.

وقال صاحب المقنع إن إشراع الجناح لا يجوز سواء كان يضر بالمارة في العادة أو لا يضر، ولا يجوز أن يجعل على الطريق العامة ساباطاً ، إذن الإمام أو لم يأذن وهو من مفردات المذهب أذ المذهب عندهم جواز الأحداث إذا انتفى الضرر فقد قال صاحب المغني : (ويجوز الارتفاق بالقعود في الواسع من ذلك للبيع والشراء على وجه لا يضيق على أحد ولا يضر بالمارة لاتفاق أهل الأمصار في جميع الأعصار على إقرار الناس على ذلك من غير انكار ولأنه ارتفاق مباح من غير ضرر فلم يمنع منه كالاجتياز) .

وله أن يظلل على نفسه بما لا ضرر فيه من بارية وتابوت وكساء ونحوه لأن الحاجة تدعو إليه من غير مضرة فيه .

وبمثل ما تقدم قال الشافعية إذ المذهب عندهم جواز الانتفاع بالطريق الواسع ما لم يضر بعامة الناس .

ينظر معراج الدراية مخطوط رقم ٧٧٦ فقه حنفي / البناية شرح الهداية ١٠ : ٢٠٦ / المعيار المغرب ٣ : ٣٠٧ ، ٨ : ٤٤٨ / المقنع ٢ : ١٢٨ / المغني ٥ : ٥٧٦ روضة الطالبين ٤ : ٢٠٤ / قليوبي وعميرة ٤ : ٢٠٧ .

(١) العلامة : أي رجل عالم جداً والهاء للمبالغة / مختار الصحاح مادة علم : ٤٥٢ .

(٢) قوام الدين : هو محمد بن محمد بن أحمد السنجاي فقيه حنفي قدم القاهرة ومكث بها حتى مات بطاعون سنة ٧٤٩ تسع وأربعين وسبعمائة .

له معراج الدراية في شرح الهداية للمرغيناني في الفروع وهو لا يزال مخطوطاً نسخة منه في دار المخطوطات المصرية . فقه حنفي تحت رقم ٧٧٦ . وقد أطلعت عليه ونقلت عنه ، وعيون المذاهب الكامل جمع فيه أقوال المذاهب الأربعة وهو مختصر نافع وغير ذلك .

ينظر أعلام الأخيار مخطوط ورقة ٣٠٣ / ذيل تذكرة الحفاظ للحافظ أبي المحاسن الدمشقي : ١٢٤ الجواهر المضيئة ١١٨ : ١ / الطبقات السنية : ٢٢٧ .

(٣) معراج الدراية ج ٢ مخطوطة باب ما يحدث الرجل في الطريق / البناية شرح الهداية ١٠ : ٢٠٦ قال الشيرازي : ويرجع فيما يضر وفيما لا يضر إلى حال الطريق ، فإن كان الطريق تمر فيه القوافل وتجويز فيه الفوارس لم يجوز إخراج الجناح إلا بحيث يمر الماشي تحته منتصباً لأن الضرر يزول بهذا القدر ولا يزول بما دونه .

وإن كان الأمر كذلك لم يجوز إلا عالياً بمقدار تمر العمارة - هوداج النساء تركبها فوق الخيول والجمال أو الجمال على وجه الخصوص - ويمر الراكب منتصباً .

وقال النووي : (وإن كان يمر في ارتفاعه إلى حد يمر فيه المحمل مع الكنيسة - وهما مما يوضع فوق ==

قُلْتُ وَهَذَا رَاجِعٌ إِلَى الطَّرِيقِ، وَالْحَقُّ فِيهِ لِلْعَامَّةِ إِلَى السَّمَاءِ ^(١) كَمَا سَيَأْتِي ^(٢).

قَالَ ^(٣):

= الجمل تشبه الهودج يستظل الراكب به ويستتر - على البعير لأنه وإن كان نادراً فإنه يتفق ولا يشترط زيادة على هذا على الصحيح).

وقال أبو عبيد - من الشافعية - : لا يجوز حتى يكون عالياً يمر الراكب ورمحه منصوب لأنه ربما ازدحم الفرسان فيحتاج إلى نصب الرماح ومتى لم ينهوا تأذى الناس بالرماح ، والأول هو المذهب عند الشافعية إذا اتفق الأصحاب على تضعيف قول أبي عبيد .

وقال الحنابلة والمالكية : وانتفاء الضرر في السباط والجناح والميزاب بحيث يمكن عبور محمل ونحوه تحت فالسباط الذي يضر بالمارة هو الذي يحتاج الراكب أن يحن رأسه إذا مر هناك - أي تحته - وإن لا يمكن أن يمر هناك محمل عال إلا كسر السباط خشبه ومحمل الجمل لا يمر تحته فمثل هذا السباط لا يجوز إحداثه على طريق المارة باتفاق المسلمين بل يجب على صاحبه إزالته فما أضر بالمارين فلا خلاف في هدمه وزواله حتى لا يبقى له رسم وغلته مردودة لاحتل للمقتل وتصرف للفقراء والله أعلم . ينظر: معراج الدراية باب ما يحدثه الرجل في الطريق / البناية شرح الهداية ١٠ : ٢٠٦ / روضة الطالبين ٤ : ٢٠٤ / مغني المحتاج ١ : ١٨٢ / المهذب ١ : ٢٣٤ / كشف القناع ٣ : ٤٠٦ / الانصاف ٥ : ٢٥٤ ، ٦ : ٢٤١ / الكافي ٢ : ٢١٠ / المبدع شرح المقنع ٤ : ٢٩٥ / المعيار المغرب ٨ : ٤٤٨ - ٤٥٥ .

وفهم مما تقدم :

أن كل ما يمنع المارة من سلوك طرقهم العامة سواء كان في أصل الطريق أو هواءه ويؤدي هذا المحدث إلى أذيتهم أو يمنعهم من الاستفادة من الطريق بما وضع له وهو المرور كان لكل إنسان من سكان البلاد الإسلامية مسلماً أو كافراً حراً أو عبداً صغيراً أو كبيراً .

المطالبة بإزالته ولا يصح للأمر أن يأذن بما فيه أذى للعامة وإن أذن لا يصح إذنه - على الراجح - لأن الأمير الأصل في أمارته النظر في مصالح العامة ، والظاهر أن الارتفاع بحسب الحاجة كما تقدم في عرض الشارع أنه يقدر بحسب الحاجة إذا المهم دفع الضرر وجلب النفع . والله أعلم .

ينظر : حاشية ابن عابدين ٦ : ٥٩٣ - ٥٩٧ / بدائع الصنائع ٧ : ١٥١ / تبين الحقائق ٦ : ١٤٣ / البناية ١٠ : ١٠٤ / فتاوى ابن الصلاح مسائل الاجارة مخطوط : الدار فقه شافعي / الانصاف ٦ : ٣٦١ / المبدع في شرح المقنع ٤ : ٢٩٤ المعيار المغرب ٨ : ٤٤٨ .

(١) لأن الهواء فيما زاد على طول الباب مقسوم بين أهل الطريق العام .

فإذا بنى شيئاً دون أن يترك ما يمر فيه المارون من الفرسان أو أصحاب المحامل أو وسائط النقل العالية فقد ألحق بأهل الطريق الضرر .

فلو بنى روشناً أو مظلة على مستوى الباب - على الشارع العام - فهو ممنوع من إحداث ما يضر ولو كان خالص حقه للحديث «لا ضرر ولا ضرار» وقد تقدم تخريجه . وإن كان أعلى من مستوى الباب منع أيضاً أضر أو لم يضر وذلك للشركة في هواء الطريق ، لأن قدر الطول من الهواء مشترك والبناء على الهواء المشترك لا يجوز من غير رضا الشركاء - ورضا الشركاء في الطريق العام غير ممكن . وعليه فلا يجوز إحداث ما يضر به العامة فإن كان عالياً بمقدار ما تمر فيه المراكب ووسائط النقل العالية جاز وإلا فلا . والله أعلم .

ينظر : روضة الطالبين ٤ : ٢٠٤ / مغني المحتاج ١ : ١٨٢ / المهذب ١ : ٢٣٤ / البناية شرح الهداية ١٠ : ٢٠٤ ، ٨ : ٦٥٥ / بدائع الصنائع ٧ : ٣٥١٦ .

(٢) كما سيأتي بيان ذلك في الفصل الأول إن شاء الله .

(٣) أي صاحب معراج الدراية تقدم : ١٦٥ .

وَقَالَ الْأَكْثَرُ :

لَا يَقْدَرُ بِذَلِكَ بَلْ يَكُونُ لَا يَضُرُّ بِالْعَمَارِيَّاتِ وَالْمَحَامِلِ وَالْعَمَارِيَّاتُ هِيَ الْهُوَادِجُ ^(١) ثُمَّ
اعْلَمْ أَنَّ هَذَا الضَّرَرَ لَا يَشْتَرِطُ وُجُودُهُ فِي كُلِّ وَقْتٍ ^(٢) ، فَقَدْ قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ سَلَمَةَ ^(٣)
فِيمَا نَقَلَهُ عَنْهُ صَاحِبُ الْفُصُولِ الْعِمَادِيَّةِ ^(٤) فِي أَثْنَاءِ تَعْلِيلِ اشْتِرَاطِ الضَّرَرِ وَعَدَمِهِ :

لِأَنَّهُ إِنْ لَمْ يَضُرَّ بِهِمْ فِي الْحَالِ فَعَسَى أَنْ يَضُرَّ بِهِمْ فِي الثَّانِي بِأَنْ تَكْثُرَ الزَّحْمَةُ فِي الطَّرِيقِ
فَلَا يَجِدُ النَّاسُ سَبِيلًا إِلَى التَّطَرُّقِ مِنْ ذَلِكَ الْمَكَانِ .

فَفِيهِ تَصْرِيحٌ بِأَنَّ الضَّرَرَ يَتَحَقَّقُ بِكَثْرَةِ الزَّحْمَةِ الْمَانِعَةِ مِنَ التَّطَرُّقِ ^(٥) فِي وَقْتٍ دُونَ
وَقْتٍ .

وَأَنْتَ تَعْلَمُ يَقِينًا أَنَّ هَذَا كَانَ حَالِ أَمَاكِنَ مُتَعَدِّدَةٍ مِنَ الْقَاهِرَةِ فِي غَالِبِ الْأَيَّامِ بَلْ فِي
أَكْثَرِهَا يَتَكَرَّرُ ذَلِكَ فِي الْيَوْمِ الْوَاحِدِ سَيِّمًا أَيَّامَ دُخُولِ الْحَاجِّ وَخُرُوجِهِ ^(٥) بَلْ يَتَحَقَّقُ مِنَ
الضَّرَرِ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ مَا لَا يَخْفَى عَلَى أَحَدٍ مِنْ تَكْسِيرِ بَعْضِ الْمَحَامِلِ وَتَقْطِيعِ أَثْوَابٍ أُخَرَ

(١) وقد تقدم بيانه . والمحامل جمع مفردة محمل وهو مركب يركبه الحجاج أو هو علامة قرب موسم الحج أو أمن طريق
الحج ، وكان ذلك أيام دولة المماليك ، وقد كانت له أيام حافلة يدار في مدينة القاهرة للاعلان أن طريق الحج الى
أرض الحجاز سالك وكذلك تهت القادرين على أداء فريضة الحج .

(٢) وذلك لأنه إذا لم يضر بهم في الحال فسيطر بهم في المال وذلك بسبب ما أحدث من إشراخ الجناح والسباط وبناء
الدكة وما إلى ذلك مما تقدم ويضر بالمارة أو لا ولا فرق بين أن يضر بهم أو لا لأنه إذا لم يضر حالاً فقد يضر مآلاً، أذن
الامام فيه أولم يأذن لأنه ليس له أن يأذن في ما لا مصلحة للمسلمين فيه لاسيما إذا احتمل أن يكون ضاراً بهم في المال
أويلحق بهم الضرر .

ينظر : كشاف القناع ٣ : ٤٠٦ - ٤٠٧ ، الانصاف ٥ : ٢٥٤ ، ٦ : ٢٤١ ، المبدع شرح المقنع ٤ : ٢٩٥ .

(٣) الشيخ الامام محمد بن سلمة أبو عبد الله البلخي ولد سنة اثنتين وتسعين ومائة وتفقه على شداد بن حكيم ، كان عالماً
فقيهاً زاهداً .

روى الحديث . مات سنة ثمان وسبعين ومائتين . ينظر الفوائد البهية : ١٦٨ .

(٤) عبد الرحيم أبو الفتح بن أبي بكر عماد الدين ابن صاحب الهداية ألف الفصول العمادية في الفروع في الفقه الحنفي
وفرج منها في شعبان سنة ٦٥١ : سمرقند . وهو كتاب شامل لأحكام متفرقة ومتضمن لفوائد ملتقطة .

ينظر الفوائد : ٦٣ .

(٥) أيام دخول الحاج وخروجه وهي أيام من أيام القاهرة المملوكية الحافلة المباركة فقد كان ليوم دوران المحمل مذاق
خاص وفرحة يشارك فيها العام والخاص القادر على الحج والعاجز عنه الذي له في الركب حاج والذي لاحاج ==

مَعَ تَعَذُّرِ السُّلُوكِ فِي الطَّرِيقِ الْعَامِّ عَلَى الْمُسْلِمِينَ لِكَثْرَةِ الظُّلَلِ وَالرَّوَاشِنِ وَالِدَّكَائِنِ الَّتِي جُعِلَتْ مَصَاطِبُهَا ^(١) كَالْبُيُوتِ ، وَأَخْرَبَتِ الدَّكَائِنُ حَتَّى صَارَتْ كَالْحَوَاصِلِ ^(٢) دَاخِلِ الْمَصَاطِبِ .

وَكَذَلِكَ أَيَّامُ دُخُولِ الْقُفُولِ ^(٣) ، وَعِنْدَ مُرُورِ أَحْمَالِ ^(٤) التَّبَنِ وَالْحَطَبِ وَيَتَكَرَّرُ ذَلِكَ وَيَكْثُرُ وَقُوعُهُ فِي غَالِبِ الْأَوْقَاتِ وَلَا يَنْكُرُ ذَلِكَ إِلَّا مُعَانِدٌ .

الثَّالِثُ ^(٥) فِي بَيَانِ الطَّرِيقِ الْعَامَّةِ مِنَ الطَّرِيقِ الْخَاصَّةِ .

نَقَلَ فِي شَرْحِ الْإِمَامِ الْأُسْتَاذِ أَحْمَدَ بْنِ إِسْمَاعِيلَ الْفِقْهِيِّ ^(٦) - رَحِمَهُ اللَّهُ - عَنْ شَرْحِ بَكْرِ ^(٧) ، وَهُوَ مَنَقُولٌ عَنْ شَيْخِ الْأَسْلَامِ خَوَاهِرَ زَادَهُ ^(٨) :

= له في الركب ، وقد كان دوران المحمل يتم في السنة مرتين المرة الأولى في النصف الأخير من شهر رجب حيث يدور المحمل في شوارع القاهرة ، ويزدحم الناس في الطرق والشرفات وفوق السطوح للتمتع برؤيته ، وكانت هذه المرة (الدورة) إعلاماً للناس بأن طريق الحج إلى أرض الحجاز آمنة فمن ملك أهبة الحج من زاد ومتاع وراحلة وعنده القدرة الجسدية على الحج فعليه أن يهيئ نفسه للحج .

والدورة الثانية في شوال حيث تلبس القاهرة أجمل حللها وأبها زيتها ويحضر من كان قد تأهب للحج من العلماء والامراء والأعيان وسائر الناس . وفي مثل هذه الأيام وأمثالها من الأعياد يحدث ما يحدث من زحمة الشوارع وتأذى الكثير من الناس وأصحاب المصالح .

ينظر انباء الغمر ٢ : ١٩٩ / النجوم الزاهرة ١٢ : ١٧٢ .

الصحيح مادة سلك : ٣١٠ .

(١) مصاطبها : جمع مفردة مصطبة وهو مكان عال يجلس عليه الناس كالدكة ولا تزال معروفة إلى يومنا هذا .

(٢) الحوصلة من الطائر بمنزلة المعدة من الانسان وقيل غير ذلك لسان العرب مادة حصل : ٩٠١ .

(٣) القفول الرجوع من السفر وقيل رجوع الجند من الغزو ، وقفل القوم يقفلون قفولاً وقفلاً .

ويمكن للمرء أن يتصور جيشاً عدته ثلاث آلاف فرس وعدد كبير من العجلات التي تجرها الأبقار وعليها آلات الحصار من مكاحل ومدافع والمناجيق ونحو ذلك ثم خزانة السلاح على أكثر من ألف جمل ثم المطبخ السلطاني وبرسمه ثمانية وعشرون ألف رأس من الغنم وكثيراً من البقر والجاموس فبلغت عدة الجمال ثلاثة وعشرون ألف جمل هذا فضلاً عن الخيول السلطانية وما إلى ذلك . ترى ماذا يفعل هؤلاء عند مرورهم بشارع لايزيد على سبعة أذرع مثلاً أوحى على سبعين ذراعاً .

ينظر النجوم الزاهرة : ١٣ : ١٣٣ - ١٣٥ .

(٤) التبني : فهو معروف وهو الذي يوضع علفاً للدابة مختار الصحاح مادة تبني : ٧٥ .

(٥) أي الأمر الثالث من الأمور التي يتوقف تحصيل المقصود على الوجه الأكمل .

(٦) أحمد بن إسماعيل الفقيه : هو الإمام الأستاذ أحمد بن إسماعيل ظهير الدين التمرناشي الخوارزمي ينسب إلى تمرناش

بضم التاء المثناة الفوقية وضم الميم وسكون الراء المهملة ثم تاء ثم ألف ثم شين معجمة قرية من قرى خوارزم . وشرحه هذا منه نسخة في دار المخطوطات مخطوطة تحت رقم ١٩٦٩٢ ب فقه حنفي وهو في الفروع ، طوف بين أراء جل علماء الحنفية .

توفي سنة ٦١٠ عشر وستائة . ينظر الجواهر المضيئة ١ : ١٤٧ / الفوائد البهية : ١٥ الأعلام للزركلي ١ : ٩٧ .

أَنَّ غَيْرَ النَّافِذَةِ هِيَ :

أَنْ تَكُونَ دَارٌ مُشْتَرَكَةٌ بَيْنَ قَوْمٍ أَوْ أَرْضٌ مُشْتَرَكَةٌ بَيْنَهُمْ بَنَوْا فِيهَا مَسَاكِنَ وَحُجَرَاتٍ وَرَفَعُوا بَيْنَهُمْ طَرِيقًا حَتَّى تَكُونَ الطَّرِيقُ مُلْكًا لَهُمْ .

وَأَمَّا إِذَا كَانَتِ السَّكَّةُ فِي الْأَصْلِ اخْتِطَّتْ ^(١) هَكَذَا بَأَنْ يَبْنُوا دُورًا وَيَتَرَكُّوا هَذَا، الطَّرِيقَ لِلْمُرُورِ فَالْجَوَابُ فِيهِ كَالْجَوَابِ فِي طَرِيقِ الْعَامَّةِ لِأَنَّ هَذَا مُلْكُ الْعَامَّةِ أَلَّا تَرَى أَنَّ لَهُمْ أَنْ يَدْخُلُوا هَذِهِ السَّكَّةَ عِنْدَ الزَّحَامِ وَكَذَلِكَ هَذَا التَّأْوِيلُ يَأْتِي فِي جَمِيعِ الْأَحْكَامِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِالسَّكَّةِ الَّتِي لَيْسَتْ بِنَافِذَةٍ ^(٢) .

وَحُكِيَ عَنْ شَمْسِ الْأَيْمَةِ الْحُلَوَانِيِّ ^(٣) أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ فِي حَدِّ ^(٤) السَّكَّةِ الْخَاصَّةِ :

(٧) بكر : هو محمد بن علي بن الفضل الأنصاري الملقب بشمس الأئمة الزرنجيري من أهل بخاري، وكان يضرب به المثل في حفظ مذهب أبي حنيفة، وكان مصيباً في الفتوى حدث وأملى الحديث مات في شعبان سنة اثني عشرة وخمسمائة ولم أطلع على شرحه هذا . ينظر هدية العارفين ٥ : ٢٣٤ / الجواهر المضيئة ١ : ٤٦٢ / أعلام الأخيار ورقة ١٤٨ .

(٨) شيخ الإسلام خواهر زاده : هو شيخ الإسلام محمد بن الحسين بن محمد بن الحسين البخاري المعروف ببكر خواهر زادة . كان إماماً فاضلاً له طريقة حسنة معتبرة وكان من عظماء علماء ماوراء النهر له : المختصر والتجنيس والمبسوط المعروف بمبسوط بكر خواهر زادة والكتب مشحونة بذكره . والمشهور بخواهر زادة عند الإطلاق إثنان هذا وهو ابن أخت القاضي محمد بن أحمد البخاري وهو متقدم مات في جهادي الأولى سنة ثلاث وثلاثين وأربعمائة . والثاني متأخر وهو محمد بن محمود الكردي مات في سلخ ذي القعدة سنة إحدى وخمسين وستمائة . ينظر / الفوائد البهية : ١٦٣ / أعلام الأخيار : ١٥٤ / سير أعلام النبلاء الطبقة الخامسة والعشرين .

(١) اختطت : الخططة بكسر الخاء الأرض التي يخطها الرجل لنفسه وهو أن يعلم عليها علامة بالخط ليعلم أنه قد اجتازها ليينها داراً، واختط الغلام نبت عذاره مختار الصحاح مادة خط : ١٨١ .

(٢) أن الطريق عامة وخاصة ويسمى نافذة وغير نافذة .

أما العامة (النافذة) فالحق فيها لجميع الناس والاذن من جميعهم غير متصور لذلك لا يجوز أن يحدث فيها شيء مما يضر بالعبادة أو يؤول إلى ضرر وأما الطريق الخاصة (الغير نافذة) فلا يجوز التصرف فيها إلا باذن أهلها الذين تقع أبواب منازلهم عليها لا ظهور المنازل .

والتعريف للطريق العام : هو ما لا يحصى قومه أو ما تركه للمرور قوم بنوا دوراً في أرض مملوكة فهي باقية على ملك العامة أو هي المحاطة بالدور وجرى افرازها للمرور فكل طريق هذا شأنها فهي طريق عامة لا يجوز الأحداث فيها بما يضر والخاصة تقدم تعريفها ونوعها، وكما سيأتى والله أعلم .

ينظر حاشية ابن عابدين ٦ : ٥٩٢ / شرح مجلة الأحكام ٣ : ١٥٢ شرح الجامع الصغير فتاوى التمرتاش مخطوط ورقة : ٤٢١ / جامع الفصولين الفصل الخامس والثلاثين ٢ : ٢٦٢ / روضة الطالبين ٤ : ٢٠٧ / المذهب ١ : ٢٣٤ / مغني المحتاج ٢ : ١٨٢ / كشف القناع ٣ : ٣٠٦ / الكافي ٢ : ٢١٠ المعيار المغرب ٨ : ٤٤٥ / المنتقى ٦ : ٤٣ / البهجة شرح التحفة ٢ : ١٨٣ ، ٢ : ٣٣٥ المحلى ٢ : ١٢٤ .

(٣) شمس الأئمة الحلواني : هو عبدالعزيز بن أحمد بن نصر بن صالح الحلواني البخاري أبو محمد شمس الأئمة، فقيه حنفي منسوب الى عمل الحلوا .

أَنْ يَكُونَ فِيهَا قَوْمٌ يُحْصَوْنَ، أَمَّا إِذَا كَانَ فِيهَا قَوْمٌ لَا يُحْصَوْنَ فَهِيَ سَكَّةٌ عَامَّةٌ،
فَالْحُكْمُ فِيهَا نَظِيرٌ ^(١) الْحُكْمِ فِي طَرِيقِ الْعَامَّةِ، يَعْنِي مِنْ جَوَازِ الْإِحْدَاثِ وَعَدَمِهِ وَالْهَذْمِ
وَعَدَمِهِ ^(٢).

وَاللَّهُ أَعْلَمُ

الرَّابِعُ ^(٣)

بَيَانُ الْقَدِيمِ مِنَ الْحَدِيثِ ^(٤).

قَالَ فِي شَرْحِ التَّمْرِثَانِي فِي كِتَابِ الْجِنَايَاتِ ^(٥) :

= عالم المشرق كان إمام أهل الرأي في وقته ببخارى من كتبه المبسوط في الفقه - لم أطلع عليه - وغير ذلك .
توفي سنة ٤٥٦ ست وخمسين وأربعمائة . ينظر الجواهر المضيئة ٢ : ٤٢٩ / المشتبه في الرجال للذهبي ١ : ٢٤٤ /
اللباب في تهذيب الأنساب ١ : ٤٢٩ .

(٤) الحد هو الجامع لجنس ما فرقه التفصيل المانع من دخول مالميس من جملته فيه ،

أو هو شرح مادل عليه اللفظ بطريق الأجمال . العدة شرح العمدة : ٧٤ / تنقيح الفصول : ٤ .

(١) نظير : نظير الشيء مثله . مختار الصحاح مادة نظر : ٦٦٧ .

(٢) حاشية ابن عابدين ٦ : ٥٩٢ / الذخيرة البرهانية ٢ : ٥٢٧ .

وهذا التعريف قريب من التعاريف الأخرى .

فقوله في الطريق الخاصة : أن يكون فيها قوم يحصون أظنه والله أعلم :

قريب من قول الشافعية وهو الذي تعين ملاكه ، وقريب من قول الحنابلة هو الطريق غير النافذ ، كما انه قريب من

قول المالكية في تعريف الطريق الخاص غير النافذة .

قال فخر الاسلام المراد بغير النافذة المملوكة .

وعليه تكون التعاريف لأصحاب المذاهب الأربعة تعنى شيئاً واحداً هو أن الطريق الخاص هو الطريق المملوك

لجماعة معينين والعام لكل الناس ؛ والله أعلم ؛ ينظر البهجة شرح التحفة ٢ : ٢٣٥ / البناية ١ : ٢٠٦ المذهب

١ : ٣٣٤ / مغنى المحتاج ٢ : ١٨٤ / كشف القناع ٣ : ٤٠٦ .

(٣) الأمر الرابع من الأمور التي لا بد منها لبيان المطلوب .

(٤) القديم عند أهل العقائد - علماء العقائد - هو الموجود لم يزل ، والمحدث هو الكائن بعد أن لم يكن فالحمد سبحانه

وتعالى هو القديم ولم يزل وما عداه هو المحدث ، وفي اللغة كذلك كون الشيء بعد أن لم يكن والقدم ضد

الحدوث .

مفاتيح العلوم للخوارزمي : ١٧ / مختار الصحاح مادة حدث وقدم : ١٢٥ ، ٥٢٥ .

(٥) الجنايات : اسم لما يجنيه المرء وهو جمع مفردة جنابة وهي الذنب المحرم وما يفعله الانسان مما يوجب عليه العقاب

والقصاص في الدنيا والآخرة . وفي الشرع اسم لفعل محرم سواء كان من مال أو نفس لكن في عرف الفقهاء يراد

باطلاق اسم الجنابة الفعل في النفس والأطراف خاصة كذا في تبين الحقائق .

ينظر : مختار الصحاح ولسان العرب مادة جنى : ١١٢ اللسان : ٧٠٧ / الفتاوى الهندية ٦ : ٣ / تبين الحقائق

٦٧ : ٦ .

حَدُّ الْقَدِيمِ :

أَنْ لَا يَكُونَنَّ فِي الْقَرْيَةِ مَنْ يَتَذَكَّرُ ابْتِدَاءَهُ أَوْ خِلَافَهُ (١).

وَفِي تَهْذِيبِ الْخَاصِي حَدَّةٌ (٢).

أَنْ لَا يَحْفَظَ أَقْرَانُهُ (٣) وَرَاءَ هَذَا الْوَقْتِ كَيْفَ كَانَ فَيُجْعَلُ أَقْصَى الْوَقْتِ الَّذِي

يَحْفَظُهُ النَّاسُ حَدَّ الْقَدِيمِ وَيُبْنَى عَلَيْهِ الْأَمْرُ (٤).

وَهَذَا فِي غَايَةِ الْحُسْنِ .

وَهُوَ كَمَا قَالَ شَمْسُ الْأَيْمَةِ فِيمَا إِذَا وَجَدَ كَنْزاً (٥) فِي الدَّارِ وَلَا يُعْرِفُ صَاحِبُ

الْخُطَّةِ (٦) يُصْرِفُ إِلَى أَقْصَى مَالِكٍ يُعْرِفُ لَهَا فِي الْإِسْلَامِ . وَأَمَّا إِذَا أَشْكَلَ الْحَالُ فِي الْقَدَمِ

وَالْحَدُوثِ :

(١) شرح التمرثاشي كتاب الجنائيات ورقة : ٤٢١ .

(٢) الخاصي : الموفق بن محمد بن الحسن بن محمد الخوارزمي أبوالمؤيد فقيه حنفي أصولي مناظر أديب شاعر .

ولد بجرجانة خوارزم سنة ٥٧٩ تسع وسبعين وخمسائة وتوفي بمصر سنة ٦٣٤ أربع وثلاثين وستمائة .

ينظر : تاج التراجم ٥٧ - ٥٨ / كشف الظنون : ١٢٧١ - ١٨٤٤ : ٢ الجواهر المضيئة ١٨٨ : ٢ .

(٣) القرن الأمة تأتي بعد الأمة وفي النهاية أهل كل زمان مأخوذ من الاقتران فكان المقدار الذي يقترن فيه أهل ذلك الزمان في أعمارهم وأحوالهم .

ينظر : لسان العرب مادة قرن : ٣٦٠٩ .

(٤) تهذيب الخاصي ، مخطوط . دار المخطوطات المصرية فقه حنفي تحت رقم ١٢٤ .

وينظر : الفتاوى الهندية ٣ : ١١٦ / فتح القدير ٧ / حاشية ابن عابدين ٨ : ٥٠٤ .

(٥) الكثر : اسم للمال إذا أحرز في وعاء ولما يحرز فيه ، وقيل المال المدفون . وجمعه كنوز وهو المراد هنا . لسان العرب مادة كثر : ٣٩٣٧ .

(٦) الخطّة : الأرض تنزل من غير أن ينزلها نازل قبل ذلك وقد خطها لنفسه خطأ واختطها ، وهو أن يعلم عليها علامة بالخط ليعلم أنه قد احتازها - أي ملكها - ينظر لسان العرب مادة خطط : ١١٩٩ .

والحاصل : ان المال اذا لم تقدر معرفة مالكة يصرف إلى أقصى مالك أوبائع في الإسلام أو ورثته وان لم يعلم صرف في مصالح المسلمين عند جماهير العلماء وينظر الأمير فيه وهو ان المجهول في الشريعة كالمعدوم والمعجوز عنه فإن الله سبحانه وتعالى قال :

« لَا يَكْلَفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا » ٢٨٦ - سورة البقرة ، وقال : « فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ » ١٦ - سورة التغابن

فالله سبحانه إذا أمرنا كان ذلك مشروطاً بالقدرة عليه والتمكن من العمل به فما عجزنا عن معرفته أو عن العمل به سقط عنا .

أما إذا أشكل الحال في معرفة القدم والحدوث فالأصل أن ماكان في طريق العامة فحديث وماكان في طريق الخاصة فقديم .

فَكُلُّ مَا كَانَ فِي طَرِيقِ الْعَامَّةِ يُجْعَلُ حَادِثًا، وَكُلُّ مَا كَانَ فِي طَرِيقِ خَاصَّةٍ يُجْعَلُ قَدِيمًا.

وَهَذَا مِنَ الْأُصُولِ الْمُقَرَّرَةِ فَيُهْدَمُ عَلَى ظَاهِرِ الْمَذْهَبِ سَوَاءٌ أَضَرَّ أَوْ لَمْ يَضُرَّ كَمَا سَيَأْتِي
إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

الفصل الأول

فِي نَقْلِ كَلَامِ عُلَمَائِنَا فِي حُكْمِ مَا يُحَدَّثُ فِي طَرِيقِ الْعَامَّةِ مِنْ إِشْرَاعِ الْجَنَاحِ وَبِنَاءِ الدُّكَانِ وَنَحْوِ ذَلِكَ .

فَفِي الْجَامِعِ الصَّغِيرِ ^(١) لِلْإِمَامِ فَخْرِ الْإِسْلَامِ الْبَزْدَوِيِّ ^(٢) فِي كِتَابِ الْجَنَائِاتِ .
مُحَمَّدُ عَنْ يَعْقُوبَ ^(٣) عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ - رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى فِي الرَّجُلِ يُخْرَجُ أَوْ يَبْنِي فِي
الطَّرِيقِ الْأَعْظَمِ ^(٤) .

كَنِيفاً ^(٥) أَوْ جُرْصُناً ^(٦) أَوْ مِيزَاباً ^(٧) أَوْ يَبْنِي دُكَاناً .

قَالَ :

فَلِلرَّجُلِ مِنْ عُرْضِ النَّاسِ أَنْ يَنْزَعَ ذَلِكَ كُلَّهُ لِأَنَّ طَرِيقَ الْمُسْلِمِينَ حَقٌّ عَامَّتِهِمْ وَإِذَا

(١) الجامع الصغير هو كتاب لمحمد بن الحسن الشيباني وهو أحد كتب ظاهر الرواية عند الحنيفية ، وهو كتاب صغير الحجم لطيف كثير المعاني والأحكام . شرحه جلة علماء الحنفية وكبارهم . وهو مطبوع متداول بين أيدي العلماء . ينظر النافع الكبير .

(٢) هو علي بن محمد بن عبد الكريم فخر الإسلام البزدوي . وهو من الطبقة الثالثة من طبقات المجتهدين وهي طبقة المجتهدين في المسائل عند الحنفية .

أخذ الكثير وأخذ عنه الكثير له تصانيف نافعة منها المبسوط في أحد عشر مجلداً وشرحي الجامع الصغير والجامع الكبير لمحمد بن الحسن الشيباني ، وكتاب الأصول المشهور بأصول البزدوي وغير ذلك . توفي في رجب سنة اثنتين وثمانين وأربعمائة .

ينظر: أعلام الأخيار ورقة ١٥٣ / الفوائد : ١٢٤ / طبقات ابن الحنائي مخطوط الأزهرية .

(٣) يعقوب : هو يعقوب بن إبراهيم بن حبيب وكنيته أبو يوسف الأنصاري كان صاحب حديث حافظاً لزم أباحنيفة وغلب عليه الرأي ولي قضاء بغداد حتى مات سنة ثلاث وثمانين ومائة في خلافة أمير المؤمنين هارون الرشيد . وهو المقدم من أصحاب أبي حنيفة فليس من أصحاب الرأي من هو أكثر حديثاً منه وهو أول من دعي قاضي القضاة .
العبرا : ٢٨٤ / ميزان الاعتدال ٤ : ٤٤٧ أعلام الأخيار : ورقة ٧٠ - ٧٤ .

(٤) الطريق الأعظم هو الشارع صحاح الجوهرية ٣ : ١٢٣٦ .

(٥) الكنيف : الساتر والجمع كنف ، والكنف الكنة تشع فوق باب الدار . وأهل العراق يسمون ما أشرعوا من أعالي دورهم كنيفاً ، والكنيف الخلاء وكله راجع إلى الستر : لسان العرب مادة كنف : ٣٩٤١ / وينظر المغرب في ترتيب المغرب ٢ : ٦٢ .

(٦) يأتي بيانه عند المؤلف - إن شاء الله .

(٧) الميزاب : المثعب فارسي وقد عرب بالهمزة (مثراب) المزاب ورسماً لم يهمز وجمعه مآزيب بالمد وإذا لم يهمز ميازيب (وهو مايوضع لأجل ماء المطر فيكون معترضاً على الشارع) . مختار الصحاح مادة ازب ووزب ١٤ ، ٧١٨ .

شَغَلَهُ بِمَا لَيْسَ بِحَقِّ لَهُ كَانَ لِوَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الطَّرِيقِ ^(١) رَفْعُهُ .

وَيَدْخُلُ فِي الرَّجُلِ مِنْ عُرْضِ النَّاسِ الْكَافِرِ ^(٢) ، لَأَنَّ الْكُفَّارَ فِي اسْتِحْقَاقِ الطَّرِيقِ
مِثْلُ الْمُسْلِمِينَ ^(٣) .

قَالَ :

وَلِصَاحِبِ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ أَنْ يَنْتَفِعَ بِهَا إِذَا لَمْ تَضُرَّ بِالْمُسْلِمِينَ ، فَإِنْ كَانَ يَضُرُّ بِهِمْ
كُفْرَهُ ^(٤) ذَلِكَ كُلُّهُ لَأَنَّ الْإِنْتِفَاعَ بِالطَّرِيقِ ثَابِتٌ لَهُ أَيْضاً إِلَّا أَنَّ هَذَا انْتِفَاعٌ بِهَا لَمْ تُؤْضَعْ لَهُ
الطَّرِيقُ ^(٥) ، فَإِنْ كَانَ لَأَضَرَّ فِيهِ الْحَقُّ بِجِنْسٍ ^(٦) حَقُّهُ بِاعْتِبَارِ عَاقِبَتِهِ ، وَإِنْ كَانَ فِيهِ
ضَرَرٌ بَقِيَ عَلَى أَصْلِهِ فَكُفْرُهُ ^(٧) .

(١) أهل الطريق هم الذين تقع أبواب دورهم على ذلك الطريق .

فإذا شغله المحدث بما أحدث وأضر بالناس كان لهم منعه وقلع ما أحدث وإزالته ولو كان فعله بإذن الإمام أو نائبه
لأنه ليس للإمام أن يأذن بما فيه ضرر على الناس ولأن لكل منهم حق المرور بنفسه وبدوايه لتكون له .
الخصوصية بما أحدث مضراً بالمارة ، وفي رواية عن أحمد إخراج الميزاب إلى الدرب هو السنة ، وأظنه فيما لا يضر . وربما
استدل لحديث العباس الذي اعتذر له الشوكاني بعدة أعدار .
ينظر البحر الرائق ٨ : ٣٩٥ / الفتاوى الهندية ٦ : ٤٠ : المقنع ٢ : ١٢٨ .
السبل الجرار ٣ / ٢٥٢ فما بعدها .

(٢) الكافر؟ الكفر ضد الإيمان وقد كفر بالله من باب نصر وجمع الكافر كفار وكفرة والكافر الليل المظلم لأنه ستر
بظلمته كل شيء وكل شيء غطي شيئاً فقد كفره قال ابن السكيت ومنه سمي الكافر ، لأنه يستر نعم الله عليه .
مختار الصحاح مادة كفر : ٥٧٣ - ٥٧٤ .

(٣) قال ابن عابدين : وعبرة التتار خانية : ويدخل فيه الكافر خصوصاً إذا كان ذمياً . اهـ وكذلك لأن كل واحد من
أفراد الأمة صاحب حق بالمرور بنفسه وبدوايه في الطريق العام فكان له حق النقض كما في الملك المشترك فان لكل
واحد حق النقض لو أحدث غيرهم فيه شيئاً فكذلك هنا وسواء كان فيه ضرر أو لا إذا وضع بغير إذن الإمام لأن اليد
فيما يكون للعامة للإمام وله ولاية المنع قبل الوضع أيضاً ابن عابدين ٦ : ٥٩٢ / البناية ١ : ٢٠٤ .
وهذا إذا لم يكن فيه ضرر أما إذا كان فيه ضرر فالمذهب أنه لا يجوز أن يأذن ، الجامع الصغير : ١١٩ .

ولم أر فيما أطلعت عليه قولاً لأحد المذاهب الأربعة يمنع الكافر من حق الاعتراض على المحدث تعدياً على الحق
العام ، فهذا هو ديننا الذي يساوي بين الناس مسلمهم وكافرهم في الحقوق والواجبات إذا تعلق ذلك الحق
بالمجتمع ، والأمور التنظيمية والإدارية لا العقيدة والتشريع .

(٤) المكروه ما يمدح تاركه ولا يذم فاعله : منهاج الوصول في علم الأصول للبيضاوي وهو مازجر عنه ولم يلم على الأقدام
عليه . منهاج الوصول مع البدخشي والأسنوي ١ : ٤٨٩ / البرهان ١ : ٣١٣ .

(٥) أي ولصاحب هذه الأشياء المحدث في الطريق العام آمن روشن وأبرج وما إليه - حق الانتفاع بها مادام أحداثها لا يلحق
ضرراً بالعامة وإلا كان أثماً بأحداثها ووجب إزالة المحدث .

قال ابن عابدين نقلاً عن الكرمانى ويحل له الانتفاع بها وإن منع لأن له أصل وضع عليه هذه الأشياء وهو بعض حق
إلا أن المحدث هذا هو المرور في الطريق والمرور مباح بشرط السلامة وهو حق ثابت لكل إنسان بنفسه وبدوايه فإذا
أحدث في الطريق العام ما ليس بضار الحق بجنس حقه الثابت له وهو حق المرور .

أَلَا تَرَى أَنَّ الطَّرِيقَ عُدَّ حَقًّا لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْ آحَادِ أَهْلِهِ عَلَى سَبِيلِ الْإِبَاحَةِ ^(١) دُونَ الْمَلِكِ وَالسَّبِيلِ فِي اسْتِيفَاءِ الْمُبَاحِ أَنْ لَا يَتَضَمَّنَ ضَرَرًا بِأَحَدٍ فَإِذَا تَضَمَّنَهُ حَرَمَ ^(٢) .

قال :

وَكَذَلِكَ الْبَالُوْعَةُ ^(٣) يَحْفَرُهَا الرَّجُلُ فِي الطَّرِيقِ الْأَعْظَمِ مُنِعَ مِنْ ذَلِكَ لِمَا قُلْنَا ^(٤) وَلِأَنَّ هَذَا لَا يَخْلُو عَنِ الضَّرَرِ لَا مُحَالَةً فَإِنْ كَانَ السُّلْطَانُ ^(٥) هُوَ الَّذِي أَمَرَهُمْ وَأَجْبَرَهُمْ عَلَى ذَلِكَ فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِمْ فِيمَا عَطَبَ ^(٦) بِهِ لِأَنَّ السُّلْطَانَ وَلَايَتُهُ عَلَى الطَّرِيقِ الْأَعْظَمِ فَصَارَ

= فالذي أحدثه ماذون في أحداثه كما لو أذن له الإمام وهذا على وجه قول محمد، وإن كان في المحدث ضرر يلحق بالعامّة بقي الطريق على أصله وهو كونه للمرور فقط فما أحدثه حرام عليه لأنه يحرم الإضرار بالناس لذلك فإن ضره أو منع لايجل له الإنتفاع ووجب عليه إزالة الضرر. وقال الطحاوي: يباح له ذلك (الانتفاع) ولايأثم قبل أن يخاصمه في رفعها أحد وبعد ماخوصم لايباح له الانتفاع بها ويأثم إذا تركها ويضمن الذي عطب به وإن لم يضر. ينظر الفتاوى الخانية ٣: ٥٩٢ حاشية ابن عابدين ٦: ٥٩٢ / شرح التمرناشي كتاب الجنايات مخطوط / الذخيرة البرهانية ١: ورقة ٥٢٦ .

(٦) الجنس : الضرب من الشيء وهو أعم من النوع مختار الصحاح مادة جنس : ١١٣ .

(٧) الجامع الصغير باب جناية الحائط والجناح ١١٩ - ١٢٠ .

(١) الإباحة ضد الحضر، والمباح ضد المحضور أي الممنوع وأباحه الشيء أحله له والمباح في الشرع ملايتعلق بفعله وتركه مدح ولاذم أو هو كما عند امام الحرمين ماخير الشارع فيه بين الفعل وتركه من غير اقتضاء ولازجر. منهاج الوصول مع البدخشي والاسنوي ١: ٤٨ / البرهان ١: ٣١٣ .

(٢) الحرام : أي محرم وهو المحظور وهو مازجر الشارع عنه ولام على الاقدام عليه أوهو مايدم شرعاً فاعله . البرهان ١: ٣١٣ / منهاج الوصول مع شرحي الأسنوي والبدخشي ١: ٤٧ . ومعنى ماتقدم في كلام محمد .

انه إذا كان لا يضر بالمسلمين لا يأثم وان كان يضر بالمسلمين يأثم لأنه إذا خاصمه من تسمع خصومته، وهو الحر البالغ العاقل بخلاف العبيد والصبيان والمجورين - في الحقوق يقضى عليه بالهدم أضر بالمسلمين أو لم يضر. هذا إذا بنى على طريق العامة لنفسه . فإذا بنى (أحدث) للمسلمين بأن بنى في بعض الطريق مسجداً أو مرفقاً عاماً ولا يضر بالناس فانه لاينقض ولايحرم عليه الأحداث .

أما إذا كان المحدث يتظمن أحداثه مضرة حرم لأنه متعدد في تسببه حين شغل الطريق بما أحدثه فيه أما في رقبته أوفي هواه . فكل واحد منهما يحول بين المارة وبين المرور في الطريق . والله أعلم . ينظر فتح القدير ١٠: ٣٠٧ / المحيط البرهاني متفرقات ٤: ١٧٥ مخطوط .

(٣) البالوعة : جمعه بواليع، وهو بشر ضيق الرأس يحفر في وسط الدار ويضيق رأسها يجرى فيها ماء المطر ونحوه أوهو ثقب في وسط الدار. ينظر لسان العرب مادة بلع : ٣٤٥ / مختار الصحاح : ٦٣ / ترتيب القاموس ١: ٣١٥ .

(٤) قوله لما قلنا وهو شغله - الطريق - بما ليس بحق له كان لواحد من أهل الطريق رفعه لأن الطريق حق عامتهم ألا ترى أن الطريق حق لكل واحد من آحاد أهله على سبيل الإباحة دون الملك . والسبيل في استيفاء المباح ان لايتضمن ضرراً بأحد فاذا تضمنه حرم . ينظر: بدائع الصنائع ٧: ٣٥١٢ .

(٥) السلطان : الوالي وهو فعلاّن يذكر ويؤنث والجمع السلاطين أو هو من جعل له ولاية أمر الناس أو هو الحجة من حجج الله أوقدرة الملك أوقدرة من جعل له ذلك، لسان العرب مادة سلط ٢٠٦٥ / مختار الصحاح .

(٦) عطب : العطب الهلاك وبابه طرب والمعاطب المهالك . مختار الصحاح مادة : ٣٠٩ عطب : ٤٣٩ .

حَقًّا لِأَذْنِهِ ، فَسَلِمَ عَنْ ضَمَانِ الْعَطَبِ ، فَكَانَ ذَلِكَ فِي مُلْكِ الْحَافِرِ ، وَإِنْ كَانُوا فَعَلُوا
بِغَيْرِ أَمْرِهِ ، ضَمِنُوا لِمَا قُلْنَا^(١) .

قُلْتُ :

وَفِي الْمَغْرِبِ^(٢) :

الْكُنِيفُ الْمُسْتَرَاخُ وَالْجُرْصُنُ دَخِيلٌ لَيْسَ بِعَرَبِيٍّ ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ^(٣) أَلْجِيمُ وَالرَّاءُ
وَالصَّادُ لَا تَجْتَمِعُ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ ، وَقَدْ أُخْتَلِفَ فِيهِ فَقِيلَ : الْبُرْجُ ، وَقِيلَ مَجْرَى مَاءٍ
مُرْكَبٌ فِي الْحَائِطِ ،

وَعَنِ الْإِمَامِ الْبَزْدَوِيِّ ، أَنَّهُ جَذَعٌ يُخْرِجُهُ الْإِنْسَانُ مِنَ الْحَائِطِ لِيَبْنِي عَلَيْهِ^(٤) .

وَالْعُرْضُ بِضَمِّ الْعَيْنِ : الْجَانِبُ ، يُقَالُ فَلَانٌ مِنْ عُرْضِ الْعَشِيرَةِ أَيُّ مِنْ

(١) قال بعض الفضلاء الأمر من السلطان اكراه فقلوه أجبره كالعطف التفسيري كالمرور بدون ضرر سواء . يضاف إلى ذلك أنه قد ينتفع بالمحدث غيره بدفع حر أو برد أو مطر أم لا . ومادام المحدث الأصل فيه مصلحة المحدث كان عليه ضمان ما عطف بما أحدث سواء كان في ذلك ضرر أو لم يكن فيه ضرر . والله أعلم .
وقد قال المالكية : ان المرافق التي لا ضرر فيها لا يمنع منها من أراد أحداثها لأنه ينتفع وغيره لا يتضرر .
وقال الحنابلة لا يجوز فعل شيء من هذه المحدثات مما يضر أو لا يضر إلا باذن الامام إلا الميزاب والجناح والسباط فتجوز هذه الثلاثة وبشرط عدم الضرر وقال الشافعية يتصرف في النافذة بما لا يضر المارة في مرورهم لأن الحق فيه لهم كافة . ينظر مغنى المحتاج ٢ : ١٨٢ / حاشية أبوعلى حسن الرحال / البهجة شرح التحفة / كشف القناع ١٣٠ ، ٦٠٦ - ٤٠٧ / الكافي ٢ : ٢١٠ .

(٢) المغرب : كتاب لغوي لمؤلفه الشيخ الامام أبي الفتح ناصر بن عبد السيد بن علي المطرزي الفقيه الحنفي الخوارزمي المتوفى سنة ٦١٦ سنة عشر وستمائة والكتاب مطبوع متداول .

(٣) قال الامام جلال الدين عبد الرحمن السيوطي - رحمه الله .
الجيّم والصاد لا يأتلفان في كلام العرب ولهذا ليس الجحص ولا الاجاص ولا الصولجان بعربي . وهو معاصر لابن الشحنة عبد البر مؤلف الكتاب .
وقال الأزدي :

وليس يجتمع في كلام العرب جيّم وطماد في كلمة ثلاثية ولا رباعية إلا ما لا يثبت .
فأما الجحص ففارسي معرب .

المغرب في ترتيب العرب ١ : ٨٠ / المزهري في علوم اللغة وأنواعها ١ : ٢٧١ جمهرة اللغة لأبي بكر محمد بن الحسن ٢ : ٧٥ .

(٤) وعبرة البزدوي : الجرّصن حجر أخرج من الحائط إلى جانب الطريق وهذا عرف أهل الكوفة . وقد اختلف فيه فقال بعضهم هو البرج وقال بعضهم هو مجرى ماء مركب في الحائط ناشيء فكيفما كان فهو يشغل حق المسلمين وهو فارسي معرب وليس في العربية كلام على هذا التركيب أعني الجيّم والراء والصاد بل هو مهملة في كلامهم .
ينظر : كتاب الحيّطان لحسام الدين الصدر الشهيد مخطوط / حاشية ، أحمد شلبي على التبيين ٦ : ١٤٢ .

شِقِّهَا لَا مِنْ صَمِيمِهَا وَالْمُرَادُ هُنَا أَنَّ هَذَا الْحَقَّ يَثْبُتُ لِكُلِّ أَحَدٍ حَتَّى أَوْضَعِ النَّاسُ وَأَرَادَ
لَهُمْ وَلِلذَلِكَ دَخَلَ فِيهِ الْكَافِرُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

وَقَالَ الْإِمَامُ فَخْرُ الدِّينِ قَاضِي خَانٍ فِي شَرْحِهِ عَلَى الْجَامِعِ الصَّغِيرِ ^(١) :
رَجُلٌ أَخْرَجَ إِلَى الطَّرِيقِ الْأَعْظَمِ كَنِيفاً أَوْ مِيزَاباً أَوْ بَنَى دُكَّاناً أَوْ جُرْصُناً فَلَرَجُلٍ مِنْ
عُرْضِ النَّاسِ أَنْ يَنْزِعَ ذَلِكَ وَيَهْدِمَهُ ^(٢) .

وَالْكَلَامُ فِي الْمَسْئَلَةِ ^(٣) فِي مَوْضِعَيْنِ :

فِي إِبَاحَةِ هَذَا التَّصَرُّفِ
وَالثَّانِي الْخُصُومَةُ ^(٤) فِي الرَّفْعِ .
أَمَّا الْكَلَامُ فِي الْأَوَّلِ :

فَإِنْ كَانَ يَضُرُّ بِالْمُسْلِمِينَ لَا يَسَعُهُ لَأَنَّ الطَّرِيقَ حَقُّ الْعَامَّةِ فَهَذَا الْإِحْدَاثُ يُرِيدُ
إِبْطَالَ شِرْكَةٍ ^(٥) الْغَيْرِ عَنْ أَصْلِ هَذَا الْمَوْضِعِ أَوْ هَوَاهُ فَلَا يَحِلُّ لَهُ ذَلِكَ .

(١) وشرحه على الجامع الصغير لمحمد لايزال مخطوطاً في دار المخطوطات رايت منه نسخة ناقصة وقابلت عليه وهو فقه
حنفي تحت رقم ٦٤٣ .

(٢) شرح الجامع كتاب الجنائيات الجزء ٢ : مخطوط .

(٣) المسئلة المقصودة هنا أي مسئلة الأحداث في الطريق العام أو التصرف فيه .

(٤) الخصم : معروف يستوي في المذكر والمؤنث والجمع لأنه في الأصل مصدر ومن العرب من يثنيه ويجمعه فيقول
خصمان وخصوم ، والخصومة اسم من خاصمه مخاصمة وخصاماً ، مختار الصحاح مادة خصم : ١٧٧ .

وهي لغة قريش التي نزل بها القرآن الكريم . قال تعالى « هَذَانِ خَصْمَانِ اخْتَصَمُوا فِي رَبِّهِمْ » - ١٩ سورة الحج .

وقال تعالى : « خَصْمَانِ بَغَى بَعْضُنَا عَلَى بَعْضٍ » - ٢٢ سورة ص .

(٥) شركة : الشركة هي الاجتماع في استحقاق أو تصرف ، وهي من شاركه أي صار شريكه واشتركا وتشاركاً في البيع
والطريق وغيره . قال تعالى « وَشَارِكُكُمْ فِي الْأَمْوَالِ وَالْأَوْلَادِ وَعِدَّتُهُمْ » - ٦٤ الإسراء .

ينظر « مختار الصحاح » مادة شرك ٣٣٦ / المغني لابن قدامة ٥ : ٣

قال شمس الأئمة السرخسي :

إن كان الأحداث يضر بأهل الطريق فليس له أن يحدث ذلك وكذلك لايسعه الأحداث إذا كان ذلك يمنع نور
الشمس كلية أو الهواء على المفتي به في المذهب .

وسبب المنع كما تقدم :

ان رقبة الطريق العام لا تكون ملكاً لأحد من الناس وإنما لهم حق المرور ، وكذلك الهواء أي هواء الطريق فانه تابع
للقرار ، فإذا كان الأحداث يضر بأصل الطريق أو هواءه لايسعه الأحداث ، ويحرم عليه .

التحرير شرح الجامع الكبير باب الجناية ورقة : ١٧٥ مخطوط / وينظر تبين الحقائق ٦ : ١٤٣ / بدائع الصنائع
٣٥١٢ : ٧

وَأَنْ كَانَ لَا يَضُرُّ وَسِعَهُ أَنْ يَفْعَلَ وَأَنْ يَنْتَفِعَ بِهِ مَا لَمْ يُمْنَعْ ، لِأَنَّ الطَّرِيقَ لِلْعَامَّةِ وَهُوَ مِنْ جُمْلَةِ الْعَامَّةِ فَكَانَ لَهُ حَقُّ الْإِنْتِفَاعِ بِهِ مَا لَمْ يَضُرَّ بِالْمُسْلِمِينَ وَرُبَّمَا يَنْتَفِعُ بِهِ غَيْرُهُ بِدَفْعِ الْحَرِّ وَالْبَرْدِ وَالثَّلْجِ وَالْمَطَرِ ، فَكَانَ الْإِنْتِفَاعُ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ وَالْمُرُورُ سَوَاءً ، وَعَلَيْهِ ضَمَانُ مَا عَطِبَ بِهِ فِي الْوَجْهِينَ (١) .

لَأَنَّهُ إِمَّا حَرَامٌ أَوْ مُبَاحٌ فَيَقْيِدُ بِشَرْطِ السَّلَامَةِ إِلَّا إِذَا فَعَلَ ذَلِكَ بِإِذْنِ الْإِمَامِ لِأَنَّ الْإِمَامَ لَهُ وَلَايَةٌ عَلَى الطَّرِيقِ الْأَعْظَمِ فَصَارَ إِذْنُ الْإِمَامِ فِيهَا لَا يَتَضَرَّرُ بِهِ الْعَامَّةُ كَاذْنِ الْعَامَّةِ (٢) .

(١) قال شمس الأئمة السرخسي :

فإن كان الأحداث في الطريق العام لا يضر بأحد لسعة الطريق جاز أحداثه ما لم يمنع .
ولما كان أحداث المحدث لا أذية فيه على الناس جاز للمحدث أن ينتفع بها أحدث ، لذلك قال محمد :
ولصاحب هذه الأشياء - المحدث - إن ينتفع بها إذا لم يضر بالمسلمين ينظر : تبين الحقائق ٦ : ١٤٣ / الجامع الصغير لمحمد بن الحسن : ١١٩ .

ومفهوم الكلام أن المحدث أحد العامة فيكون له الحق في الطريق كأحدهم وهذا الحق هو الانتفاع بالطريق بدون إضرار ، إذ أن استغلال الطريق مباح بشرط السلامة فكان له الانتفاع بالطريق في غير المرور بجامع المنفعة فأشبه ما يحدثه بدون ضرر بالناس كالمرور بدون ضرر سواء .

يضاف إلى ذلك أنه قد ينتفع بالمحدث غيره بدفع حر أو برد أو مطر .
ومادام المحدث الأصل فيه مصلحة المحدث ، كان عليه ضمان ما عطب بها أحدث . سواء كان في ذلك ضرر أولم يكن فيه ضرر . والله أعلم .
وقال المالكية :

إن المرافق التي لا ضرر فيها لا يمنع منها من أراد إحداثها لأنه ينتفع وغيره لا يتضرر .
وقال الحنابلة لا يجوز فعل شيء من هذه المحدثات مما يضر أو لا يضر إلا بإذن الإمام إلا الميزاب والجناب والسباط فتجوز هذه الثلاثة وبشرط عدم الضرر . كما تقدم .

وقال الشافعية يتصرف في النافذة بما لا يضر المارة في مرورهم لأن الحق فيه لهم كافة . ينظر مغني المحتاج ٢ : ١٨٢ ، حاشية أبو علي حسن الرجال / البهجة شرح التحفة / كشف القناع ١٣٠ ، ٤٠٦ - ٤٠٧ / الكافي ٢ : ٢١٠ .

(٢) لأنه إما حرام في إحداثه ما أحدث بسبب تعديه أو إضراره بالناس بالتضييق عليهم أو يمنع النور أو الهواء عنهم .
وأما مباح - وهو الأصل في الطريق - لكن بشرط السلامة إلا إذا فعل بإذن الإمام كما تقدم . أو أجبره على الإحداث .
والقول عندهم :

إن المحدث بإذن الإمام أو إجباره لا يضمن وإن كان متعدياً وقد تقدم إن هذا - والله أعلم - مخالف لظاهر النصوص التي تحرم دم المسلم وماله إلا ما ورد الشرع باستثنائه ، وخصوصاً ولاية الظلم والجور وما أكثرهم في العصور المتأخرة وهو مذهب الحنابلة والشافعية والمالكية فيما علمت .

لذلك قال صاحب تبين الحقائق :

فإذا فعل بإذن الإمام أو نائبه لم يضمن ما تلف فيها أحدثه وإنما لم يضمن فيما كان .

بإذن الإمام :

وَأِنَّمَا يَحِلُّ لِلْإِمَامِ أَنْ يَأْذَنَ ، إِذَا كَانَ لَا يَضُرُّ بِالْعَامَّةِ ، فَإِنْ كَانَ يَضُرُّ بِالْعَامَّةِ لَا يَحِلُّ لَهُ أَنْ يَأْذَنَ ^(١) .

وَأَمَّا الْكَلَامُ فِي الْفَصْلِ الثَّانِي ^(٢) :

فَلِكُلِّ أَحَدٍ مِنَ النَّاسِ أَنْ يَمْنَعَ عَنِ الْإِحْدَاثِ وَيُخَاصِمَهُ فِي الرَّفْعِ إِذَا فَعَلَ بِغَيْرِ إِذْنِ الْإِمَامِ ، أَضَرَّ ذَلِكَ بِالْمُسْلِمِينَ أَوْ لَمْ يَضُرَّ يَسْتَوِي فِيهِ الْمُسْلِمُ وَالْكَافِرُ ، لِأَنَّ التَّدْيِيرَ فِي حَقِّ الْعَامَّةِ يُكُونُ لِلْإِمَامِ لِتَسْكِينِ الْفِتْنَةِ ^(٣) .

فَالَّذِي فَعَلَ بِغَيْرِ إِذْنِ الْإِمَامِ يَفْتَاتُ ^(٤) عَلَى الْإِمَامِ رَأْيُهُ ، فَكَانَ لِكُلِّ أَحَدٍ أَنْ يُنْكِرَ ذَلِكَ عَلَيْهِ ، وَيَكُونُ خَصْماً لَهُ فِي ذَلِكَ أَيْتِذَاً وَانْتِهَاءً ^(٥) .

= إذا كان ما أحدثه فيه مصلحة . أما إذا كان فيه مفسدة فإنه يضمن وإن كان بإذن الامام ، لأن إذن الإمام لا يعتبر فيما يكون فيه مفسدة بلا خلاف ، لأن التدبير في أمور العامة للإمام .

ينظر تبين الحقائق شرح كنز الدقائق ٦ : ١٤٣ / معراج الدراية باب ما يحدث الرجل في الطريق / مخطوط .

(١) قال الحنابلة؟

ولا يجوز لأحد أن يخرج إلى طريق نافذ جناحاً - وهو الروشن على أطراف خشب مدفونة في الحائط - ولأن يخرج ظلة أي بناء يستظل به من نحو حر ، ولأن يخرج سباباً - وهو سقيفة بين حائطين تحتها طريق - ولا يخرج دكاناً - يضم الدال وهو الدكة - ولأن يخرج ميزاباً .

لأن ذلك تصرف في ملك غيره بغير إذنه كغير النافذ ، وسواء ضر بالمارة أو لا لأنه إذا لم يضر حالاً فقد يضر مآلاً إلا باذن الامام أو نائبه - إن لم يكن فيه ضرر فقله إلا باذن الامام أو نائبه إن لم يكن فيه ضرر يقصد :

أنه يجوز أحداث مآلاً ضرر فيه من اشراع الميزاب والجناح والسباب فتجوز هذه الأشياء الثلاثة باذن الامام وبشرط عدم الاضرار ، وذلك لتعامل الناس من لدن ، عهد رسول الله (ﷺ) إلى يومنا هذا من غير انكار وللاثر الوارد في ميزاب العباس الذي وضعه رسول الله (ﷺ) بيده الشريفة فلما رآه عمر أيام امارته المباركة نزع فأخبره العباس - رضي الله عنهما - أن رسول الله (ﷺ) وضعه بيده ، فأقسم الفاروق عمر على العباس أن يطاء على ظهره ويعيد ميزابه مكانه . والله أعلم . وقد ذكرت اعتذار الشوكاني عن هذا الأثر في مكانه ، والله أعلم .

الانصاف ٥ : ٢٥٤ ، ٦ : ٢٤١ .

(٢) الثاني : وهو الخصومة في الرفع وأما الأول فكان الكلام فيه عن إباحة التصرف وقد تقدم .

والفتنة : الأصل فيها الإمتحان والاختبار ، والمقصود بها هنا هو :

ما يكون سبباً للفتنة وهو التعدي على الطريق العام فجعل الامام ناظراً لمصالح الناس لسد باب النزاع وحصول الخصام .

ينظر مختار الصحاح مادة فتن : ٤٩٠ .

(٣) وهو رأي الإمام أبي حنيفة رحمه الله .

ينظر : الذخيرة البرهانية ٢ : ١٩١ مخطوط / المحيط البرهاني كتاب الجنائيات ٤ : ٤٧٢ مخطوط .

(٤) يفتات : افتات وافتات قال علي ما لم أقل وافتات علينا فلان يفتت إذا استبد علينا براه قال الأزهري :

قد صح الهمز عن ابن شميل . لسان العرب مادة فتأ : ٣٣٣٣ .

(٥) قال ابن عابدين :

قُلْتُ :

وَعَلَّلَهُ ^(١) فِي الْجَامِعِ الْبُرْهَانِيِّ ^(٢) .

بِأَنَّ طَرِيقَ الْمُسْلِمِينَ حَقٌّ عَامَّتِهِمْ فَإِذَا شَغَلَهُ بِمَا لَيْسَ بِحَقٍّ لَهُ فَقَدْ تَصَرَّفَ فِي حَقِّهِمْ
بِغَيْرِ حَقٍّ فَكَانَ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الطَّرِيقِ رَفْعُهُ ^(٣) .

وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

ثُمَّ قَالَ :

أَعْنِي قَاضِي خَانَ :

وَعَلَى قَوْلِ أَبِي يُوسُفَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - :

لِكُلِّ أَحَدٍ أَنْ يَمْنَعَهُ قَبْلَ الْوَضْعِ وَبَعْدَ مَا وُضِعَ لَيْسَ لَهُ أَنْ يُخَاصِمَهُ فِيهِ ، لِأَنَّ هَذَا
الْمَوْضِعَ قَبْلَ الْوَضْعِ كَانَ فِي يَدِ الْعَامَّةِ فَإِذَا أَرَادَ إِحْدَاثَ الْبِنَاءِ يُرِيدُ أَنْ يَجْعَلَهَا فِي يَدِ نَفْسِهِ
خَاصَّةً ، وَبَعْدَ الْوَضْعِ صَارَ ذَلِكَ الْمَوْضِعُ فِي يَدِهِ عَلَى الْخُصُوصِ ، فَالَّذِي يُخَاصِمُهُ فِي

= وفي الكفاية وغيرها قال أبو حنيفة :

لكل أحد من عرض الناس أن يمنعه من الوضع وأن يكلفه الرفع بعد الوضع سواء كان فيه ضرر أو لا إذا وضع بغير
إذن الإمام ، لأن التدبير فما يكون للعامة إلى الإمام بتسكين الفتنة ، والذي وضع بغير إذنه يفتات على رأي الإمام فيه
فلكل أحد أن ينكره عليه . أ هـ .

حاشية ابن عابدين كتاب الجنائيات ٦ : ٥٩٣ .

(١) العلة : السبب وعلله أي بين سببه وهو المنع من الإحداث بدون إذن الإمام وكونه مستبداً لأن الطريق حق العامة
والتدبير في حق العامة للإمام .

ينظر لسان العرب مادة علل : ٣٠٨٠ .

(٢) الجامع البرهاني : هو كتاب عظيم النفع كثير الفائدة وهو في فروع الفقه الحنفي ويسمى أيضاً المحيط البرهاني ،
ويقع في أربع مجلدات من القطع الكبير وهو لا يزال مخطوطاً حقت بعض أجزاءه في العراق كما علمت .
منه نسخة غير كاملة في دار المخطوطات المصرية اطلعت عليها وقابلت ما أمكن المقابلة .
أما صاحب المحيط فهو :

الإمام برهان الدين محمود بن عبدالعزيز بن عمر البخاري المرغيناني ، من أكابر فقهاء الحنفية .
عد من المجتهدين في المسائل له :

الذخيرة البرهانية - ذخيرة الفتاوى - مخطوط والمحيط المتقدم وغير ذلك . مات ببخارى سنة ستة عشر وستمائة .

ينظر : الاعلام ٧ : ١٦١ / هدية العارفين ٦ : ٤٠٤ / الفوائد البهية : ٢٤٦ .

(٣) وهو كما قال ذلك أيضاً في شرح الجامع الصغير : للتمرثاشي .

فإنه يريد إبطال شركة الغير عن أصل هذا الموضع أو هوأه فلا يحل له ذلك ، وهو قول أبي حنيفة - رحمه الله - كتاب
الجنائيات : الجزء الثاني .

ذَلِكَ يُرِيدُ إِبْطَالَ يَدِهِ مِنْ أَنْ يَدْفَعَ فِي ذَلِكَ ضَرَرًا عَنْ نَفْسِهِ فَيَكُونُ مُتَعَتِّيًا ^(١) .
وَعَلَى قَوْلِ مُحَمَّدٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ - :

لَيْسَ لَهُ أَنْ يُخَاصِمَهُ لَا بِالْمَنَعِ فِي الْإِبْتِدَاءِ وَلَا فِي الرَّفْعِ بَعْدَ الْوَضْعِ إِذَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ
ضَرَرٌ لِأَنَّهُ مَاذُونٌ فِي إِحْدَاثِ ذَلِكَ شَرْعًا ، فَكَانَ ذَلِكَ بِمَنْزِلَةِ إِذْنِ الْإِمَامِ ^(٢) .
وَإِنْ حَفَرَ بِالْوَعَةِ فِي الطَّرِيقِ الْأَعْظَمِ فَإِنَّهُ يُمْنَعُ مِنْ ذَلِكَ لِأَنَّ مَوْضِعَ الْحَفْرِ يَخْرُجُ مِنْ
أَنْ يَكُونَ طَرِيقًا وَإِنْ اسْتَأْذَنَ الْإِمَامُ فِي ذَلِكَ لَا يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَأْذَنَ لِمَا فِيهِ مِنْ تَوَهُّمِ الضَّرَرِ
بِأَنْ يَسْقُطَ فِيهَا إِنْسَانٌ أَوْ مَتَاعٌ ^(٣) .

(١) أي ان لكل أحد من أهل الطريق العام ومن هو من أهل الخصومة أن يمنع المحدث من الإحداث فإذا تنكب المحدث عن الطريق وأحدث ولم يمنعه أحد فلا يكون لأحد بعد ذلك الحق في إزالة المحدث أو المطالبة بإزالته كما أنه ليس له حق الخصومة بعد الإحداث ، وهذا إذا كان المحدث لا يضر بالعامه .
وقد اختار صاحب المحيط البرهاني :

انه إذا خاصمه من تسمع خصومته في الحقوق يقضى عليه بالهدم أضر أو لم يضر . هذا إذا بني على طريق العامة لنفسه فاذا بني للمسلمين بأن بني في بعض الطريق مسجداً أو أي مصلحة عامة كالمدرسة أو الكتاب لتحفيظ القرآن أو ما إلى ذلك مما يتعدى نفعه ولا يضر لا ينقض لأن المخاصم يريد بذلك الاضرار بالمحدث من غير أن يدفع ضرراً عن نفسه أو عن المسلمين . فتاوى قاض خان ٣ : ٨٣ - ١٠٢ / الفتاوى البزارية ٦ : ٤٠٧ / تبين الحقائق : ٦ : ٢٤٣ / المحيط البرهاني ٤ : ٣٩٧ خط / المبسوط للسرخسي ٢٠ : ١٤٤ .

والمتمتع الذي يخاصم فيها لا يضر فيه لنفسه أو غيره . مختار الصحاح : ٤٥٧ .

(٢) ألا ترى أنه يجوز له ذلك ان لم يمنعه أحد والمانع تمنعت حيث لا يضر - فلا يمكن من ذلك ، فصار تصرف المحدث مع عدم الضرر كما لو أذن له الإمام بل أولى وذلك لأن اذن الشارع أخرى ودلالته أقوى فصار كالمرور حتى لا يجوز لأحد أن يمنعه قبل الإحداث ولا مخاصمته بعده .
والجواب :

ان هذا التصرف انتفاع بما لم يوضع له الطريق إذ الأصل فيه المرور له بنفسه ودوابه - وكل وسائل نقله - ولما أحدث فيه ما لم يكن وضع له كان لكل واحد من العامة منعه وإن كان جائزاً في نفسه بخلاف المرور فيه لأنه انتفاع بما وضع له فلا يكون لأحد منعه . ينظر تبين الحقائق ٦ : ١٤٣ .

(٣) قال محمد : وكذلك البالوعة يحفرها الرجل في الطريق الأعظم منع من ذلك لما قلنا ولأن هذا لا يخلو عن الضرر لاحتماله ، فإن كان السلطان هو الذي أمرهم بذلك وأجبرهم . قال في فتح القدير وأجبرهم - وهو عطف تفسيري أي أن معنى الأمر أجباراً - فلا ضمان عليهم فيما عطف به لأن للسلطان ولاية على الطريق الأعظم فصار حقاً لإذنه فسلم عن ضمان العطب فكان ذلك في ملك الحافر ، وإن كانوا فعلوا ذلك بغير أمره ضمنوا لما قلنا . الجامع الصغير كتاب الجنائيات : ٤٩ وينظر الجامع البرهاني كتاب الجنائيات ٤ : ورقة ٤٧١ مخطوط .
قال في الفتاوى البزارية :

وما كان باذن الإمام كان مباحاً مطلقاً غير مقيد بشرط السلامة فان أذن لا يضمن الواقع .
والأول أقرب لروح الشرع كما تقدم بيانه واختاره صاحب تبين الحقائق .

==

وَإِنْ رَأَى الْإِمَامُ فِيهِ مَنْفَعَةٌ وَأَذِنَ لَهُ بِذَلِكَ فَحَفَرَ فَعَطَبَ بِهِ إِنْسَانٌ لَمْ يَضْمَنْ كَمَا لَوْ حَفَرَ فِي دَارٍ رَجُلٍ بِإِذْنِهِ ^(١).

وَفِي شَرْحِ التَّمَرَاتِي فِي بَابِ جِنَايَةِ الْحَائِطِ :

أَخْرَجَ إِلَى الشَّارِعِ كَنِيفًا أَوْ مِزَابًا أَوْ بُرْجًا أَوْ جِدْعًا أَوْ صَخْرَةً شَاخِصَةً أَوْ ظِلَّةً أَوْ بَنَى فِيهِ بِنَاءً أَوْ دُكَّانًا أَوْ وَضَعَ فِيهِ حَجَرًا أَوْ جِدْعًا أَوْ تُرَابًا أَوْ حَفَرَ بِالْوَعَةِ ^(٢) فَهُوَ ضَامِنٌ لِمَا أَصَابَ مِنْ ذَلِكَ كُلِّهِ لِأَنَّهُ شَغَلَ حَقَّ الْعَامَّةِ حَتَّى كَانَ لِكُلِّ وَاحِدٍ أَنْ يَنْزِعَ ذَلِكَ ^(٣).

= إذ أن إذن الإمام لا يبيح أرواح الناس وأموالهم للعبث فإن أذن بشرط السلامة ضمن المتلف للتفريط ، وأن أذن بدون شرط السلامة أو مع علم الإمام بالحاق الضرر لم يجز ذلك فإن أتلف بالمحدث إنسان أو حيوان أو ماله إلى ذلك ضمن الإمام الدية أو الثمن كما تقدم وقد اختار صاحب تبين الحقائق التظمين عند الإضرار والله أعلم .

وبهذا قال الحنابلة والشافعية والمالكية أي لا يجوز الإذن مع تيقن الضرر .

وسواء أضر بالمارة أو لا لأنه إذا لم يضر حالاً فقد يضر مالا إلا بإذن الإمام أو نائبه إذا لم يكن فيه ضرر أي في الميزاب وأمثاله . ينظر كشف القناع ٣ ، ٤٠٦ - ٤٠٧ الانصاف ٥ : ٢٥٤ ، ٦ : ٢٤١ / الكافي ٢ : ٢١٠ / المعيار المغرب ٨ : ٤٣٧ ، ٢٤٥ ، ٤٤٧ ، ٤٤٨ ، ٤٥٥ الروضة ٤ : ٢٠٧ - ٢٠٨ .

(١) قال في البرازية : ولا ينبغي للإمام أن يأذن ، وإن أذن لا يضمن الواقع فيه .

وعن هذه المسئلة ذكر ابن عابدين قال : قال في غاية البيان :

وذلك لأن للإمام ولاية عامة فلا يضمن ما فعله بأذن الإمام ولا شك أن مجرد إذن الإمام فيما نحن فيه يرفع الضمان عن الفاعل صرح به في عامة المعبريات .

وقال ابن عابدين :

لكن لا ينبغي للإمام أن يأذن به إذا أضر بالناس بأن كان الطريق ضيقاً ، ولو رأى المصلحة مع ذلك وأذن جاز ، وفي الشمني أنه مع الضرر لا يجوز بلا خلاف أذن الإمام أو لم يأذن ، وإن لم يكن لأحد منازعته لأن منازعة ما يوضع بأذن الإمام أفتيات على الإمام فلا يخالف ما قبله .

ويشبه قاضي خان بين إذن الإمام كاذن رجل لآخر بالحفر في داره إن الإمام له ولاية عامة فيما يأذن به لأي فرد من أفراد الأمة وفي المبسوط للسرخسي :

لو حفر بالوعة في الطريق الأعظم منع من ذلك لأنه لا يخلو عن ضرر فإن أمره السلطان بذلك لم يضمن ماتلف فيها وإنما لم يضمن فيما كان بأذن الإمام إذا كان فيه مصلحة أما إذا كان فيه مفسدة يضمن وإن كان بأذن الإمام ، لأن إذن الإمام لا يعتبر فيما يكون مفسدة بلا خلاف . ينظر : الفتاوى البرازية ٢ : ٤٠٧ بهامش الهندية / فتح القدير ١٠ : ٣١٣ / البناية شرح الهداية ١٠ : ٢١٤ / حاشية ابن عابدين ٦ : ٥٩٢ / شرح الجامع الصغير لقاضي خان كتاب الجنائيات .

(٢) هذه المفردات تقدم تفسيرها والمقصود بالجذع هنا الأول الجرح من المذكور في أول الفصل مع بقية المفردات والجذع الثاني المقصود به جذعاً آخر قد يكون مرزاباً للماء أو شيئاً يقرب منه كالساقية في الطريق والله أعلم .

(٣) قال محمد في الأصل :

وإذا وضع الرجل في الطريق حجراً أو بنى فيه بناء أو أخرج من حائطه جذعاً أو صخرة شاخضة في الطريق أو أشرع كنيفاً أو جناحاً أو ميزاباً أو ظلة أو وضع في الطريق جذعاً فهو ضامن لما أصاب من ذلك كله يكون الضمان في ذلك على عاقلته إذا كانت في نفس أو جراحة في بني آدم فإن بلغت الجراحة إرش الموضحة فانه يجب على العاقلة ، وإن كان دون ذلك من الجنائيات سواء كانت على بني آدم ولم تبلغ الموضحة أو على مال أو حيوان فهو في ماله ، =

قَالَ :

وَفِي الْأَجْنَاسِ (١) عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُقَاتِلٍ (٢) :

لَيْسَ لِلْعَبْدِ وَلَا لِلصَّبِيَّانِ ، الْمُخَاصِمَةُ فِي نَزْعِ ذَلِكَ ، وَيَسُوغُ لِلَّذِي عَمِلَ أَنْ يَنْتَفِعَ بِهَا مَا لَمْ يَضُرَّ بِالنَّاسِ لِأَنَّ لَهُمْ حَقَّ الْمُرُورِ فَإِذَا لَمْ يَضُرَّ بِأَحَدٍ أَشْبَهَ الْمُرُورَ .

ثُمَّ نَقَلَ عَنِ ابْنِ سَلَمَةَ فِيمَنْ أَحْدَثَ شَيْئًا فِي شَارِعٍ يَنْبَغِي أَنْ يَنْظُرَ الْإِمَامُ فِي

= ولا كفارة عليه ولا يحرمه ذلك الميراث إذا كان المقتول موروثه .

وهذا الحكم يكون إذا فعل المحدث ذلك بغير إذن الإمام فإن كان قد أحدث بإذن الإمام أو أجبره عليه فإنه لا يضمن .

فإن عثر رجل بما أحدث فوق على رجل فماتا جميعاً فالضمان في ذلك على الأول المحدث في الطريق ما أحدث . ولو نحا رجل شيئاً من ذلك كالحجر والصخرة وما إليه عن موضعه فعطب به أحد فالضمان على الذي نحا وقد خرج الأول عن الضمان .

هذا كله في سكة نافذة . أما إذا فعل شيئاً من ذلك في سكة غير نافذة ينظر : إن فعل ماليس من جملة السكنى لا يضمن حصه نفسه ويضمن حصه الشركاء وإن فعل شيئاً هو من جملة السكنى لا يضمن .

وقال السرخسي في المبسوط .

وإذا أخرج الرجل كنيفاً شارعاً من داره على الطريق أو ميزاباً أو جرسناً أو صلابة من حائطه فما أصاب من ذلك من إنسان فقتله فعلى عاقلة الذي أخرجه دية فإنه متعدي في تسببه حين شغل طريق المسلمين بما أحدثه فيه أما في رقة الطريق أو في هواء فكل واحد منهما تحول بين المارة وبين المرور ولو وضع خشبة على الطريق فتعقل به رجل فهو ضامن له لأنه شغل رقة الطريق بالخشبة التي وضعها فيه لأنه متعدي .

وهكذا حكم كل ما يشغل الطريق ويضيق على الناس مرورهم فيه أو يخل بها وضع الطريق له وهو التطرق . فلو وضع أدوات البناء من خشب أو حديد أو طابوق أو ما إليه من مواد البناء كذلك لو وضع بضاعة الحانوت في الشارع قماشاً أو متاعاً أو طعاماً أو آنية أو ما يشابهه أو صب ماء أو رش أو رمى كناسة أو قشر بطيخ أو ما إليه أو وضع كراسي للراحة يعتبر محدثاً وما كان في طريق خاصة يعتبر قديماً . ينظر الذخيرة البرهانية كتاب الاستحسان ٥٢٦ / البناية شرح الهداية ٩ : ٤١٩ / البزارية ٥ : ٣٨٦ / فتاوى ابن تيمية ٢٩ : ٣٢١ - ٣٢٢ / مغنى ابن قدامة : ٥٦٥ . الروضة ٩ : ٣٢٢ .

(١) الأجناس لم أعثر على الكتاب ولم أعرفه من مجموعة كتب بهذا الاسم فهناك الأجناس في الفروع للشيخ أحمد بن محمد الناطقي وهناك أجناس للشيخ صاعد بن منصور الكرمانى وهناك أجناس للشيخ عمر بن عبدالعزيز يسمى أيضاً بالواقعات وهناك أجناس للشيخ عمر بن محمد النسقي صاحب النوازل والتفسير . فلم استطع العثور على الأجناس الذي ينقل عنه ولم أر من أشار إلى واحد من هذه الكتب إلى أى منها هو المعتمد عندهم .

(٢) محمد بن مقاتل : هو محمد بن مقاتل الرازى من أصحاب محمد بن الحسن ومن طبقة سليمان بن شعيب . روى عن وكيع بن الجراح وغيره وحضر عليه وسمع عنه صحيح البخارى وغيره .

وكان ذا مكانة تكلم فيه توفي سنة ٢٤٨ ثمانية وأربعين ومائتين ، ينظر : ميزان الاعتدال ٤ : ٤٧ / تهذيب التهذيب ٩ : ٤٦٩ / الجواهر المضيئة ٢ : ١٣٤ .

ذَلِكَ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ ضَرَرٌ تَرَكَهُ وَإِنْ رَأَى فِي ذَلِكَ ضَرَرًا رَفَعَهُ ^(١) .

وَعَنِ السَّرْحَسِيِّ :

إِنْ كَانَ ذَلِكَ يَضُرُّ بِالنَّاسِ فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يُحْدِثَ ذَلِكَ ، وَإِنْ كَانَ لَا يَضُرُّ لِسَعَةِ
الطَّرِيقِ فَهُوَ فِي سَعَةٍ مِنْ إِحْدَاثِ ذَلِكَ مَا لَمْ يُمْنَعْ عَنْهُ ^(٢) .
أَقُولُ :

هَذَا شَاهِدٌ لَأَنَّ الضَّرَرَ رَاجِعٌ إِلَى سَعَةِ الطَّرِيقِ وَضَيْقِهِ ، فَفِي حَالَةِ عَدَمِ السَّعَةِ هُوَ
مَمْنُوعٌ وَلَيْسَ فِي سَعَةٍ مِنَ الْإِحْدَاثِ ، لِأَنَّ الْمُبِيحَ لَهُ هُوَ سَعَةُ الطَّرِيقِ إِذْ يُمْتَنَعُ مَعَهَا الضَّرَرُ
وَحَيْثُ كَانَ ذَلِكَ لَزِمَ ثُبُوتُ الضَّرَرِ الْمَانِعِ مِنَ الْإِحْدَاثِ حَالَةَ الضَّيْقِ ^(٣) .
ثُمَّ قَالَ :

وَفِي شَرْحِ الْقَاضِي :

وَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ النَّاسِ أَنْ يُمْنَعَ عَنِ الْإِحْدَاثِ وَيُخَاصِمَهُ فِي الرَّفْعِ إِذَا فَعَلَ بِغَيْرِ

(١) شرح التمرثاشي كتاب الجنايات - باب جناية الحائط .

وذكر الطحاوي :

انه يباح له ذلك ولا يَأْتُمُّ قَبْلُ أَنْ يُخَاصِمَهُ فِي رَفْعِهَا أَحَدٌ ، وَبَعْدَ مَا خُوصِمَ لَا يَبَاحُ لَهُ الْإِنْتِفَاعُ وَيَأْتُمُّ إِذَا تَرَكَهَا .

لهذا يَسَعُ الَّذِي عَمِلَهُ أَنْ يَنْتَفِعَ بِهِ مَا لَمْ يَضُرَّ بِالْعَامَةِ وَهُوَ بَيَانُ الْإِبَاحَةِ .

ينظر فتح القدير ١٠ : ٣٠٧ / الذخيرة البرهانية ٢ : ٥٢٦ مخطوط .

(٢) وفي المبسوط وغيره :

ولو بنى رجل في الطريق العام كان لكل واحد أن يخاصم في ذلك ويهدمه وهذا مذهب أبي حنيفة وسواء كان في ذلك
ضرر أو لم يكن فيه ضرر إذا الصحيح عنه أن لكل واحد من أحاد المسلمين حق المنع من الأحداث وحق إزالة
المحدث وطرحه .

وفي المحيط البرهاني إنه إن كان لا يضر بالمسلمين لا يَأْتُمُّ وإن كان يضر بالمسلمين يَأْتُمُّ إِلَّا أَنَّهُ إِذَا خَاصِمَهُ مِنْ تَسْمَعِ
خُصُومَتِهِ فِي الْحَقُوقِ يَقْضِي عَلَيْهِ بِالْهَدْمِ أَضَرَ الْمُسْلِمِينَ أَوْ لَمْ يَضُرَّ .

وهذا إذا بنى على طريق العامة لنفسه . المبسوط للسرخسي ٢٠ : ٢٣ / الذخيرة البرهانية كتاب ٢ : ٥٠١-٥٢٧
مخطوط / المحيط البرهاني الفصل الثامن ورقة : ٣٩٧ / جامع الفصولين ٢ : ٢٦٢ .

(٣) وتكاد تكون هذه القضية مسلمة فتضييق الطريق يؤدي إلى الضرر واتساعه لا يؤدي إلى الضرر ولو أحدث فيه إلا إذا
ضُيقَ بها أحدث فيه إلا أن مسألة الضيق والسعة تختلف باختلاف الحاجة فقد يلزم أن يكون الطريق واسعاً وقد
لا يلزم أن يكون حتى سعة أذرع فالحاجة هي التي تفرض عرض الطريق وعدمه .

وهذا هو مذهب جمهور العلماء حيث قالوا :

يقدر الطريق بقدر الحاجة ومن قال غير ذلك فقد جعله في حالات خاصة كما تقدم الكلام عنه في محله من هذا
الفصل . والله أعلم .

إِذْنِ الْإِمَامِ أَضَرَ ذَلِكَ بِالْمَارَّةِ أَوْ لَمْ يُضِرَّ، وَيَسْتَوِي فِيهِ الْمُسْلِمُ وَالْكَافِرُ.
وَعَلَى قَوْلِ أَبِي يُوسُفَ لِكُلِّ وَاحِدٍ أَنْ يَمْنَعَهُ قَبْلَ الْإِحْدَاثِ وَبَعْدَهُ لَيْسَ لَهُ أَنْ
يُخَاصِمَهُ^(١).

وَعَلَى قَوْلِ مُحَمَّدٍ:

لَيْسَ لَهُ أَنْ يُخَاصِمَهُ لَا بِالْمَنْعِ فِي الْإِبْتِدَاءِ وَلَا فِي الرَّفْعِ بَعْدَ الْإِحْدَاثِ إِذَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ
ضَرَرٌ لِأَنَّهُ مَأْذُونٌ فِي الْإِحْدَاثِ شَرْعاً فَكَانَ بِمَنْزِلَةِ إِذْنِ الْإِمَامِ^(٢).
قُلْتُ:

وَذَلِكَ لِأَنَّهُ يُجُوزُ لَهُ الْإِنْتِفَاعُ قَبْلَ الْمَنْعِ اتِّفَاقاً^(٣) وَالْمَانِعُ مُتَعِنٌّ فَصَارَ كَالْمُرُورِ
لَا يَمْنَعُ مِنْهُ وَهُوَ مَأْذُونٌ فِيهِ مِنَ الشَّارِعِ وَإِذْنُهُ أَوْلَى وَوَلَايَتُهُ أَقْوَى.
وَيُجَابُ.

(١) ونصه كما في الشرح: أي شرح الجامع الصغير لمحمد بن الحسن: لكل واحد من الناس أن يمنعه عن الأحداث ويخاصمه في الرفع إذا فعل بغير إذن الإمام أضر ذلك بالمسلمين أو لم يضر ويستوي فيه المسلم والكافر لأن التدبير في حق العامة يكون إلى الإمام لتسكين الفتنة فالذي فعل بغير إذن الإمام يفتات على الإمام رأيه فكان لكل واحد أن ينكر ذلك عليه ويكون خصماً له في ذلك ابتداء وانتهاء وهذا رأي الإمام أبي حنيفة.
وعلى قول أبي يوسف - رحمه الله -

لكل واحد أن يمنعه قبل الوضع وبعد ماوضع ليس له أن يخاصمه فيه لأن هذا الموضع قبل الوضع كان في يد العامة فإذا أراد إحداث البناء لا بد أن يجعلها في يد نفسه خاصة وبعد الوضع صار ذلك الوضع في يده على الخصوص فالذي يخاصمه في ذلك يريد إبطال يده من غير أن يدفع في ذلك ضرراً عن نفسه فيكون متعناً. تبين الحقائق ٦: ١٤٢ / معراج الدراية باب ما يحدث الرجل في الطريق. مخطوط.

(٢) شرح التمرتاشي على الجامع الصغير لمحمد بن الحسن كتاب الجنائيات باب جنابة الحائط. وينظر تبين الحقائق ٦: ١٤٢ / المهذب ١: ٢٣٤، ٣٣٥ / مغنى المحتاج ١: ١٨٢ / المعيار المغرب: ٤٥٥٨ / شرح التحفة على البهجة ٢: ١٨٢، ٣٣٨ / معراج الدراية: باب ما يحدث الرجل في الطريق.

(٣) فقد قال الامام الطحاوي:

إن من أراد إحداث ظلة على طريق العامة يباح له ولا يائثم قبل أن يخاصمه أحد في رفعها وإن منع من ذلك لا يباح له الانتفاع ويائثم بتركها بعد ذلك على قول الإمام رحمه الله. ومعنى ذلك إنه يجوز له الانتفاع قبل المنع ولا يائثم قبل المخاصمة فأشبه المرور لأنه مباح بشرط السلامة ولا يائثم فيه، وعندهما أيضاً يجوز له الانتفاع أما عند محمد فواضح حيث قال:

ليس له أن يخاصمه لا بالمنع في الابتداء ولا بالرفع بعد الوضع وعند أبي يوسف جعل المحدث كأحد أفراد الأمة فإذا أحدث شيئاً في الطريق أصبح المكان المحدث فيه بيده فلا يجوز منعه بعد ذلك وما دام المكان المحدث فيه صح احتجازه والتصرف فيه فيكون له الحق ابتداء ثابت. والله أعلم.

بِأَنَّ هَذَا انْتِفَاعٌ بِمَا لَمْ تُوضَعْ لَهُ الطَّرِيقُ فَكَانَ لَهُمْ مَنَعُهُ، وَإِنْ كَانَ جَائِزاً فِي نَفْسِهِ
بِخِلَافِ الْمُرُورِ فِيهِ لِأَنَّهُ انْتِفَاعٌ بِمَا وُضِعَ لَهُ فَلَا يَكُونُ لِأَحَدٍ مَنَعُهُ.

عَلَى أَنَّ الْإِمَامَ الْكَاسَانِي رَحِمَهُ اللَّهُ قَالَ فِي بَدَائِعِهِ ^(١) فِي كِتَابِ الْجِنَايَةِ فِي أَثْنَاءِ كَلَامِهِ
فَيَمْنُ أَوْقَفَ دَابَّتَهُ ^(٢) فَرَأَتْ فِي الطَّرِيقِ :

لِأَنَّ رَوْتَ الدَّابَّةِ فِي طَرِيقِ الْعَامَّةِ لَيْسَ بِأَذُونٍ فِيهِ شَرْعاً إِذِ الْمَأْذُونُ فِيهِ الْمُرُورُ لَاغَيْرُ
وَاللَّهُ أَعْلَمُ ^(٣).

(١) الكاساني هو: أبو بكر بن مسعود بن أحمد الكاساني الشاشي الحنفي نزيل حلب. أخذ عن أبي اليسر البزدوي.
له السلطان المين في أصول الدين، وبدائع الصنائع في ترتيب الشرائع في الفقه شرح فيه تحفة الفقهاء لأستاذه علاء
الدين السمرقندي. وهو كتاب جليل القدر عظيم النفع، مطبوع متداول بين العلماء.
توفي الكاساني بحلب سنة ثمانية وسبعين وخمسمائة. ينظر هدية العارفين ٥: ٤٣٥ / أعلام الأخيار ورقة
١٨٦ / الفوائد: ٥٣.

(٢) قال السرخسي ولو راثت دابته أو بالت في السير فعطب انسان بذلك البول أو الروث لم يكن على الراكب ضمان لأنه
لا يمكن التحرز عن ذلك.

ولو أوقفها في الطريق العامة أو في دار لا يملكها بغير إذن أهلها فما أصابت بيد أو رجل أو ذنب أو كدمت أو سال لعابها
أو عرقها على الطريق فزلق به إنسان فهو ضامن لذلك وتكون الدية على عاقلته لأنه متعد في ذلك السبب إذ الأصل
في هذا الباب أن السير على الدابة في طريق العامة مباح بشرط السلامة.
بمنزلة المشي فان الحق في الطريق لعامة الناس المسلم والذمي وما يكون حقاً للجماعة يباح لكل واحد الاستفادة منه
بشرط السلامة لأن حقه في ذلك يمكنه من الاستفادة ودفع الضرر عن الغير واجب عليه فتقيد بشرط السلامة
ليعتدل النظر من الجانبين.

ثم إنما شرط عليه هذا القيد فيما يمكن التحرز عنه دون ما لا يمكن التحرز عنه ولهذا فهو ممنوع من إيقاف الدابة في
الطريق العام خصوصاً إذا كان ذلك يضر بالمارة. التحرير شرح الجامع الكبير ورقة ١٣٦ - ١٣٧ / ينظر شرح
التمرتاشي: ٤٣٥ وهكذا يكون الحكم بالنسبة لسائر وسائط النقل إباحة السير في الطريق العامة وبشرط السلامة
لأن دفع الضرر عن أهل الطريق العام واجب فأى عمل يخل بهذه القاعدة يعد تعدياً يوجب الضمان على المتعدي.
وهكذا فيما يمكن التحرز عنه.

فالوقوف بالطريق العام يعد تعدياً لجعله ذلك المكان خاصاً به دون سائر أهل الطريق مالم يكن الوقوف في الأماكن
المخصصة لذلك من قبل السلطان أو نائبه أو من يمثلها كدوائر المرور وغيرها.

كذلك إذا كان الضمان واجباً من مخلفات الحيوانات التي توقف في الطريق العام فكذلك سائر وسائط النقل الأخرى
فان الضمان أوجب فيما تتركه من مخلفات الزيت أو الماء أو ما إليه.

أما ما يتخلف عن وسائط النقل على اختلاف أحجامها وأنواعها أثناء السير فلا يوجب الضمان لما عطب به وأن أوقفها
بسبب خلل حصل لها فتخلف عن ذلك مخلفات لا يمكن التحرز عنها كغليان ماء محرك سيارة وانسكابها أو انفجار
خزان الوقود أو الزيت مثلاً كل هذا لا يوجب الضمان لأن وقوف واسطة النقل للخلل وقوف غير متعمد وبالتالي فهو
غير متعمد فيه. والوقوف للأكل أو الراحة أو ما إلى ذلك وقوف متعمد فيكون متعدياً فيه لأن الطريق
للسلوك لا للوقوف.

قَالَ :

وَفِي جَمْعٍ ^(١) :

عَنْ مُحَمَّدٍ : وَإِنْ خَاصَمَهُ إِنْسَانٌ بَعْدَ الْبِنَاءِ لَمْ أَهْدِمَهُ .

وَفِي الْإِجْنَاسِ ^(٢) :

حَاصِلُ الْمَذْهَبِ إِذَا سَكَتُوا حَتَّى بَنَى الدَّكَّةَ فِي الطَّرِيقِ أَوْ أَخْرَجَ الْجَنَاحَ أَوِ الْمِيزَابَ إِلَيْهِ - يَعْنِي إِلَى الطَّرِيقِ - لِلنَّاسِ مُحَاصِمَتُهُ فِي نَقْضِهِ ^(٣) إِنْ كَانَ يَضُرُّ بِالنَّاسِ أَوْ لَا يَضُرُّ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ .

وَقَالَا ^(٤) : كَذَلِكَ إِنْ كَانَ يَضُرُّ وَإِلَّا فَلَيْسَ لِأَحَدٍ النَّقْضُ ، وَقِيلَ فِي قَوْلِ كُلِّهِمْ ^(٥) لَهُمْ أَنْ يَمْنَعُوهُ مِنَ الْبِنَاءِ ^(٦) .

(١) لم أعرف كتاباً بهذا الاسم إلا أن يكون هو كتاب جمع التفاريق في الفروع للشيخ محمد بن أبي القاسم البقال الحوارزمي الحنفي المتوفى سنة ٥٨٦ ولا يعقل ذلك أن ينقل الكاساني عنه لقرب وفاة أحدهما من الآخر، أي متعاصرين ، ولكن قد يكون نقلاً عن صاحب المحيط البرهاني والذي يطلق عليه جمع برهان أحياناً - والله أعلم . ينظر كشف الظنون ٢ : ١٠٣٢ / أعلام الأخيار : ١٨٥ خط / الأعلام ٦ : ٣٣٥ .

(٢) الأجناس : لم أستطع التعرف أي أجناس يقصد المصنف .

(٣) نقض : نقض البناء والحبل والعهد من باب نصر ونقض البناء هدمه . مختار الصحاح مادة نقض : ٧٧٦ .

(٤) قالوا : أي محمد بن الحسن الشيباني وأبو يوسف يعقوب بن إبراهيم .

(٥) قولهم كلهم : قول أبي حنيفة ومحمد وأبي يوسف . شرح التمرتاشي على الجامع الصغير كتاب الجنائيات ورقة ٤٢١ مخطوط .

(٦) إِنْ حَقَّ الْمَنْعُ مِنَ الْإِحْدَاثِ أَوْ التَّصَرُّفِ فِي الطَّرِيقِ الْعَامِ ثَابِتٌ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُوسُفَ كَمَا تَقَدَّمَ لِمَنْ كَانَ أَهْلًا لِلْخُصُومَةِ .

سواء استعمل هذا الحق عند الشروع عندهما أو بعد الانتهاء مما يريد إحداثه عند الإمام أبي حنيفة ، وسواء كان المحدث يلحق ضرراً بالعمامة أو لم يلحق فعلى العمامة في الاعتراض على المحدث على كل حال . هذا قبل الإحداث فإن حصل الإحداث ولم يعترض أحد فإنه لا يجوز حينئذ المنع عندهما ويجوز عند الإمام أبي حنيفة ومن باب أولى أنه لا تجوز إزالة المحدث عندهما وتجوز عند أبي حنيفة . فله أن يمنع قبل البناء وبعد البناء وله أن يهدم لأن الحق للعمامة . ومن استقرأ أقوال الفقهاء إنَّ ما كان يُلْحَقُ ضرراً بالعمامة وجبت إزالته ومالاً ، لا تحجب إزالته ويثبت حق الإزالة عنده ولا يثبت عند غيره من الحنفية .

قال صاحب المعيار المغرب من المالكية :

مَأْضَرُ بِالْمَارِينِ فَلَا خِلَافَ فِي هَدْمِهِ وَزَوَالِهِ حَتَّى لَا يَبْقَى لَهُ رَسْمٌ وَغُلْتُهُ مَرْدُودَةٌ لَا تَحِلُّ لِلْمَغْتَلِّ وَتَصَرُّفٌ لِلْفُقَرَاءِ وَلَا تَنْفَعُ الْحَيَازَةُ عَلَى الْعَامَةِ .

وقال السرخسي فإن الحق في الطريق لعمامة الناس المسلم والذمي وما يكون حقاً للجماعة يباح لكل واحد الاستفادة منه بشرط السلامة لأن حقه في ذلك يمكنه من الاستفادة ودفع الضرر عن الغير واجب فيما يمكن التحرز عنه دون ما لا يمكن التحرز عنه . ينظر :

فَإِنْ قُلْتَ هَكَذَا حَكَى مَذْهَبَ الْإِمَامِ وَصَاحِبِيهِ ^(١) قَاضِي خَانَ أَيْضاً لَكِنْ فِي
الذَّخِيرَةِ فِي كِتَابِ الْإِسْتِحْسَانِ ^(٢) :

وَإِذَا أَرَادَ الرَّجُلُ إِحْدَاثَ ظَلَّةٍ فِي طَرِيقِ الْمُسْلِمِينَ وَلَا يَضُرُّ بِالْعَامَّةِ فَالْصَّحِيحُ مِنْ
مَذْهَبِ أَبِي حَنِيفَةَ أَنَّ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْ أَحَادِ الْمُسْلِمِينَ حَقُّ الْمَنْعِ وَحَقُّ الطَّرْحِ ^(٣) .
وَقَالَ مُحَمَّدٌ .

لَهُ حَقُّ الْمَنْعِ مِنَ الْإِحْدَاثِ وَلَيْسَ لَهُ حَقُّ الطَّرْحِ .
وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ .

لَيْسَ لَهُ حَقُّ الْمَنْعِ وَلَا حَقُّ الرَّفْعِ ^(٤) .

= التحرير شرح الجامع الكبير ١٣٦ - ١٣٧ مخطوط / المحيط البرهاني ٤ : ٤٧٨ مخطوط شرح قاضي خان ٢ : كتاب
الجنايات / المعيار المغرب ٨ : ٤٥٥ / الذخيرة البرهانية كتاب الاستحسان ٢ : ٥٢١ ورقة مخطوط / التجنيس والمزيد
باب الغضب ورقة ١٤٨ .

(١) صاحبيه : أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم ، ومحمد بن الحسن الشيباني تقدمت ترجمتهما .
(٢) والإستحسان : لغة عد الشيء حسناً والحسنة ضد السيئة وهو مشتق من الحسن ومعناه ما يميل إليه الانسان ويهواه
من الصور والمعاني . وفي الشرع له معان عدة لوقوع الخلاف فيه منها : قياس خفي وقع في مقابلة قياس جلي كقياس
سؤر سباع الطير كالصقر على سؤر الإنسان بجامع ان كلا منهما لا يؤكل لحمه وسؤر الانسان طاهر فكذا سؤر سباع
الطير . ومنها دليل وقع في مقابلة القياس الظاهر كالمسلم ومنها عدول بالحكم عن طريقة إلى طريقة هي أقوى وغير
ذلك من التعاريف .

ينظر : لسان العرب مادة حسن : ٨٧٩ / مختار الصحاح : ١٣٨ . والمعتمد ٢ : ٨٣٨ .

(٣) الذخيرة البرهانية كتاب الاستحسان ٢ : ٥٠١ .

(٤) الذخيرة البرهانية كتاب الاستحسان ٢ : ٥٢٦ / وينظر المحيط البرهاني ورقة ٤٧١ والذي يروى عن أبي يوسف

ومحمد خلاف ما هو مروي هنا . فقد روى القاضي في شرحه على الجامع رأيهما وهو :

(وعلى قول أبي يوسف لكل واحد أن يمنعه قبل الوضع وبعد ما وضع ليس له أن يخاصمه فيه لأن هذا الوضع كان في
يد العامة) إلى آخر ما قاله وقد تقدم بتهامه في محله .

(وعند محمد ليس له أن يخاصمه لا بالمنع في الإبتداء ولا في الرفع بعد الوضع إذا لم يكن فيه ضرر لأنه مأذون في
إحداث ذلك) .

فالذي جاء عند المصنف نقلاً عن الذخيرة وهو كذلك في الذخيرة غير ما هو مروي عنهما بل العكس فان الذي رواه
صاحب الذخيرة عن محمد هو الذي يروى عن أبي يوسف والذي يروى عن أبي يوسف هو الذي يروى عن محمد
في جميع كتب الحنفية التي أطلعت عليها . ولعله غلط من النساخ فاعتمده المصنف نقلاً عن الذخيرة والله أعلم .

ينظر : شرح الجامع الصغير : لقاضي خان كتاب الجنايات باب جنابة الحائط / الفتاوى البزازية ٦ : ٤٠٦ ، ٤١٣ ،
بهاشم الفتاوى الهندية / جامع الفصولين ٢ : ٢٦٢ .

وَتَبِعَهُ عَلَى ذَلِكَ الْكَرْدَرِي^(١) فِي جَامِعِهِ وَقَبْلَهُ صَاحِبُ الْعِمَادِيَّةِ^(٢) :

وَهَذَا ضِدُّ مَا قَدَّمَ مِنْهُ فَمَا الْجَوَابُ عَنْ هَذَا؟

قُلْتُ :

مَا حَكَاهُ صَاحِبُ الذَّخِيرَةِ رِوَايَةً عَنْ أَبِي يُوسُفَ فَقَدْ قَالَ الْإِمَامُ فَخْرُ الدِّينِ قَاضِي حَانَ فِي كِتَابِ الصُّلْحِ^(٣) مِنْ فَتَاوَاهُ :

رَجُلٌ لَهُ ظِلَّةٌ أَوْ كَنِيفٌ شَارِعٌ عَلَى الطَّرِيقِ فَخَاصَمَهُ إِنْسَانٌ فِي رَفْعِ الظِّلَّةِ أَوْ طَرَحَهَا :

أَوَّلًا نَقُولُ :

إِذَا أَرَادَ الرَّجُلُ أَنْ يَجْعَلَ عَلَى الطَّرِيقِ الْأَعْظَمِ ظِلَّةً أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ كَانَ لِكُلِّ أَحَدٍ أَنْ يَمْنَعَهُ عَنْ ذَلِكَ وَأَنْ يُخَاصِمَهُ فِي رَفْعِهَا بَعْدَ مَا وَضَعَهَا سَوَاءٌ كَانَتِ الظِّلَّةُ تَضُرُّ بِالْعَامَّةِ أَوْ لَمْ تَضُرَّ^(٤) .

(١) الكردي :

محمد بن محمد بن شهاب المعروف بابن البزازی الكردي الحنفي . كان من أفراد الدهر في الفروع والأصول وحاز قصب السبق في العلوم أخذ عن أبيه ومهر واشتهر في بلاده . وكتابه الفتاوى البزازیة - الجامع - شاهد على طول باعه وسعة اطلاعه - وهو كتاب مشهور مطبوع متداول . توفي سنة ٨٢٧ سبع وعشرين وثمانمائة . ينظر الفوائد البهية : ١٨٧ - ١٨٨ / كشف الظنون : ١ : ٢٤٢ . قال البزازی - الكردي في جامعه - الفتاوى البزازیة :

(أخرج ميزابا أو بنى دكانا لكل من عرض الناس أن يهدمه لو فعل بلا إذن الإمام أضر بالمسلمين أم لا وعن الثاني ان له حق المنع لا الرفع بعد الوضع ، وعن محمد أنه ليس له حق الخصومة إذا لم يضر) . وذكر في مكان آخر فقال : (وإن أحدث في الطريق ظلة كان لكل أحد الرفع والمنع أضرأ لا ، وقال أبو يوسف إذا لم يضر يمنع ولا يرفع وقال الثاني إذا لم يضر لا يمنع ولا يرفع . ويبدو أن ما ينقله عن رأى الشيخين من آراء ؛ مضطربة والله أعلم . الفتاوى البزازیة ٦ : ٤٠٧ / ٤١٨ بهامش الهندية .

أما النقل عن الفصول العمادية فلم استطع العثور على هذا القول في نسخة الأزهر الكاملة ولا نسخة الدار . وإنما الموجود عن الفصول العمادية نقله صاحب الفتاوى الهندية فقال :

(وإذا أراد رجل إحداث ظلة في طريق العامة وذلك لا يضر فالصحيح من مذهب أبي حنيفة أن لكل واحد من أحاد المسلمين حق المنع وحق الطرح وإن أراد إحداث الظلة في سكة غير نافذة لا يعتبر فيه الضرر وعدمه عندنا بل يعتبر فيه الإذن من أهل السكة ، وهل يباح إحداث الظلة على طريق العامة - ذكر الطحاوي رحمه الله تعالى أنه يباح ولا يباح قبل أن يخاصمه أحد وبعد المخاصمة لا يباح الإحداث والانتفاع ويأثم بترك الظلة) . الفتاوى الهندية نقلا عن الفصول العمادية ٦ : ٤٠ .

(٢) هو الشيخ عبدالرحيم أبو الفتح ابن أبي بكر عماد الدين ، تقدمت ترجمته .

(٣) الصلح : السلم وقد اصطالحوا وتصالحو بمعنى واحد وقوم مصالحوهم كأنهم وصفوا بالمصدر .

وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ .

إِنْ كَانَتْ تَضُرُّ بِالْعَامَّةِ فَكَذَلِكَ وَإِنْ كَانَتْ لَا تَضُرُّ كَانَ لِكُلِّ أَحَدٍ أَنْ يَمْنَعَ عَنِ
الْوَضْعِ ، وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يُخَاصِمَهُ بِالرَّفْعِ .

وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ فِي رِوَايَةٍ :

لَا يَكُونُ لَهُ حَقُّ الْمَنْعِ أَيْضًا إِذَا كَانَتْ لَا تَضُرُّ بِالْعَامَّةِ (١) .

أَبُو حَنِيفَةَ :

جَعَلَ الطَّرِيقَ الْعَامَّ بِمَنْزِلَةِ الطَّرِيقِ الْخَاصِّ ، وَفِي الطَّرِيقِ الْخَاصِّ أَضَرَّ ذَلِكَ
بِالشُّرَكَاءِ أَوْ لَمْ يُضَرَّ ، كَانَ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الشُّرَكَاءِ حَقُّ الْمَنْعِ وَالْخُصُومَةِ فِي الرَّفْعِ فَكَذَلِكَ
فِي الطَّرِيقِ الْعَامِّ .

وَسَيَأْتِي فِي الْخَاتِمَةِ مَا يَتَّضِحُ بِهِ الْحَالُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ (٢) .

وَفِي جَمْعِ (٣) .

إِذَا رَضِيَ أَهْلُ الْمَحَلَّةِ (٤) بِإِخْرَاجِ الْجَنَاحِ وَغَيْرِهِ لَا يُعْتَبَرُ رِضَاهُمْ فِي السَّكَّةِ
النَّافِذَةِ (٥) .

= وفي الشرع : عقد يرفع النزاع ويقطع الخصومة . لسان العرب مادة صلح ٢٤٧٩ / حاشية ابن عابدين كتاب
الصلح .

(٤) وهذا هو المنقول عن الإمام أبي حنيفة ولم أر من نقل خلافه والله أعلم .

(١) وفي شرح التمرثاشي عن الأجناس :

حاصل المذهب :

إذا سكتوا حتى بنى الدكة في الطريق أو أخرج الجناح أو الميزاب إليه للناس مخاصمته في نقضه يضر بالناس أولاً عند
أبي حنيفة .

ولهما كذلك إن كان يضر وإلا فليس لأحد النقض . والله أعلم .

شرح التمرثاشي - كتاب الجنايات : ورقة ٤٢١ .

(٢) الفتاوى الخانية ٣ : ١٠١ .

(٣) جمع اسم لكتاب تقدم الكلام عنه : هو جمع التفاريق أو جمع النوازل .

(٤) المحلة : منزل القوم «مختار الصحاح» مادة حلل : ١٥١ .

والمراد هنا إذا رضي أهل الحارة بإخراج هذه الأشياء على الشارع الذي يمر في حارتهم لاعتبار رضاهم لأن السكة
ليست خاصة بهم وإنما هي شركة بين سائر أفراد الأمة مسلمهم وكافرهم . والله أعلم .

(٥) شرح التمرثاشي على الجامع الصغير كتاب الجنايات ورقة ٤٢١ .

وَفِي جَمْعِ بُرْهَانٍ^(١) :

فَإِنْ خَاصَمَهُ وَاحِدٌ بَعْدَ مَا أَحْدَثَ لَا يَحِلُّ الْإِنْتِفَاعُ بِهِ ، وَعِنْدَهُمَا يَحِلُّ^(٢) .
وَكَذَا هَذَا الْحُكْمُ فِي غَرْسِ الْأَشْجَارِ وَالْجُلُوسِ لِلْبَيْعِ وَالشِّرَى^(٣) عَلَى الطَّرِيقِ .
قُلْتُ :

يَعْنِي أَنَّ الْجَالِسَ لِلْبَيْعِ فِي الطَّرِيقِ أَوْ الْجَالِسَ لِلشِّرَى بَعْدَ أَنْ يُخَاصِمَهُ إِنْسَانٌ لَا يَحِلُّ
لَهُ الْجُلُوسُ هُنَاكَ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَعِنْدَ أَبِي يُوسُفَ وَمُحَمَّدٍ يَحِلُّ .
وَهَذَا إِنَّمَا هُوَ فِي مَسْئَلَةِ عَدَمِ الضَّرَرِ ، أَمَّا عِنْدَ الضَّرَرِ لَا يَحِلُّ فِي قَوْلِهِمْ جَمِيعاً^(٤) وَاللَّهُ
أَعْلَمُ .

ثُمَّ قَالَ :

-
- (١) جمع برهان هو المحيط البرهاني تقدم هو ومؤلفه الامام محمود بن أحمد البخاري .
(٢) شرح التمرتاشي على الجامع كتاب الجنائيات ورقة ٤٥١ / الجامع البرهاني الجنائيات ٤ / ٤٧١ .
وماتقدم من الاعتراض على إذن أهل المحلة وعدم نفاذه لأن الطريق ليس خاصاً بهم فهي سكة عامة ومن أحدث شيئاً في سكة نافذة يتضرر به العامة كان لكل واحد من العامة حق المنع وانما يخص أهل السكة بالمنع إذا كانت السكة غير نافذة . ينظر التجنيس والمزيد مخطوط ورقة ١٤٨ البناية شرح الهداية ١٠ : ٢٠٦ .
(٣) الشرى الشراء يمد ويقصر وقد شرى الشيء يشريه وشره إذا باعه وإذا اشتراه وهو من الأضداد . قال الله تعالى : « وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْرِي نَفْسَهُ أُتِغَاءً مَّرْضَاءً لِلَّهِ » - ٢٠٧ سورة البقرة . أي يبيعهها .
(٤) وسرى حكم بناء الظلة والدكة وإشراع الروشن وماشابه ذلك من المحدثات في الطريق العام على غرس الأشجار والجلوس في الطريق العام للبيع والشراء . فأكثر العلماء قالوا بجواز إحداث الظلة والروشن والسباط والدكة والدكان وماشابه ذلك إذا لم تضر بالعامة وقاسوا هذه الأشياء على تلك بجامع الضرر وعدمه فمتى تحقق الضرر في المحدث سواء كان جلوساً أو غرساً أو بناء عد تعدياً .
وخوصم من أحد من أهل الطريق حرم عليه عند أبي حنيفة ولم يحرم عليه عند غيره .
إذا لم يكن بإحداثه ما أحدث أو جلوسه في الطريق قد ضايق الناس في مرورهم .
وعند الحنابلة لا يجوز ما يؤدي إلى استدامة المحدث كالبناء الثابت والغرس . ماعدا الميزاب والظلة والروشن بإذن الامام مع امتناع الضرر... والله أعلم .
قال قاضي خان :

طريق غرس فيه رجل شجرة الفرصاد - وهو شجر التوت الأحمر خاصة - قالوا لا بأس به إذا كان لا يضر بالطريق .
وأما الجلوس فإنه يضمن عند الإمام أبي حنيفة ولا يضمن عندهما إذا أتلّف الجالس بجلوسه شيئاً وهذا إذا كان الطريق ضيقاً عندهم وعنده على الإطلاق .

ومثل ذلك القعود للبيع والشراء فانه يجوز إن لم يضر بأحد وإلا فعلى التفصيل السابق .
وهذا في الطريق النافذ (العام) أما في غير النافذ فإنه لا يجوز الجلوس فيه ولا البيع ولا الشراء مطلقاً إلا بإذن أهل الشارع أضر بهم أو لم يضر ينظر : فتاوى قاضي خان ٣ : ١١٩ ، ٣٦٣ / الأصل ٢ : ١٨٤ خط / حاشية ابن عابدين ٦ : ٥٩٥ / قليوبي وعميرة ٣ : ٩٣١ / الروضة ٤ : ٢٠٧ - ٢٠٨ .

وَأَمَّا بِنَا الظِّلَّةِ ذَكَرَ الطَّحَاوِيُّ :

يُبَاحُ لَهُ ذَلِكَ وَلَا يَأْتُمُّ قَبْلَ أَنْ يُخَاصِمَهُ فِي رَفْعِهَا أَحَدٌ وَبَعْدَ مَا خُوصِمَ لَا يَبَاحُ لَهُ
الْإِنْتِفَاعُ بِهَا وَيَأْتُمُّ إِذَا تَرَكَهَا .
وَقَالَا :

إِنْ كَانَ ذَلِكَ مِمَّا لَا يَضُرُّ بِأَحَدٍ لَمْ يَكُنْ لِأَحَدٍ مَنَعُهُ ، وَكَانَ لَهُ الْإِنْتِفَاعُ بِهَا وَإِنْ كَانَ
لَا يَدْرِي ^(١) حَالَهَا أَهِيَ قَدِيمَةٌ أَمْ حَدِيثَةٌ تُجْعَلُ حَدِيثَةً ، وَلِهَذَا قَالُوا لِلْإِمَامِ حَقُّ الرَّفْعِ إِذَا لَمْ
يُعْلَمْ حَالُهَا .

ثُمَّ حَدَّثَ الْقَدِيمَ بِمَا قَدَّمْنَا نَقْلَهُ عَنْهُ فِي الْمَقْدَمَةِ ^(٢) .
ثُمَّ قَالَ :

وَلَيْسَ لِأَحَدٍ مِنْ أَهْلِ سِكَةٍ غَيْرِ نَافِذَةٍ أَنْ يُحْدِثَ شَيْئاً مِمَّا ذَكَرْنَا إِلَّا أَنْ يَأْذَنَ أَهْلُ
السِّكَّةِ لِأَنَّهَا مَمْلُوكَةٌ لَهُمْ ^(٣) .

(١) يدرى مبنى للمجهول من درى له أي علم به من باب رمى ودرابة . أي لا يعلم حالها . ينظر : مختار الصحاح مادة
درى ٢٠٤ .

قال صاحب الذخيرة :

والحاصل ان ما كان على طريق العامة إذا لم يعرف حالها على قول محمد تجعل حديثه حتى كان للإمام رفعها وما كان في
سكة غير نافذة إذا لم يعرف حالها تجعل قديمة حتى لا يكون للإمام رفعها .

وقال المالكية تجب ازالة الضرر على كل حال فلا يحتاج إلى النظر في كونه قديماً أو حادثاً بل يجب رفعه وإزالته ، فأما
دكة قديمة أبواب قديم لا منفعة له فيه ولا مضرة على جاره فلا يمنع منه فان وقع نزاع في المحدث أهو قديم فيبقى
ولا يزال أو حادث فيزال فانه يحمل على الحدوث حتى يثبت قدمه واثبات ذلك على مدعي قدمه . ينظر الذخيرة
البرهانية ٢ : ٢٥٦ / البهجة ٢ : ٣٣٨ / الاتقان شرح تحفة الأحكام ٢ : ٢٤٦ / خزانة الأكمل ورقة : ٤٣٧ . وهو
كذلك عند الشافعية والحنابلة . يشترط فيه الاضرار لا القدم أو الحدوث . والله أعلم .

(٢) أن لا يكون في القرية من يتذكر ابتداءه أو خلافه ، وقد تقدم .

(٣) شرح التمرثاشي كتاب الجنايات . مخطوط .

قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى :

إذا كان الطريق غير نافذ فلكل واحد من أصحاب الطريق أن يضع فيه الخشب ويربط فيه الدابة ويتوضأ فيه وإن
عطب بذلك إنسان لا يضمن وإن بني فيه بناء أو حفر فيه بئراً فعطب به إنسان كان ضامناً ولكل من صاحب الدار
الانتفاع بفناء داره من القاء الطين والخطب وربط الدابة وبناء الدكان - الدكة - والتنوير بشرط السلامة . والفناء
مأعد لحوائج الدار .

وإذا أراد إحداث ظلة في سكة غير نافذة فإنه لا يعتبر فيه الضرر وعدم الضرر عند الحنفية بل يعتبر فيه رضا الشركاء
جميعاً وليس لأحد منهم أن يهدمها ان لم يعلم كيف أمرها فإن علم أنه بناها على سكة هدمت إذا لم ==

ذَكَرَ بَكْرٌ (١):

مَعَ هَذَا لَوْ أَرَادُوا أَنْ يَنْصِبُوا عَلَى رَأْسِ سِكَتِهِمْ دَرْباً أَوْ يَسُدُّوا رَأْسَهَا أَوْ يَبِيعُوهَا
وَيَقْتَسِمُوهَا، لَيْسَ لَهُمْ ذَلِكَ، لِأَنَّ لِلْعَامَّةِ فِيهَا نَوْعٌ حَقٌّ وَهُوَ:
إِنَّهُ إِذَا أَرْدَحَمَ النَّاسُ فِي الشَّارِعِ كَانَ لَهُمْ أَنْ يَدْخُلُوهَا حَتَّى يَقِلَّ الزَّحَامُ (٢).
أَقُولُ :

وَهَذَا شَاهِدٌ لِأَنَّهُ يَكْفِي فِي كَوْنِهِ مُضِرّاً تَوَهُّمُ (٣) وَقُوعِ الضَّرْرِ فِيمَا بَعْدُ إِنْ لَمْ يَكُنْ
حَاصِلاً الْآنَ، وَكَذَلِكَ مَا قَدَّمَ مِنْهُ عَنْ قَاضِي خَانَ مِنْ قَوْلِهِ فِي مَسْئَلَةِ حَفْرِ الْبُئْرِ:
لَا يَنْبَغِي لِلْإِمَامِ أَنْ يَأْذَنَ لِمَا فِيهِ مِنْ تَوَهُّمِ الضَّرْرِ، فَمَا بِأَلْكَ مَعَ تَحَقُّقِهِ (٤).

= يرضوا بها ويجيزوها، ونقل الإجماع على ذلك قوام الدين الكاكي في كتابه عيون المذاهب .
ينظر : شرح التمرثاشي كتاب الجنائيات / المحيط البرهاني : ٤٧ الذخيرة البرهانية ٢ : ٥٢٦ / شرح قاضي خان على
الجامع الصغير / الفتاوى الهندية ٦ : ٤٢ / عيون المذاهب الأربعة الكاملة كتاب الجنائيات .
قال صاحب المحيط البرهاني : وإن أراد إحداث الظلة في سكة غير نافذة فإنه لا يعتبر فيه الضرر وعدم الضرر عندنا -
الحنفية - وإنما يعتبر فيه الإذن من الشركاء ومن خالفنا اعتبر الضرر وعدم الضرر حتى إذا لم يدخل على أهلها لا يمنع
وشبه ذلك بالجلوس على قارعة الطريق للاستراحة والانتفاع بالشمس .
والكلام في الإباحة وعدم الإباحة . ينظر المحيط البرهاني متفرقات ٣ : ٣٨ .
(١) بكر هو الشيخ محمد بن الحسين بن محمد بن الحسين البخاري المعروف ببكر خواهرزاده .
كان إماماً فاضلاً له طريقة حسنة معتبرة ، وكان من عظماء ماوراء النهر ، ومشاهير كتب الفتاوى مشحونة بذكره .
توفي سنة ٤٣٣ ثلاث وثلاثين وأربعمئة . ينظر أعلام الأخبار ورقة ١٥٤ / سير أعلام النبلاء طبعة ٢٥ الفوائد :
١٦٣ .

(٢) قال الإمام أبو حنيفة النعمان :

ليس لأصحاب السكة - الغير نافذة - أن يبيعوها ولا أن يقتسموها فيما بينهم وذلك إذا كانت السكة تقع على طريق
نافذ (الطريق الأعظم) فإذا كان منفذ السكة الخاصة على الطريق الأعظم لم يكن لهم أن يبيعوها ولا أن يقتسموها فيما
بينهم لأن للمارة فيها حقاً وذلك إذا ازدحم الناس في الطريق الأعظم كان لهم أن يدخلوها حتى يمر الزحام ، كما إنه
ليس لهم أن ينصبوا درباً ولا أن يسدوا رأسها وكذلك ليس لهم أن يدخلوها في دورهم ،
وإنما لهم حق المرور بأنفسهم ودوابهم ولهم أيضاً أن يمسك الواحد منهم دابته على باب داره أو يتخذ طينا فيه على أن
يترك من الطريق قدراً للمرور وأن يتخذ في بعض الأحيان ويرفعه سريعا . شرح التمرثاشي كتاب الجنائيات .
وينظر فتح القدير / الفتاوى الحانية ٣ : ١١٧ / الفتاوى البزازية ٢ : ٤١٥ - ٤١٩ جامع الفصولين الفصل الخامس
والثلاثين ٢ : ٢٦٢ / الفتاوى الحامدية فصل أربعة وثلاثين : ٣٠٥ .
وقال الإمام النووي بالجواز أي بجواز سد رأسها إذا أقيموا على ذلك .
الروضة ٤ : ٤٠٧ .

(٣) توهم : وهم في الشيء من باب وعد إذا ذهب وهمه إليه وهو يريد غيره وتوهم أي ظن . مختار الصحاح مادة وهم :
٧٣٨ .

(٤) تقدم الكلام نقلاً عن قاضي خان في شرحه ونقلته عنه . وشرح الجامع الصغير لقاضي خان كتاب الجنائيات . =

فَإِنْ قُلْتَ :

لَا يَتَنَاهَى ^(١) ذَلِكَ حَيْثُ وَلَوْ اتَّسَعَ الطَّرِيقُ عَشْرَةَ أَذْرُعَ لِأَنَّ تَوْهَمَ الضَّرَرِ بِالزَّرْحَةِ بَاقٍ .

وَقَدْ قَالَ صَاحِبُ الذَّخِيرَةِ فِي كِتَابِ الْقِسْمَةِ :

وَإِنْ كَانَ الْمَقْسُومُ أَرْضاً يُرْفَعُ مِقْدَارُ مَا يَمُرُّ فِيهِ ثَوْرٌ ^(٢) ، لِأَنَّهُ لَا بُدَّ مِنَ الزَّرْعَةِ وَلَا يَجْعَلُ مِقْدَارُ الطَّرِيقِ مَا يَمُرُّ فِيهِ ثَوْرَانِ ، وَإِنْ كَانَ يُحْتَاجُ إِلَى ذَلِكَ لِأَنَّهُ كَمَا يُحْتَاجُ إِلَى هَذَا يُحْتَاجُ إِلَى الْعَجَلَةِ ^(٣) فَيُؤَدِّي إِلَى مَا لَا يَتَنَاهَى ^(٤) .

= قال في جامع الفصولين عسى أن يضرهم في الثاني وإن لم يضر الآن بأن تكثر الزحمة في الطريق فلا يجد الناس سبيلاً إلى التطرق .

لهذا لا يجوز للإمام أن يأذن بالإحداث في الطريق الخاص . لتوقع الضرر وإحتماله وكذلك كون الطريق يملكها أناس معروفون وهي مملوكة لأهلها فهم فيها شركاء .

ومهمة الإمام جلب المنافع للرعية ودفع ما يضر بهم لذلك قالوا : (تصرف الإمام على الرعية منوط بالمصلحة) حتى قال الشافعي : (منزلة الإمام من الرعية منزلة الولي من اليتيم) .

ووافق الحنابلة الحنفية في منع الأحداث عند توقع الضرر فقال صاحب الكشاف : وسواء أضر بالمارة أو لا لأنه إذا لم يضر حالاً فقد يضر مآلاً ، إلا بإذن الإمام أو نائبه إن لم يكن فيه ضرر فإذا انتفى الضرر في الميزاب والجناح والسباط جازت هذه الثلاثة . ينظر : الأشباه والنظائر للإمام جلال الدين السيوطي : ١٤١ كشف القناع ٣ : ٤٣٢ .

(١) يتناهى : يكف ، وتناهى الماء يتناهى إذا توقف أو يتوقف وتناهى بلغ الشيء غايته . وهنا لا يقف الأمر بل لانزال نحتاج إلى توسعة للطريق وهكذا يلزم تحديد مقدار للمرور وقدره صاحب الذخيرة بقدر ما يمر فيه ثور واحد ولا يزداد على ذلك ولو احتجنا لمرور ثورين . ينظر مختار الصحاح مادة نهى : ٦٨٣ .

(٢) ثور : من البقر ذكره والإنثى ثورة كعنبه . مختار الصحاح مادة ثور : ٨٩ .

(٣) العجلة : بفتح العين المهملة والجيم المعجمة التي يجرها الثور والجمع عجل وأعجال . ينظر : مختار الصحاح مادة عجل : ٤١٥ / المصباح المنير ، مادة عجل : ٣٩٤ .

(٤) وإن كان أرضاً تزرع أو أرضاً يقسمها الإمام أو توزع حديثاً فإنه يرفع مقدار ما يمر فيها ثور واحد لأن صاحب الأرض لابد له من الزراعة ولا يجعل مقدار ما يمر فيه ثوران لأنه كما يحتاج إلى مرور ثور فإنه يحتاج إلى مرور ثوران إلى ثلاثة وما إليه . وهكذا يحتاج إلى العجلة فيؤدي إلى ما لا يتناهى .

والأمر ليس كذلك إذ اتفق العلماء على تقدير الطريق بقدر الحاجة وقد لا تندفع الحاجة بما يسع الثور الواحد لهذا قالوا يعتبر في قدر الطريق ما تدعو الحاجة إليه في الدخول والخروج . وقال في لامع الدراري على صحيح البخاري .

إن أهل الطريق إذا تراضوا على شيء كان لهم ذلك وإن اختلفوا جعل سبعة أذرع وكذلك الأرض التي تزرع مثلاً : إذا جعل أصحابها فيها طريقاً أي يكون سبعة أذرع عند التنازع في تعيين القدر اللازم لامقدار ما يمر فيه ثور وثوران وهذا خلاف ما ذهب إليه صاحب الذخيرة . والله أعلم .

ينظر البناية شرح الهداية ٨ : ٦٥٥ / الاختيار ٢ : ٧٧ / معراج الدراية ج ٤ المحيط البرهاني كتاب القسمة ٣ : ١٥٧ / شرح العناية بهامش فتح القدير ٩ : ٤٤٣ / لامع الدراري على صحيح البخاري ٦ : ٣٥١ .

قُلْتُ عَدَمُ التَّنَاهِي مَمْنُوعٌ لِأَنَّ الْكَلَامَ إِنَّمَا هُوَ فِيهَا حَدَثٌ فِي الطَّرِيقِ الْمُضْوَغَةِ حَالِ
إِحْيَاءِ الْمَوَاتِ أَوْ بَعْدَ فَتْحِ الْبَلَدِ عَنُودًا وَمَالِيَسَ مِنَ الطَّرِيقِ فَلَا كَلَامَ فِيهِ ^(١).

أَمَّا إِذَا جُهِلَ مِقْدَارُ الطَّرِيقِ فَمُقْتَضَى الْقَوَاعِدِ وَالْأَدِلَّةِ أَنْ يَرْجَعَ فِي ذَلِكَ إِلَى قَدْرِ
الْحَاجَةِ ^(٢) الَّتِي يَنْدَفِعُ بِهَا الضَّرَرُ الْمُحَقَّقُ وَجُودُهُ فِي أَكْثَرِ الْأَحْيَانِ لَا مَيَنْدُرُ.

وَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ مِقْدَارُ سَبْعَةِ أَذْرُعٍ رُجُوعًا إِلَى الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ الَّذِي هُوَ مَذْهَبُ
الْمُجْتَهِدِ وَصِيَّةً ^(٣)، لَوْ لَمْ يَعْلَمْ بِهِ فَكَيْفَ وَقَدْ قَالَ مُحَمَّدٌ :

(١) يرد المؤلف على قول صاحب الذخيرة في قوله : فيؤدي إلى مالايتناهي .
فقال :

عدم التناهي ممنوع أي عدم التمكن من تحديد قدر معين للشارع قول مردود لأن النص الذي قال بالتحديد ورد في
حالات معينة .

كالبلد يفتح عنوة أو أرض تحيى فهذه تحدد فيها الشوارع لأول وهلة أما بقية الحالات فالطريق يقدر فيها بقدر
الحاجة .

فإذا كانت الأرض الزراعية تحتاج إلى مرور ثور فذاك وإن كانت تحتاج إلى مرور ثورين فذاك أيضاً وإن احتاج الفلاح
أوصاحب الأرض لإدخال العجل للنقل أو وسائط الحراثة والحراقة والحصاد لأبد من وضع القدر اللازم لدخول
هذه الأشياء خصوصاً إذا كان دخولها يتكرر . والله أعلم .

(٢) تختلف الحاجة في تقدير الطريق من مكان إلى مكان ففي الدور والطرق الخاصة يحتاج إلى قدر معين وفي الطريق
العام يحتاج إلى قدر معين والطريق الأعظم غير ذلك .

وفي السكك التي توصل بين الطريق العام والمنازل ينبغي أن لا يكون الطريق أقل من عرض باب المنزل لأن ذلك
طريق متفق عليه فإنه يرجع عند التنازع ولأنه لافائدة في الزيادة على ذلك المقدار لأنه إنما يحتاج إلى أن يكون عرض
هذا الطريق بالمقدار الذي يدخله من باب الدار الأعظم إلى باب داره ، فيكفيه لذلك طريق عرضه عرض باب الدار
الأعظم وطوله إلى باب داره أو طوله من الشارع العام إلى باب الدار الأعظم .

والطريق العام تقدر بقدر الحاجة فالتى تكون لمرور الأحمال كالتى تكون لمرور وسائط النقل الكبيرة أو وسائط نقل
البضائع مثلاً وكذلك الطريق التى تمر منها عربات العساكر وقوافل الجند ومواكبهم غير الطريق المحاطة بالدور
والتي جرى إفرازها لمرور عامة الناس أو مرور المشاة . فالأولى في عرض الطريق أن لا تتراد على قدر الحاجة ولا تنقص
عنها وإذا اختطت أكثر من الحاجة لا يجوز الإحداث فيها بما يؤدي إلى التملك .

لذلك قال صاحب لامع الدرارى :

إن أهل الطريق إذا تراضوا على شيء كان لهم ، وأن وجد طريق مسلوك وهو أكثر من سبعة أذرع فلا يجوز لأحد أن
يستولي على شيء منه . وبه قال النووي كما في شرح مسلم وكما سيأتي والله أعلم .

(٣) الوصية : أوصى له بشيء وأوصى إليه جعله وصياً فالوصية اسم لما يوصى به . وفي الشرع : الإيصاء تمليك مضاف إلى
مابعد الموت . ينظر مختار الصحاح .

وقد قال الامام أبوحنيفة رحمه الله تعالى إذا جاء الحديث عن النبي (ﷺ) لم نجد عنه إلى غيره وأخذنا به وإذا جاءنا عن
الصحابه تخيرنا وإذا جاء عن التابعين زاهمناهم ، وفي رواية أخرى إذا جاء الحديث عن النبي (ﷺ) فعلى الرأس
والعين .

مادة وصى : ٧٢٦ / الفتاوى الهندية ٦ : ٩٠ .

ينظر مناقب أبي حنيفة للامام الموفق بن أحمد المكي والامام حافظ الدين المعروف الكردرى ١ / ٧٨ طبعة دار الكتاب
العربي بيروت سنة ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م .

إِنَّهُ يَأْخُذُ بِهِ لَوْ عَلِمَ صِحَّتَهُ ، وَقَدْ ثَبَّتَتْ .

وَأَيْضاً فَأَقْلَّ مَا يَنْدَفَعُ بِهِ الضَّرَرُ هَذَا الْمِقْدَارُ ^(١) .

وَحَمَلَهُ الطَّحَاوِيُّ عَلَى إِحْيَاءِ الْمَوَاتِ ، وَكَذَلِكَ النَّوَوِيُّ ^(٢) وَقَبْلَهُ ابْنُ الصَّلَاحِ ^(٣) وَبَعْدَهُ السُّبْكِيُّ ^(٤) مِنَ الشَّافِعِيَّةِ ^(٥) .

(١) لا أظن - والله أعلم - أن هذا الكلام على إطلاقه فقلوه : إِنَّ أَقْلَّ مَا تَنْدَفَعُ بِهِ الْحَاجَةُ هُوَ مِقْدَارُ سَبْعَةِ أَذْرَعٍ ، وَلَوْ أضاف إلى هذه المقولة : وذلك عند التنازع رجوعاً إلى النص . وإلا فأقل ما تندفع به الحاجة ما يتفق عليه أهل الطريق أو يرى الإمام في هذا القدر ما يكفي لمرور الناس ، سواء كان المتفق عليه سبعة أذرع أو أقل أو أكثر وقد ذكر المصنف نفسه :

() إن مقتضى القواعد والأدلة أن يرجع في ذلك إلى قدر الحاجة التي يندفع بها الضرر والمحقق وجوده في أكثر الأحيان لا ما يندر (كما تقدم في هذا الكتاب .

(٢) النووي : أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف الدمشقي الشافعي . قيل إنه ولد بنوى من أعمال دمشق سنة إحدى وثلاثين وستمائة . كان بارعاً في العلوم مدققاً للحديث وحافظاً له عارفاً بأنواعه . ومصنفاته كثيرة منها : شرح مسلم وغير ذلك . توفي سنة ٦٧٧ بنوى سنة سبع وسبعين وستمائة / الكنى والألقاب ٣ : ٢٢٥ / معجم المؤلفين ١٣ : ٢٠٢ / تهذيب الكمال .

(٣) ابن الصلاح أبو عمرو عثمان بن صلاح الدين عبد الرحمن الشهرزوري الأربلي الشافعي . كان من معاريف فقهاء الجمهور صاحب علم الحديث والفتاوى والفروع وكان أبوه من العلماء والفقهاء . وكان بارعاً في التفسير والحديث والفقه واللغة وأسماء الرجال ولد في شرخان قرب شهرزور وانتقل إلى الموصل ثم إلى خراسان فبيت المقدس حيث ولى تدريس الصلاحية . مؤلفاته كثيرة ونافعة له : معرفة أنواع علوم الحديث المشهور بين العلماء بمقدمة ابن الصلاح .

ينظر الأعلام ٤ : ٢٠٧ / هدية العارفين ٦ : ٦٥٤ الكنى والألقاب : ٣٢٥ / تهذيب الكمال .

(٤) السبكي : هو تقي الدين علي بن عبد الكافي بن علي : أخذ عن ابن الرفعة والشرف الدمياطي ، أكثر من التصنيف حتى بلغت مصنفاته أكثر من خمسين ومائة مصنف وهي تدل على تبحره في علم الحديث وغيره فهو أحد الحفاظ والمفسرين والمناظرين ولد في سبك من أعمال المنوفية بمصر سنة ٦٨٣ ثلاث وثمانين وستمائة وتوفي سنة ست وخمسين وسبعمائة . ينظر ذيل تذكرة الحفاظ لأبي المحاسن الحسيني ٣٩ - ٤٠ / طبقات الشافعية لولده التاج ٦ : ١٤٦ / ذيل تذكرة الحفاظ للسيوطي ٣٥٢ - ٣٥٤ .

(٥) الشافعية : نسبة إلى الإمام محمد بن إدريس الشافعي وشهرته تغني عن تعريفه حتي قال فيه الإمام أحمد بن حنبل إمام أهل السنة :

لولا الشافعي ما عرفنا فقه الحديث . وقال :

كانت أقضيئتنا في أيدي أصحاب أبي حنيفة ماتنزع حتى رأينا الشافعي فكان أفقه الناس في كتاب الله وفي سنة رسول الله - مات في مصر ودفن بها سنة ٢٠٤ أربع ومائتين .

قال : النووي رحمه الله تعالى كما جاء في شرح مسلم له وفي غيره هكذا هو في أكثر النسخ سبع أذرع وفي بعضها سبعة أذرع وهما صحيحان ، والذراع يذكر ويؤنث والتأنيث أفصح .

وأما قدر الطريق :

فإن جعل الرجل بعض أرضه المملوكة طريقاً مسبلة للمارين فقدرها إلى خبرته والأفضل توسيعها ، وليست هذه الصورة مرادة الحديث ، وإن كان الطريق بين أرض لقوم وأرادوا إحياءها فأتفقوا على شيء فذاك وإن - اختلفوا في قدره جعل قدره سبع أذرع وهذا مراد الحديث .

وَقَالَ وَلَدُهُ الْعَلَامَةُ ^(١) تاجُ الدِّينِ ابْنُ السُّبْكِيِّ فِي تَرْشِيحِهِ ^(٢) بَعْدَ أَنْ نَازَعَ ^(٣) فِي حَمْلِ الْحَدِيثِ عَلَى ظَاهِرِهِ وَأَنَّهُ مُأَوَّلٌ بِعُرفِ الْمَدِينَةِ ^(٤) :
إِنَّ مَذْهَبَ أَبِي حَنِيفَةَ :

= أما إذا وجدنا طريقاً مسلوكاً وهو أكثر من سبعة أذرع فلا يجوز لأحد أن يستولي على شيء منه وأن قل لكن له عمارة ماحواله من الموات .

أما كلام ابن الصلاح فتماه كما في فتاواه بعد أن سئل :
مامقدار عرض الطريق ؟ وكـم تكون ذراعاً إذا وقع النزاع فيه ؟
فأجاب :

حسناً في هذا قضى رسول الله (ﷺ) . وقد روى أبوهريرة - رضي الله عنه - عن رسول الله (ﷺ) :
«إنه قضى عند الاختلاف في الطريق أن يجعل عرضه سبعة أذرع» .
روياه في صحيحهما .

ثم هذا محمول على طريق تكون بين طريق محياة . واختلف أصحابها في مقدار ما يتركونه طريقاً .
أما الطريق التي تجعل في الأرض المملوكة فهي على قدر ما جعله من هو مالك لساقتها . والله أعلم .
فتاوى ابن الصلاح دار المخطوطات تحت رقم ٣٣٧ فقه شافعي مخطوط .

(١) العلامة : رجل علامة أي عالم جداً والهاء للمبالغة . مختار الصحاح : ٤٥٢ مادة علم .

(٢) تاج الدين السبكي : هو قاضي القضاة تاج الدين عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي . كان فاضلاً ألف وهو في حدود العشرين . قرأ على المزني والذهبي ولازم الأخير وأمعن في طلب الحديث ، كان طلق اللسان قوي الحجة وهو فقيه شافعي لغوي أصولي مفسر نحوي له :

ترشيح التوشيح والذي أنقل عنه مقابلة وهو كتاب في الفقه الشافعي اطلعت عليه مخطوطاً في دار المخطوطات المصرية فقه شافعي تحت رقم ١٤١٠ وهو كتاب جيد طبقات الشافعية ١ : ١٧ وغيرها . وله طبقات الشافعية الكبرى المعروفة .

توفي بدمشق سنة احدى وسبعين وسبعمائة (٧٧١هـ) . ينظر البدر الطالع ١ : ٤١٠ / بغية الوعاة ١ : ١٧٦ / الإعلام ٤ : ١٨٤ / طبقات الشافعية ٣ : ١٤٠ .

(٣) نازع : نازعه منازعة جاذبة في الخصومة وبينهم نزاعة أي خصومة في حق والتنازع التخاصم . مختار الصحاح مادة نزع : ٦٥٤ .

(٤) المدينة بالفتح علم على عدة مواضع ، منها : مدينة أصفهان وتعرف بشهرستان ومدينة بخارى وعدة مدن أخرى منها مدينة الرسول عليه الصلاة والسلام والتي شرفت بهجرة الرسول (ﷺ) إليها ثم تبعه أصحابه فصارت المدينة - بعد أن كان اسمها يثرب في الجاهلية - حصن الإسلام وعرينه مهبط وحى الله ومثوى رسول الله ترداد جبريل عليه السلام في سماءها كثيراً ، فيها قبور خيرة صحابة رسول الله (ﷺ) وفيها البقيع وفيها الروضة الشريفة وفيها أول مسجد أسس على التقوى مسجد قباء . صلى الله على ساكنها وسلم إلى يوم يجمعنا الله به عند ربه .

ينظر مراصد الإطلاع ٣ : باب الميم والبدال ٣ : ١٢٤٦ .

وعرف المدينة : هو الذي احتج فيه كثيراً الإمام مالك بن أنس إمام دار الهجرة وجعله أصلاً عنده يحتاج به في الاستدلال على الأحكام الشرعية .

ولعل المصنف قد أخطأ في النقل عن ابن السبكي إذ الوارد عنه في ترشيحه غير هذا وهو لم يأت بهذه الرواية أو الترجيح وإنما الذي في كتابه الترشيح - كتاب إحياء الموات :

قدر الطريق :

ففي زيادة الروضة :

التَّقْدِيرُ بِسَبْعَةِ أَذْرُعٍ فِي أَرْضٍ يُرِيدُ أَصْحَابُهَا إِحْيَاءَهَا .

وَقَدْ تَقَدَّمَ مَعْنَى ذَلِكَ فِي كَلَامِ الطَّحَاوِيِّ .

وَلَعَلَّهُ اعْتَمَدَ ذَلِكَ فِي جَعْلِ هَذَا مَذْهَبَ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَجُأَوَزَةُ الْمِقْدَارِ الشَّرْعِيِّ لَا تَجُوزُ إِلَّا أَنْ تَدْعُو الضَّرُورَةُ إِلَيْهِ بِأَنْ يُتَحَقَّقُ الضَّرَرُ الْعَامُّ مَعَهُ فَيَزَادُ دَفْعاً لِلضَّرَرِ .

فَإِنَّ الْأَمْصَارَ مُتَفَاوِتَةً فِي الْكِبَرِ وَالصَّغَرِ وَبِذَلِكَ تَتَفَاوَتُ الْحَاجَةُ إِلَى سِعَةِ الطَّرِيقِ فَفِي مِثْلِ الْقَاهِرَةِ لَا تَكْفِي السَّبْعَةُ أَذْرُعٌ لِأَنَّ الْحَاجَةَ مَاسَّةٌ إِلَى أَكْثَرِ مِنْ ذَلِكَ وَالضَّرَرُ لَا يَنْدَفِعُ بِهِ ، وَالْحَدِيثُ قَدْ حَمَلَهُ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ ^(١) عَلَى عُرْفِ الْمَدِينَةِ الشَّرِيفَةِ ، وَهِيَ مَعْلُومَةُ الصَّغَرِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْقَاهِرَةِ .

= أما قدر الطريق فقل من تعرض لضبطه وهو مهم جداً إلى أن قال :
وان كان بين أراضي يريد أصحابها إحياءها ، فإن اتفقوا على شيء فذاك وإن اختلفوا فقدروه سبع أذرع .
فهذا معنى ما ثبت في صحيح البخاري ومسلم عن أبي هريرة قضى رسول الله (ﷺ) عند الاختلاف في الطريق أن يجعل عرضه سبع أذرع انتهى .
وتبعه الوالد في شرح المنهاج .
واعلم أن النووي اعتمد فيما ذكره على فتوى ابن الصلاح به ، ومنقول المذهب :
أن المرجع في ذلك إلى الحاجة به .
صرح الماوردي في الحاوي والرويان في البحر في باب القسمة ، وذكر الحديث ، وقالوا : انه محمول على عرف المدينة ، فإن البلاد تختلف طرقها بحسب اختلافها وقد يكون في بعض البلاد ما هو أقل من هذا وقد يكون ما هو أكثر ، وهذا في الطريق العامة .

وأما الخاصة بين شريكين يتنازعان قدر الطريق :
فالشافعي رحمه الله تعالى يعتبر الحاجة أيضاً وما جرت العادة وأبو حنيفة يقدره بما تسعه الحمول ، فانظر كيف عقد المسئلة خلافة ولم يذكر فيها أن أحداً قال بتعميم الحديث في كل ورود وصدر . ثم ذكر كلام الطحاوي وحمله للحديث وغيره من العلماء .

ثم قال : ويشبه أن يكون معناه إذا بني أوقف للبيع بحيث تبقى للمارين عرض الطريق سبعة أذرع لا يمنع لأن هذا القدر يزيل ضرر المارة ، وكذلك في أراضي القرى التي تزرع إذا خرجوا من حدود أراضيهم إلى ساحاتهم لم يمنعوا إذا تركوا للمارة سبعة أذرع كما هو الغالب ، ولا يمكن أن يقال لايزاد على سبعة أذرع مع الحاجة إلى الزيادة وعلى غير الشوارع فأما ما هو شارع مستمر مطروق فلا يحل لأحد أن ينقص منه بوجه . وقد تعين بهذا كله أنه لم يقل أحد انه بمعنى الحصر الذي أفتى به ابن الصلاح وتبعه النووي والوالد والظن بهم - رحمهم الله - لو رأوا ما قال هؤلاء لما خالفوه .

وأما حديث الطريق فلم نر من جرى على ظاهره والظن بمن حاول ذلك أن يذكر خلاف المخالفين فيه ويدفعه ثم لا يوجب له ذلك أن يكون هو المذهب ، فقد تبين لنا ما أفتوا به من قدر الطريق خلاف عادة المذهب . التوشيح على الترشيح ٥٤-٥٧ . مخطوط دار المخطوطات المصرية تحت رقم رقم ١٤١٠ فقه شافعي

(١) المروى عن الشافعي أن هذا الحديث محمول على قدر الحاجة في الطريق وقال : فإن ذلك عرف المدينة . ==

وَإِنْ كَانَتْ بُقْعَتُهَا الْمَشْرِقَةُ بِسَيِّدِ الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ ^(١) أَشْرَفَ وَأَعْظَمَ مَكَانٍ فِي الْأَرْضِ وَالسَّمَاءِ ، فَمَا ظَنُّكَ بِالْقَاهِرَةِ الَّتِي هِيَ أَعْظَمُ بِلَادِ الْإِسْلَامِ مِنْ غَيْرِ شَكٍّ . وَتَحَقُّقُ الْإِحْتِيَاجِ فِيهَا إِلَى أَكْثَرِ مِنْ ذَلِكَ ظَاهِرٌ . جَعَلَهَا اللَّهُ دَارَ إِسْلَامٍ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ آمِينَ .

فَانْقَطَعَ عَدَمُ التَّنَاهِي وَوُجِدَتِ النِّهَايَةُ بِتَقْدِيرِ مِقْدَارِ الْحَاجَةِ ^(٢) وَأَمَّا كَلَامُ صَاحِبِ الذَّخِيرَةِ فَمَعْلُومٌ أَنَّهُ إِنَّمَا هُوَ فِي الطَّرِيقِ الَّتِي لَازِمَةٌ فِيهَا ، وَهِيَ الْأَرْضِي ^(٣) .
وَالْفَرْقُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ سِكَكِ الْبُلْدَانِ أَظْهَرَ مِنْ أَنْ يُبَيَّنَّ عَلَيْهِ ^(٤) .

= صرح بالنقل عن الشافعي لهذا التفسير للحديث الماوردي والرويانى نقل ذلك عنهما الزركشي متابعاً للأذري كما جاء في إرشاد الساري : قال الزركشي تبعاً للأذري :

ومذهب الشافعي اعتبار قدر الحاجة والحديث محمول عليه ، فإن ذلك عرف المدينة صرح بذلك الماوردي والرويانى . إرشاد الساري ٤ : ٢٦٥ / وينظر لامع الدراري نقلاً عن القسطلاني ٦ : ٣٥١ / مغني المحتاج ٢ : ١٨٢ - ١٨٣ / إرشاد الساري ٤ : ٢٦٥ . / التوشيح ٥٤ - ٥٧ .

وزاد صاحب المغني :

فإن كان أكثر من سبعة أذرع أو من قدر الحاجة على ما مر لم يجز لأحد أن يستولي على شيء منه وإن قل ويجوز إحياء ماحوله من الموات بحيث لا يضر بالمارة والله أعلم .

(١) قال الطحاوي وإنه خاتم الأنبياء .

قال الأذري وذلك قول الله تعالى : « وَلَكِنْ رَسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ » - سورة الأحزاب .

قال الطحاوي وإمام الأتقياء قال الأذري :

والإمام الذي يؤتم به أي يقتدون به والنبى (ﷺ) إنما بعث للاقتداء به لقوله تعالى :

« قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ » - سورة آل عمران .

وكل من اتبعه واقتدى به فهو من الاتقياء .

وسيد المرسلين : فقد قال النبى (ﷺ) :

« أنا سيد ولد آدم يوم القيامة وأول من ينشق عنه القبر وأول شافع وأول مشفع » رواه مسلم .

فهو (ﷺ) أولهم وآخرهم وأفضلهم وسيدهم / ينظر العقيدة الطحاوية ٤١ - ٤٤ .

(٢) تقدم أن الجمهور يقول بتقدير الطريق العام بقدر ماتدعوا الحاجة إليه ولم يجعلوا قدراً معيناً على ذلك وعليه لابد من أن تكون لأي طريق نهاية وهذه النهاية هي الحاجة . وقد تقدم الكلام على ذلك . والله أعلم .

(٣) وبما يؤكد قول المصنف بأن صاحب الذخيرة يعني بقوله عدم التناهي - الأرض الحالية التي لازمة فيها قول صاحب

البنية وغيره : وإن كان أرضاً يرفع مقدار ما يمر فيه ثور لأنه لابد له من الزراعة فلا يجعل الطريق مقدار ما يمر به ثوران

معاً وإن احتاج إلى ذلك لأنه كما يحتاج إلى هذا يحتاج إلى العجلة فيؤدي إلى مالايتناهى . ينظر : البنية شرح الهداية

٨ : ٦٥٥ / شرح مجلة الأحكام ٣ : ١٥٢ .

(٤) قال ابن عابدين :

قلت : وبهذا عرف أن المراد بالطريق في الكتب الطريق في الأمصار دون الفياى والصحرى لأنه لا يمكن العدول عنه

في الأمصار غالباً دون الصحرى . الدر المختار مع الحاشية لابن عابدين ٦ : ٥٩٧ .

==

وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

وَكَيْفَ لَا يَهْدُمُ مَا وَضَعَ فِي طَرِيقِ الْعَامَّةِ وَاخْتَصَّ بِهِ وَاحِدٌ دُونَ شُرَكَائِهِ اخْتِصَاصاً
لَيْسَ مِنْ جِنْسِ حَقِّهِ (١) .

وَقَدْ قَالَ التَّمَرِثَاشِيُّ نَاقِلاً عَنِ الْمُتَّقَى عَنْ مُحَمَّدٍ :

رَجُلٌ يَسُدُّ عَلَى النَّاسِ فَنَاءَهُمْ لَمْ يَجْزُ ، وَإِنْ كَانَ بِأَمْرِ الْوَلِيِّ .

وَالْفَنَاءُ مَا عِدَّ لِحَوَائِجِ الدَّارِ ، وَفِي الْحِيطَانِ أَفْنِيَةُ الْأَبْوَابِ الَّتِي فِي الطَّرِيقِ الشَّارِعِ
لَيْسَتْ بِمَمْلُوكَةٍ لِأَصْحَابِ الدُّورِ (٢) .

وَلَوْ أَرَادُوا أَنْ يُحْدِثُوا شَيْئاً فِي أَفْنِيَّتِهِمْ فَهَذَا وَمَا أَحْدَثُوا فِي الْأَفْنِيَةِ سَوَاءٌ (٣) .

ثُمَّ نَقَلَ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - .

يَبِيعُ الدَّارَ بِفَنَائِهَا فَاسِدٌ (٤) ، قَالَ مُحَمَّدٌ :

= وبذا لا يعد الطريق في الأرض الفضاء طريقاً بالمعنى الشرعي حيث يمكن العدول عنه والزيادة عليه عند الحاجة بدون زيادة مسبقة فما يمنع من مرور بقريتين في أرض فضاء خالية من السكان والبناء إذا ما احتيج إلى ذلك . والله أعلم .

(١) ليس لإنسان دون آخر أي اختصاص من الاختصاصات دون سائر الأمة إذ يستوي فيه العام والخاص الذكر والأنثى المسلم والذمي لذلك لا يجوز لأحد أن يختص بشيء منه خصوصاً إذا صاحب هذا الاختصاص ضرر بعامة الناس أو اعترض عليه معترض منهم ، وذلك لأن درء المفاسد مقدم على جلب المصالح ولو جاز ذلك على الجملة ، لأن الطريق للسلوك دون الوقوف للرجل السير في الطريق بنفسه وبدوابه . أما تملكه أو شيئاً منه فلا يجوز ، لأن رقبة الطريق النافذ لا تكون ملكاً لأحد من المسلمين وإنما لهم حق المرور فقط . والله أعلم .

ينظر الفتاوى البرازية ٦ : ٤٢ فما بعدها / بدائع الصنائع ٧ : ١٥١٢ .

(٢) وقامه : ولو أرادوا أن يحدثوا شيئاً في أفنيتهم فهذا وما أحدثوا في غير الأفنية سواء ، شرح التمرثاشي على الجامع الصغير مخطوط .

(٣) لأن أفنيتهم ليست ملكاً لهم عند الامام كما أن أفنية الطريق ليست ملكاً لهم لذلك لم يجوز أن يحدثوا في نوعي الفناء شيئاً ، وإنما لهم الارتفاق . والله أعلم والفناء بكسر الفاء سعة امام الدار والجمع أفنية وفناء الدار ما امتد من جوانبها ، لسان العرب مادة فنى ٧٤٧٧ .

(٤) المختصر الكافي ٢ : ٦٨ فما بعدها .

وفي المعنى لابن قدامة :

الذي قرب من العامر ولم يتعلق بمصالحه حق لأحد ففي إحياءه روايتين : يجوز إحياءه قال أحمد في جبانة بين قريتين من أحيائها فهي له وهذا مذهب الشافعي لعموم قوله عليه السلام ، من أحيأ أرضاً ميتة فهي له وبه قال أبو يوسف :

==

وَأُظِنُّ فِي قَوْلِ أَبِي يُوسُفَ جَائِزٌ .

قُلْتُ :

وَهَذَا مِثْلُ مَا نُقِلَ عَنْ مُحَمَّدٍ فِي الْمُخْتَصَرِ الْكَافِي فِي كِتَابِ الْقِسْمَةِ :

وَإِذَا اقْتَسَمَ قَوْمٌ دَارًا بِهَا كَنِيفٌ شَارِعَةٌ عَلَى الطَّرِيقِ الْأَعْظَمِ أَوْ ظِلَّةٌ فَلَيْسَ يُحْتَسَبُ
بِذَرَعِ الظِّلَّةِ وَالْكَنِيفِ فِي ذَرَعِ الدَّارِ ^(١) .

قَالَ شَمْسُ الْأَيْمَةِ فِي مَبْسُوطِهِ مُعَلَّلًا :

لِأَنَّ مَا نَحْتُ ذَلِكَ طَرِيقٌ هُوَ حَقٌّ لِحِمَاةِ الْمُسْلِمِينَ فَكَيْفَ يُذَرَعُ ذَلِكَ فِي قِسْمَةِ الدَّارِ
بَيْنَهُمْ ، أَلَا تَرَى أَنَّ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ : أَنَّ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ أَنْ يُخَاصِمَ فِي
رَفْعِ ذَلِكَ الْبِنَاءِ .

= ولأن النبي (ﷺ) أقطع بلال بن الحارث المزني العقيق وهو يعلم انه بين عمارة المدينة ، ولأنه موات لم يتعلق به مصلحة
العامر فجاز احياءه كالعين .
والرواية الثانية :

لا يجوز احياءه وبه قال أبو حنيفة والليث لأنه مظنة تعلق المصلحة به فانه يحتمل أن يحتاج إلى فتح باب في حائطه إلى
فناءه ويجعله طريقاً أو يخرب حائطه فيضع آلات البناء في فناءه وغير ذلك ولم يجز تفويت ذلك عليه بخلاف البعيد .
المغني ٥ : ٥٦٦ .

فالفناء عند الإمام وغيره ليس ملكاً لأحد بل يحق لصاحب الدار أن ينتفع به إلا أنه لا يجوز له بيعه وقال أحمد في رواية
ومالك والشافعي : كذلك أي يجوز الإرتفاق به قال ابن قدامة : (وما كان من الشوارع والطرق والرحاب بين
العميران فليس لأحد إحياءه سواء كان واسعاً أو ضيقاً وسواء ضيق على الناس أو لم يضيق لأن ذلك يشترك فيه
المسلمون وتتعلق به مصلحتهم فأشبهه مساجدهم . المغني ٥ : ٥٧٦ / فتاوى ابن تيمية ٣٠ : ٤٠٨ .

(١) والذي في مختصر الحاكم :

وَإِذَا اقْتَسَمَ الْقَوْمُ دَارًا وَفِيهَا كَنِيفٌ شَارِعٌ إِلَى الطَّرِيقِ الْأَعْظَمِ أَوْ ظِلَّةٌ ، فَلَيْسَ يُحْسَبُ بِذَرَعِ الظِّلَّةِ وَالْكَنِيفِ فِي ذَرَعِ
الدَّارِ ، وَلَوْ كَانَتِ الظِّلَّةُ فِي طَرِيقٍ غَيْرِ نَافِذٍ كَانَ ذَرْعُهَا يُحْسَبُ فِي ذَرَعِ الدَّارِ بِمَنْزِلَةِ عُلُوِّ فِي الدَّارِ سَفْلُهُ لغيرهم .
مختصر الكافي مخطوط : ورقة ٦٨ - ٦٩ .

والسبب في عدم جعل الظلة والكنيف في الذرع من الدار مع أنها على جدرانها هو . انها يقعان في هواء غير مسلوك
فإشراعهما عند الإمام أبي حنيفة يعتبر تعدياً مطلقاً أضر أوم يضر وعندهما يشترط الضرر .
لذلك جاز أن يدخل في ذرع الدار حينما كان إشراعهما على الطريق الخاصة وذلك لأن الطريق الخاصة ملك
لأصحابها فكذلك هوائها تبعاً للأصل . والله أعلم .
وفي الفتاوى الهندية :

ولو اقتسموا داراً وفيها كنيف شارع إلى الطريق الأعظم أو ظلة لم يحسب ذرعهما في ذرع الدار لأن الظلة والكنيف ليس
لها حق القرار لما كانا مثبتين على طريق العامة بل هما مستحقا النقص والمستحق للنقص كالمنقوض لكن يقوم على
من وقع في حيزه ولا يحسب في ذرعان الدار .

الفتاوى الهندية ٥ : ٢٠٤ / وينظر ملامسكين مع شرحه لأبي السعود ٢ : ٦٠٥ وما بعدها .

وَعِنْدَهُمَا إِذَا كَانَ فِيهِ ضَرَرٌ لِلْمُسْلِمِينَ فَكَذَلِكَ .

فَعَرَفْنَا أَنَّهُ لَا حَقَّ لِلشُّرَكَاءِ إِلَّا فِي نَقْضِ الْبِنَاءِ ، فَيُعْتَبَرُ قِيَمَةُ ذَلِكَ فِي الْقِسْمَةِ بَيْنَهُمْ
فَأَمَّا أَنْ تُذَرَعَ مَعَ ذَرَعِ الدَّارِ فَلَا ^(١) .
وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

وَفِي الْعِمَادِيَّةِ ^(٢) :

الصَّحِيحُ مِنْ مَذْهَبِ أَبِي حَنِيفَةَ أَنَّ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْ أَحَادِ النَّاسِ حَقُّ الْمَنْعِ وَحَقُّ
الطَّرْحِ ، يَعْنِي بَعْدَ الْفِعْلِ وَقَبْلَهُ سَوَاءٌ أَضَرَّ أَوْ لَمْ يَضِرَّ . ثُمَّ حَكَى قَوْلَ الصَّاحِبَيْنِ ^(٣) .
وَنَقَلَ صَاحِبُ الْعِمَادِيَّةِ وَغَيْرُهُ عَنِ الْمُنْتَقَى :
إِذَا أَرَادَ أَنْ يَبْنِيَ كَنِيفًا أَوْ ظَلَّةً عَلَى طَرِيقِ الْعَامَّةِ فَإِنِّي أَمْنَعُهُ عَنْ ذَلِكَ ، فَإِنْ بَنَى ثُمَّ
اِخْتَصَمُوا نَظَرْتُ فِيهِ :

فَإِنْ كَانَ فِيهِ ضَرَرٌ أَمَرْتُهُ أَنْ يَقْلَعَ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ ضَرَرٌ تَرَكْتُهُ عَلَى حَالِهِ .
وَقَالَ مُحَمَّدٌ - رَحِمَهُ اللَّهُ .

وَإِذَا أَخْرَجَ الْكَنِيفَ وَلَمْ يُدْخِلْهُ فِي دَارِهِ وَلَمْ يَكُنْ فِيهِ ضَرَرٌ تَرَكْتُهُ ، وَإِنْ أَدْخَلَهُ فِي دَارِهِ
يُمنَعُ عَنْهُ ، لِأَنَّهُ إِذَا أَدْخَلَهُ فِي دَارِهِ فَالْبَيْتَةُ ^(٤) عَلَى الَّذِي يُخَاصِمُ أَنَّهُ مِنَ الطَّرِيقِ ^(٥) .

(١) وفي معراج الدراية :

لأن الهواء فيما زاد على طول الباب مقسوم بينهم - أصل الطريق - فصار بانياً على خالص حقه وإن كان فيما دون
طول الباب يمنع من ذلك لأن قدر الطول من الهواء مشترك والبناء على الهواء المشترك لا يجوز من غير رضا الشركاء .
وهذا في - الطريق الخاص - أما في العام ، فما فوق الباب مشترك أيضاً لحاجة الناس إلى دخول الأحمال والقوافل
والهوادج والعربات العالية . والله أعلم .
ينظر معراج الدراية - كتاب القسمة / مخطوط .

(٢) عبدالرحيم أبو الفتح زين الدين بن أبي بكر عماد الدين بن صاحب الهداية مؤلف الفصول العمدية تقدم .

(٣) الفصول العمدية ، مخطوط المكتبة الأزهرية . وينظر / الجامع البرهاني والذخيرة البرهانية / مخطوطان .

كذلك قال صاحب المحيط البرهاني :

والحق في طريق العامة للعامة ويكفي بطلب واحد من العامة . المحيط البرهاني كتاب الجنايات ٤ ورقة ٤٧١ .

(٤) البينة العلامة والدليل والحجة الظاهرة . ينظر لسان العرب مادة بين : ٤٠٦ .

(٥) الفصول العمدية / الأزهر الشريف مخطوط / الذخيرة البرهانية كتاب الاستحسان جامع الفصولين الفصل الخامس

والثلاثين ٢ : ٢٦٣ .

وَقَالَ فِي رَجُلٍ لَهُ ظِلَّةٌ فِي سِكَّةٍ غَيْرِ نَافِذَةٍ :

فَلَيْسَ لِأَصْحَابِ السِّكَّةِ أَنْ يَهْدِمُوهَا إِذَا لَمْ يُعْلَمْ كَيْفَ كَانَ أَمْرُهَا ، وَإِنْ عُلِمَ أَنَّهُ
بَنَاهَا عَلَى السِّكَّةِ هُدِمَتْ ، وَلَوْ كَانَتِ السِّكَّةُ نَافِذَةً هُدِمَتْ فِي الْوَجْهَيْنِ . وَقَالَ
أَبُو يُوسُفَ .

إِنْ كَانَ فِيهِ ضَرَرٌ هُدِمَتْ وَإِلَّا فَلَا ^(١) .

وَفِي الْقَنِيةِ ^(٢) :

قَالَ أَحَدُ الْجَارِيَيْنِ لِلْآخَرِ :

هَذَا السَّابِاطُ ^(٣) الَّذِي أَخْرَجْتَهُ مُحَدَّثٌ ، وَقَالَ الْآخَرُ :

كَانَ كَذَلِكَ فِي الْقَدِيمِ ، فَالْقَوْلُ لِلْمُدَّعِي لِكَوْنِهِ مُتَمَسِّكًا بِالْأَصْلِ ، وَالْبَيِّنَةُ بَيِّنَةٌ مَنْ
يَدَّعِي أَنَّهُ مُحَدَّثٌ فَإِنْ أَقَامَا فَبَيِّنَةٌ مَنْ يَدَّعِي أَنَّهُ مُحَدَّثٌ أَوَّلَى وَبَعْضُهُمْ عَلَى عَكْسِهِ قَالَ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَالصَّحِيحُ ، هُوَ الْأَوَّلُ ^(٤) .

(١) والحاصل :

إن ما كان على طريق العامة إذا لم يعرف حالها على قول محمد تجعل حديثه حتى كان للإمام رفعها وما كان في سكة غير
نافذة :

إذا لم يعرف حالها تجعل قديمة حتى لا يكون للأمر رفعها . الذخيرة البرهانية كتاب الاستحسان ٢ : ٥٢٧ / جامع
الفصولين ٢ : ٥٦٢ / الفتاوى البزازية ٣ : ٤٢١ نوع في الطرق والأبواب . الفصول العمدية مخطوط المكتبة
الأزهرية .

(٢) القنية : قنية المنية على مذهب أبي حنيفة للشيخ الإمام نجم الدين مختار بن محمود الزاهدي المتوفى سنة ثمانية وخمسين
وستمائة (٦٥٨) مشهورة بضعف الرواية وإن صاحبها قدري . كشف الظنون ٢ : ١٣٥٧ .

(٣) الساباط : والساباط سقيفة بين حائطين تحتها طريق والجمع سوابيط . مختار الصحاح مادة سبط : ٢٨٣ .

(٤) قال في تنقيح الفتاوى الحامدية وغيرها :

إذا تعارضت بينة القدم والحدوث ففي البزازية والخلاصة فبينة القدم أولى .

وفي ترجيح البيان للبغدادي عن القنية .

بينة الحديث أولى : والبينه بينة من يدعي أنه محدث .

وذكر العلائي في شرح الملتقى :

إن بينة القدم أولى في البناء وبينه الحدوث أولى في الكنيف .

قال في الحاوي الزاهدي :

له كنيف في طريق العامة فزعم غيره أنه محدث وزعم صاحبه أنه قديم وأقاما البينة فالبينة بينة من يدعي أنه محدث
لأنها تثبت ولاية . .

==

ثم رقم لآخر القول في هذا قول المدعي بالقدم لكونه متمسكاً بالأصل .

وَلِكُلِّ أَحَدٍ حَقُّ قَلْعِ الْجَنَاحِ فِي السَّكَّةِ النَّافِذَةِ وَإِنْ كَانَ قَدِيمًا، إِنَّمَا الْفَرْقُ بَيْنَ الْقَدِيمِ وَالْحَدِيثِ فِي سَكَّةٍ غَيْرِ نَافِذَةٍ (١).

= وفي رسالة الحجج والبيانات :

أن الأصل في ترجيح البيعة على ما ذكر في الأصول هو :

إنما هو كونها مثبتة خلاف الظاهر إذ البيعة إنما شرعت لاثبات أمر حادث واليمين لابقائه على ما كان . فعلى هذا بيعة الحدوث تقدم ، وما في البرازية والخلاصة من تقديم بيعة القدم فذاك في البناء لأن صدر عبارتها في البناء ويزيد هذا ما في شرح الملتقى : وفي غير البناء بيعة الحدوث مقدمة لأنها تثبت أمراً حادثاً فتأمل .

(١) وكل أحد من أهل الخصومة ، والذين تقدم ذكرهم - إن يقلع الجناح إذا كان في سكة نافذة لأن المحدث تصرف في ملك غيره وتعدى فلم يقر على تعديده ولم يجوز له ذلك فكان لأهل الخصومة الحق في إزالة المحدث ، وإن كان قديماً إذا كان في الجناح المحدث ضرر عند الجمهور وبدون ضرر عند الإمام أبي حنيفة أيضاً .

جاء في جامع الفصولين :

له ظلة في غير النافذة ليس لأهلها هدمها لو لم يعلم كيف كان أمرها فلو علم أنه بناها على السكة هدمت ، ولو نافذة هدمت في الوجهين .

وفي المحيط البرهاني .

فإن كانت هذه الأشياء قديمة لا يكون لأحد حق الدفع وإن كان لا يدري حالها تجعل حديثة فيطالب المحدث بإزالتها ورفعها من الطريق .

وهذا هو الأصل إنما يكون من هذه الأشياء على طريق العامة ولا يعرف حاله أن يجعل حديثاً حتى كان له حق الرفع ، وإن أخرج شيئاً من هذه الأشياء إلى الطريق الخاص في سكة غير نافذة فإن لكل واحد من أهل السكة إزالتها ، وإن كانت قديمة فليس لأحد حق الرفع . المحيط البرهاني ٤ : ٤٧١ / جامع الفصولين ٢ : ٢٦٣ .

الجمهور على وجوب إزالة ما يضر في الطريق العام قال ابن عابدين :

أقول :

وبه ظهر أنه لا يجوز أحداث شيء مما مر كالميزاب والدكان ونحو ذلك مما يبقى لأن دفع الضرر عن العامة أولى من دفع الضرر عن الواحد .

وقال الشافعية :

الطريق النافذ لا يتصرف فيه بما يضر بالمارة والا جاز .

وقال صاحب الكافي من الحنابلة :

ولا يجوز أن يشرع إلى الطريق النافذ جناحاً وهو الروشن وهو المستولي على هواء الطريق على حائطين . وبمثله قال المالكية ونقل صاحب تكملة المجموع فقال :

وإذا ثبت هذا في الميزاب - الجواز - ثبت في الروشن مثله لأن الناس يخرجون الرواش من عهد رسول الله (ﷺ) إلى يومنا من غير نكير فدل ذلك على أن الاجماع منعقد على جواز ذلك في الحدود والصفات التي يرسمها الإمام ، ولأنه ارتفاق بما لم يتعين عليه ملك أحد من غير اضرار فجاز .

فالمتفق عليه الجواز بدون ضرر ولا يحتاج كونه قديماً أو حديثاً بعد إزالة الضرر أو بعد كونه غير ضار ، فلا يزال سواء في الطريق العام أو في الطريق الخاص . والله أعلم .

ينظر : حاشية ابن عابدين ٦ : ٥٩٧ / الفتاوى الهندية ٥ : ٣٩٥ / مغني المحتاج ١ : ١٨٢ / تكملة المجموع ١٣ : ٣٩٦ / البهجة شرح التحفة ٢ : ٣٣٨ / الكافي ٢ : ٢١٠ .

وقد قال صاحب التحفة من المالكية :

وهو على الحدوث حيث يثبت ... خلافة بهذا القضاء ثبتا .

قال في الإتيان شرح تحفة الأحكام :

يعني أنه إذا وقع النزاع في الضرر هل هو قديم فيبقى ولا يزال أو حادث فيزال فإنه يحمل على الحدوث حتى يثبت قدمه على مدعى القدم وقال ابن سلمون :

==

وَفِي التَّجْنِيسِ وَالْمَزِيدِ لِبُرْهَانَ الدِّينِ الْمَرْغِينَانِي ، مُؤَلَّفِ كِتَابِ الْهُدَايَةِ ^(١) .
فِي كِتَابِ الْغَضَبِ ^(٢) :

رَجُلٌ اتَّخَذَ كَنِيفًا فِي دَارِهِ وَأَشْرَعَهُ ^(٣) عَلَى طَرِيقِ الْمُسْلِمِينَ أَوْ كَانَ لَهُ دَارَانِ :
إِحْدَاهُمَا يَمْنَةً وَالْأُخْرَى يَسْرَةً وَبَيْنَهُمَا طَرِيقُ الْمُسْلِمِينَ فَبَنَى عَلَيْهِ ظِلَّةً ، فَهَذَا عَلَى
وَجْهَيْنِ

إِمَّا أَنْ يَضُرَّ بِالطَّرِيقِ أَوْ لَا يَضُرَّ . فَفِي الْوَجْهِ الْأَوَّلِ لَمْ يَسْعُهُ أَنْ يَفْعَلَ وَفِي الْوَجْهِ
الثَّانِي يَسْعُهُ ، وَمَنْ خَاصَمَهُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ قَبْلَ الْبِنَاءِ فَلَهُ أَنْ يَرْفَعَهُ وَبَعْدَ الْبِنَاءِ لَهُ أَنْ يَهْدِمَهُ
لِأَنَّ الْحَقَّ لَهُمْ ^(٤) .

= واختلف في الضرر أن اشكل هل هو قديم أو محدث ففي أحكام ابن زياد إنه محمول على أنه محدث حتى يثبت أنه
قديم .

وفي كتاب ابن سحنون أنه محمول على أنه قديم حتى يعلم أنه محدث .
وبالأول القضاء . أ هـ .

الاتقان ، شرح تحفة الأحكام ٢ : ٢٤٦ .

(١) المرغيناني : هو شيخ الإسلام برهان الدين علي بن أبي بكر بن عبد الجليل الفرغاني المرغيناني العلامة المحقق الفقيه
الحنفي .

كان إماماً فقيهاً حافظاً محدثاً مفسراً جامعاً للعلوم ضابطاً للفنون متقناً محققاً نظاراً زاهداً ورعاً بارعاً فاضلاً لم تر
العيون مثله في العلم والأدب .

وكتبه شاهدة على سعة باعه وتبحره في العلوم . وكتابه الهداية من أنفع كتب الحنفية وأكثرها انتشاراً ومن كتبه النافعة
الأخرى التجنيس والمزيد وهو كتاب لا يزال مخطوطاً حسب علمي ورأيت منه نسخة مخطوطة في الأزهرية بخط نسخ
جميل ونسخة أخرى في الدار دون الأولى وقد نقلت عنه هنا وقابلت عليه .

ينظر أعلام الأخيار ورقة ١٩٩ - ٢٠٣ / الفوائد البهية : ١٤١ / هدية العارفين ٤ : ٢٦٦ .

(٢) الغصب : أخذ الشيء ظلماً وبابه ضرب .

وفي الشرع : أخذ مال محترم متقوم بغير إذن المالك على وجه يزيل يد المالك إن كان في يده أو يقصر يده إن لم يكن في
يده . / الفتاوى الهندية نقلاً عن محيط السرخسي ٥ : ١١٩ / مختار الصحاح مادة غصب : ٤٧٥ .

(٣) أشعره : أشعر باباً إلى الطريق أشعره أي فتحه . مختار الصحاح مادة شرع ٣٣٥ .

(٤) التجنيس والمزيد : ورقة (١٤٨) مخطوط دار المخطوطات بمصر فقه حنفي رقم ٧٣ .

وفي البزازية عن هشام :

له داران يمنة ويسرة أراد أن يبني على طريق بينهما ظلة ولا يضر بالطريق العام . قال محمد - رحمه الله - لا بأس به
وإن خاصمه بعد البناء لأهدمه وأن قبل البناء أمنعه وفي الذخيرة :

وفي قسمة عيون المسائل :

اتخذ كنيفاً في داره أو أشعره إلى طريق المسلمين أو كانت داران أحدهما يمنة والأخرى يسرة وبينهما طريق للمسلمين
بنى عليه ظلة .

==

وَنَقَلَ فِي الْفُصُولِ عَنْ نَوَادِرِ ابْنِ سَمَاعَةَ ^(١) عَنْ مُحَمَّدٍ رَحِمَهُمَا اللَّهُ:

رَجُلٌ اشْتَرَى دَارًا وَبِهَا ظِلَّةٌ عَلَى طَرِيقٍ نَافِذٍ لِلْعَامَّةِ عَلَى حَايِطِ الدَّارِ وَحَايِطِ الْجَارِ فَانْهَدَمَتِ الظِّلَّةُ بَعْدَ مَا قَبَضَ الدَّارَ وَالظِّلَّةَ فَأَرَادَ أَنْ يُعِيدَهَا لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ، وَهَذَا لِأَنَّهُ إِنَّمَا اشْتَرَاهَا عَلَى أَنَّ الْحَقَّ فِيهَا أَنْ تُهْدَمَ، وَلَوْ كَانَتِ الظِّلَّةُ عَلَى طَرِيقٍ غَيْرِ نَافِذَةٍ فَلَهُ أَنْ يُعِيدَ الظِّلَّةَ، وَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَهْدِمَهَا وَإِنْ عَلِمَ أَنَّ الظِّلَّةَ مُحْدَثَةٌ.

وَأَمَّا إِذَا كَانَتِ الظِّلَّةُ عَلَى طَرِيقٍ نَافِذٍ فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يُعِيدَهَا، وَلَا خِيَارَ لَهُ فِي الدَّارِ، وَهُوَ إِنَّمَا اشْتَرَاهَا عَلَى أَنَّ الْحَقَّ فِيهَا أَنْ تُهْدَمَ ^(٢).

= فَإِنْ كَانَ يَضُرُّ بِالطَّرِيقِ لَمْ يَسَعِهِ أَنْ يَفْعَلَ وَإِنْ كَانَ لَا يَضُرُّ وَسَعَهُ أَنْ يَفْعَلَ وَمِنْ خَاصَمِهِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ قَبْلَ الْبِنَاءِ فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَبْنِيهَا وَبَعْدَ الْبِنَاءِ أَنْ يَهْدِمَهَا وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ. الْفَتَاوَى الْبَزَازِيَّةُ ٦: ٤١٣ / الذَّخِيرَةُ الْبَرْهَانِيَّةُ ٢: ٥٢٧ كِتَابُ الْإِسْتِحْسَانِ. / الْمَحِيطُ الْبَرْهَانِيُّ مَتَرَفَاتٌ ٤: ٣٩٧ / الْفَتَاوَى الْوَلُولُاجِيَّةُ ٢: ٦٧.

(١) نَوَادِرُ ابْنِ سَمَاعَةَ لِلْقَاضِي أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ سَمَاعَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ هَلَالِ التَّمِيمِيِّ. حَافِظٌ مُحَدِّثٌ ثَقَّةٌ تَجَاوَزَ الْمِائَةَ وَهُوَ كَامِلُ الْقُوَّةِ وَثِقَةٌ إِبْنُ مَعِينٍ حَدَّثَ عَنِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ وَأَبِي يُوسُفَ وَمُحَمَّدَ لَهُ اخْتِيَارَاتٌ فِي الْمَذْهَبِ الْحَنْفِيِّ وَرَوَايَاتٌ وَكَانَ يَقُولُ بِالرَّأْيِ عَلَى مَذْهَبِ أَبِي حَنِيفَةَ. تُوُفِيَ سَنَةَ ثَلَاثٍ وَثَلَاثِينَ وَمِائَتَيْنِ.

يَنْظُرُ الْعَبْرَ ١: ١١٤ / كِتَابُ أَعْلَامِ الْأَخْيَارِ الْكُتُبِيَّةِ الثَّلَاثَةُ وَرَقَمَ: ٨٦ / الْوَافِي بِالْوَفَايَاتِ ٣: ١٣٩ فَمَا بَعْدَهَا.

(٢) وَذَلِكَ لِأَنَّ بَيْعَ الدَّارِ بِفَنَائِهَا فَاسِدٌ - كَمَا تَقْدُمُ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ - رَحِمَهُ اللَّهُ.

وَلَمَّا كَانَ بِنَاءُ الظِّلَّةِ فِي الْأَصْلِ تَعْدِيًّا وَإِزَالَةُ التَّعْدِي وَاجِبٌ فَالَّذِي اشْتَرَى الدَّارَ كَانَ يَعْلَمُ أَوْ يَنْبَغِي أَنْ يَعْلَمَ أَنَّ الظِّلَّةَ غَيْرُ دَاخِلَةٍ فِي بَيْعِ الدَّارِ لِأَنَّهَا بَارِزَةٌ عَلَى طَرِيقِ الْعَامَّةِ وَطَرِيقِ الْعَامَّةِ لَا يَمْلِكُهُ أَحَدٌ بَلْ هُوَ شَرَكَةٌ بَيْنَ عَامَّةِ النَّاسِ فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَخْتَصَّ بِهِ وَاحِدٌ دُونَ سَائِرِهِمْ.

وَكَذَلِكَ لِأَنَّ الْبَنَاءَ الْأَوَّلَ كَانَ مَتَعْدِيًّا فِي إِخْرَاجِهِ لِلجَنَاحِ بِشُغْلِ الطَّرِيقِ وَالظِّلَّةُ الْوَاردُ ذِكْرُهَا هُنَا إِنَّمَا هِيَ: السَّابَاطُ إِذْ أَنَّ الظِّلَّةَ تَكُونُ مَرْتَكِزَةً مِنْ جَانِبٍ وَاحِدٍ وَمِنْ طَرَفٍ وَاحِدٍ وَالسَّابَاطُ يَكُونُ مَرْتَكِزًا مِنَ الْجَانِبَيْنِ. وَهَذَا فِي الطَّرِيقِ الْعَامِ - النَّافِذِ.

أَمَّا فِي الطَّرِيقِ الْخَاصِّ فَالْأَصْلُ فِيهِ عَدَمُ الْإِزَالَةِ لَمَّا هُوَ مَوْجُودٌ حَتَّى الْمَشْكُوكِ فِيهِ، أَهْوَى قَدِيمٌ أَمْ حَدِيثٌ يَجْعَلُ قَدِيمًا فِيهَا وَيَحْكُمُ بَقَاؤَهُ لَذَلِكَ كَانَ لِصَاحِبِ الظِّلَّةِ الْمُتَهْدِمَةِ إِعَادَةُ بِنَائِهَا لِأَنَّهَا كَانَتْ فِي الْأَصْلِ مَوْجُودَةً فَكَانَ لَهُ حَقُّ الْإِعَادَةِ. وَعَنْ مُحَمَّدٍ:

اشْتَرَى دَارًا لَهُ ظِلَّةٌ عَلَى طَرِيقِ الْعَامَّةِ عَلَى حَائِطِ الدَّارِ وَعَلَى حَائِطِ الْعَامَّةِ وَحَائِطُ الْجَارِ فَانْهَدَمَتِ الظِّلَّةُ لَيْسَ لَهُ إِعَادَتُهَا إِذَا اشْتَرَاهَا عَلَى أَنَّ الْحَقَّ هَدْمُهَا وَلَوْ فِي غَيْرِ النَّافِذَةِ فَلَهُ إِعَادَتُهَا وَلَوْ عَلِمَ أَنَّهَا مُحْدَثَةٌ فَلَيْسَ لَهُ إِعَادَتُهَا كَمَا فِي النَّافِذَةِ وَلِاخْتِيَارِ لَهُ فِي الدَّارِ إِذَا اشْتَرَاهَا عَلَى أَنَّ الْحَقَّ مَامَرٌ. قَالَ فِي مَجْمَعِ الْأَنْهَرِ.

وَلَا تَدْخُلُ الظِّلَّةُ فِي بَيْعِ الدَّارِ وَكَذَا السَّابَاطُ لَا يَدْخُلُ وَالَّذِي يَكُونُ أَحَدُ طَرَفَيْهِ عَلَى الدَّارِ وَالطَّرَفِ الْآخَرِ عَلَى دَارٍ أُخْرَى أَوْ عَلَى الْأَسْطُوَانَاتِ فِي سَكَّةٍ وَمَفْتَحِهَا فِي الدَّارِ الْمُبِيعَةِ. كَمَا فِي الْفَتْحِ.

يَنْظُرُ فَتْحُ الْقَدِيرِ ١٠: ٣٠٩ / الْفُصُولُ الْعِمَادِيَّةُ ١: ٨٥ / الْمَبْسُوطُ ١٥: ٥٩ جَامِعُ الْفُصُولَيْنِ ٢: ٢٦٣ - ٢٦٤ / مُلْتَقَى الْأَبْحَرِ ٢: ٩٠.

قَالَ :

وَقَالَ مُحَمَّدٌ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي آخِرِ كِتَابِ الشَّرْبِ (١) .

رَجُلٌ بَنَى حَايِطًا مِنْ حِجَارَةٍ عَلَى الْفُرَاتِ (٢) فَاتَّخَذَ عَلَيْهِ رَحَى (٣) أَوْبَنَى فِي طَرِيقِ الْمُسْلِمِينَ بِنَاءً فَخَاصَمَهُ فِي ذَلِكَ وَاحِدٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ أَوْ مِنْ أَهْلِ الدِّمَّةِ سِوَى الْعَبِيدِ (٤) وَالصَّبِيَّانِ (٥) ، فَإِنَّهُ يُقْضَى عَلَيْهِ بِهِدْمِهِ سِوَاءَ كَانَ يَضُرُّ بِالْعَامَّةِ أَوْ لَا يَضُرُّ بِهِمْ ، وَوَجْهُهُ : بَأَنَّهُ عَسَى يَضُرُّ بِهِمْ فِي الثَّانِي إِنْ لَمْ يَكُنْ مُضِرًّا بِهِمْ فِي الْحَالِ بِأَنْ تَكْثُرَ الزَّحْمَةُ فِي الطَّرِيقِ فَلَا يَجِدُ النَّاسُ سَبِيلًا إِلَى التَّطَرُّقِ فِي ذَلِكَ الْمَكَانِ (٦) .

(١) الشرب : بالكسر : الحظ من الماء .

وفي الشرع النصيب من الماء للأراضي لغيرها . ينظر : مختار الصحاح مادة شرب : ٣٣٣ الفتاوي الهندية ٣٩٠ : ٥ .

(٢) الفرات بالضم ، ثم التخفيف : وهو النهر المعروف واسمه بالفارسية فلادروز وخرج الفرات فيما زعموا من أرمينية - وهو كذلك - في الإتحاد السوفيتي ثم يمر بتركيا ثم بسوريا من بلاد الشام ثم يدخل العراق عند مدينة البوكمال السورية ومدينة القائم (حصية) العراقية إلى أن يلتقي بدجلة عند مدينة القرنة . وقد يكون المقصود بالفرات النهر العظيم والله أعلم . ينظر مراصد الاطلاع الفاء مع الراء ١٠٢١ : ٣ .

(٣) رحى : الرحى معروفة وهي قطع من الحجارة وتكون من طبقتين تثقب من الوسط وترتكز على محور لها تدور فيه ثم يوضع فيها القمح أو أي نوع من أنواع الحبوب ثم تدار أما بواسطة الآلة أو اليد كما هو في الريف إلى أيامنا هذه - ولا زال أهل بيتي يحتفظون بها وكثير من أهل قريتنا حتى سنة ١٩٨٤ من هذا التاريخ وهناك رحى تدار بالماء وهي المقصودة هنا وهي مؤنثة وتشتيتها رحيان والجمع أرحية وأرح وأرحاء وقد رأيتها وأنا لا أزال صبيًا كنا نطحن عليها الحبوب تدار بواسطة دولاب من الخشب يدار بالماء وكانت تقع فيه قرية المعاضيد الغربية شرقي عنه القديمة من الجهة المقابلة على نهر الفرات وقد غمرت بالماء في ١٩٨٦ م مع سائر قرانا الحبيبة على عهد الرئيس العراقي «صدام حسين» . ينظر مختار الصحاح مادة رحى : ٢٣٨ .

(٤) العبيد : جمع مفرد عبد وهو الرقيق الذي استرق أما عن طريق البيع والشراء وأما عن طريق الحروب . وكان للناس طرق عدة في استرقاق الناس قبل الإسلام منها استرقاقه بالدين ومنها استرقاقه بالسرقة فضلا عن البيع والشراء والأسر في الحروب .

فلما جاء الإسلام وحرر العقول قبل الأيدي وفتح أبواباً عدة لاعتناق رقاب الناس من ذل العبودية للبشر منها : العبودية الحققة لله وعندها لا يشعر العبد أنه عبد لغير الله .

وكذلك طلب الاعتناق والتدبير وجعله من أفضل القربات وجعله كفارة في كثير من الأحكام وفرض لنيل الحرية سهماً في بيت مال المسلمين - خزينة الدولة - ونص على ذلك في دستوره (القرآن الكريم والسنة المطهرة) . وطلب حسن المعاملة وإن يطعم المسلم عبده كما يطعم نفسه وأفراد أسرته وكذا يكسوه مما يكسو نفسه وأفراد أسرته » فليطعمه مما يطعم ويلبسه مما يلبس ، ولا تكلفوهم ما لا يطيقون » .

(٥) الصبي : الغلام والجمع صبية وصبيان والجارية صبية والجمع صبايا . ينظر مادة صبا . مختار الصحاح : ٣٥٥ فما بعدها .

(٦) وفي المحيط البرهاني : فإنه يقضي عليه بهدمه سواء كان يضر بعامه المسلمين أو لا يضر بهم هكذا ذكر . وروى عن الإمام أحمد إنه قال :

ما كان ينبغي لنا أن نشترى من هؤلاء الذين يبيعون على الطريق قال القاضي هذا محمول على أن الطريق ضيق أو يكون يؤذي المارة .

قُلْتُ : عِبَارَةُ مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِيهَا نَقْلُهُ الْحَاكِمُ الشَّهِيدُ : لَوْ أَنَّ رَجُلًا بَنَى حَائِطًا مِنْ حِجَارَةِ الْفُرَاتِ وَاتَّخَذَ عَلَيْهِ رَحَى تَطْحَنُ (١) بِالْمَاءِ لَمْ يَجْزِ ذَلِكَ فِي الْقَضَاءِ وَمَنْ يُخَاصِمُهُ مِنَ النَّاسِ يَهْدِمُهُ بِمَنْزِلَةِ رَجُلٍ بَنَى فِي طَرِيقِ الْمُسْلِمِينَ بِنَاءً ، وَأَمَّا فِيهَا بَيْنُهُ وَبَيْنَ اللَّهِ جَلٌّ وَعَلَا :

فَإِنْ كَانَ هَذَا الْحَائِطُ الَّذِي بَنَاهُ يَضُرُّ بِمَجْرَى السُّفْنِ وَالْمَاءِ لَمْ يَسَعُهُ وَهُوَ فِيهِ آثِمٌ ، وَإِنْ كَانَ لَا يَضُرُّ أَحَدَهُمَا فَهُوَ فِي سَعَةٍ مِنَ الْإِنْتِفَاعِ بِهِ .

وَمَنْ خَاصَمَهُ مِنْ مُسْلِمٍ أَوْ ذِمِّي قُضِيَ عَلَيْهِ بِهِدْمِهِ ، وَكَذَلِكَ النِّسَاءُ وَالْمُكَاتِبُ (٢) .
وَأَمَّا الْعَبْدُ فَلَا خُصُومَةَ لَهُ فِي ذَلِكَ ، وَكَذَلِكَ الصَّبِيُّ إِلَّا أَنْ يُخَاصِمَ عَنْهُ أَبُوهُ أَوْ وَصِيُّهُ وَكَذَلِكَ الْمُعْتَوُ (٣) .

وَقَالَ شَمْسُ الْأَيْمَةِ السَّرْحِصِي - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى :

فِي شَرْحِهِ (٤) .

= وقال لا يعجبني الطحن في العروب إذا كانت في طريق الناس ، وهي السفن التي يطحن فيها في الماء الجاري إنما كره ذلك لتضييقها طريق السفن المارة في الماء قال أحمد ربما غرقت السفن فأرى للرجل أن يتوقى الشراء مما يطحن بها .

والشافعية على منع البناء في الأنهار وجواز بناء الرحى فيها لتعامل الناس بذلك والله أعلم .
ينظر : خزانة الأكل ورقة ٢٨٦ / المحيط البرهاني ٤ : ٣٩٧ / الفتاوى الهندية ٥ : ٤٠٦ / فتح الوهاب بشرح منهج الطلاب ١ : ١٨٥ / قليوبي وعميرة ٣ : ٩٣ - ٩٦ المغنى لابن قدامة ٥ : ٥٧٧ .

يتبين مما تقدم ان حكم النهر العام حكم الشارع العام لا يجوز لأحد أن يحدث فيه شيئاً يؤدي إلى الضرر بأي شكل فكذلك النهر العام لا يجوز أحداث بناء فيه مما يضر بمجري السفن فيعطل مصالح العامة أو يغير مجراه . وفي الشارع العام والنهر العام ، يثبت حق الاعتراض لكل انسان عاقل بالغ ولو ذمياً ولا يثبت للعبد والصبى والمجنون والمعتوه ويثبت للولي أو الوصي لأن كل واحد منهم لا يخلو من ولي أو وصي . والله أعلم .

(١) تطحن : طحنت الرحى البر ونحوه ، وطحن الرجل أيضاً من باب قطع . مختار الصحاح مادة طحن : ٣٨٨ .

(٢) المكاتب : العبد يكتب على نفسه بثمنه فإذا سعى وأداه عتق . مختار الصحاح كتب : ٥٦٢ .

(٣) لم أجد هذا الكلام في الجزء الأول والثاني الموجودين في معهد المخطوطات إذ ينتهي الجزء الأول بكتاب السرقة وقطع الطريق والنجاسة ويتكون من (٢٥٥) ورقة وينتهي الجزء الثاني بكتاب الصلح قال في آخره : ويتلوه كتاب الرهن في الجزء الثالث . ويتكون الجزء الثاني من (٢٨٢) ورقة .

وينظر المبسوط للسرخسي ٢٣ : ٢٠٠ فإنه بتامه هناك .

والمعتوه : الناقص العقل ، وقد عته فهو معتوه بين العته . مختار الصحاح مادة عته : ٤١٢ .

(٤) شرحه أضنه يعني به شرحه على الجامع الصغير ولم أعثر على نسخة مطبوعة أو مخطوطة وهناك بعض أجزاء معنونة شرح السرخسي على الجامع الصغير وهي ليست كذلك والكلام هذا الذي أورده المصنف موجود في المبسوط شرح الكافي ولعله يريد بكلمة شرحه أي شرح الكافي . والله أعلم .

لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ بَنَى فِي الطَّرِيقِ الْعَامِّ بِنَاءً فَإِنْ كَانَ يَضُرُّ بِالْمَارَّةِ فَهُوَ آثِمٌ فِي ذَلِكَ لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :

« لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ فِي الْإِسْلَامِ »^(١).

وَإِنْ كَانَ لَا يَضُرُّ بِهِمْ فَهُوَ فِي سَعَةٍ مِنْ ذَلِكَ ، وَمَنْ خَاصَمَهُ مِنْ مُسْلِمٍ أَوْ ذِمِّيٍّ قُضِيَ بِهِدْمِهِ لِأَنَّ الْحَقَّ فِيهِ لِلنَّاسِ كَافَّةً فَالْمُسْلِمَ وَالذِّمِّيَّ فِي هَذِهِ الْخُصُومَةِ سَوَاءٌ أَلَا تَرَى أَنَّ لِلذِّمِّيِّ حَقَّ الْمُرُورِ فِي الطَّرِيقِ كَمَا لِلْمُسْلِمِ ، فَكَانَ لَهُ فِي هَذِهِ الْخُصُومَةِ مِنَ الْمَنْفَعَةِ مِثْلُ مَا لِلْمُسْلِمِ . كَذَلِكَ النِّسَاءُ وَالْمُكَاتِبُونَ^(٢) .

وَأَمَّا الْعَبْدُ فَلَا خُصُومَةَ لَهُ فِي ذَلِكَ لِأَنَّ الْعَبْدَ تَبَعَ لِمَوْلَاهُ^(٣) فَلَا حَقَّ لَهُ فِي الْإِنْتِفَاعِ

(١) تقدم تخريجه والكلام عليه في أول المقدمة .

(٢) المبسوط ٢٣ : ٢٠٠

قال في تبين الحقائق :

لأن شق النهر ونصب الرحى كسر لضفة النهر المشترك وشغل المشترك بالبناء وفي الكسر تغير الماء في سننه إلا أن تكون الرحى لا تضر بالنهر ولا بالماء ، ويكون موضعها في أرض صاحبها فيجوز ، لأن ما يحدث من البناء في خالص ملكه .

وبسبب الرحى لا ينتهي الماء .

ومعنى الضرر بالنهر كسر صفته وبالماء أن يتغير عن سننه أو ينقص ولم يوجد شيء من ذلك ، فيجوز ، والمانع من الانتفاع بالماء من غير دفع ضرر متعنت قاصد إلى الإضرار بغيره لادفع الضرر عن نفسه ، فلا يلتفت إل تعنته .
لذلك :

ليس لأحد من أهل النهر العام أن يكرى منه أي من النهر نهراً أو ينصب عليه رحى إلا برضا أصحابه - إن كان خاصاً - ويشغل موضعاً مشتركاً بالبناء .

إلا أن يكون رحى لا يضر بالنهر ولا بالماء ويكون موضعها في أرض صاحبها بأن يكون بطن النهر وحصاه مملوكاً له وللآخر حق المسيل - أي خاصاً - فيجوز لأنه تصرف في ملك نفسه وما ألحق ضرراً في حق غيره .

والله أعلم

ينظر تبين الحقائق ٦ : ١٤٢ البناية شرح الهداية ٩ : ٤٨٢ .

(٣) المولى : له مواضع في كلام العرب منها :

- المولى في الدين وهو الولي وذلك كقوله تعالى « ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ مَوْلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَأَنَّ الْكَافِرِينَ لَا مَوْلَى لَهُمْ » - ١١ سورة محمد .

- وقوله تعالى : « وَإِنِّي خِفْتُ الْمَوَالِيَ مِنْ وَرَائِي » - ٥ سورة مريم ويكون أيضاً بمعان :

- يكون بمعنى القريب « يَوْمَ لَا يُغْنِي مَوْلَى عَنْ مَوْلَى شَيْئاً » - ٤١ سورة الدخان .

- يكون بمعنى العصبية « وَلِكُلِّ جَعَلْنَا مَوَالِيَ » - ٣٣ سورة النساء .

- والمولى الحليف والمعنى وبهذا قيل للمعتقين المولى .

ومنه « فَإِنْ لَمْ تَعْلَمُوا آبَاءَهُمْ فَإِخْوَانُكُمْ فِي الدِّينِ وَمَوَالِيكُمْ » - ٥ سورة الأحزاب .

ينظر لسان العرب مادة ولي ٤٩٢١ و ٢٤٩ كشف السرائر في مغنى الوجوه والأشباه والنظائر لإبن العماد الحنبلي توفي ٨٨٧هـ / طبع مصر مؤسسة شباب الجامعة .

بِالطَّرِيقِ ، وَالْفُرَاتِ مَقْصُوداً بِنَفْسِهِ بِخِلَافِ الْمُكَاتِبِ وَالْمَرْأَةِ فَهُمَا فِي ذَلِكَ كَالْحُرِّ ، وَالصَّبِيِّ بِمَنْزِلَةِ الْعَبْدِ تَبَعٌ لِأَخْصُومَةٍ لَهُ فِي ذَلِكَ ، وَالْمَغْلُوبُ وَالْمَعْتُوهُ كَذَلِكَ ، إِلَّا أَنْ يُخَاصِمَ عَنْهُ أَبُوهُ أَوْ وَصِيَّهُ . فَلَا فَائِدَةَ فِي هَذَا الْجَوَابِ الَّذِي قَالَهُ إِنَّهُ يُخَاصِمُ عَنِ الصَّبِيِّ وَالْمَجْنُونِ أَبُوهُ أَوْ وَصِيَّهُ لِإِنَّهُمَا يُخَاصِمَانِ فِي ذَلِكَ عَنْ أَنْفُسِهِمَا ، وَإِنْ كَانَا قَدْ أَسْقَطَا حَقَّهُمَا فَهَذَا مِمَّا لَا يَسْقُطُ بِالإِسْقَاطِ فَلَا مَعْنَى لِحُصُومَتِهِمَا عَلَى وَجْهِ النِّيَابَةِ عَنِ الصَّبِيِّ وَهُمَا يَمْلِكَانِ ذَلِكَ عَنْ أَنْفُسِهِمَا ^(١) .

قُلْتُ :

وَيُمْكِنُ أَنْ يُجَابَ بِأَنَّهُ لَا تَصِحُّ النِّيَابَةُ فِي ذَلِكَ عَنِ الْعَبْدِ وَتَصِحُّ عَنْهُمَا فَذَكَرَ ذَلِكَ لِلتَّنْيِهِ عَلَى هَذَا الْحُكْمِ ^(٢) وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

وَقَدْ اقْتَصَرَ فِي خِزَانَةِ ^(٣) الْأَكْمَلِ فِي كِتَابِ الشَّرْبِ عَلَى كَلَامِ مُحَمَّدٍ وَلَمْ يَحْكُ خِلَافاً .

(١) المبسوط : ٢٣ : ٢٠١ / ينظر الفتاوى الهندية كتاب الشرب ٥ : ٤٠٦ والأحكام المتعلقة بالطريق بنوعية الخاص العام أو النافذ وغير النافذ كلها تنطبق على النهر بنوعية العام والخاص . فما كان منها يضر بالنهر العام لا يجوز فعله عليه واحداً كالرحى ومالا جاز ، وأما الخاص المشترك فلا يجوز إلا بإذن جميع الشركات أضر أو لم يضر وأما الخاص المشترك فله أن يتصرف فيه بما أحب من اجراء غير هذا الماء فيه أو عمل رحى عليه أو دولاب أو مضخة أو عبارة أو قنطرة يعبر فيه الماء وغير ذلك من التصرفات لأنه ملكه لاحق لغيره فيه والله أعلم . ينظر المصدر / المغني لابن قدامة ٥ : ٥٨٨ .

(٢) يعني المؤلف : أن ذكر محمد بن الحسن - رحمه الله - للعبد والصبي والمجنون والمعتوه وإجراء حكم واحد عليهم وهو إنهم لاحق لهم في الخصومة وينوب عن كل منهم الولي أو الوصي أو الأب .

كأن قصد محمد من ذلك هو التنبيه على أن للصبي والمجنون والمعتوه من ينوب عنهم وتصح تلك النيابة أما العبد فلانبيابة عنه لأنه مملوك بخلاف البقية من القاصرين أو المحجور عليهم فإن لهم حق التوكيل . وذلك بأن يسقط الولي حقه في المطالبة وينوب عمن هم في ولايته ولهم حق المطالبة .
والله أعلم .

(٣) وفي خزانة الأكمّل :

لو أن رجلاً بنى حائطاً من حجارة الفرات واتخذ عليه رحى تطحن بالماء لم يجز ذلك في القضاء .

ومن خاصمه من الناس هدمه بمنزلة من بناه في طريق المسلمين .

خزانة الأكمّل كتاب الشرب ورقة ٤٤٧ / مخطوط .

ولم يحك أحد من علماء الأحناف خلافاً في هذه المسألة ولعل السبب في ذلك أن الكلام فيها هو نفسه الكلام في الطريق بأنواعه فيما يعد هناك تعدياً فهو هنا كذلك وما لا يعد تعدياً فهو هنا كذلك .

==

وَالْفَقِيه أَبُو الْقَاسِمِ الصَّفَّارِ^(١) كَانَ يَقُولُ :

إِنَّمَا يُلْتَفَتُ^(٢) إِلَى خُصُومَةِ الْمُخَاصِمِ فِي طَرِيقِ الْعَامَّةِ فِي الْفُرَاتِ وَنَحْوِهَا :

إِذَا لَمْ يَكُنْ لِلْمُخَاصِمِ فِي طَرِيقِ الْعَامَّةِ فِي الْفُرَاتِ مِثْلُ مَا لِلَّذِي يُخَاصِمُ مَعَهُ أَمَّا إِذَا كَانَ لَهُ مِثْلُ ذَلِكَ ، لَا يُلْتَفَتُ إِلَى خُصُومَتِهِ ، لِأَنَّهُ مُتَعَنِّتٌ فِي هَذِهِ الْخُصُومَةِ ، لِأَنَّهُ لَوْ أَرَادَ دَفْعَ الضَّرَرِ عَنِ الْعَامَّةِ لَبَدَأَ بِنَفْسِهِ . فَلَمَّا لَمْ يَبْدَأْ بِنَفْسِهِ عَلِمَ أَنَّهُ مُتَعَنِّتٌ^(٣) .

وَقَدْ نُقِلَ عَنْهُ مَا هُوَ جِنْسُ هَذِهِ الْمَسْئَلَةِ وَصُورَتُهَا :

نَهْرٌ فِي سِكَّةٍ غَيْرِ نَافِذَةٍ غَرَسَ^(٤) رَجُلٌ عَلَى شَطِّهِ^(٥) فِي فَنَاءِ دَارِهِ شَجَرَةً فَأَرَادَ رَجُلٌ مِنَ الشَّرَكَاءِ أَنْ يَقْلَعَهَا ، وَفِي تِلْكَ السِّكَّةِ أَشْجَارٌ مِثْلُهَا وَلَمْ يَتَعَرَّضْ هَذَا لِمَا سِوَى هَذِهِ الشَّجَرَةِ قَالَ :

لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ لِأَنَّهُ مُتَعَنِّتٌ وَلَيْسَ بِمُحْتَسِبٍ ، لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ مُحْتَسِبًا لَتَعَرَّضَ لِجَمِيعِ

= فكل ما يعيق الطريق أمام المارة أو وسائل النقل البرية يعد تعدياً فتجب إزالته وكل ما يعيق الطريق ويعرقل سير وسائل النقل البحرية يعد تعدياً فتجب إزالته .

يضاف إلى أحكام النهر . انحباس الماء وتغير مجراه فذلك أيضاً مما يعد تعدياً ما لم يكن النهر خاصاً بشخص فهو حر التصرف في ملكه أو خاصاً بأشخاص معدودين فيجوز برضا الجميع . والله أعلم .

(١) أبو القاسم الصفار : أحمد بن عصمة وقيل عقبه الحنفي البلخي من أهل بيت في العلم والأدب كثرت تصانيفه وانتشر علمه .

تفقه عليه جمع من العلماء . مات سنة ثلاثين وثلاثمائة . ينظر هدية العارفين ٥ : ٦١ أعلام الأخيار الكتيبة الرابعة : ١٠٩ / الفوائد البهية : ٢٦ .

وقد تقدم أن الفقيه غلب على أبي جعفر الهندواني كما ذكره د . محمد محروس المدرس في رسالته (علماء بلخ) في ترجمة الهندواني .

(٢) يلتفت : اللفت التي وبابه ضرب ولفت وجهه عنه صرفه ولفته عن رأيه صرفه ولا يلتفت إليه أي لا يسمع كلامه ودعواه . ينظر مختار الصحاح مادة لفت : ٦٠٠ ، ٦٠١ .

(٣) وفي المحيط وغيره :

إنها يلتفت إلى خصومة المخاصم إذا لم يكن للمخاصم في طريق العامة ، وفي الفرات مثل ما للذي يخاصم معه أما إذا كان للمخاصم مثل الذي يخاصم معه لا يلتفت إلى خصومته .

وفي جامع الفصولين قال الصفار :

إنها يلتفت إلى خصومته فيما ذكر ونحوه لو لم يكن مثل ما للمدعى عليه فلو أن له مثله لا يلتفت إلى خصومته لتعنته إذ لو أراد دفع الضرر عن العامة لبدأ بنفسه فلما لم يبدأ بنفسه علم أنه متعنت . المحيط البرهاني ٤ : ٣٩٧ / جامع

الفصولين ٢ : ٢٦٤ ، البحر الرائق ٨ : ٣٩٥ .

(٤) غرس : الشجر من باب ضرب وهو بمعنى فروع الشجر ينظر مختار الصحاح مادة غرس : ٤٧٢ .

(٥) شط : الشط الجانب شط النهر جانب النهر ينظر مادة شطط المصدر السابق : ٣٣٧ .

الْأَشْجَارِ الَّتِي فِي هَذِهِ السَّكَّةِ، هَذَا إِذَا بَنَى فِي طَرِيقِ الْعَامَّةِ لِنَفْسِهِ ^(١) ثُمَّ أَخَذَ فِي ذِكْرِ مَا لَوْ بَنَى شَيْئاً لِلْعَامَّةِ ^(٢).

وَسَيَأْتِي ذَلِكَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

وَفِي الذَّخِيرَةِ عَنْ فُتَاوَى أَهْلِ سَمَرْقَنْدَ ^(٣):

مَنْ أَرَادَ أَنْ يَنْقُضَ جَنَاحاً فِي الطَّرِيقِ الْجَادَّةِ ^(٤):

فَإِنْ خَصَّ وَاحِداً لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ إِلَّا أَنْ يَكُونَ رَجُلًا مُحْتَسِباً ^(٥) يَتَعَرَّضُ لَجَمِيعِ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ ^(٦).

(١) وفي جامع الفصولين وقد نقل عنه نفسه ٢: ٢٦٤.

(٢) أما لو بنى للعامة بأن بنى في بعض الطريق مسجداً لا يهدم لو لم يضر وعن محمد رحمه الله لا بأس أن يجعل بعض الطريق مسجداً وبعض المسجد طريقاً إذ الحق في الكل للعامة ٢: ٢٦٤ المصدر السابق.

وفي فتاوى ابن تيمية - رحمه الله تعالى - : روى أحمد بإسناده عن علي : إنه كان يأمر بالمثاعب والكنف تقطع عن طريق المسلمين . وفي جواز البناء المختص الذي لا يضر فيه أصلاً بإذن الإمام عن أحمد روايتين الجواز وعدمه والمشهور عنه تحريماً أو تنزيهاً . ينظر فتاوى ابن تيمية ٣: ٤٠١ ، فما بعدها . ومثله في البحر الرائق عند الأحناف ٨: ٣٩٥.

(٣) سمرقند . بفتح أوله وثانيه ويقال لها بالعربية سمران بضم السين المهملة بلد معروف مشهور قال الأزهري : بناها شمر أبو كرب فسميت شمركنت فأعربت فقليل سمرقند هكذا تلفظ به العرب في كلامها وأشعارها . معجم البلدان ٣: ٢٥٠.

قلت وهي الآن إحدى الجمهوريات الإسلامية الخاضعة لروسيا الشيوعية سابقاً وقد انفرط عقد روسيا وماتت الشيوعية ، وذلك سنة ١٩٩٠ م

(٤) الجادة . معظم الطريق وجمعه جواد وجد بضم الجيم . ترتيب القاموس مادة جد باب الجيم ١: ٤٥٦ .

(٥) المحتسب : من نصبه الإمام أو نائبه للنظر في أحوال الرعية والكشف عن أمورهم ومصالحهم ، والحسبة بالكسر الأجر واسم من الاحتساب وهي مأخوذة من حسن التدبير ، وهي من قواعد الأمور الدينية ، وقد كان أئمة الصدر الأول يباشرونها بأنفسهم لعموم صلاحها وجزيل ثوابها وهي أمر بالمعروف إذا ظهر تركه ، ونهى عن المنكر إذا ظهر فعله وإصلاح بين الناس .

قال الله تعالى :

« لَا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِنْ نَجْوَاهُمْ إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلَاحٍ بَيْنَ النَّاسِ » - سورة النساء / ينظر معالم القربة في أحكام الحسبة : ٥١ / ترتيب القاموس مادة حسب باب الحاء ١: ٥٣٨ .

(٦) وتماه في الذخيرة :

وفي فتاوى أهل سمرقند .

رجل غرس شجراً على فناء داره في سكة غير نافذة وفي السكة أشجار غير ذلك فأراد واحد من أهل السكة أن يقلعه ، ولم يتعرض لأشجار أحد .

ليس له ذلك لأنه متعنت وليس بمحتسب ، وكذلك إذا أراد أن ينقض جناحاً خارجاً في الطريق ، إلا أن يكون رجلاً محتسباً يتعرض لجميع هذه الأشياء . الذخيرة البرهانية ٢: ٥٢٧ .

وَفِي صُلْحِ النَّوَازِلِ ^(١) :

عَنْ شَدَّادِ بْنِ حَكِيمٍ ^(٢) أَنَّهُ قَالَ فِي الْمَثَاعِبِ ^(٣) الَّتِي تَكُونُ فِي الطَّرِيقِ :
لَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يُخَاصِمَ فِيهَا وَأَنْ يَرْفَعَهَا ، لِأَنَّ هَذَا شَيْءٌ قَدْ فَعَلَهُ النَّاسُ وَلَهُمْ
مَنْفَعَتُهُ ^(٤) .

وَعَنِ الْفَقِيهِ ^(٥) أَبِي جَعْفَرٍ ^(٦) رَحِمَهُ اللَّهُ :

أَنَّ لِلْمُحْتَسِبِ أَنْ يُخَاصِمَ فِي رَفْعِ الْمَثَاعِبِ الشَّاخِصَةِ إِلَى الطَّرِيقِ .

(١) كتاب النوازل لإمام الهدى أبي الليث السمرقندي نصر بن محمد بن أحمد . وهو العالم الذي اشتغل بكل العلوم الدينية كالعقائد والفقه والتفسير والوعظ جمع فتاوى أهل بلخ في كتاب النوازل أملى على تلاميذه كتب محمد وأبي يوسف مع شروحه عليها توفي ببلخ سنة ٣٧٥ خمس وسبعين وثلاثمائة على أصح الأقوال .
ينظر : أعلام الأخيار ١٠٦ / تاج التراجم ٢٤٢ / الجواهر المضيئة ٢ : ١٩٢ .

(٢) شداد بن حكيم البلخي القاضي :
شداد بن حكيم أبو عثمان البلخي القاضي من فقهاء بلخ ومحدثيها ، فقيه متبحر عالم بالكلام ، صاحب أبي يوسف وزفر وامتدحه أبو يوسف في علم الكلام ، طلب الحديث ورواه وقيل كان يحفظ عشرة آلاف حديث . توفي سنة اثنتين وعشرين ومائتين وقيل غير ذلك . ينظر الجواهر المضيئة ١ : ٢٤٧ / أعلام الأخيار ٩٥ / طبقات خليفة ابن خياط : ٣٢٤ .

(٣) المثاعب : جمع مفردة مثعب وهو المسيل الذي يسيل فيه الماء ومنه مثعب المطر، ينظر لسان العرب مادة ثعب : ٤٨١ .

(٤) ينظر النوازل لأبي الليث مخطوط الأزهرية ٣١٠٥ بخيت (٤٤٤٥٠) ، والذي فيه : وسئل شداد عن المثاعب التي تكون في الطريق قال :

ليس لأحد أن يخاصم فيها ولا يرفعها لأن هذا قد فعله الناس ولهم منفعة . النوازل ورقة : ٢٧٩ / وينظر أيضاً خزانة الأكملة كتاب الصلح : ٤٣٨ / البناية ٨ : ٢٠٤ : ونقل عن الإمام أحمد روايتان الأولى الجواز واختارها ابن عقيل والأخرى المنع واختارها جمع وذلك في المثاعب وماشابه ذلك وبأذن الإمام أما بغير إذنه فلا يجوز عنده فيما يبنى . ويجوز التظليل بنحو شمسية ومظلة تقيه الحر والبرد وتمنع عنه المطر والله أعلم . وأجاز ذلك الشافعية كما تقدم . ينظر الفتاوى لابن تيمية ٣٠ : ٤٠١ .

(٥) الفقه لغة الفهم والفهم إدراك معنى الكلام بسرعة والظاهر لاجابة إلى قيد السرعة .

وشرعاً العلم بالأحكام الشرعية الفرعية عن أدلتها التفصيلية بالاستدلال .

والفقيه : من عرف جملة غالبية وقيل كثيرة منها عن أدلتها التفصيلية بالاستدلال . المختصر في أصول الفقه : ٣١ .

(٦) الفقيه أبو جعفر : محمد بن عبدالله بن محمد أبو جعفر الهنداوي كانوا يسمونه أبا حنيفة الصغير الفقيه .

فقيه جليل وهو على جانب كبير من الذكاء كان يقول عن نفسه ولو احترقت جميع أقوال أبي حنيفة وأمالى أبي يوسف ونوادير زيادات محمد بن الحسن لاستطعت كتابتها عن ظهر قلب لا يتقدم حرف ولا يتأخر . أخذ عن الأعمش وغيره وأخذ عنه أبو الليث السمرقندي توفي سنة ٣٦٢ اثنتين وستين وثلاثمائة ينظر الجواهر المضيئة ٢ : ٦٧ . تاج التراجم ١ : ٦٣ / شذرات الذهب ١ : ٤٢ .

قَالَ :

أَلَا تَرَى إِلَى مَا ذَكَرَ فِي كِتَابِ الدِّيَّاتِ ^(١) فِي الْمَتَاعِبِ الشَّائِصَةِ إِلَى الطَّرِيقِ إِذَا سَقَطَتْ فَأَصَابَ الْمَارَ :

إِنْ أَصَابَهُ الطَّرْفُ الْخَارِجُ ضَمِنَ صَاحِبُ الْمُتَعَبِ ، وَإِنْ أَصَابَهُ الطَّرْفُ الدَّاخِلُ فِي مِلْكِهِ لَا ضَمَانَ عَلَيْهِ ^(٢) .

قُلْتُ :

وَجْهٌ ذَلِكَ أَنَّ الْخَارِجَ الشَّائِصَ إِلَى الطَّرِيقِ مَوْضُوعٌ فِي هَوَاءِ الطَّرِيقِ وَهُوَ حَقُّ الْعَامَّةِ فَكَانَ مُتَعَدِّياً فِي إِحْدَاثِهِ وَإِبْقَائِهِ ، فَلِذَلِكَ يَضْمَنُ مَا تَلَفَ بِهِ لِلتَّسْبِيبِ بِطَرِيقِ التَّعْدِي بِخِلَافِ الطَّرْفِ الدَّاخِلِ فِي مِلْكِهِ فَإِنَّهُ مَوْضُوعٌ فِي حَقِّهِ فَلَمْ يَكُنْ مُتَعَدِّياً فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ .

وَقَضِيَّةُ الْجُرِيِّ ^(٣) عَلَى هَذَا التَّعْلِيلِ :

إِنْ كُلُّ مَا كَانَ وَاضِعُهُ مُتَعَدِّياً فِيهِ ، وَلَزِمَهُ مَا تَلَفَ بِهِ كَانَ لِلْمُحْتَسِبِ أَنْ يُخَاصِمَ فِي رَفْعِهِ وَلَوْ لَمْ يَكُنْ مُضِرّاً وَهُوَ مَنْصُوصُ الْإِمَامِ الْأَعْظَمِ أَبِي حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ^(٤) .

(١) الدِّيَّاتُ : جمع مفردة دية وهي المال الذي هو بدل النفس وقد وديت المقتول أي أدبت ديته فالدية اسم للمال ومصدر أيضاً لهذا الفعل .

ينظر التعريفات : ٩٥ طلبة الطلبة في اصطلاحات الفقيه : ١٦٣ .

(٢) وفي جامع الفصولين وغيره :

ان للمحتسب أن يخاصم في رفع المتاعب الشائصة إلى الطريق ، ألا يرى أنها لو سقطت فأصابت المار فلو أصابه الطرف الخارج من الشعب ضمن رب الشعب .

ينظر جامع الفصولين ٢ : ٢٦٤ .

(٣) وهكذا تجري الأمور في كل ما يضر أو لا يضر وتعلل المحدثات بهذا التعليل . والله أعلم .

(٤) أي أن المحدث أحياناً قد يكون ضاراً وقد يكون غير ضار إلا أنه يحسب تعدياً كأن يحدث إنسان في ملك غيره بدون إذنه .

فكلما لزمه الضمان بإحداثه كان للمحتسب أن يخاصم في رفعه وإزالته حتى لو لم يكن ضاراً . هذا مذهب الإمام أبي حنيفة كما تقدم في غير موضع .

أما غير الإمام فقد اعتبروا الضرر وعدمه فما كان يلحق ضرراً بالمارة كان للمحتسب أن يخاصم في رفعه وإزالته وهدمه بعد بنائه والتعدي أصل في باب الضمان .

والله أعلم .

وَسَيَأْتِي لِهَذَا زِيَادَةُ تَحْقِيقِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

وَنَقَلَ الْإِمَامُ عَالِمُ بْنُ الْعَلَاءِ فِي التَّرْخَانِيَّةِ ^(١) عَنِ الْيَتِيمَةِ ^(٢) :

سُئِلَ عَلِيُّ بْنُ أَحْمَدَ ^(٣) عَنْ رَجُلٍ أَخْرَجَ كَنِيْفًا فِي سِكَّةٍ نَافِذَةٍ سَكَتَ بَعْضُ الْقَوْمِ
الَّذِي فِي هَذِهِ السِّكَّةِ فَلَمْ يَتَعَرَّضُوا لَهُ وَالْكَنِيفُ وَالظُّلَّةُ الَّذِي أَخْرَجَهُ لَا يَضُرُّ بِالنَّاسِ هَلْ
يَأْتُمُونَ ^(٤) بَتْرِكِ التَّعَرُّضِ لَهُ أَمْ هُمْ تَارِكُونَ الْأَوَّلَى :

فَقَالَ :

لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْ أَحَادِ الْقَوْمِ التَّعَرُّضُ لَكِنْ لَا يَأْتُمُ بَتْرِكِ التَّعَرُّضِ :

قُلْتُ :

هَذَا إِذَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ ضَرَرٌ ، أَمَّا إِذَا كَانَ فِيهِ ضَرَرٌ يَأْتُمُ بَتْرِكِ التَّعَرُّضِ أَمَّا حَالَةُ عَدَمِ
الضَّرَرِ فَإِنَّهُ وَإِنْ لَمْ يَأْتُمُ بَتْرِكِ التَّعَرُّضِ ، فَلَا مَرِيَّةَ فِي أَنَّهُ يَثَابُ عَلَى التَّعَرُّضِ لِأَنَّهُ أَمْرٌ
بِمَعْرُوفٍ وَمَنْعٌ عَنِ التَّعَدِي فَيَثَابُ عَلَيْهِ ^(٥) .

= قاعدة :

إن من أحدث في طريق المسلمين حدثاً ليس له أوفي ملك غيره بغير إذنه وما أشبه ذلك مما ليس له إحداثه ولا فعله
فأتلف شيئاً كان ضامناً لما يصيبه .

ينظر الأنصاف ٦ : ٢٤٢ / نهاية المحتاج ٧ : ٣٤٠ .

(١) عالم بن العلاء هو عالم بن العلاء الحنفي صاحب الفتاوى المشهورة بالفتاوى الترخانية أوزاد المسافر وهو كتاب في
الفروع في الفقه الحنفي . مات سنة ٢٨٦ هـ ينظر : هدية العارفين ٥ : ٥٣٥ .

(٢) وكتاب يتيمة الدهر في فتاوى أهل العصر، هو كتاب في فقه الحنفية في الفروع أطلعت عليه وهو لا يزال مخطوطاً في
دار المخطوطات ينظر الفتاوى الترخانية مخطوط ١٤٨ فقه حنفي أوقاف بغداد / يتيمة الدهر ٣١١ فقه حنفي /
الدار مصر .

(٣) علي بن أحمد بن مكِّي الرازي أخذ الفقه عن الحسن بن زياد، وكان عارفاً بمذهب الحنفية مع ورع وسخاء وأفضال .
وله خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل فقه حنفي . توفي سنة ٥٨٨ ثمانية وثمانين وخمسمائة .

ينظر الجواهر المضيئة ٢ : ٩٥٠ / كتاب أعلام الأخيار ورقة ٩١ - ٩٣ / تاريخ التراث العربي ٢ : ٦٦ .

(٤) الأثم : الذنب وقد أثم بالكسر إثماً إذا وقع في الأثم فهو آثم وأثيم . ويأثم هو ويأثمون هم إذا وقعوا في الذنب .

ينظر مختار الصحاح مادة أثم : ٦ .

(٥) فعلى رأى الإمام أبي حنيفة يأثم إذا لم يتعرض لأن المحدث أحدث شيئاً ليس له إحداثه فهو بهذا متعد وما كان قد
أحدث على سبيل التعدي لزم إنكاره وإزالته وهدمه وحينئذ فالذي لا يتعرض له بالإنكار والمخاصمة أو الهدم والإزالة
يعد أثماً لتركه الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر .
والله أعلم .

وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

وَفِي الْقُنْيَةِ :

أَحَدَثَ مُسْتَرَحاً^(١) فِي سِكَّةٍ نَافِذَةٍ بِرِضَى الْجِيرَانِ ثُمَّ قَبْلَ تَمَامِ الْعِمَارَةِ مَنَعُوهُ وَلَيْسَ لَهُمْ فِيهِ ضَرَرٌ بَيْنَ فَلَهِمُ الْمَنَعُ^(٢) .

وَفِي شَرْحِ الْمَسْعُودِيِّ لِفَخْرِ الْأَيْمَةِ السَّجِسْتَانِي^(٣) فِي كِتَابِ الصَّلَحِ :

وَلَوْ أَسْرَعَ جَنَاحاً إِلَى طَرِيقٍ نَافِذٍ فَلَهُ الْإِنْتِفَاعُ بِهِ لِأَنَّهُ يَنْتَفِعُ بِمِلْكِهِ فَإِنْ مَنَعَهُ أَوْ حَاصِمَهُ فِيهِ أَحَدٌ لَمْ يَكُنْ لَهُ الْإِنْتِفَاعُ بِهِ ، وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ ، وَعِنْدَهُمَا :

إِذَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ ضَرَرٌ لَمْ يَكُنْ لِأَحَدٍ مَنَعُهُ ، وَلَهُ الْإِنْتِفَاعُ بِهِ وَإِنْ مَنَعَ عَنْهُ .

هُمَا يَقُولَانِ : بِأَنَّ الْمَنَعَ عَنِ الْإِنْتِفَاعِ إِنَّمَا يَكُونُ نَظَرًا لِعَامَّةِ الْمُسْلِمِينَ وَذَلِكَ إِنَّمَا يَكُونُ إِذَا كَانَ فِيهِ ضَرَرٌ يَتَعَدَّى إِلَيْهِمْ^(٤) .

(١) المستراح : أراحه الله فاستراح والمستراح اسم مكان الراحة ، وهو هنا بيت الخلاء لأن الإنسان يستريح به باخراج مايؤذيه . ينظر: مختار الصحاح مادة روح : ٢٦٢ .

(٢) وهذا على مذهب أبي حنيفة - رحمه الله تعالى :

وهو ان كل ما يحدث في الطريق العام سواء أضر بالعامه أو لم يضر كان الحق ثابتاً للمحتسب بالمطالبة بإزالته قبل الإحداث وهدمه بعده .

وهنا سواء رضي الجيران أو لم يرضوا لأن الطريق العام ليس حقاً خاصاً بهم بل هو مشترك بين جميع الناس الذكر والأنثى فسواء منعه قبل العماره أو تمامها أو بعدها فالحق ثابت وليس من حقهم الرضا . والله أعلم .

(٣) المسعودي : ركن الدين مسعود بن الحسين بن الحسن بن إبراهيم الكشاني السمرقندي فقيه حنفي يعرف بالمسعودي عالم فاضل . من أثاره : المختصر المسعودي في الفروع شرح الجامع الصغير لمحمد بن الحسن . توفي سنة ٥٢٠ عشرين وخمسمائة بالري . وسجستان بكسر أوله وثانيه وسين مهملة وتاء مثناة وألف وآخره نون . ناحية كبيرة وبلاد واسعة وهي إحدى بلدان الشرق - أفغانستان - لم تزل لقاحاً على الضيم ممتنعة عن الهضم منفردة بمحاسن لم تعرف لغيرها من البلدان ثم مسارعتهن لإغاثة الملهوف ومداركة الضعيف ثم أمرهم بالمعروف ولو كان فيه جدد الأنف . أي والله لم تزل لقاحاً على الضيم ممتنعة عن الهضم ... وأي جدد أنف أعظم من تحمل لكل مصاعب الحياة والجهاد والفتاء أمام جحافل الجيش الأحمر الشيوعي والمكر الصليبي .

ينظر : هدية العارفين ٦ : ٤٢٨ / معجم المؤلفين ١٢ : ٢٢٦ .

الفوائد البهية : ٢١٣ / معجم البلدان ٣ : ٣٠٨ - ٣٠٩ .

(٤) لم أجد الشرح المذكور أعلاه في الدار ولا غيرها من المكتبات التي استطعت مراجعتها لا مخطوطاً ولا مطبوعاً . ولم يشر أحد إلى قوله هذا إلا أنه هو المشهور في المذهب كلما روى ذلك صاحب الذخيرة وغيره عن الإمام الأعظم أبي حنيفة والطحاوي وقد تقدم الإشارة إلى ذلك أكثر من مرة .

لَأَبِي حَنِيفَةَ الطَّرِيقُ حَقٌّ عَامَّةٌ الْمُسْلِمِينَ فَلَهُمْ أَنْ يَمْنَعُوهُ عَنْهُ فَإِذَا صَحَّ الْمَنْعُ وَجَبَ عَلَيْهِ نَقْضُهُ فَلَا يُطْلَقُ لَهُ الْإِتْفَاعُ بِهِ . كَمَنْ أَعَارَ (١) نَهْرَهُ لِإِجْرَاءِ الْمَاءِ أَوْ جِدَارَهُ لَوْضَعِ الْجِدْعِ فِيهِ ثُمَّ مَنَعَهُ عَنْهُ (٢) .

وَفِي فَتَاوَى قَاضِي خَانَ :

إِنْ أَرَادَ أَهْلُ الْمَحَلَّةِ أَنْ يُدْخِلُوا شَيْئاً مِنَ الطَّرِيقِ فِي دُورِهِمْ ، وَذَلِكَ لَا يَضُرُّ بِالطَّرِيقِ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ ذَلِكَ (٣) .

وَعَلَّلَهُ الْوَلَوَالِجِيُّ :

بِأَنَّ الطَّرِيقَ لِلْمُسْلِمِينَ وَهَذَا لَهُمْ خَاصَّةً (٤) .

قُلْتُ : وَأَصْلُ هَذَا مَرْوِيٌّ عَنْ هِشَامٍ (٥) عَنْ مُحَمَّدٍ . وَسَيَأْتِي فِي الْفَصْلِ الثَّانِي

(١) أعار يعير إعارة . والإعارة مصدر والعارة إسم المصدر واستعاره ثوباً فأعاره إياه أي أعطاه عارية .

والإعارة : تبرع بإباحة المنفعة . ينظر : مختار الصحاح مادة عور ٤٦٢ / قليوبي وعميرة ٣ : ١٧ .

(٢) فحكم تصرف أحد أفراد الأمة فيما هو حقها كحكم المستعير ينتفع بالإعارة والعارية مادام صاحبها لا يطلبها فإذا طلبها لزم المستعير إعادتها فلو رضي المالك مثلاً بوضع خشب أو بناء على جداره بلا عوض «إعارة» كان لمالك الجدار الرجوع قبل أن يضع جاره خشبة كما أن له الهدم بعده كسائر العواري وهكذا لو أعاره نهره لكبي يجري الماء فيه إلى أرضه كان له منعه متى شاء .

ينظر فتح الوهاب شرح منهج الطلاب : ٢١١ .

وجه الشبه بين الطريق العام وحق العامة فيه وبين النهر والجدار وصاحبها وحقه فيهما :

ان حق كل منهما ثابت في مستحقه فحق العامة ثابت في الطريق ، وحق صاحب النهر والجدار ثابت فيهما فإذا أباح أورضي كل منهما لأي إنسان التصرف في هذا الحق لايعني ذلك أنه لايجوز لهما انتزاع حقهما ممن استعمله ولوعلى صورة الرخصة بل الحق ثابت لكل أصلاً .

والله أعلم .

(٣) وتماه كما في الفتاوى : ولأهل المحلة تحويل باب المسجد من موضع إلى موضع آخر . الفتاوى الخانية ٣ : ٢٩٣ .

(٤) وتماه في الولوالجية :

الطريق إذا كان واسعاً فبنا فيها أهل المحلة مسجداً للعامة ولا يضر ذلك بالطريق فلا بأس به لأن الطريق للمسلمين والمسجد لهم وإن أراد أهل المحلة أن يدخلوا دورهم شيئاً من الطريق وهو لا يضر بالطريق ليس لهم ذلك لأن الطريق للمسلمين وهذا ليس لهم ٢ : ٣٣٧ مخطوط .

(٥) هشام : الشيخ الإمام هشام بن عبيد الله الرازي وكان ثقة وله منزلة بالرأي فقيه محدث وثقه أهل العلم قال أبوحاتم صدوق مارأيت أعظم قدراً منه بالري .

وقد مات محمد بن الحسن بالري في منزلة روى عن محمد عن أبي حنيفة وتفقّه على أبي يوسف كذلك . له النوادر، وصلاة الأثر . توفي سنة ٢٩٠ هـ . ينظر ميزان الاعتدال ٣ : ٢٥٤ لسان الميزان ٤ : ١٩٥ تهذيب التهذيب ١١ : ٤٧ / الفوائد البهية : ٢٢٣ .

إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

وَفِي شَرْبِ قَاضِي خَانَ :

لَوْ كَانَ النَّهْرُ فِي الطَّرِيقِ فَأَرَادُوا أَنْ يَغْرِسُوا الْأَشْجَارَ عَلَى صَفْتِهِ : ^(١) إِنْ كَانَ لَا يَضُرُّ
بِالطَّرِيقِ لِأَبَاسٍ بِهِ ، وَلِلنَّاسِ حَقُّ الْمَنْعِ إِنْ كَانَ يَضُرُّ بِهِمْ .

وَفِي الْحَظَرِ وَالْإِبَاحَةِ ^(٢) مِنْهَا وَفِي الْجَنَائِاتِ إِمْلَاءً ^(٣) قَالَ

أَبُو حَنِيفَةَ : لِأَبَاسٍ لِلرَّجُلِ أَنْ يَنْتَفِعَ بِجُنَاحٍ يُشْرِعُهُ فِي الطَّرِيقِ ، وَبِدَكَانٍ يَأْخُذُهُ فِي
الطَّرِيقِ ، فَإِنْ خَاصَمَهُ إِنْسَانٌ هَدَمَهُ ^(٤) .

وَفِي صَلَاحِ خِزَانَةِ الْأَكْمَلِ مِمَّا عَزَاهُ إِلَى الطَّحَاوِيِّ :

لَوْ اتَّخَذَ دُكَّانًا عَلَى قَارِعَةِ الطَّرِيقِ وَأَضَرَّ بِالنَّاسِ لَا يَجُوزُ وَيَجِبُ النِّقْضُ ، وَإِنْ لَمْ يَضُرَّ
حَلَّ لَهُ الْإِنْتِفَاعُ بِهِ إِلَى أَنْ يَتَقَدَّمَ إِلَيْهِ وَاحِدٌ مِنَ الْمَارِّينَ بِالرَّفْعِ فَلَا يَحِلُّ لَهُ بَعْدَهُ عِنْدَ أَبِي
حَنِيفَةَ .

وَعِنْدَهُمَا يَحِلُّ لَهُ بَعْدَهُ أَيْضًا ، وَكَذَا الْخِلَافُ فِي الْغَرَسِ وَالْبِنَاءِ عَلَى الطَّرِيقِ .

= وقد روى ذلك عن هشام عن محمد صاحب تبيين الحقائق فقال :

هذا إذا بنى لنفسه - أي ينقض بخصومة أصحاب الخصومة - وأما إذا بنى للمسلمين كالمسجد ونحوه فلا ينقض
كذا روي عن محمد رحمه الله ٦ : ١٤٢ ، وفي شرح التمرثاشي : وليس لهم أن يدخلوا من الطريق في دورهم . كتاب
الجنائيات : ٤٢١ .

(١) صفته : الضفة جانب النهر، مختار الصحاح مادة ضفف : ٣٨٢ .

(٢) الحظر : الحجر وهو ضد الإباحة حظره فهو محظور أي محرم . ينظر مختار الصحاح مادة حظر : ١٤٣ .

(٣) إملاء : الإملاء والاملال من الكاتب وأمليت الكتاب أملى لسان العرب مادة ملا : ٤٢٧٢ - ٤٢٧٣ .

(٤) وفي فتح القدير وغيره : أ .

ولو غرس في طريق العامة أو على شط النهر العام أو شط الحوض القديم نهى الغارس ، لأنه ليس له ولاية جعلها
لل العامة وكذا على شط نهر القرية .

ينظر فتح القدير ٦ : ٢٣٩ فما بعدها / الفتاوى الخانية ٣ : ٢١٥ ، ٤٣٢ .

هذا كله إذا لم يكن في ذلك ضرر على العامة في مجرى سفنهم ، أو مصالحهم في النهر أو الطريق العام فإذا كان هناك
ضرر لزم المنع عند الجمهور . والمراد هنا بالنهر الساقية التي تكون أدنى اتساعاً من النهر العظيم والجمع سواقي
والصحيح أن النهر مطلق يطلق على الكبير والصغير والساقية خاصة تطلق على الصغير الذي يمر بين المنازل
ويسقي الحقول ، ينظر لسان العرب مادة سقي : ٢٠٤٣ ومثله في الهندية عن شداد ٥ : ٤٠١ .

وَفِي شَرْحِ الْكَنْزِ لِلزَّيْلَعِيِّ (١) :

وَإِذَا أَضَرَ بِالْمَارَّةِ لَا يَحِلُّ ، وَاسْتَدَلَّ بِمَا تَقَدَّمَ مِنْ قَوْلِهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) «لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ فِي الْإِسْلَامِ» (٢) .

قَالَ :

وَهَذَا نَظِيرٌ مَنْ عَلَيْهِ الدَّيْنُ فَإِنَّهُ لَا يَسْعُهُ التَّأْخِيرُ إِذَا طَالَبَهُ صَاحِبُهُ وَلَوْ لَمْ يُطَالَبْهُ جَازَ لَهُ تَأْخِيرُهُ (٣) .

وَعَلَى هَذَا الْقُعُودُ فِي الطَّرِيقِ لِلْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ يَجُوزُ إِنْ لَمْ يُضَرَّ وَإِنْ أَضَرَ لَمْ يَجْزُ لَمَّا قُلْنَا (٤) .

فَإِنْ قُلْتَ هَذَا كُلُّهُ فِيمَا إِذَا لَمْ يُقْطَعْهُ الْوَلِيُّ الْأَرْضَ أَمَا لَوْ أَقْطَعَهُ (٥) فَلَا .

أَلَا تَرَى إِلَى مَا فِي الْمُنْتَقَى :

وَلِلْخَلِيفَةِ (٦) أَنْ يُقْطَعَ مِنَ الْجَادَةِ أَحَدًا إِذَا لَمْ يُضَرَّ بِالْمَارِّينَ ، وَكَذَا فِي فَتَاوَى

(١) شرح الكنز للزيلعي .

الزيلعي : عثمان بن علي بن محجن الزيلعي نسبة إلى قرية من قرى تقع على ساحل البحر الأحمر من ناحية الحبشة كان مشهوراً بمعرفته الفقه والنحو والفرائض . أفتى ونشر الفقه وانتفع به الناس وضع شرحه تبين الحقائق في القاهرة . توفي سنة ثلاث وأربعين وسبعمائة ودفن بالقرافة . ينظر : حسن المحاضرة ١ : ٤٧٠ . الجواهر المضيئة ٢ : ٥١٩ / الأعلام ٤ : ٢١٠ / الفوائد البهية : ١١٥ / معجم البلدان ٣ / ١٦٤ .

وشرحه التبيين مطبوع متداول وقد قرأت فيه عدة مسائل وقابلت عليه هنا وفي أماكن عدة من هذا الكتاب قال القاري علي : أن له بركة الكلام على الحديث .

(٢) تقدم الكلام على الحديث في أول المقدمة ومن رواه وتخريجه .

(٣) فكذا المتصرف بالطريق العام لا يجوز له البقاء على ما أحدث بعد المطالبة على الصحيح من مذهب أبي حنيفة كما تقدم في أكثر موضع . كمن جعل عليه دين فيجب عليه أدائه إذا طالبه صاحبه به وإن لم يطالبه لم يجب عليه الأداء حالا .

(٤) وفي البناية وغيرها :

من أراد الجلوس في الطريق فإن كان لم يضر بالمارة لم يمنع وإن كان يضر بهم في المنع من التطرق يمنع من ذلك . ولكل واحد منعه من ذلك . الإمام وغيره في ذلك سواء . ينظر البناية شرح الهداية ١٠ : ٢٠٤ / التبيين شرح الكنز ٦ : ١٤٢ ، حاشية بن عابدين ٢ : ٤٦٢ / البحر الرائق شرح كنز الدقائق ٨ : ٣٩٥ .

(٥) أقطعه قطعة أي أعطاه منحة قطعة من أرض الخراج أو أعطاه طائفة من أرض الخراج . ينظر مختار الصحاح مادة قطع : ٥٤٣ .

(٦) الخليفة :

قال الفخر الرازي :

==

التمرّثاشي (١).

قُلْتُ : فِيمَا تَقَدَّمَ مَا يُوضَّحُ بِطُلَانِهِ وَلَكِنْ نَذْكُرُ لَكَ صَرَاحَ (٢) النُّقُولِ فِي رَدِّهِ وَأَحْسَنَهُ مَا فِي الْمُتَقَيِّ أَيضاً :

= والخليفة من يخلف غيره ويقوم مقامه ، وفي صناعة الكتابة لابن النحاس : وعلى هذا خوطب الصديق فليل له خليفة رسول الله .

والخلافة هي الرياسة العظمى والولاية الجامعة القائمة بحراسة الدين والدنيا والمحور الذي تدور عليه عظام أمور المسلمين ويجب أن يبحثوا عنه ويجمعون كل قواهم للعودة به إلى مكانه الصحيح بدون إفراط أو تفريط . فالمسلمون بدون خلافة بدن بلا روح بل بلا عقل بل بدون كل شيء إذ أنها يجب أن تكون كل شيء . كما عرف ذلك الكافرون ، ولأجل هذا عمد اليهود والنصارى وكل فئات الكفر على الإطاحة بالسلطان عبد الحميد الثاني - رحمه الله - والتطويح بدولته لا لعلمهم بقوة دولته العسكرية أو المادية وإنما لقوة مركزه في نفوس المسلمين فهو محط أنظارهم من المحيط إلى المحيط ومن المنجم إلى المنجم - كثرت أعدادهم أوقلت .

إن الخلافة تمثل راية الحق وسقوطها سقوط لراية الحق - ورحم الله من يمتلك روحاً صديقية (ينقص الدين وأبو بكر حي) - رضي الله عن أبي بكر وسائر الصحابة والتابعين لهم آمين . ينظر : التراتيب القسم الأول ١ : ٢ / تفسير الرازي .

(١) جاء في المحيط البرهاني .

وقال محمد :

وللوالى أن يقطع من طريق الجادة إذا لم يضر ذلك بالمسلمين .
قال :

وليس ذلك إلا للخليفة ولن ولاه الخليفة . المحيط البرهاني ٤ : ٣٨٩ .

وينظر شرح التمرّثاشي ورقة : ٤٣٤ .

الإقطاع :

ويجوز للإمام أوائبه إقطاع الموات ، وذكر الناطفي أن القاضي في ولايته بمنزلة الإمام في ذلك . فله أن يقطع ما يستغنى به ، وله أن يجعل منه ماشاء ، ولا يزول ملك المالك عن عقاره بخراجه ، وله أيضاً أن يوقف المفتوح عنوة . وهذا عند الحنفية . أما عند الشافعية فقالوا :

مافتح عنوة يقسم في جملة الغنائم وما كان صولح عليه لم يقسم ويملك العقار بالإستيلاء عليه لعموم الأدلة . أما الموات فللإمام إقطاع من شاء من غير إضرار بالعامّة . وعند المالكية :

ولا يقطع معمر أرض العنوة الصالحة للزراعة ولا عقارها لأنها وقف بمجرد الاستيلاء عليها فتوقف الأرض ولا تقسم على المقاتلة وكذلك أرض الصلح ليس للإمام أن يقطع معمرها ولا مواتها ملكاً ولا إمتاعاً . والإقطاع تمليك الإمام جزء من الأرض الحبس ، ويكون تمليكا وغير تمليك وهو تمليك مجرد . وعند الحنابلة :

وكل مافتح يجوز إحياءه لإلماصولح عليه أهله على أن الأرض لهم ولنا الخراج عنها فلا يجوز التصرف بشيء منها عامرا كان أو مواتا .

والمذهب في المأخوذ عنوة بالسيف يعتبر وفقاً لفظاً ويكون أرض عشر وللإمام قسمتها فلا خراج بل أرض عشر . أما الظاهرية فقال ابن حزم .

وتقسم الغنائم كما هي بالقسمة ولا تباع . لا أنه لم يأت نص ببيعها . وتعجل القسمة في دار الحرب وتقسم الأرض وتخمس الغنائم . ينظر الحاوي القدسي ١ : ١٤٣ / نهاية المحتاج ٨ : ٧٧ / جواهر الأكيل شرح مختصر خليل ==

لَيْسَ لِلْوَلِيِّ إِقْطَاعُ الْجَادَةِ لِيَبْنِيَ عَلَيْهِ الْمَقْطُوعُ لَهُ ، وَإِنْ فَعَلَ لِلْقَاضِي رَدُّهُ (١) .
وَهَذَا يَقْتَضِي أَنَّهُ إِنَّمَا يَكُونُ لَهُ أَنْ يَقْطِعَهُ لِيَنْتَفِعَ بِهِ مِنْ جِنْسٍ مَا وَضَعَ لَهُ لَا
بِالْبِنَاءِ (٢) .

بَلْ فِي فَتَاوَى الْبَقَّالِيِّ (٣) :
وَلَوْ قَسَمَ الْوَلِيُّ مَدِينَةً بَيْنَ قَوْمٍ وَتَرَكَ طَرِيقاً لِلْعَامَّةِ لَيْسَ لَهُ أَنْ يُعْطِيَ بَعْضَ الطَّرِيقِ
لِأَحَدٍ وَإِنْ لَمْ يَضُرَّ بِأَهْلِهِ (٤) .

= ٢٠٢:٢ / شرح الزرقاني على خليل ٦٦:٧ / الفروع ٢٤٠:٦ / المحرر في الفقه ١٦٨:١ / الأنصاف ٦:٣٥٤ ،
المحل: ٧:٥٥٦ .

(٢) صرايح : جمع صريح والصريح من الرجال والخيال المحض ويجمع الرجال على الصرحاء والخيال على الصرايح لسان
العرب مادة صرح : ٢٤٢٤

(١) هذه هي مكانة السلطة القضائية حيث يلزم الشرع السلطة التنفيذية - الإنصياح للسلطة القضائية .
(٢) ويمكن الجمع بين روايتي المنتقى في الإقطاع إذا كان الإقطاع من دون أن يترتب على ذلك ضرر يلحق بالعامّة جاز
له الإقطاع فجاءت الرواية عنه :
ويجوز للوالي أن يقطع الجادة إذا لم يضر ذلك بالمسلمين . ولم تكن للملك الدائم وعبارته الواردة هنا ليس للوالي إقطاع
الجادة ليني عليها :

يقصد فيما كان فيه ضرر بعامّة الناس إذ أن العلة في منع الوالي وغيره من التصرف هو إلحاق الضرر بالعامّة . لأن البناء
يؤدي إلى الملك الدائم وهذا هو الممنوع وإنما يقطع لينتفع به من جنس ما وضع له لالبناء كما قال المصنف رحمه الله .
ينظر شرح التمرناشي كتاب الجنايات : ٤٢١ / المحيط البرهاني . ٣٨٩/٤ .

(٣) البقالي : زين المشايخ أبو الفضل محمد بن أبي القاسم بن بابجوك الخوارزمي فقيه مفسر نحوي أديب من أهل
خوارزم وهو البقال الذي يبيع البقل - الأشياء اليابسة من الفواكهة - والعجم يزيدون الياء . كان أماماً فاضلاً
مناظراً ذكياً وكان من كبار الأئمة حجة في العربية له مصنفات كثيرة منها : الفتاوى ، جمع التفاريق وغير ذلك توفي
سنة اثنين وستين وخمسائة . ينظر بغية الوعاة / إعلام الأخيار : ١٨٥ / الفوائد : ١٦١ .

(٤) وفي المبسوط :

أهل مدينة بنوها بعد قسمة الوالي بينهم وترك فيها طريقاً للعامّة فرأى الوالي بعد ذلك أن يعطي ذلك بعض ذلك
الطريق أحداً ممن ينتفع به ولا يضر ذلك بأهل الطريق ، فإن كانت المدينة للوالي فهو جائز وإن كانت المدينة
للمسلمين فلا ينبغي له أن يعطي منها شيئاً ولا ينبغي للذي يعطى أن يأخذ من ذلك شيئاً لأن الحق في ذلك الموضع
ثابت للمسلمين وللإمام ولاية استيفاء حقهم دون الإسقاط وإيثار غيرهم عليهم في ذلك ينظر .
الأصل لمحمد بن الحسن كتاب الشرب ٢: ١١٩ المبسوط كتاب الشرب ٢٣: ٢٠٠ ، وفي تحرير الأحكام لابن
جماعة :

الضرب الثاني من إقطاع الإرفاق : ما بين العمائر من الشوارع والطرق والرحاب ومقاعد الأسواق فإذا لم يكن ملك
أحد ولا يضر المارة ، فالأصح : إنه يجوز للسلطان أن يقطع له من يرتفق به بالجلوس والبيع والشراء خاصة من غير بناء
ونحوه ويكون المقطع أحق به من غيره وهذا يوافق ما ذهب إليه صاحب المنتقى من إنه ليس للوالي إقطاع الجادة
ليبنى عليها المقطوع له كما يوافق ما جاء في المنتقى أيضاً والفتاوى الولولاجية .

وَهَذَا خُلَاصَةٌ مَا فِي مِئَةِ تَصْنِيفٍ لِلْمُتَقَدِّمِينَ وَالْمُتَأَخِّرِينَ ^(١) مِنْ عُلَمَاءِ الْحَنْفِيَّةِ
وَلِلَّهِ الْحَمْدُ وَالْمِنَّةُ.

= ينظر تحرير الأحكام لابن جماعة: ١١٦ طبع رئاسة المحاكم الشرعية بدولة قطر.
(١) المتقدمون المعنيون عند الحنفية: من محمد بن الحسن الشيباني إلى شمس الأئمة الحلواني مات ٤٤٨ والمتأخرون من شمس الأئمة الحلواني إلى حافظ الدين بن محمد بن أحمد بن عمر البخاري المتوفى سنة تسع عشرة وستمائة. الفوائد البهية ١٥٦/٩٤، ٢٤١.

الفصل الثاني

في بيان حكم ما يستوي فيه حق العامة من أخذ المسجد من الطريق الواسعة .
والطريق من المسجد إذا كانت ضيقة ونحو ذلك ، من حفر بئر للعامة في السوق .

فأعلم أن في فتاوى قاضي خان في كتاب الوقف (١) :

طريق للعامة هي واسع فبنى فيه أهل المحلة مسجداً للعامة لا يضر ذلك بالطريق
قالوا :

لا بأس به .

وهكذا روي عن أبي حنيفة ومحمد - رحمهما الله تعالى . لأن الطريق للمسلمين
والمسجد لهم أيضاً (٢) .

وكذا في قسمة المتجانسة للولوالجي (٣) .

وفي قسمة خزانة الأكمل مما عراه إلى فتاوى الفقيه . وقال محمد ابن

(١) الوقف في اللغة : الحبس ووقف الأرض حبسها للمساكين وغير ذلك من المصالح الخيرية .
وفي الشرع : حبس مال يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه . لسان العرب مادة وقف ٤٨٩٨ أو حبس العين على ملك
الواقف والتصدق بالمنافع على الفقراء مع بقاء العين عند أبي حنيفة (رح) وعندهما حبس العين على حكم ملك الله
سبحانه وتعالى فيزول ملك والوقف والفتوى على قولهما . ينتظر أنيس الفقهاء .

(٢) وتفصيل ذلك في الفتاوى الهندية :

قوم بنوا مسجداً واحتاجوا إلى مكان ليتسع وأخذوا من الطريق وأدخلوه في المسجد : أن كان يضر بأصحاب الطريق
لا يجوز، وإن كان لا يضر بهم رجوت أن لا يكون به بأس ، وهو المختار .
وفي الفتاوى الحانية : ومجمع الأنهر وغيرهما .

وأعلم أنه لو ضاق المسجد وفيه طريق للعامة يوسع منه وكذا بالعكس لأنها للمسلمين نص عليه محمد كذا في
الاختيار وغيره والمراد بالعكس أن يجعل في المسجد ممر ، لتعارف أهل الأمصار في الجوامع ، وجاز لكل أحد أن يمر
فيه الكافر لا الجنب ، والحائض والنفساء . والله أعلم . ينظر الفتاوى الهندية ٢ : ٤٥٦ - ٤٥٧ / المحيط البرهاني
٣٩٧ : ٤ / الفتاوى الحانية ٣ : ٢٩٢ - ٢٩٣ / مجمع الأنهر ٢ : ٧٤٨ / الاختيار ٣ : ٤٥ .

(٣) والذي في قسمة الوالوالجي :

الطريق إذا كان واسعاً فبنا فيها أهل المحلة مسجداً للعامة ولا يضر ذلك بالطريق فلا بأس به لأن الطريق للمسلمين
والمسجد لهم ، وإن أراد أهل المحلة أن يدخلوا دورهم شيئاً من الطريق وهو لا يضر بالطريق ، ليس لهم ذلك لأن
الطريق للمسلمين وهذا ليس لهم . فتاوى الوالوالجي كتاب القسمة ٢ : ٦٧ مخطوط ، وينظر : خزانة الأكمل
كتاب الوقف : ٤٥٣ فما بعدها . مخطوط ولم أعثر على كتاب القسمة لعدم تمام الكتاب . وفي نوازل أبي
الليث :

الْحَسَنِ فِي طَرِيقٍ وَاسِعٍ بَنَى فِيهِ أَهْلُ الْمَحَلَّةِ مَسْجِداً لِلْعَامَّةِ لَا يَضُرُّ الطَّرِيقَ :
لَا بِأَسَ بِهِ ، وَعَزَاهُ فِي وَقْفِهَا إِلَى الْمُتَّقَى ، وَقَالَ :
إِنَّهُ لَا بِأَسَ بِهِ وَلَوْ مَنَعَهُ وَاحِدٌ مِنْهُمْ .
قُلْتُ :

وَأَصْلُ هَذَا مَرْوِيٌّ عَنْ هِشَامٍ قَالَ :
سَأَلْتُ مُحَمَّدَ بْنَ الْحَسَنِ عَنْ طَرِيقٍ وَاسِعٍ فَذَكَرَهُ ، وَزَادَ فِي آخِرِهِ :
أَمَّا لَيْسَ لَهُ أَنْ يُدْخَلَ فِي دَارِهِ شَيْئاً مِنَ الطَّرِيقِ ، وَإِنْ لَمْ يَضُرَّ بِالْمَارِّينَ .

= ولهذا كما روى عن محمد بن الحسن في مسجد ضاق على أهله ويجنبه طريق العامة فلا بأس بأن يلحق في المسجد من الطريق لأن الطريق للمسلمين فكذلك هاهنا .
وفي جامع الفصولين : ذكر رشيد الدين لو جعل الطريق - بعض الطريق - مسجداً يجوز لا لو جعل المسجد طريقاً لأنه تجوز الصلاة في الطريق ، فجاز جعله مسجداً .
فهذا النوع يجوز في مذهب أحمد ، وكذلك ذكره أصحاب أبي حنيفة . الفتاوى الخانية ٣ : ٢٨٦ / الذخيرة البرهانية ٢ : ٣٣٧ مخطوط . وفي المحيط البرهاني وغيره :
فإذا بنى للمسلمين بأن بنى في بعض الطريق مسجداً ولا يضر بالمسلمين ، لا
- وفي البزازية كتاب الوقف :

ولو بجنب المسجد أرض لرجل وضاق بأهله تؤخذ أرضه بالقيمة كرهاً .
ومثل ذلك الطريق العام إذا ضاق بالمارة وبجنبه أرض تؤخذ بالقيمة كرهاً لأن في توسعة الطريق مصلحة عامة .
ومراعاة صاحب الأرض مصلحة خاصة .
ثم قال : مسجد ضاق بأهله وبجنبه طريق العامة لا بأس بأن يلحق بالمسجد من طريق العامة وذكر القاضي - أي قاض خان - إذا لا يضر بالعامة أما إذا أضر بالعامة فلا يلحق به ولو أراد أهل المسجد أن يجعلوه رحبة أو الرحبة مسجداً لهم ذلك .
البزازية ٦ : ٢٦٨ وينظر الحاوي القدسي ١ : ١٠٨ كتاب الوقف .

وفي الأشباه يجوز بناء المسجد في الطريق العام ان كان واسعاً لا يضر وكذا لأهل المحلة أن يدخلوا شيئاً من الطريق في دورهم أن لم يضر .
ينظر : الأشباه لابن نجيم ٥ : ٢٨١ .
ويتبين مما تقدم من أقوال العلماء ما يلي :

يجوز أخذ الأرض للمسجد إذا ضاق بأهله وكذلك يجوز الأخذ من الطريق العام بشرط عدم الإضرار بالمارة فيه لأن كلاهما حق العامة فأين تحقق المنفعة صح التصرف . ولا يجوز لأهل المحلة أن يدخلوا شيئاً من الطريق دورهم .
وان لم يضر بالمارين هذا هو المروي عن محمد كما سيأتي .
أما عند بقية المذاهب فهو على التفصيل .
قال المالكية وفي بعض الشروح التنصيص :

وَفِي قَاضِي خَانَ (١) .

وَلَوْ أَنَّ قِيمَ (٢) الْمَسْجِدِ أَرَادَ أَنْ يَبْنِيَ حَوَانِيَةً (٣) فِي حَرِيمِ الْمَسْجِدِ وَفَنَائِهِ .

= بأنه لا يهدم المسجد لتوسيع الطريق بخلاف الدفن فيه لضيق المقبرة لأن المسجد باق بحاله - ويفهم مما تقدم من قولهم وفي بعض الشروح لا يهدم المسجد . أنه في البعض يجوز ذلك لوجود المصلحة العامة والظاهر انه لا يجوز لعدم التصريح بالجواز وعن الشافعية : لا يجوز ذلك . ذكر في المذهب وغيره وذلك انه لا يجوز الارتفاق بحرم المسجد فالمسجد أولى وكذلك يمنع الناس من التطرق فيه فالطريق أولى .

ولا يجوز المرور في المسجد فلم يجز جعله طريقاً ولم يجز جعل المسجد مقبرة . وعليه : إذا بنى قوم مسجداً واحتاجوا إلى مكان ليتسع المسجد فأدخلوا شيئاً من الطريق في المسجد وكان ذلك لا يضر بأصحاب الطريق جاز وكذا إذا ضاق مسجد ويحبه أرض لرجل تؤخذ أرضه بالقيمة كرها لما روى أن الصحابة رضي الله عنهم لما ضاق المسجد الحرام أخذوا أرضين بكره من أصحابها بالقيمة وزادوا في المسجد الحرام . قلت وقد فصل ذلك ابن تيمية فقال :

النوع الثاني : أن يبنى في الطريق الواسع ما لا يضر بالمارة لمصلحة المسلمين مثل بناء مسجد يحتاج إليه الناس أو توسيع مسجد ضيق بادخال بعض الطريق الواسع فيه أو أخذ بعض الطريق لمصلحة المسجد مثل حانوت يتتفع به المسجد ، فهذا النوع يجوز في مذهب أحمد ، وكذلك ذكره أصحاب أبي حنيفة . وقد سئل أحمد عن توسيع المسجد إذا كان بقربه طريق واسع فقال :

لا بأس إذا لم يضر بالطريق . وقد روي عنه رواية أنه قال في المسجد المأخوذ من الطريق : أكره الصلاة فيه إلا أن يكون بإذن الإمام وفي رواية : لا يصلى فيه نقل هذا إشارة من أحمد إلى مساجد ضيقت الطريق وأضررت بالمسلمين وهذه لا يجوز بناؤها بلا ريب .

وأبلغ من هذا فإن أحمد يجوز استبدال المسجد بغيره للمصلحة كما فعل الصحابة سئل أحمد يحول المسجد؟ قال : إذا كان ضيقاً لا يسع أهله فلا بأس أن يحول الى موضع أوسع منه .

وقال الفقيه أبو جعفر عن هشام عن محمد :

انه كان يقول لا بأس بأن يجعل شيئاً من الطريق مسجداً وشيئاً من المسجد طريقاً .

وفي التمرتاشي :

عن محمد لا أهل المحلة أن يدخلوا من الطريق إلى المسجد أو يبنوا في ناحية من الطريق مسجداً إذا لم يضر ذلك بالمارة لأن الطريق للمارة والمسجد لهم أيضاً وليس لهم أن يدخلوا من الطريق في دورهم . المحيط البرهاني متفرقات : ٤ : ٣٩٧ / شرح التمرتاشي كتاب الجنائيات ورقة : ٤٢١ .

ينظر نوازل أبي الليث كتاب الوقف ٢٢٣ / البزازية ٢ : ٢٦٨ / جامع الفصولين ١ : ١٨٨ / فتاوى ابن تيمية ٣٠ : ٤٠٢ - ٤٠٦ .

الخرشي على خليل ٧ : ٩٥ / مغني المحتاج ٢ : ٣٧١ / حاشية البجيرمي ٣ : ٨ ، فما بعدها / الأصل لمحمد ٢ : ١١٧ / المحيط البرهاني متفرقات ٤ : ٣٩٧ / شرح التمرتاشي كتاب الجنائيات ورقة : ٤٢١ .

(١) قيم المسجد : فهو قائم بكذا إذا كان حافظاً له مسكاً به وهو السيد كذلك والسائس للأمر فيقال :

قيم القوم وهو الذي يقوم عليهم ويسوس أمرهم . وقيم المسجد هو الذي يقوم على أمره كما يسمى في عرف أهل العراق - المتولي - ومنهم أسرة المتولي التي ينتمي إليها الأخ الفاضل الدكتور / مصطفى المتولي : لسان العرب مادة قوم ٣٨٨٣ - ٣٨٨٤ .

(٢) حوانيت : جمع مفردة حانوت وهو دكان الخمار والخمار نفسه والنسبة إليه حانوتي وحاني ثم استعملت فيما بعد لعموم الدكاكين .

ينظر لسان العرب : مادة حنت ١٠١٧ وترتيب القاموس باب الحاء مادة حنت : ١ : ١٢١ .

قَالَ الْفَقِيهُ أَبُو اللَّيْث :

لَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَجْعَلَ شَيْئاً مِنَ الْمَسْجِدِ مَسْكناً أَوْ مُسْتَعِلاً^(١) .

وَفِيهِ (٢) :

لَوْ أَرَادَ الْقَيْمُ اخْتِذَاذَ الْحَوَانِيتِ فِي فَنَاءِ الْمَسْجِدِ لَا يَجُوزُ أَنْ يُضَيَّقَ فَنَائِهِ^(٣) .
قُلْتُ :

وَمِنْ هَذَا الْقَبِيلِ مَا يُبْنَى عَلَى أَسْطِخَةِ^(٤) الْمَسَاجِدِ وَالْجَوَامِعِ وَجُذْرِهَا مِنَ
الْخَلَائِصِ^(٥) وَالْبُيُوتِ الَّتِي تُتَّخَذُ أَمْلاكاً وَتُبَاعُ وَتُشْتَرَى وَهِيَ غَيْرُ جَائِزَةِ الْوَضْعِ^(٦) وَاللَّهُ
أَعْلَمُ .

(١) مستعلاً : اسم مكان للعلو وهو ارتفاع أصل البناء لسان العرب مادة علا : ١٩٣ والذي في النوازل لأبي
الليث :

قال أبو القاسم :

لا يجوز أن يجعل شيئاً من المسجد مسكناً فتسقط حرمة المسجد عنه ولا يجوز أن يضيق فناءه على المسلمين والمارة .
كتاب الوقف ورقة : ٢٢١ مخطوط .

(٢) وفي شرح قاضي خان - ولم أعثر على نسخة كاملة يوجد فيها كتاب الوقف وإنما الموجود مجلد واحد في الهيئة المصرية
مخطوط .

(٣) فنائه : هكذا بالرفع والصواب فنائه بالفتح لأنه منصوب مفصول به . قيم المسجد لا يجوز أن يبني حوانيت في حد
المسجد أو في فنائه لأن المسجد إذا جعل حانوتاً أو مسكناً تسقط حرمة ، وهذا لا يجوز والفناء تبع المسجد فيكون
حكمه حكم المسجد كذا في محيط السرخسي ٢ : ٤٦٢ وفي ملتقى الأبحر وغيره .
أنه لو بنى فوقه - المسجد - بيتاً للإمام لا يضر لأنه من المصالح أما لو تحت المسجد اثم ، ولو على جدار
المسجد .

ولا يجوز أخذ الأجرة منه .

فلو أراد قيم المسجد أن يبني في المسجد أو في فنائه لا يجوز له أن يفعل لأنه إذا جعل المسجد مسكناً تسقط حرمة
المسجد وأما الفناء فلأنه تبع للمسجد .

وعليه لا يجوز البناء تحت المسجد أو على جدار المسجد بأن يضع خشبة أو تسليح منزله على جدار المسجد وكذلك
لا يجوز البناء في حوش المسجد وحديقته وما يتبع ذلك من فناء القاعدة .

أن ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب وصيانة المسجد وحفظ حرمة واجب والفناء تبع له والتعدي على الفناء
والجدار بالبناء يعد تعدياً على المسجد نفسه . والله أعلم .

ينظر ملتقى الأبحر على مجمع الأنهر ٢ : ٧٤٧ / فتح القدير ٦ : ٢٣٦ / الفتاوى الهندية ٢ : ٤٦٢ .

(٤) سطح : هو ظهر البيت - وأعلى كل شيء ظهره - إذا كان مستوياً لإنبساطه وهو معروف وهو من كل شيء أعلاه
والجمع سطوح مثل فلس وفلوس . ينظر لسان العرب مادة سطح : ٢٠٠٦ / المصباح المنير : ٢٧٦ .

(٥) الخلاوي : قال اللحياني الوجه في خلو لا يشئ ولا يجمع ولا يؤنث ، وقد ثنى بعضهم واث . وتخلي تفرغ ويقال تخلى
للعادة إذا انفرد ، والخلاوي مكان التخلي وخلا إذا انفرد فيقال خلا الرجل خلوة . ينظر لسان العرب مادة خلا

==

١٢٥٥ - ١٢٥٦ .

قَالَ وَلَوْ أَنَّ سُلْطَانًا ^(١) أَذِنَ لِقَوْمٍ أَنْ يَجْعَلُوا أَرْضًا مِنْ أَرْضِي الْبَلَدَةِ حَوَانِيَتٍ مَوْقُوفَةً عَلَى الْمَسْجِدِ وَأَمَرَهُمْ أَنْ يَزِيدُوا فِي مَسْجِدِهِمْ قَالُوا :
إِنْ كَانَتِ الْبَلَدَةُ فُتِحَتْ عَنْوَةٌ وَذَلِكَ لَا يَضُرُّ بِالْمَارَّةِ وَالنَّاسِ يَنْفُذُ أَمْرُ السُّلْطَانِ فِيهَا .

وَإِنْ كَانَتِ الْبَلَدَةُ فُتِحَتْ صُلْحًا لَا يَنْفُذُ أَمْرُ السُّلْطَانِ فِيهَا لِأَنَّ الْبَلَدَةَ إِذَا فُتِحَتْ عَنْوَةٌ تَصِيرُ مُلْكًا لِلْغَانِمِينَ ^(٢) فَيَجُوزُ أَمْرُ السُّلْطَانِ فِيهَا ، وَإِذَا فُتِحَتْ صُلْحًا تَبْقَى عَلَى مِلْكٍ مَالِكِهَا فَلَا يَنْفُذُ أَمْرُ السُّلْطَانِ فِيهَا ^(٣) .

= ولم أعثر على من جمعه إلى خلاوي - فيما استطعت الحصول عليه من معاجم اللغة .
(٦) قال ابن تيمية - رحمه الله -

البناء فوق المسجد المعد للصلاة محل نزاع بين العلماء .
وفي المغني لابن قدامة :

قال أحمد في رواية - أبو داود - في مسجد أراد أهله رفعه من الأرض ويجعل تحته سقاية وحوانيت فامتنع بعضهم من ذلك فينظر إلى قول أكثرهم .

واختلف أصحابنا في تأويل كلام أحمد فذهب ابن حامد إلى أن هذا في مسجد أراد أهله إنشاءه ابتداء واختلفوا كيف يعمل وسماه مسجداً قبل بنائه تجوزاً لأن ماله إليه أما بعد كونه مسجداً لا يجوز جعله سقاية ولا حوانيت لأن المسجد لا يجوز نقله وإبداله وبيع مساحته وجعلها سقاية وحوانيت إلا عند تعذر الإنتفاع به . ولو جاز جعل أسفل المسجد سقاية وحوانيت لهذه الحاجة لجاز تخريب المسجد وجعله سقاية وحوانيت .

المغني لابن قدامة ٦ : ٣ / فتاوى ابن تيمية ٣١٦ : ٦ .

ومما تقدم قال قليوبى وعميرة من الشافعية ثم إن رجى عودة - المسجد - حفظ نقضه وجوباً . ولو بنقله إلى محل آخر إن خيف عليه لو بقى ، وللحاكم هدمه ونقل نقضه إلى محل غيره .
وفي البرازية :

متولي المسجد دفع إلى الإمام والمؤذن ما هو من مستغلات الوقف لا يجوز ويكره لهما أن يسكننا ذلك المنزل فإذا اشترى متولي المسجد داراً من غلة المسجد منزلاً للإمام أو المؤذن أو مقيم الشعائر ليسكن فيه :

إن علموا ذلك كره أن يسكن في ذلك المنزل لأن هذا المنزل من مستغلات الوقف وهذا في استغلال مستغلات الوقف فكيف باستغلال ما هو أصل الوقف واستعماله للأغراض الخاصة كالسكنى والتجارة والتأجير .

ينظر الفتاوى البرازية ٢ : ٢٧٠ / والفتاوى الهندية ٢ : ٤٦٢ .

(١) السلطان من حيث الإصطلاح تطلق على من يكون في ولايته ملوك فيكون ملك الملوك فيملك مثلاً مصر وأهل الشام وفي جنده عشرة آلاف فارس أو نحوهما فإن زاد بلادا أو عدداً في الجيش كان أعظم في السلطنة .
التراتب الإدارية ١ : ١٤ .

(٢) الغانمين : جمع مفردة غانم وهو الذي يكون له سهم في الغنيمة والغنيمة والمغنم بمعنى هو المال المأخوذ من المحاربين فيعد غنيمة للمسلمين . ينظر : مختار الصحاح مادة غنم : ٤٨٢ .

(٣) الفتاوى الخانية ٣ : ٢٩٣ / ينظر : الفتاوى الهندية ٢ : ٤٥٧ / جامع الفصولين ١ : ١٨٨ .

وَفِي شَرْحِ الْإِمَامِ التَّمَرْتَاشِيِّ عَنِ التَّفَارِيقِ : ^(١) أَرَادَ أَهْلُ الْمَحَلَّةِ نَقْضَ مَسْجِدِهِمْ لِيَزِيدُوا فِيهِ لَمْ يَكُنْ لِلْوَارِثِ ^(٢) مِنْهُمْ ، وَلَيْسَ لَهُمْ أَنْ يَزِيدُوا مِنَ الطَّرِيقِ ^(٣) .

= وفي مثل هذا وغيره تبدو عظمة الإسلام وتشريعه حيث لا أهواء ، ولا رغبات فما كان موافقاً للشرع فلا سلطان لأحد على تغييره أو العمل بخلافه قضاء وما كان مخالفاً له فلا قدرة لأحد على إلزام القضاء بالحكم به ورحم الله قوانين الزراعة والاصلاح الزراعي في أيامنا . أيام الاشتراكيات والاستيلاء على أراضي الناس بالقوة . ونظير هذه المسألة ما ذكره السرخسي حيث قال :

أهل مدينة بنوها بعد قسمة الوالي بينهم وترك فيها طريقاً للعامة فرأى الوالي بعد ذلك أن يعطي بعض ذلك الطريق أحداً ممن ينتفع به ولا يضر ذلك بأهل الطريق .

فإن كانت المدينة للوالي فهو جائز وإن كانت المدينة للمسلمين فلا ينبغي له أن يعطي منها شيئاً ولا ينبغي للذي يعطي أن يأخذ من ذلك شيئاً لأن الحق في ذلك الموضع ثابت للمسلمين وللإمام ولاية استيفاء حقهم دون الإسقاط وإيثار غيرهم عليهم في ذلك . المبسوط : كتاب الشرب ٢٣ : ٢٠٠ .

وفي كتاب الأصل لمحمد قلت : رأيت الوالي إذا أذن لرجل أن ينصب رِحا على ماء لقوم خاصة في أرض رجل ولا يضر بأهل النهر شيئاً ولكن أهل النهر يكرهون ذلك أو يضر بهم والوالي يرى في ذلك صلاحاً للعامة قال : لا ينبغي أن يضع ذلك إلا بإذن صاحب الأرض وصاحب الماء .

قلت :

أرأيت أهل مدينة قسمها الوالي بينهم ثم بنوها بعد قسمة الوالي بينهم وترك فيها طريقاً للعامة فرأى الوالي بعد ذلك أن يعطي بعض تلك الطريق قوماً ينتفعون به ولا يضر ذلك بأهل الطريق قال : ان كانت المدينة للوالي هو جائز وان كانت الأرض والمدينة للمسلمين وانما قسمها الوالي بينهم ، فلا ينبغي أن يعطي منها شيئاً ولا ينبغي للذي يعطي أن يأخذ من ذلك شيئاً فيدخل عليهم الضرر .

الأصل : كتاب الشرب مايكرو فيلم مخطوط .

(١) التفاريق : لم أستطع معرفة هذا الكتاب ومؤلفه وهناك أساء تقرب من هذا المعنى كما تقدمت الإشارة إليه .

(٢) الوارث اسم من أساء الله الحسنى .

والوارث هنا من يأخذ نصيباً مقدراً شرعاً مما تركه مورثه ٢ : ٢ فتح الوهاب .

(٣) شرح التمرتاشي ورقة : ٤٣٤ مخطوط .

وأصل هذا مروي عن ابن سبابة عن محمد بن الحسن - رحمه الله تعالى - في رجل بنى مسجداً ثم مات فأراد أهل المسجد أن ينقضوه ويزيدوا فيه فلهم ذلك .

وليس لورثة الميت منهم .

وان أراد أن يزيدوا من الطريق لم أذن لهم . هذا إذا كان ذلك يضر بالطريق وإلا فقد تقدم أنه يجوز إذا كان ذلك لا يضر بالطريق وقال عنه وهو المختار .

ينظر الفتاوى الهندية ٢ : ٤٥٦ / البرازية ٦ : ٢٨١ / الخانية ٣ : ٢٩٣ .

وفي الفصول العمادية وغيرها :

أرادوا جعل شيء من المسجد طريقاً ومن الطريق مسجداً يجوز ثم ذكر : لو جعل المسجد طريقاً لا يجوز ولو جعل الطريق مسجداً يجوز لأنه تجوز الصلاة في الطريق مسجداً أما لا يجوز المرور في المسجد فلا يجوز أن يجعل طريقاً والقول بالجواز مروي عن محمد كما تقدم .

ينظر : الفصول العمادية ، كتاب الوقف ٢ : ٢٠ / الاختيار ٣ : ٤٥ حاشية الطحطاوى ٤ : ٢٨٨ .

وَفِي الْبَدَائِعِ لِلْإِمَامِ أَبِي بَكْرٍ الْكَاسَانِي (١) :

حَفَرَ بُئْرًا فِي سُوقِ الْعَامَّةِ لِمَصْلَحَةِ الْمُسْلِمِينَ فَوَقَعَ فِيهَا إِنْسَانٌ وَمَاتَ ، إِنْ كَانَ الْحَفْرُ بِإِذْنِ السُّلْطَانِ لَا يَضْمَنُ ، وَإِنْ كَانَ بِغَيْرِ إِذْنِهِ يَضْمَنُ ، وَكَذَلِكَ إِذَا اتَّخَذَ قَنْطَرَةً لِلْعَامَّةِ (٢) .

(١) الكاساني : هو محمد بن محمد بن أحمد . تقدمت ترجمته مع كتابه بدائع الصنائع .

(٢) البدائع ٩ : ٤٧١٨ وفيه أيضاً .

فكان الحفر فيه بغير إذن الإمام كالحفر في دار انسان بغير إذن صاحب الدار وقد جاء في الصحيح جواز حفر الآبار على الطرق إذا لم يتأذ بها .
وفي المبسوط :

إذا احتفر رجل في سوق العامة بئراً أو بنى فيها دكاناً بغير أمر السلطان فهو ضامن لما عطب به من شيء لأنه متعدد في هذا السبب فالحق في طريق العامة وما يكون حقاً لعامة المسلمين فالتدبير فيه إلى الإمام فإذا أحدثه بغير إذن الإمام كان متعدياً وإذا فعله بأمر السلطان لا يكون متعدياً في هذا السبب ، ولا يكون ضامناً ، بمنزلة ما لو قتله بملكه .
المبسوط : ٢٧ : ٢٥ / ينظر البرازية ٦ : ٤١٠ / صحيح البخاري مع فتح الباري كتاب المظالم باب الآبار على الطراق ٥ : ٨٥ .

وفي الخانية :

لو أن رجلاً حفر بئراً في سوق العامة أو بنى فيه دكاناً فعطب به شيء إن فعل ذلك بإذن الإمام لا يكون ضامناً وبغير إذنه يكون ضامناً كما لو أوقف دابته في السوق فإن كان في السوق موضع لايقاف الدواب فأوقف الدابة في ذلك الموضع :

إن عتبتوا ذلك الموضع بإذن السلطان فما عطب به لا يكون ضامناً وإن لم يكن ذلك بإذن السلطان كان ضامناً لأن السلطان إذا أذن بذلك ،

يخرج ذلك الموضع من أن يكون طريقاً ، فتعين لايقاف الدواب وبغير إذن السلطان لا يخرج من أن يكون طريقاً .
وفيها أيضاً :

رجل وضع قنطرة على نهر خاص لأقوام مخصوصين فمشى عليها إنسان فانخسفت به أو تعقل به فمات .
إن تعمد المرور عليها لا يضمن واضع القنطرة وإن لم يعلم المار به ضمن كما لو وضع خشباً في طريق المسلمين أو حديداً فمرت به دابة لا بسوق أحد فعطبت كان ضامناً .

هذا إذا كان النهر خاصاً لأقوام مخصوصين ، فإن كان النهر لعامة المسلمين :

ففي ظاهر الرواية يكون ضامناً وعند أبي يوسف - رحمه الله - إنه لا يكون ضامناً . الفتاوى الخانية : ٣ : ٤٦٠ ، ٥٦٣ .

وفي الجامع الصغير :

رجل جعل قنطرة على نهر بغير إذن الإمام فتعمد رجل المرور عليها فعطب فالضمان على الذي قنطر ، كذلك إن وضع على الطريق خشبة فتعمد رجل المرور عليها . ١١٩ - ١٢٠ .

وهكذا وقوف كل وسائط النقل إذا كانت في الأماكن المخصصة لها بإذن الإمام لا ضمان لما يحدث مما تلفه وإن كانت بغير إذنه ضمن المحدث فالمهم في هذا هو :

أن يكون المحدث قد أحدث أو وضع شيئاً بدون إذن الإمام في طريق المسلمين أو سوقهم أو مجاري سفنهم والتصرف في حق الغير بدون إذن من له الحق يوجب الضمان مع الضرر . والله أعلم

وَرُوي عَنْ أَبِي يُوسُفَ أَنَّهُ لَا يَضْمَنُ :

وَوَجْهَهُ :

أَنَّ مَا كَانَ مِنْ مَصَالِحِ الْمُسْلِمِينَ كَانَ الْإِذْنُ بِهِ ثَابِتاً دَلَالَةً ، وَالثَّابِتُ دَلَالَةً كَالثَّابِتِ نَصّاً (١) .

وَجْهٌ ظَاهِرٌ الرَّوَايَةِ (٢) :

أَنَّ مَا يَرْجَعُ إِلَى مَصَالِحِ عَامَّةِ الْمُسْلِمِينَ كَانَ حَقّاً لَهُمْ ، وَالتَّدْبِيرُ فِي أَمْرِ الْعَامَّةِ إِلَى الْإِمَامِ (٣) .

قُلْتُ :

فَكَانَ مَمْنُوعاً مِنْ فِعْلِ ذَلِكَ بِغَيْرِ إِذْنِ الْإِمَامِ لِأَنَّهُ افْتَاتَ (٤) عَلَيْهِ رَأْيُهُ ، وَتَعَدَّى بِوَضْعِ ذَلِكَ ، وَإِنْ كَانَ فِيهِ مَصْلَحَةُ الْمُسْلِمِينَ .

فَلَمَّا كَانَ مُتَعَدِّياً ضَمِنَ مَا تَلَفَ بِذَلِكَ .

وَهَذَا ظَاهِرُ الرَّوَايَةِ وَهُوَ الْمَذْهَبُ (٥) الَّذِي عَلَيْهِ الْعَمَلُ كَمَا سَيَأْتِي تَحْقِيقُهُ .

(١) جاء في أصول السرخسي وغيره :

والثابت بضرورة النص كالثابت بالنص وفي التلويح على التنقيح مع التوضيح : إن العبرة لعموم اللفظ لا لخصوص السبب ،

لأن التمسك إنما هو باللفظ وهو عام وخصوص السبب لا ينافي عموم اللفظ ولا يقتضي اقتضاره عليه ، ولأنه قد اشتهر بين الأصحاب رضي الله عنهم التمسك بالعموميات الواردة في حوادث وأسباب خاصة من غير قهرها على تلك الأسباب فيكون إجماعاً . أصول السرخسي ٢ : ١٦٨ / التلويح ١ : ٢٧٣ / المستصفى ٢ : ٦٠ / تخريج الفروع على الأصول لمحمود بن أحمد الزنجاني ٣٦٠ - ٣٦١ .

(٢) المقصود بظاهر الرواية كتب ظاهر الرواية وهي الكتب التي روى فيها محمد بن الحسن أراء المذهب عن أبي حنيفة فرويت عنه بأسانيد صحيحة واشتهرت عنه عند علماء الحنفية . وقد ذكرت غير مرة في غير هذا الموضع .

(٣) لأن التدبير في أمور العامة إلى الإمام أوله ولاية استيفاء حقهم فكان الحفر بغير إذن الإمام كالخفر في دار إنسان بغير إذن صاحب الدار .

بدائع الصنائع ٩ : ٤٧١٨ / وينظر الأشباه والنظائر للإمام السيوطي : ١٢١ .

(٤) افتات : افتات علي ما لم أقل اختلقه افتات على افتاتاً وهو رجل مفتت وذلك إذا قال عليك الباطل وافتات استبد فلان علينا برأيه . لسان العرب مادة افتات باب الفاء : ٣٣٣٣ .

(٥) مسألة ان ما يرجع إلى مصالح عامة المسلمين أن الحق فيها لهم ، والتدبير في أمور العامة يعود إلى الإمام من دفع ضرر وجلب نفع . مسألة لا كلام فيها وهذا إذا كان المحدث متعدياً عند الجمهور كان للإمام وغيره إزالة المحدث وإن كان غير متعد كان للإمام السماح له فيما أحدث .

تكميل :

نَذْكُرُ فِيهِ مَا يَتَرْتَّبُ عَلَى مَنْ وَضَعَ شَيْئًا مِمَّا ذَكَرْنَاهُ ^(١) فِي طَرِيقِ الْعَامَّةِ سَوَاءً كَانَ مُضِرًّا أَوْ غَيْرَ مُضِرٍّ .

إِعْلَمُ أَنَّ عُلَمَاءَنَا الثَّلَاثَةَ ^(٢) أَبَا حَنِيفَةَ وَأَبَا يُوسُفَ وَمُحَمَّدَ بْنَ الْحَسَنِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ .

مُتَّفِقُونَ عَلَى أَنَّ :

مَنْ أَحْدَثَ فِي طَرِيقِ الْعَامَّةِ شَيْئًا مِمَّا ذَكَرْنَاهُ أَوْ شَغَلَهُ بِهَا لَيْسَ بِحَقٍّ لَهُ كَانَ ضَامِنًا لِمَا تَلَفَ بِسَبَبِ ذَلِكَ الْفِعْلِ ^(٣) .

= وليس لأحد منعه بعد إذن الإمام إذا لم يكن في المحدث ضرر وإلا فالإمام لا ينبغي له أن يأذن فيما فيه ضرر يتعدى إلى العامة .

وهذا مما لم يختلف فيه أحد من أهل المذاهب أو غيرهم فيما علمته .
وقد ذكرت ذلك كتب الأصول كما تقدم . والله أعلم .

(١) وهو ما ذكره في أكثر من موضع . وهو ما أحدث في طريق العامة من إشراع الجناح والميزاب والظلة والساباط وبناء الجرصن والدكان والجسر والقنطرة وحفر البئر والبالوعة وغرس شجرة وبنى بناء في نهر الفرات أو بنى رحي عليه تغير مجراه أو تمنع مرور السفن ، وإيقاف الدابة في غير موقف الدواب وهكذا سائر وسائل النقل سواء كان ذلك في الطريق العام أو أمام المساجد أو في الأسواق ، وكذلك أخذ شيء من الطريق وإدخاله داره وغير ذلك مما تقدم ذكره .

إن كان ضاراً بالعامة وبدون إذن الإمام كان ذلك لا يجوز ، وعليه يكون المحدث متعدياً فيكون ضامناً لما عطب بما تعدى به إذ التعدي أصل في باب الضمان .
وهذا مما لا أعرف فيه خلافاً بين العلماء .

فإذا أذن الإمام مما يكون تعدياً أي يلحق ضرراً بالناس ، كان الواجب عليه أن لا يأذن . ولا يضمن ما عطب بالمحدث بإذن الإمام عند الحنفية .

وأما عند غيرهم فالذي أعرفه - والله أعلم - أنه لا يصح إذنه ولا يجوز على من أذن له أن يفعل ما يلحق الضرر بالناس إذ لا ضرر ولا ضرار في الإسلام وكذلك مهمة الإمام جلب المنافع للعامة . ودفع المضار فإذا خرج عن هذه المهمة بأن حاباً أحد رعاياه فأعطاه ما لم يعط أحداً أو مما يضر بالعامة لم يجز عليه ذلك لأن للإمام ولاية استيفاء حقوقهم دون إسقاطها .

وقد قال الإمام النووي في إحداث ما يثبت الحق لمحدثه وإن لم يضر : وأما نصب الدكة وغرس الشجر ، الصحيح وبه قطع العراقيون واختار الإمام المنع .

وقال ابن تيمية : فليس لأحد أن يأخذ منه - الطريق - شيئاً قليلاً أو كثيراً ، وإن كان واسعاً مثل الشوارع . ينظر : المبسوط ٢٣ / ٢٠٠ / بدائع الصنائع ٩ : ٤٧١٨ / حاشية ابن عابدين ٦ : ٥٩١ ، ٥٩٧ الروضة : ٤ : ٢٠٤ / فتاوى ابن تيمية ٣٠ / ٣٩٩ .

(٢) علمائنا الثلاثة : حيث وردت هذه العبارة فإن المراد بها : الإمام أبو حنيفة ، وأبو يوسف ومحمد بن الحسن . ينظر : الفوائد البهية : ٢٤٨ .

وَأَوَّلَى مَا نَذَكُرُهُ هُنَا مَا حَكَاهُ الْحَاكِمُ الشَّهِيدُ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - فِي مُخْتَصَرِهِ الْكَافِي مِنْ
كَلَامِ الْإِمَامِ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - ، وَكَلَامِ شَمْسِ الْأَيْمَةِ السَّرْحَسِيِّ فِي
شَرْحِهِ لَهُ قَالَ : - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي بَابِ مَا يُحْدِثُ الرَّجُلُ فِي الطَّرِيقِ :

وَإِذَا وَضَعَ الرَّجُلُ فِي الطَّرِيقِ حَجَرًا أَوْ بَنَى فِيهِ بِنَاءً أَوْ أَخْرَجَ مِنْ حَائِطِهِ جِذْعًا أَوْ
مِيزَابًا أَوْ صَخْرَةً شَاخِصَةً فِي الطَّرِيقِ ، أَوْ أَشْرَعَ كِنِيفًا أَوْ جَنَاحًا أَوْ مِيزَابًا أَوْ ظُلَّةً أَوْ وَضَعَ
فِي الطَّرِيقِ جِذْعًا فَهُوَ ضَامِنٌ لِمَا أَصَابَ مِنْ ذَلِكَ كُلِّهِ ، لِأَنَّهُ مُتَسَبِّبٌ لِهَلَاكِ مَا تَلَفَ بِهَا
أَحَدُهُ وَهُوَ مُتَعَدٍّ فِي التَّسْبِيبِ فَإِنَّهُ أَخَذَ فِي الطَّرِيقِ مَا تَضَرَّرُ بِهِ الْمَارَّةُ أَوْ يَحُولُ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ
الْمُرُورِ فِي الطَّرِيقِ الَّذِي هُوَ حَقُّهُمْ ^(١) .

وَوُجُوبُ الضَّمَانِ ^(٢) لِصِيَانَةِ دَمِ الْمُتَلَفِ ^(٣) عَنِ الْهَدَرِ فَإِذَا أُمِكنَ إِجَابَةُ عَلَى الْمُسَبِّبِ
لِكُونِهِ مُتَعَدِّيًا فِي تَسْبِيبِهِ فَوَجَبَ عَلَيْهِ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ قَاتِلًا فِي الْحَقِيقَةِ حَتَّى لَا تَلْزَمَهُ

(٣) قَالَ فِي الْفُصُولِ الْعِمَادِيَّةِ وَمُخْتَصَرِهَا لِابْنِ كَيْمَالٍ بَاشَا .

وَالَّذِي يَعْتَمِدُ عَلَيْهِ فِي جِنْسِ هَذِهِ الْمَسَائِلِ أَنْ يَقُولَ :

كُلُّ مَوْضِعٍ كَانَ لِلْوَاضِعِ حَقُّ الْوَضْعِ فِيهِ لَا يَضْمَنُ عَلَى كُلِّ حَالٍ إِنْ تَلَفَ بِذَلِكَ الْمَوْضِعُ شَيْءٌ سِوَاكَ كَانَ تَلَفٌ بِهِ وَهُوَ
فِي مَكَانِهِ أَوْ بَعْدَ مَا زَالَ عَنْ مَكَانِهِ .

وَكُلُّ مَوْضِعٍ لَمْ يَكُنْ لِلْوَاضِعِ حَقُّ الْوَضْعِ فِيهِ إِذَا عَطِبَ بِالْمَوْضِعِ شَيْءٌ أَنْ عَطِبَ وَالْمَوْضِعُ فِي مَكَانِهِ لَمْ يَزَلْ يَضْمَنُ
الْوَاضِعُ ، وَإِنْ عَطِبَ بَعْدَ مَا زَالَ الْمَوْضِعُ عَنْ مَكَانِهِ :

إِنْ زَالَ بِمَزِيلٍ نَحْوِ أَنْ يَضَعَ جَمْرَةً فِي الطَّرِيقِ فَهَبَتْ رِيحٌ فَأَزَالَتَهَا عَنْ مَكَانِهَا فَأَحْرَقَتْ ، لَا يَضْمَنُ وَإِلَّا ضَمَنَ .

الْفُصُولُ الْعِمَادِيَّةُ : ١ : ٣١٩ مَخْطُوطٌ / مُخْتَصَرُ الْفُصُولِ الْعِمَادِيَّةِ : ٢٨٤ فِيمَا بَعْدَهَا ، مَخْطُوطٌ .

(١) وَفِي الْبَنَاءِ وَغَيْرِهَا :

إِذَا سَقَطَ الْمَحْدُثُ عَلَى إِنْسَانٍ فَعَطِبَ بِهِ فَالِدِيَّةُ عَلَى عَاقِلَتِهِ لِأَنَّهُ سَبَبٌ لَتَلَفِهِ مُتَعَدٍّ بِشُغْلِهِ هَوَاءَ الطَّرِيقِ بِطَرِيقِ التَّعْدِي
وَهُوَ مِنْ أَسْبَابِ الضَّمَانِ وَلَا خِلَافَ لِأَحَدٍ فِيهِ وَهُوَ الْأَصْلُ فِي بَابِ الضَّمَانِ لِذَلِكَ لَا يَجُوزُ إِحْدَاثُ مَا يَضُرُّ لِحَقِّ سَائِرِ
الْمُسْلِمِينَ .

يَنْظُرُ : الْبَنَاءُ شَرْحُ الْهُدَايَةِ ١٠ : ٢٠٧ / الرُّوضَةُ ٤ : ٢٠٧ / الْمِيعَارُ الْمَغْرِبُ ٨ : ٤٤٨ / الْأَصْلُ بَابِ مَا يَحْدُثُ
الرَّجُلُ ٣ : ١٧٧ / الْمَبْسُوطُ ٢٠ : ١٤٤ .

(٢) ضَمَنٌ يَضْمَنُ ضَمَانًا - كَفَلَ بِهِ فَهُوَ ضَامِنٌ وَضَمِينَ كَفِيلٌ وَهُوَ الْإِلْتِزَامُ .

وَفِي الشَّرْعِ يُقَالُ : لِلْإِلْتِزَامِ دَيْنٌ ثَابِتٌ فِي ذِمَّةِ الْغَيْرِ أَوْ إِحْضَارُ عَيْنٍ مَضْمُونَةٍ أَوْ بَدَنٍ مَنْ يَسْتَحِقُّ حُضُورَهُ . مُخْتَارُ
الصَّحَاحِ مَادَّةُ ضَمَنَ : ٣٨٤ / شَرْحُ الْوَهَابِ ١ : ٢١٤ .

(٣) هَدَرَ : بَطَلَ وَهَدَرَ دَمَهُ بَطَلَ دَمُهُ وَأَهْدَرَهُ السُّلْطَانُ أَبْطَلَهُ وَأَبَاحَهُ وَذَهَبَ دَمُهُ هَدَرًا بِسُكُونِ الدَّالِ وَفَتْحِهَا أَيْ بِاطْلَالٍ لَيْسَ
فِيهِ قَوْلٌ وَلَا عَقْلٌ وَدِيَّةٌ . مُخْتَارُ الصَّحَاحِ مَادَّةُ هَدَرَ : ٦٩٢ / يَنْظُرُ لِسَانَ الْعَرَبِ مَادَّةُ هَدَرَ : ٦٤٣٢ .

الْكَفَّارَةُ ^(١) عِنْدَنَا ، وَلَا يُحْرَمُ الْمِيرَاثُ ^(٢) لِأَنَّ الْكَفَّارَةَ وَحِرْمَانَ الْمِيرَاثِ جِزَاءُ قَتْلِ مُحْظُورٍ وَلَا يُوْجَدُ ذَلِكَ بِطَرِيقِ التَّسْبِيبِ ، لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يُجْعَلَ قَاتِلًا بِأَحْدَاثِ ذَلِكَ وَلَا مَقْتُولًا عِنْدَ إِحْدَاثِهِ .

وَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يُجْعَلَ قَاتِلًا عِنْدَ الْأَصَابَةِ فَلَعَلَّ الْمُحْدِثَ مَيِّتٌ عِنْدَ الْإِصَابَةِ ، وَكَيْفَ يَكُونُ الْمَيِّتُ قَاتِلًا؟ وَالِدَّلِيلُ عَلَيْهِ أَنَّ الْقَاتِلَ لَا يَكُونُ إِلَّا بِفِعْلِ الْقَتْلِ ^(٣) .

وَالْقَتْلُ نَوْعَانِ :

عَمْدٌ وَخَطَأٌ ^(٤) .

(١) الكفارة ما كفر به من صدقة أو صوم ونحوه وسميت الكفارات كفارات لأنها تكفر الذنوب أي تسترها مثل كفارة الإيمان وكفارة القتل الخطأ . لسان العرب مادة كفر : ٣٩٠٠ .

(٢) ورث وراثه : بكسر الواو والميراث اسم الشيء الذي يرثه من أبيه أو مورثه ويسمى إرثاً وميراثاً . ينظر مختار الصحاح مادة ورث : ٧١٦ .

ولأن القتل أحد موانع الإرث الثلاثة وهي رق وقتل واختلاف دين .

(٣) أي لا يكون القاتل قاتلاً إلا إذا فعل القتل . والله أعلم .

وفي كتاب الأصل وغيره :

إذا وضع الرجل في الطريق حجراً أو بنى فيه بناءً أو أخرج من حائطه جذعاً أو صخرة شاخصة في الطريق أو أشرع كنيفاً أو جناحاً أو ميزاباً أو ظلة أو وضع في الطريق جذعاً ، فهو ضامن إذا أصاب شيئاً وأتلفه إلا أن المتلف إذا كان آدمياً فإنه يجب الضمان على عاقلته - أي عاقلة المحدث - وإن جرح آدمياً ولم يتلفه :

إن بلغ إرشه أو إرش الموضحة فإنه يجب على العاقلة ، وإن كان دون ذلك فإنه يجب في ماله ، ولا كفارة عليه ولا يحرم الميراث إذا كان المقتول مورثه . وإن أصاب مالا وأتلفه فإنه يجب في ماله ، وذلك إن فعل ما أحدثه بغير إذن الإمام فإنه يضمن ، وإن فعل بإذن الإمام لا يضمن .

قال مشايخنا :

وإنما يجوز للإمام أن يأذن بذلك إذا كان المحدث لا يضر بالعامه بأن كان في الطريق سعة ، فأما إذا كان يضر بالعامه ، بأن كان في الطريق ضيق لا يباح له ذلك .

ينظر : الأصل باب ما يحدث الرجل في الطريق ٢ : ١٧٧ مخطوط / الجامع الصغير باب جناية الحائط : ١٦٧ ،

الفتاوى الهندية ٦ : ٤١ - ٤٢ / البناية شرح الهداية ١٠ : ٢٠٧ / الاختيار ٤ : ٣٥ - ٣٦ المبسوط للسرخسي ٢٠ :

١٤٤ . وقال غير الحنفية تجب على القاتل خطأ كفارة سواء باشر القتل أو تسبب فيه كحفر البئر ونصب السكين

وشهادة الزور .

ينظر : المغني لابن قدامة : ٥١٢ / فتح الوهاب ٢ : ١٤٩ .

(٤) أنواع القتل :

في البدائع وغيره :

القتل أربعة أنواع :

قتل هو عمد ليس فيه شبهة العدم .

وقتل عمد فيه شبهة العدم وهو المسمى بشبه العمد .

==

فَفِي كُلِّ مَا يُتَصَوَّرُ الْعَمْدُ فِي جَنْسِهِ يُتَصَوَّرُ الْخَطَأُ أَيْضاً ،
وَالْقَتْلُ الْعَمْدُ بِهَذَا الطَّرِيقِ لَا يُتَحَقَّقُ فَكَذَلِكَ الْخَطَأُ .

وَحَرَمَانُ الْمِيرَاثِ بِاعْتِبَارِ تَوَهُّمِ الْقَصْدِ إِلَى اسْتِعْجَالِ الْمِيرَاثِ وَذَلِكَ فِي الْعَمْدِ لَا
يُشْكِلُ ، وَفِي الْخَطَأِ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْخَطَأُ أَظْهَرَهُ مِنْ نَفْسِهِ وَهُوَ قَاصِدٌ إِلَى ذَلِكَ وَهَذَا لَا
يُتَحَقَّقُ فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ .

فَإِنْ عَثَرَ (١) بِذَلِكَ رَجُلٌ فَوَقَعَ عَلَى آخَرَ فَمَاتَا فَالضَّمَانُ عَلَى الَّذِي أَحْدَثَهُ فِي الطَّرِيقِ
لَأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ الدَّافِعِ لِمَنْ يَعْثُرُ بِمَا أَحْدَثَهُ فَكَأَنَّهُ دَفَعَهُ بِيَدِهِ عَلَى غَيْرِهِ ، وَلَا ضَمَانُ عَلَى الَّذِي

= وقتل هو خطأ محض ليس فيه شبهة العدم .

وقتل في معنى القتل الخطأ .

أما القتل العمد : فهو ما تعمد قتله بالحديد ونحوه سواء كان مما يقتل غالباً أولاً وكمحدد وخشب وزجاج
ونحوه .

وشبه العمد أن يتعمد الضرب بما لا يفرق الأجزاء كالحجر والعصا ونحو ذلك وهو عمد فيما دون النفس .
والخطأ أن يرمى شخصاً شخصاً يحسبه صيداً فإذا هو إنسان أو حربياً فإذا هو مسلم وهو خطأ في القصد وموجه
الكفارة والدية على العاقلة وما جرى مجرى الخطأ مثل النائم ينقلب على إنسان فيقتله - وحكمه حكم الخطأ والقتل
بسبب كحافر البئر وواضع الحجر في غير ملكه وفنائه فيعطى به إنسان وموجه الدية على العاقلة لا غير ، لأنه
متعمد فيما وضعه وحفره فجعل دافعاً موقعاً فتجب الدية على العاقلة .

والقتل بسبب : قتل صورة أو قتل في معنى الصورة ، والقتل مباشرة قتل صورة ومعنى فالجزاء قتل مباشرة .
والمسبب ليس بقاتل ولا متهم لأنه لا يعلم أن موروثه يقع في البئر أو يتعقل في الحجر ، وهو متهم في الخطأ لاحتمال أنه
قصد ذلك في الباطن وأن التصرف في الحقوق العامة مشروط بالتصرف فيها بالسلامة ، وحرمان الميراث بشرط القتل
حقيقة ولم يكن . والله أعلم .

ينظر بدائع الصنائع ١٠ : ٤٦١٦ / حاشية ابن عابدين ٦ : ٥٢٨ / الاختيار ٤ : ٣٥ - ٣٦ ، ٥ : ٣٥ / تبين
الحقائق ٦ : ٩٧ .

وتفصيله في شرح القدوري المسمى خلاصة الدلائل :

قال :

ومن حفر بئراً في طريق المسلمين أو وضع حجراً فتلف بذلك إنسان فديته على عاقلته لأنها وجبت بالتعدي ، وهذا
أقل من الخطأ فتحمله العاقلة وإن تلف فيه بهيمة فضمانها في ماله لأن العاقلة لا تتحمل الأموال كالديون
والضمانات ، وإن أشرع روشنا أو ميزاباً فسقط على إنسان فعطب فالدية على عاقلته لما ذكرنا في الحافر .
ولا كفارة على حافر البئر وواضع الحجر لأنه ليس بقاتل حقيقة .

وقال زفر :

تجب لأن من ضرورتها كون الشخص مقتولاً أن يكون له قاتل وليس ذلك إلا من وجب ضمانه إلا أنا نمنع كونه
مقتولاً بل هو تالف وهالك وفي وجوب الضمان اقيم صاحب الشرط مقام صاحب السبب ضرورة .
ومن حفر بئراً في ملكه لم يضمن إذا عطب بها إنسان لأنه غير متعد فلا يلزم ضمان ما تولد منه .
كتاب احياء الموات ورقة ٨٠ مخطوطة .

عَثْرُ بِهِ لِأَنَّهُ مَذْفُوعٌ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ وَالْمَذْفُوعُ كَالآلَةِ (١).

وَإِذَا نَحَّا (٢) رَجُلٌ شَيْئاً مِنْ ذَلِكَ عَنْ مَوْضِعِهِ فَعَطِبَ (٣) بِهِ إِنْسَانٌ، فَالضَّمَانُ عَلَى الَّذِي نَحَّا وَخَرَجَ الْأَوَّلُ عَنِ الضَّمَانِ لِأَنَّ حُكْمَ فِعْلِهِ قَدْ انْتَسَخَ لِفِرَاقِ الْمَوْضِعِ الَّذِي شَغَلَهُ بِمَا أَحْدَثَ فِيهِ، وَإِنَّمَا اشْتَغَلَ بِفِعْلِ الثَّانِي مَوْضِعٌ آخَرُ فَهُوَ كَالْمُحْدِثِ لِذَلِكَ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ (٤).

وَلَوْ أَلْقَى رَجُلٌ فِي الطَّرِيقِ تُرَاباً أَوْ اتَّخَذَ طِيناً كَانَ بِمَنْزِلَةِ الْحَجَرِ وَالْخَشَبَةِ فِي الطَّرِيقِ (٥).

وَلَوْ أَنَّ رَجُلًا كَنَسَ الطَّرِيقَ فَعَطِبَ بِمَوْضِعِ كُنَاسَتِهِ إِنْسَانٌ لَمْ يَضْمَنْ، لِأَنَّهُ مَا أَحْدَثَ فِي الطَّرِيقِ شَيْئاً إِنَّمَا كَنَسَ الطَّرِيقَ لِكَيْلَا تَتَضَرَّرَ بِهِ الْمَارَّةُ وَلَا يُؤْذِيهِمُ التُّرَابُ فَلَا

(١) عشر : العثرة الزلة ومنه «أقبلوا الكرام عثراتهم».

وعثر به فرسه فسقط إذا كبا الفرس بفارسه، وبابه نصر . ينظر مختار الصحاح مادة عشر : ٤١٢ .

(٢) نحّا : النحو : القصد والطريق يقال نحّا نحوه أي قصد قصده ونحاه عن موضعه فتنحى عزله : مختار الصحاح مادة نحّا : ٦٥٠ .

(٣) عطب : العطب الهلاك وبابه طرب ، والمعاطب المهالك واحدها معطب كمذهب . مختار الصحاح عطب : ٤٣٩ .

(٤) وفي الأصل وغيره :

قال محمد كل ما وضع في الطريق فتغير عن ذلك الموضع فقد برىء الأول من الضمان فيه .

فإذا نحوا رجلاً شيئاً من ذلك عن موضعه فعطب به إنسان ضمن من نحاه وبرىء الأول لأن بالتنحية شغل مكاناً آخر وأزال أثر فعل الأول فكان الثاني هو الجاني فيضمن ينظر الأصل ٣ : ١٧٧ / الاختيار ٥ : ٦٥ / تبين الحقائق ٦ : ١٤٥ / المحيط البرهاني ٤ : ٤٧٢ المبسوط ٢٧ : ٧ / البناية ١٠ : ٢١٣ .

(٥) وفي الأصل وغيره :

ولو ألقى رجل في الطريق تراباً كان بمنزلة الحجر والخشبة والطين .

فإذا وضع رجل خشباً في طريق المسلمين أو حجراً أو حديداً فمرت به دابة من غير سوقٍ أحد فعطبت يضمن واضع الحجر والخشب ونحو ذلك مما لا يحق له وضعه في الطريق ففي الدابة يضمن على كل حال إذا عطبت بما أحدث من وضع الحجر ونحوه في الطريق .

وهذا كله إذا فعله بغير إذن الإمام وإلا فلا ضمان عليه إن كان بإذنه حيث فعل بأمر من له الولاية في حقوق العامة وكذلك لو فعل ذلك في ملكه أو فناء داره لأن له في ذلك مصلحة والفناء في تصرفه . ينظر : الأصل ٢ : ١٧٧ / الفتاوى الهندية ٣ : ٤٥٧ / البناية ١٠ : ٢١٣ ، المبسوط ٢٧ : ٧ .

وهكذا حكم كل شيء يوضع في الطريق كوضع مواد البناء من حديد وطوب (طابوق) أو حجر واسمنت أو خزانات ماء . فما أصابت - كأن تعقل بها مار أو خرقت ثوب إنسان أو عطلت واسطة نقل أو ألحقت بها ضرراً أو سقط عليها إنسان الليل أو كفيف بالنهار أو لا يجد طريقاً سواها وهو غير كفيف فالضمان على الواضع ما لم يكن بإذن الإمام أو في ملكه . وهذا عند الحنفية وعند غيرهم ، فإذا أذن ضمن عند غير الحنفية والله أعلم .

يَكُونُ هَذَا مُتَعَدِّياً فِي هَذَا السَّبَبِ (١).

قُلْتُ :

وَفِي الْبَدَائِعِ وَغَيْرِهَا :

إِنَّ مَنْ وَضَعَ كُنَاسَةً فِي الطَّرِيقِ فَعَثُرَ بِهَا إِنْسَانٌ أَنَّهُ يَضْمَنُ لِأَنَّ التَّلَفَ حَصَلَ بِوَضْعِهِ فَهُوَ فِي الْوَضْعِ مُتَعَدِّ، وَلَا مُعَارَضَةَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ هَذَا لِأَنَّ الْمَسْئَلَةَ الْأُولَى فِيمَنْ كَنَسَ الطَّرِيقَ، وَالثَّانِيَةَ فِيمَنْ وَضَعَ كُنَاسَةً فِي الطَّرِيقِ، فَالثَّانِي مُتَعَدِّ وَالْأَوَّلُ مُحْتَسِبٌ، وَلِقَائِلُ أَنْ يَقُولَ، وَإِنْ كَانَ مُحْتَسِباً يَنْبَغِي أَنْ يَضْمَنَ لِأَنَّهُ لَمْ يُكْمِلِ الْحِسْبَةَ، إِذْ لَوْ أَكْمَلَهَا لَنَقَلَ الْكُنَاسَةَ مِنَ الطَّرِيقِ كَمَا قَالُوا فِيمَنْ رَفَعَ حَجَرًا مِنْ مَوْضِعٍ مِنَ الطَّرِيقِ إِلَى مَكَانٍ آخَرَ مِنْهُ حَيْثُ يَضْمَنُ لِأَنَّهُ وَإِنْ كَانَ مُحْتَسِباً فِي تَنْحِيَتِهِ لَكِنَّهُ لَمْ يَتِمَّ الْحِسْبَةَ حَيْثُ لَمْ يُخْرِجْهُ عَنِ الطَّرِيقِ (٢).

(١) وفي الأصل وغيره :

ولو أن رجلاً كنس الطريق لم يكن عليه ضمان إن عطب بموضع كنسه أحد . لأنه ليس بمتعد فإنه ما أحدث شيئاً فيه وإنما قصد دفع الأذى من الطريق حتى لو جمع الكناسة في الطريق وتعقل بها إنسان كان ضامناً لتعديه . وهذا كله في طريق هو للعامة ، فإذا كان في سكة غير نافذة والذي فعل ذلك من أهل السكة لم يضمن لأن ذلك الموضع مشترك بينهم شركة خاصة . والله أعلم .

ينظر الأصل ٢ : ١٧٧ - ١٧٨ / البناية شرح الهداية ١٠ : ٢١٣ / حاشية الطهطاوى ٤ : ٢٨٧ / فتح القدير ١٠ : ٣١٢ - ٣١٣ / المحيط البرهاني ٤ : ٤٧٢ / المسبوط ٢٧ : ٦ - ٧ .

وهذا ما لم يكن في ذلك ضرر بأن يعيق الطريق أو هو مأجور على فعل ذلك أي يتقاضى أجراً من الدولة فحينئذ يكون ضامناً لما أصاب التراب وتلف بسببه لأنه غير مأمور بجمعه بهذه الطريقة وإنما يجمعه في أماكن مخصصة أو عربات خاصة لجمع القمامة .

فكنس العامل المخصص لكنس الطريق وإزالة التراب عنه أمر واجب عليه ويتقاضى مقابل ذلك أجراً فإذا قصر في هذا الواجب بأن أزاله عن مكانه ووضع في مكان آخر يتضرر به المارة فإنه يكون ضامناً لما عطب بموضع كناسته . والله أعلم .

(٢) والذي في البدائع :

وقد قالوا فيمن وضع كناسة في الطريق فعطب بها إنسان أنه يضمن ، لأن التلف حصل بوضعه وهو في الموضع متعد .

وقال محمد إن وضع ذلك في طريق غير نافذ وهو من أهله لم يضمن لعدم التعدي منه إذ الطريق مشترك بين أهل السكة فيكون لكل واحد من أهلها الانتفاع به كالدار المشتركة .

ينظر : بدائع الصنائع ١٠ : ٤٧١٩ / البناية شرح الهداية ١٠ : ٢١٣ / البزازیة ٢ : ٤٠٩ / فتح القدير ١٠ : ٣١٣ - ٣١٢ .

قلت : والأليق الضمان فيمن كنس الطريق أو وضع فيه كناسة لعدم اتمام العمل أو لتعديه ، والله أعلم .

وَقَدْ صَرَحَ التَّمْرَتَاشِيُّ ^(١) فِيمَا نَقَلَهُ عَنِ التَّفَارِيقِ ^(٢) بِأَنَّهُ إِذَا كَنَسَ الطَّرِيقَ فَعَطَبَ بِهِ
إِنْسَانٌ لَا يَضْمَنُ ^(٣) . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

قَالَ ^(٤) :

وَلَوْ رَشَّ الطَّرِيقَ أَوْ تَوَضَّأَ فِي الطَّرِيقِ فَعَطَبَ بِذَلِكَ الْمَوْضِعِ إِنْسَانٌ فَهُوَ ضَامِنٌ ، لِأَنَّ
مَا أَحْدَثَ فِي الطَّرِيقِ مِنْ صَبِّ الْمَاءِ يُلْحِقُ الضَّرَرَ بِالْمَارَّةِ وَيَحُولُ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ الْمُرُورِ مَخَافَةَ
أَنْ تَزِلَّ أَقْدَامُهُمْ ، وَهَذَا كُلُّهُ فِي طَرِيقٍ هُوَ لِلْعَامَّةِ ^(٥) .

وَإِذَا أَشْرَعَ الرَّجُلُ جَنَاحًا إِلَى الطَّرِيقِ ثُمَّ بَاعَ الدَّارَ فَأَصَابَ الْجَنَاحُ رَجُلًا فَقَتَلَهُ ،
فَالضَّمانُ عَلَى الْبَائِعِ ، لِأَنَّهُ كَانَ جَانِبًا بِوَضْعِ الْجَنَاحِ ، فَإِنَّ هَوَاءَ الطَّرِيقِ كَرَقَبَةِ الطَّرِيقِ .

(١) التمرتاشي أحمد بن اسماعيل ظهير الدين تقدم .

(٢) التفاريق ، لم أعثر على كتاب بهذا الاسم .

(٣) والذي في شرح التمرتاشي عن التفاريق :

كنس الطريق لا يضمن ما عطب بموضع كنسه بخلاف الرش يضمن برش الطريق كله وإلا لا ، إذا ترك قدر المرور .
بدائع الصنائع ١٠ : ٤٧١٩ / شرح التمرتاشي ورقة ٤٢٣ خط / وينظر البزاية ٢ : ٤٠٩ .
قلت :

وهذا فيما إذا لم يكن الكناس مقصراً أو كان محتسباً . والله أعلم .

(٤) السرخسي : محمد بن محمد تقدم مع كتابه المبسوط .

(٥) المبسوط شرح مختصر الكافي ٢٧ : ٧ .

وفي الهداية وغيرها ،

وفي الطريق النافذ له التصرف إلا إذا أضر لأنه يتعذر الوصول إلى إذن الكل فجعل في حق كل واحد كأنه هو المالك
وحده حكماً كيلاً يتعطل عليه طريق الإنقاذ ولا كذلك غير النافذ لأن الوصول إلى إرضائهم ممكن فإذا كان من
أهلها كان له الحق في رش الماء والتوضوء . وفعل ما هو من ضرورات السكن .

وإنما يضمن إذا رش الماء بكثرة في الطريق العام بحيث يزلق به عادة أما إذا رش ماء قليلاً كما هو المعتاد فيمن يرش
الطريق أمام باب حانوته أو محل بيعه أو منزله . فإذا كان مما لا يزلق به المار عادة لا يضمن لأنه إذا زلق يكون ذلك
من خوفه أو بسبب آخر لا يسبب الماء ولو تعمد المرور فوق موضع صب الماء مع وجود مسافة تمكنه من السير دون
أن يمشي على مكان الرش لا يضمن الراش لأنه بذلك التعمد صار سقوطه بفعله . ودية العاثر العاطب بما رش في
الطريق على عاقلة الراش إذا لم يجد موضعاً يساير عليه وإن مر عليه ليلاً ولم يدر أو كان كفيفاً وممر عليه فكذلك
الضمان على الراش .

أما الدابة غير المسوقة فالضمان فيها مطلق إذا عطبت رش كل الشارع أو بعضه كثر الماء أو قل ليلاً أو نهاراً . وهو
المختار للفتوى .

ينظر : الهداية مع شرح البناية ١٠ : ٢٠٦ - ٢١١ / التجنيس والمزيد : ١٣٩ - ١٤٠ / البزاية ٣ : ٤٠٨ بهامش
الجزء السادس مع الهندية .

فَمَنْ أَخْدَثَ فِيهِ شَيْئاً يَكُونُ جَانِياً وَبِالْبَيْعِ لَمْ يُنْسَخْ حُكْمُ فِعْلِهِ لِأَنَّهُ لَمْ يُفَرِّغِ الْمَوْضِعَ الَّذِي شَغَلَهُ بِمَا أَخْدَثَهُ فَيَبْقَى ضَامِناً عَلَى حَالِهِ (١) .

أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَوْ وَضَعَ الْحَنَاحَ فِي غَيْرِ مُلْكِهِ كَانَ ضَامِناً لِمَا يَتَلَفُ بِهِ ، فَلَمَّا كَانَ عَدَمُ الْمُلْكِ لَا يَمْنَعُ انْعِقَادَ سَبَبِ الضَّمانِ فَكَذَلِكَ لَا يَمْنَعُ بَقَاؤُهُ ، وَلَا شَيْءٌ عَلَى الْمُشْتَرِي لِأَنَّهُ مَا أَخْدَثَ فِي الطَّرِيقِ شَيْئاً (٢) .

(١) المبسوط : ٢٧ : ٧ .

وفي الأصل لمحمد وغيره :

وإذا أشرع الرجل جناحاً على الطريق الأعظم ثم باع الدار فأصاب الجناح رجلاً فقتله فالضمان على الأول وبرىء المشتري ولا ضمان عليه لأنه لم يحدث شيئاً إنما الضمان على الذي أحدثه وكذلك الميزاب .

ولو وضع خشبة أو ساجة في الطريق ثم باعها من رجل وبرىء إليه منها فتركه المشتري حتى عطب بها عاطب فالضمان على البائع كذلك إذ هو الذي وضعها لأن المشتري لم يحدث شيئاً من وضعها ولم يغيرها عن مكانها ، ولا كفارة في شيء من ذلك على أحد .

ومن أوجبنا عليه الضمان ما خلا الفعلة - العمال - الذين يسقط من عملهم فإن عليهم الكفارة لأنها جناية بأيديهم إذا بلغت الجناية نفساً . وإذا كان جميع ذلك - من إشراع الجناح والميزاب ووضع الساجة والحجر في الطريق - في ملك رجل أو في ملك قوم أشرعوا ذلك في ملكهم فلا ضمان في شيء من ذلك ، وإن أشرعه بعضهم دون بعض فعليه الضمان يدفع عنه بحصة ملكه من ذلك . ينظر: الأصل ١١٧ : ٢ - ١٧٨ / الفتاوي الهندية ٦ : ٤٠ / المحيط البرهاني ٤ : ٤٧٥ .

قلت :

ولما كانت رقة الطريق لا يجوز الإحداث فيها على كل حال عند الأمام ويبدو أن الإمام السرخسي اختاره هنا فكذلك هواؤه لا يجوز الارتفاق به لأن الهواء تابع للقرار فلما لم يملك حق الارتفاق برقة الطريق فكذلك لم يملك الارتفاق بهواء الطريق . خلافاً للشافعية والحنابلة إذ يجوز من غير إضرار باذن الامام كما تقدم .

(٢) وفي الأصل وغيره .

وإذا احتفر بيرا في غير ملكه وكذلك نهراً فانبثق النهر فغرق أرضاً أو تربة كان ضامناً لما أصاب ذلك الماء ولما سقط في البير لأنه سيله في غير ملكه ولو كان في ملكه لم يضمن شيئاً .

وفي خلاصة الدلائل :

وان أشرع في الطريق روشنا أو ميزاباً فسقط على انسان فعطب فالدية على عاقلته لما ذكرنا في الحافر ولا كفارة على حافر البير وواضع الحجر لأنه ليس بقاتل حقيقة .

وقال زفر يجب لأن من ضرورتها كون الشخص مقتولاً بل هو تالف وهالك وفي وجوب الضمان أقيم صاحب الشرط مقام صاحب السبب ضرورة . ورقة ٨٠ مخطوط .

والحاصل :

أن من تصرف في خالص ملكه لم يمنع منه في الحكم ولكن كف الأذى عما يؤدي الجار أحسن لحديث جبريل : (ما زال جبريل يوصيني بالجار حتى ظننت أنه سيورثه) الحديث رواه مسلم ٤ : ٢٥٢ .

والطريق الخاص بمنزلة الملك فكما لا يمكن أحداث طريق لنفسه في ملك الغير فكذلك في الطريق الخاص .

ينظر الأصل ٢ : ١٧٧ - ١٧٨ / المبسوط ١٥ : ٢١ / خلاصة الدلائل ورقة ٨٠ مخطوط دار الكتب المصرية / المبسوط ٣٧ : ٧ .

وَكَذَلِكَ الْمِيزَابُ :

فَإِنْ سَقَطَ الْمِيزَابُ نُظِرَ :

فَإِنْ أَصَابَ مَا كَانَ مِنْهُ فِي الْحَائِطِ رَجُلًا فَقَتَلَهُ فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ فِيهِ عَلَى أَحَدٍ لِأَنَّهُ إِنَّمَا وَضَعَ ذَلِكَ الطَّرْفَ مِنَ الْمِيزَابِ فِي مَلِكِهِ ، وَإِحْدَاثُ شَيْءٍ فِي مَلِكِهِ لَا يَكُونُ تَعْدِيًا . وَإِنْ أَصَابَهُ مَا كَانَ خَارِجًا مِنْهُ مِنَ الْحَائِطِ ، فَالضَّمَانُ عَلَى الَّذِي وَضَعَهُ ، لِأَنَّهُ مُتَعَدٍ فِي ذَلِكَ الطَّرْفِ ، فَإِنَّهُ شَغَلَ هَوَاءَ الطَّرِيقِ .

فَإِنْ لَمْ يُعْلَمْ أَيُّهُمَا أَصَابَهُ فَبِالْقِيَاسِ ^(١) لَا شَيْءٌ عَلَيْهِ لِأَنَّهُ :

إِنْ كَانَ أَصَابَهُ الطَّرْفُ الدَّاخِلُ لَمْ يَضْمَنْ شَيْئًا ، وَإِنْ أَصَابَهُ الطَّرْفُ الْخَارِجُ فَهُوَ ضَامِنٌ ، وَالضَّمَانُ بِالشُّكِّ ^(٢) لَا يَجِبُ ، لِأَنَّ فَرَاغَ ذِمَّتِهِ ^(٣) ثَابِتٌ يَقِينًا وَفِي الْإِشْتِعَالِ شَكٌّ . وَفِي الْإِسْتِحْسَانِ ^(٤) : هُوَ ضَامِنٌ لِلنِّصْفِ لِأَنَّهُ فِي حَالٍ هُوَ ضَامِنٌ لِلْكُلِّ وَفِي حَالٍ لَا شَيْءَ عَلَيْهِ ، فَيَتَوَزَّعُ الضَّمَانُ عَلَى الْأَحْوَالِ لِيَتَحَقَّقَ بِهِ مَعْنَى النَّظَرِ مِنَ الْجَانِبَيْنِ ^(٥) .

(١) القياس : في اللغة : من قاس الشيء بالشيء قدره على مثله : وفي الشرع إثبات حكم الأصل في الفرع لاجتماعهما في علة الحكم وهذا لا يشمل أنواع القياس كلها وإنما يشمل قياس الطرد فقط . وعرفه البيضاوي واختاره إمام الحرمين الجويني :

حمل معلوم على معلوم في إثبات حكم لهما أو نفيه عنهما بأمر يجمع بينهما من إثبات حكم أو صفة أو نفيهما . مختار الصحاح مادة قيس : ٥٥٩ / المعتمد لأبي الحسين البصري ٢ : ٨٣٨ البرهان في أصول الفقه فقرة ٦٨١ الجزء ٢ : ٧٤٥ .

(٢) الشك : نقيض اليقين وجمعه شكوك . لسان العرب مادة شكك : ٢٣٠٩ .

(٣) الذمة : العهد والكفالة وجمعها ذمام ، وفلان له ذمة أي حق . لسان العرب مادة ذمم : ١٥١٧ قلت : والمقصود بكلام المصنف : أن المحدث كان خالياً من المسؤولية أمام القضاء وهو كذلك حتى تُشغل يقيناً لأن اليقين لا يُرفع إلا بمثله ينظر الغاية القصوى للبيضاوي ٢ : ٢١٨ .

(٤) الاستحسان : عدول في الحكم عن طريقة إلى طريقة هي أقوى منها . وهذا أقوى مما ظنه مخالفوا الحنفية ، لأنه الأليق بأهل العلم ، ولأن أصحاب المقالة أعرف بمقاصد أسلافهم . المعتمد في أصول الفقه ٢ : ٨٣٨ / ينظر : المختصر في أصول الفقه .

(٥) في المغنى لابن قدامة وغيره :

وإن أخرج ميزاباً إلى الطريق فسقط على إنسان أو شيء فأتلفه ضمنه وبهذا قال أبو حنيفة . وحكي عن مالك أنه لا يضمن ما أتلفه لأنه غير متعد باخراجه فلم يضمن ما به كما لو أخرجه في ملكه . وهذا على أصله في استدلاله بالأثر الوارد .

وَإِذَا اسْتَأْجَرَ رَبُّ الدَّارِ لِإِخْرَاجِ الْجَنَاحِ أَوْ الظِّلَّةِ فَوَقَعَ فَقَتَلَ إِنْسَانًا فَإِنْ سَقَطَ مِنْ عَمَلِهِمْ قَبْلَ أَنْ يَفْرُغُوا مِنْهُ فَالضَّمَانُ عَلَيْهِمْ دُونَ رَبِّ الدَّارِ ، لِأَنَّهُ إِنَّمَا سَقَطَ لِتَقْصِيرِهِمْ فِي الْإِمْسَاكِ فَكَأَنَّهُمْ أَلْقَوْا ذَلِكَ فَيَكُونُونَ قَاتِلِينَ مُبَاشَرَةً فَتَلْزَمُهُمُ الدِّيَةُ وَالْكَفَّارَةُ وَيُحْرَمُونَ الْمِيرَاثُ .

وَإِنْ سَقَطَ بَعْدَ فَرَاعِهِمْ مِنَ الْعَمَلِ فَالضَّمَانُ فِيهِ عَلَى رَبِّ الدَّارِ اسْتِحْسَانًا وَفِي الْقِيَاسِ هَذَا كَالْأَوَّلِ ، لِأَنَّهُمْ بَاشَرُوا إِحْدَاثَ ذَلِكَ فِي الطَّرِيقِ وَصَاحِبُ الدَّارِ مُنَوَّعٌ مِنْ إِحْدَاثِهِ وَإِنَّمَا يُعْتَبَرُ أَمْرُهُ فِيهَا لَهُ أَنْ يَفْعَلَهُ بِنَفْسِهِ ، وَلَكِنَّهُ اسْتُحْسِنَ لِحَدِيثِ شَرِيحٍ ^(١) رَحِمَهُ اللَّهُ - فَإِنَّهُ قَضَى بِالضَّمَانِ فِي مِثْلِهِ عَلَى رَبِّ الدَّارِ ^(٢) .

وَالْمَعْنَى فِيهِ :

= وقال الشافعي :
 إن سقط كله فعليه نصف الضمان لأنه تلف بما وضعه على ملكه وملك غيره ، وإن انقص الميزاب - انكسر - فسقط منه ما خرج عن الحائط ضمن جميع ما تلف به لأنه كله في غير ملكه وعلى هذا يكون :
 الضمان مطلقاً عند الحنابلة .
 عدم الضمان مطلقاً عند المالكية سواء أ تلف بكليته أو بجزء منه بالخارج من الحائط أو بالذي على الحائط .
 وعند الشافعية :
 إذا سقط كله فأصاب إنسان فأتلفه ضمن نصف الدية . وإن انكسر فأصاب الجزء المكسور فقلته ضمن الدية كاملة وعليه الكفارة .
 المبسوط للسرخسي ٢٧ : ٧ فما بعدها التحرير شرح الجامع الكبير للسرخسي أيضاً ٢ : ١٤٣ مخطوط / الفتاوى الهندية ٦ : ٤٩ / الأصل لمحمد ٢ : ١٩١ مخطوط / المغني لابن قدامة ٨ : ٤٣٠ / تكملة المجموع ١٧ : ٣٨٠ .
 والذي تظمئن إليه النفس عدم الضمان في الميزاب ما لم يسقط من أيدي العمال مع التقصير وليس في ملك المالك وذلك للأثر الذي روى فيه ولحاجة الناس إليه ، حيث لا يمكن الاستغناء عنه خصوصاً في الشتاء .
 ولكن يمكن جعله مع الحائط من سطح الدار ومع الجدار إلى الأرض .
 ويضمن فيها عداه إذا كان ما أحدث يضر بالمارة . والله أعلم .
 (١) أبو أمية شريح بن الحارث بن قيس الكندي من أشهر القضاة الفقهاء في صدر الإسلام . أصله من اليمن ولي قضاء الكوفة زمن عمر وعثمان وعلي ومعاوية واستعفى أيام الحجاج فأعفاه ، كان من سادات التابعين وأعلامهم مكث في القضاء خمسا وسبعين سنة لم يتعطل فيها إلا ثلاث سنين أيام فتنة ابن الزبير . كان فطناً ذكياً عاقلاً مصيباً . مات قبل سنة سبع وثمانين وقيل سنة تسع وسبعين وقيل غير ذلك . ينظر كتاب أخبار الأعلام الأخبار ورقة : ٦١ / مخطوط وفيات الأعيان ٦ : ٢٥٤ - ٢٥٨ / حلية الأولياء ٤ : ١٣٢ - ١٤٠ .
 والأثر الوارد عن شريح في تضمين رب الدار رواه غير واحد فقد ذكره محمد ، وصاحب الجامع البرهاني وابن قدامة في المغني وغيرهم .
 ينظر : الجامع البرهاني ٤ : ٤٧٨ / الأصل ٢ : ١٧٨ / المغني ٨ : ٤٢٨ فما بعدها . والمصنف لعبد الرزاق ١٠ : ٧٣ فما بعدها .

أَنَّهُمْ يَعْمَلُونَ لَهُ وَهَذَا يَسْتَوْجِبُونَ الْأَجْرَ عَلَيْهِ ، وَقَدْ صَارَ عَمَلُهُمْ مُسَلِّماً إِلَيْهِ بِالْفَرَاغِ مِنْهُ فَكَانَهُ عَمِلَ ذَلِكَ بِنَفْسِهِ بِخِلَافِ مَا قَبْلَ الْفَرَاغِ فَإِنَّ عَمَلَهُمْ لَمْ يَصِرْ مُسَلِّماً إِلَيْهِ بَعْدُ ، وَهَذَا لِأَنَّهُ إِنَّمَا يُحْدِثُ ذَلِكَ فِي فَنَائِهِ وَيُبَاحُ لَهُ فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ رَبِّهِ أَحْدَاثٌ مِثْلُ ذَلِكَ فِي فَنَائِهِ إِذَا كَانَ لَا يَتَضَرَّرُ بِهِ غَيْرُهُ وَلَكِنْ لِكُونَ الْفَنَاءِ غَيْرُ مَمْلُوكٍ لَهُ يَتَقَيَّدُ بِشَرْطِ السَّلَامَةِ فَلِذَلِكَ اُعْتَبِرَ أَمْرُهُ فِي ذَلِكَ وَجُعِلَ هُوَ الْعَامِلُ لِنَفْسِهِ (١) .

وَلَوْ وَضَعَ سَاجَةً فِي الطَّرِيقِ أَوْ خَشَبَةً وَبَاعَهَا مِنْ رَجُلٍ وَبَرَىءَ إِلَيْهِ مِنْهَا فَتَرَكَهَا

(٢) في الجامع البرهاني وغيره :

وإذا استأجر رب الدار الفعلة ليشرعوا جناحاً أو ظلة من داره ففعلوا ذلك فأصاب انساناً فقلته فهو على وجهين : إن قال المستأجر للعمال ابنوا جناحاً لي في داري أو حانوتي فانه ملكي أولي حق إشراع الجناح إليه في القديم ولم يعلمه العمال بخلاف ذلك فأشروعوا ثم سقط على إنسان فمات فإن الضمان يجب على العمال ولم يجب على رب الدار (رب العمل) الذي استأجرهم شيء وذلك إذا سقط بأيديهم ، وعليهم الكفارة أيضاً لتحقيق صورة القتل . وإن سقط بعد فراغهم من العمل فالقياس أن يكون الضمان على العمال أيضاً ولا يرجعون بذلك على الأمر «رب العمل» .

وفي الاستحسان يكون لهم الرجوع والضمان في هذه الحالة على رب العمل الذي استأجرهم وذلك للأثر المروي عن شريح .

ولو سقط من أيدي العمال «الفعلة» آجر أو حجارة أو خشب أو ما إلى ذلك من مواد البناء فقتل أحداً أو عطب به حيوان في الطريق العام فإنه تجب الدية في الأدمي على العاقلة أي عاقلة ممن سقط من يده والضمان في الحيوان . والله أعلم .

ينظر : المبسوط ٢٧ : ٧ / الأصل باب ما يحدث الرجل في الطريق ١٧٧ : ٢ - ١٧٨ / المحيط البرهاني ٤ : ٤٧٨ / التحرير شرح الجامع الكبير باب ما يحدث الرجل في الطريق : ١٣٣ / الفتاوى الهندية : ٦ : ٤١ / البناية شرح الهداية ١٠ : ٢٠٧ - ٢٠٨ / الفصول العمادية ١ : ٣١٠ مخطوط .

(١) ويفهم من كلام العلماء بخصوص عمل العمال لرب العمل أنه يجب على العامل أن يكون فاهماً لأحكام الشرع في كل تصرف يتصرفه وإلا إذا كان غير ملزم بمعرفة حكم الشرع كيف يكون ضامناً ما عطب مما سقط من يده قياساً على كل حال وفي الإستحسان يضمن رب العمل بعد تسليم العمل إليه لخبر ورد عن شريح رحمه الله بتضمنين رب العمل .

وإلا فالأجير كالضيف لا يعرف أن ما يقدم له هل هو سرقة أم هدية أم من رزق رب المنزل .

فالعامل يقوم بعمله في الظاهر ولا يلزم بمعرفة ما إذا كان هذا الفناء أو الطريق لرب الدار أولاً ، ولكن العلماء الذين ذكروا هذه المسألة . كلهم قالوا بوجوب الضمان على العمال الذين عملوا الميزاب أو الظلة أو ما شاكله من المحدثات وسقط من أيديهم الميزاب أثناء العمل لذلك كان على العمال الذين يعملون أن يعرفوا قبل أن يقدموا على عملهم هل هذا الفناء أو الطريق مملوك لرب الدار أو غير مملوك وإذا لم يعملوا وأخبرهم هل يعرفون غير الذي أخبرهم به أو سمعوا خلافه . كل هذا يجب عليهم أن يعرفوه وإلا ألزمهم الشارع ضريبة تهاونهم بأرواح الناس وعدم التفكير إلا بالمال . والله أعلم .

الْمُشْتَرِي حَتَّى عَطِبَ بِهَا إِنْسَانٌ فَالضَّمانُ عَلَى الَّذِي وَضَعَهَا لِأَنَّهُ كَانَ مُتَعَدِّياً فِي وَضْعِهَا .
فَمَا بَقِيَتْ فِي ذَلِكَ الْمَكَانِ بَقِيَّ حُكْمٍ فَعَلِهِ ، وَكَمَا أَنَّ انْعِدَامَ مِلْكِهِ فِي الْخَشَبَةِ لَا يَمْنَعُ
وُجُوبَ الضَّمانِ عَلَيْهِ بِوَضْعِهَا فِي الطَّرِيقِ فَكَذَلِكَ زَوَالُ مِلْكِهِ بِالْبَيْعِ ^(١) .

وَإِذَا وَضَعَ فِي الطَّرِيقِ جَمْرًا ^(٢) فَأَحْرَقَ شَيْئًا فَهُوَ ضَامِنٌ لَهُ ، لِأَنَّهُ مُتَعَدِّ فِي إِحْدَاثِ
النَّارِ فِي الطَّرِيقِ ، فَإِنْ حَرَّكَهُ الرِّيحُ فَذَهَبَتْ بِهِ إِلَى مَوْضِعٍ آخَرَ ثُمَّ أَحْرَقَ شَيْئًا فَلَا ضَمَانَ
عَلَيْهِ لِأَنَّ حُكْمَ فَعْلِهِ قَدْ انْتَسَخَ بِالتَّحْوِيلِ مِنْ ذَلِكَ الْمَوْضِعِ إِلَى مَوْضِعٍ آخَرَ ^(٣) .

(١) المبسوط ٢٧ : ٨ / الفتاوى الهندية ٦ : ٤١ فما بعدها / الأصل ٢ : ١٧٧ فما بعدها / الفصول العمادية : ٣١٠ .
وتماه في المبسوط وإن كان جميع ما ذكرنا في ملك قوم أشرعوه في ملكهم فلا ضمان في شيء من ذلك ، وإن كان إشرعه
بعضهم دون بعض فعليه الضمان يرفع عنه بحصة ما ملكه من ذلك لأن أحد الشركاء لا يملك البناء في الملك
المشترك بغير الشركات فهو جان باعتبار رضائهم غير جان باعتبار نصيبه فيتوزع الضمان على ذلك .
ومراد المصنف ، والله أعلم :

أن بيع الساجدة التي في الطريق لا يرفع عنه العقوبة المترتبة على الإصابة بها لأنه حينما وَضَعَهَا في الطريق كان مُتَعَدِّياً
والتعدي أصل في باب الضمان كما أنه لا تسقط عنه العقوبة أو الضمان فيما إذا كانت الساجدة أو الخشبة ليست له
فوضعها في الطريق فعطب بها إنسان أو حيوان ضمن التلف وإن كانت ليست له ، لأنه متعد في الوضع وهذا هو
المهم .

فبقاء ملكه للخشبة أو زواله عنها لا يمنع تضمينه العطب . والله أعلم .
ولم أجد معنى لكلمة - ساجدة - ولعلها خشبة محفورة كالساقية توضع ما بين باب الدار والمجرى العام لماء الشوارع
لذلك قال محمد أو وضع في الطريق جذعاً . والذي عند الفقهاء أن الساجدة حديدة . والله أعلم .
الأصل ٢ : ١١٩ .

(٢) الجمر : جمع مفردة جمرة من النار والجمرة أيضاً واحدة جمرات . مختار الصحاح مادة جمر : ١٠٨ .
(٣) في الهندية وغيرها :

لو وضع في الطريق جمرًا فاحترق به شيء كان ضامناً ، وإن حركه الريح فذهب به إلى موضع آخر ثم احترق به شيء
آخر لا يكون ضامناً وكان الإمام السرخسي يقول : إذا كان اليوم يوم ريح فهو ضامن وإن ذهب الريح بعينها لا
بشرها أي فهو ضامن .

ولو كان الحداد أوقد ناراً على طرف حانوته إلى جانب الطريق مع علمه بأن تلك النار تشتعل إلى جانبها في الطريق
حتى أحرقت كان ضامناً .

وكذلك إذا أخرج حديدة محماة فوضعها على السندنان أو القلاب وضررها بمطرقة فخرج شررها إلى طريق العامة
فأحرقت إنساناً أو أتلفت مالا أو فقأت عين إنسان فالدية على عاقلة الحداد والقيمة في ماله . وإن لم يضر بها وتطاير
شررها فأصاب ما أصاب فهو هدر .

ولو حمل ناراً وسار في الطريق فوقعت شرارة منها فأحرقت إنساناً أو ثوباً فالضمان كذلك ولو طارت بها الريح لا
يضمن .

وخلاصة المسألة :

إن مر في موضع أو قعد في موضع له حق المرور أو الجلوس فيه فوقعت شرارة في ملك إنسان أو ألقتها الريح لا
يضمن . وإذا لم يكن له حق الريح يضمن على ما قاله الإمام السرخسي في مبسوطه .
==

قَالَ وَهَذَا إِذَا لَمْ يَكُنْ الْيَوْمَ رِيحاً فَإِنْ كَانَ رِيحاً فَهُوَ ضَامِنٌ لِأَنَّهُ كَانَ عَالِماً حِينَ الْقَاهُ أَنَّ
الرَّيْحَ تَذْهَبُ بِهِ مِنْ مَوْضِعٍ إِلَى مَوْضِعٍ فَلَا يُنْسَخُ حُكْمُ فِعْلِهِ بِذَلِكَ بِمَنْزِلَةِ الدَّابَّةِ الَّتِي
جَالَتْ فِي رَبَاطِهَا ^(١) . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

وَالْحَاصِلُ :

أَنَّهُ لَوْ أَوْقَفَ دَابَّتَهُ فِي الطَّرِيقِ فَبَالَتْ أَوْ رَأَتْ فَعَطِبَ بِذَلِكَ إِنْسَانٌ ضَمِنَ سَوَاءً كَانَ
رَاكِباً أَوْ لَا ، وَكَذَلِكَ لَوْ أَوْقَفَهَا عَلَى بَابِ الْمَسْجِدِ ^(٢) .

قَالَ فِي الْبَدَائِعِ ^(٣) .

لَأَنَّ رَوْثَ الدَّابَّةِ فِي طَرِيقِ الْعَامَّةِ لَيْسَ بِمَأْذُونٍ فِيهِ شَرْعاً إِنَّمَا الْمَأْذُونُ فِيهِ الْمُرُورُ لَا غَيْرُ ،
إِذِ النَّاسُ يَتَضَرَّرُونَ بِالْوُقُوفِ وَلَا ضَرُورَةَ فِيهِ ، فَكَانَ الْوُقُوفُ تَعْدِيّاً مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ ،
فَمَا تَوَلَّدَ مِنْهُ يَكُونُ مَضمُوناً عَلَيْهِ سَوَاءً كَانَ مِمَّا يُمَكِّنُ التَّحَرُّزُ عَنْهُ أَوْ لَا ^(٤) .

= وهذا أظهر وعليه الفتوى . والله أعلم .

ينظر الفتاوى الهندية ٦ : ٤٣ / البزازیة ٢ : ٤٠٦ / البناية شرح الهداية ١٠ : ٢٠٩ / المبسوط : ٢٧ : ٨ / الفصول
العمادية ١ : ٣١٨ فما بعدها / المغني لابن قدامة ٥ : ٣٠٥ . أما قوله بمنزلة الدابة إذا جالت أي إذا دارت حول
مكانها وطوفت وجالت طافت ومعنى ذلك أن الدابة إذا جالت بدورانها إذا كان مما لا يعتبر تعدياً فأصاب أحدًا في
حالة كونها مربوطة لم يضمن صاحبها لأنه غير متعد في ذلك .
فالنار كذلك لا يضمن إذا أوقدها في ملكه .

أما لو ربط الدابة في غير ملكه فمادامت تدور حول رباطها إذا أصابت شيئاً بيدها أو رجلها أو راثت أو بالت فعطب
بموضع بولها أو ورثها شيء فذلك كله مضمون عليه لأنه متعد في الوقوف في غير ملكه .
ولو انفسخ الرباط وذهبت الدابة من ذلك المكان إلى مكان آخر فما عطب به من شيء فهو هدر لأن معنى التعدي قد
زال بانفلات الدابة من رباطها وزوالها عن موضع الوقوف .
فكان في إيقافه لها متعدياً لأنه أوقفها في غير ملكه أو مما أذن الإمام به فإذا انفلتت وزالت عن موضعها فقد زال معنى
التعدي بانفلاتها فتكون جنايتها بعد ذلك هدر لأنها جنت بنفسها والعجماء جبار أي هذر .
والله أعلم .

ينظر مختار الصحاح مادة جول : ١١٨ / بدائع الصنائع ١٠ : ٤٧٠٦ / الهندية ٦ : ٥١ / البزازیة ٢ : ٤٠١ ، ٤٠٤ /
الفصول العمادية ١ : ٣١٨ / المبسوط ٢٧ - ٨ .

(١) السرخسي : كتاب المبسوط ٢٧ : ٧ .

(٢) يبدو أن هذا في غير المكان المخصص أما إذا كان مخصصاً فلا ضمان عليه لورود الحديث الصحيح بذلك كما جاء في
كتاب المظالم باب من عقل بعيه على البلاط أو باب المسجد . صحيح البخاري . ١٧٧ / ٢ .

(٣) البدائع للكاساني محمد بن محمد بن أحمد تقدم وبدائعه .

وَكَذَا لَوْ قَعَدَ فِي الطَّرِيقِ لِيَبْعَ أَوْ شِرَاءٍ أَوْ تَعَبٍ فَقَعَدَ لِيَسْتَرِيحَ أَوْ مِنْ مَرَضٍ أَوْ حَمَلٍ شَيْئًا فَسَقَطَ مِنْهُ عَلَى أَحَدٍ فِي الطَّرِيقِ ضَمِنَ (١).

(٤) وفي البدائع وغيرها :

ولو أوقف الدابة في الطريق فقتلت إنساناً فإن كان ذلك في غير ملكه كطريق العامة فهو ضامن لذلك سواء وطئت بيدها أو رجلها أو كدمت أو صدمت أو خبطت بيدها أو نفحت برجلها أو بذيلها أو عطب بروتها أو بولها أو لعابها كل ذلك مضمون عليه سواء كان راكباً أو لا، لأن روث الدابة في طريق العامة ليس بمأذون فيه شرعاً إنما المأذون فيه هو المرور لا غير إذ الناس يتضررون بالوقوف ولا ضرورة فيه فكان الوقوف فيه تعدياً من غير ضرورة فما تولد منه يكون مضموناً عليه سواء كان مما يمكن التحرز عنه أو لا يمكن التحرز عنه أو لا يمكن غير أنه إن كان راكباً فعليه الكفارة في الوطء باليد والرجل لكونه قاتلاً من طريق المباشرة، وإن لم يكن راكباً لا كفارة عليه لوجود القتل منه تسبباً لا مباشرة. خلافاً لزفر والمذاهب الأخرى إذ القتل عندهم بالسبب يوجب الكفارة كما تقدم بيانه. وكذلك لو أوقف الدابة على باب المسجد فهو مثل وقوفه في الطريق العام لأنه متعد في الإيقاف إلا أن يكون الإمام جعل للمسلمين عند باب المسجد موقفاً يقفون فيه دوابهم فلا ضمان عليه فما أصابت في وقوفها لأن للإمام أن يفعل ذلك إذا لم يتضرر الناس به فلم يكن متعدياً من الوقوف، فأشبهه الوقوف في ملك نفسه إلا إذا كان راكباً. أي في الموقف العام - فوطئت دابته إنساناً فقتله لأن ذلك قتل بطريق المباشرة فيستوي في المواضع كلها - أي في الموقف العام أو في الطريق العام أو في ملكه وهو راكب عليها يضمن لذلك كله - ألا ترى أنه لو كان في ملكه يضمن، وكذلك لو أوقف دابته في موضع أذن الإمام بالوقوف فيه كما في سوق الخيل والبغال وسائر الدواب. وإن كان الموقف أو السير أو السوق أو القعود في ملكه - أي غير راكب فلا ضمان عليه في شيء مما ذكر إلا فيما وطئت دابته بيدها أو رجلها وهو راكب، لأن هذه الأفعال تقع تعدياً في الملك والتسبب إذا لم يكن تعدياً لا يكون تسبباً لوجوب الضمان.

والحاصل :

أن السير في السوق والقعود في الطريق العامة مأذون فيه بشرط سلامة العاقبة، فما لم تسلم عاقبته لم يكن مأذوناً فيه فالمتولد منه يكون مضموناً إلا إذا كان مما لا يمكن الاحتراز عنه إلا بسد باب الاستطراق على العامة ولا سبيل إليه.

ينظر : بدائع الصنائع ١٠ : ٤٧٠٤ / خلاصة الدلائل : ورقة ٨٠ / مخطوط الفتاوى الهندية ٦ : ٥٠ / الفصول العمادية ١ : ٣٢٢.

أما روث الدابة فتمام الكلام في البدائع :

إذا راثت وهي سائرة أو أوقفها لأجل الروث فراثت لا شيء عليه وإذا أوقفها ثم راثت ضمن ما أ تلف لأن الطريق للمرور بشرط السلامة والوقوف فيه ليس من ضرورات السير ثم هو أكثر ضرراً من السير لما أنه أ دوم منه فلا يلحق به. وقال مالك : والدابة ينزل عنها الرجل للحاجة فيوقفها في الطريق فليس في هذا غرم. وهذا في طريق لا يتضرر به المارة بتضييق ونحوه. والله أعلم.

ينظر بدائع الصنائع ١٠ : ٤٧٠٤ / الهداية مع شرح البناية ١٠ : ٢٤٠ / الموطأ ٢ : ٨٦٩ / المهذب ٢ : ١٩٣ فما بعدها / الأنصاف ٦ : ٢٢٥ / كشف القناع ٤ : ١٢٥.

(١) في الهندية وغيرها :

ولو أن رجلاً قعد على الطريق للبيع ونحوه فتعقل به إنسان، فإن كان قعوده، بإذن الإمام لا يضمن وإلا إذا لم يكن قعد بإذن السلطان فعليه الضمان.

وَلَوْ كَانَ لَا بَسًا مَّا لَمْ تَقَعِ الْعَادَةُ بِلِبْسِهِ فَسَقَطَ عَلَى أَحَدٍ فَقَتَلَهُ ضَمِنَ^(١).

وَهَذَا لَيْسَ مِنَ الْغَرَضِ الْأَصْلِيِّ فِي هَذَا الْكِتَابِ وَإِنَّمَا ذَكَرْنَاهُ تِمَمَةً وَتَكْمِيلًا ، قَصْدًا
لِتَكْثِيرِ الْفَائِدَةِ وَتَوْفِيرِ الْعَائِدَةِ^(٢) ، وَلَئِنَّهُ مِنْ أَطْرَافِ الْمَسْئَلَةِ^(٣) .
وَاللَّهُ الْمَوْفَّقُ .

= وكذلك رجل يمشي في الطريق فأدركه مرض فوقع مغمى عليه أو أدركه ضعف فلم يقدر معه على المشي فوقع على
إنسان فقتله فعليه الدية والكفارة ولا ميراث له منه وإن كان وقع على الأرض فعثر به عاثر فلا كفارة عليه ولا يحرم
الميراث وهذا قول الصحابين أبو يوسف ومحمد كذا في شرح الطحاوي .
ينظر الهندية ٦ : ٤٣ / الفصول العمادية ١ : ٣٢٠ - ٣٢١ .
وقد تقدم بعضه في أول الفصل ومجمل القول فيه :

لو قعد في الطريق للبيع أو الشراء فتلف به شيء فإن كان قعد بإذن السلطان ولم يكن في ذلك ضرر لم يضمن وإن
كان قعد بغير إذنه أو في مكان يضيق على المسلمين طريقهم فتلف به شيء فعليه الضمان ، ولو مر رجل في الطريق
وهو يحمل حملاً فوقع الحمل على إنسان فأتلفه كان ضامناً ولو عثر إنسان بالحمل الواقع في الطريق ضمن أيضاً ،
فالأمر في الطريق العام يعود إلى السلامة بكل حال .

فيجوز الجلوس لاستراحة أو معاملة ونصب مظلة أو شمسية وكذا بيع وشراء ونحوها إذا لم يضيق على المارة ، ولا
يشترط إذن الامام فيما تعارف الناس عليه عند الشافعية إذ أن الذي يضر لا يصح جلوسه على كل حال ومالا يضر
يجوز بكل حال ويستوي في ذلك المسلم والكافر ولا ينحى الذمي عن مجلسه في الواسع لاجل المسلم والله أعلم .
ينظر الفصول العمادية ١ : ٣٢٢ / قليوبي وعميرة ٣ : ٩٣ / المعيار المغرب ٨ : ٤٥٥ الاتقان شرح الأحكام ٢ :
٢٤٦ / المغنى لابن قدامة ٥ : ٥٩٧ / الكافي ٣ : ٤٣٤ فما بعدها / الروضة ١٠ : ٣٢٦ .

(١) رجل يمشي في الطريق وعليه شيء مما يلبسه الناس كأن يكون لابساً سيفاً أو خوذة عسكري أو أي سلاح مما يحمله
المقاتلة أو سقط عنه ثوبه أو رداؤه أو عمامته أو عباءته أو ما تعارف الناس على لبسه فسقط على إنسان أو حيوان
فقتله أو تعقل به فتلف فلا ضمان عليه أصلاً لأن اللبس ضرورة والناس يحتاجون اليه وكذلك مما يحمله المقاتلة .
فالتحرز عن السقوط ليس في وسعهم فكانت البلية فيه عامة فتعذر التضمن .
وإن كان مملاً يلبسه الناس في العادة ولا مما يحتاج المقاتلة وكافة الناس إلى حملة وليس سقط ضمن ما عطب به .
ويضمن أعوان الظلمة وعليهم الكفارة لأنهم أتلفوا ما لم يؤذن لهم الشرع بحمله . والله أعلم .
ومثل ذلك ما كان يوضع على الدابة أو أي واسطة نقل كل بما يليق بها أو سقطت الدابة على إنسان فعطب بها فهو
على التفصيل المتقدم .
والله أعلم .

ينظر : بدائع الصنائع ١٠ : ٤٧٠٣ / الفتاوى الهندية ٦ : ٤٣ / الأصل ٢ : ١٨٧ فما بعدها .

(٢) العائدة : العطف والمنفعة يقال هذا الشيء أعود عليك من كذا أي أنفع مختار الصحاح مادة عود : ٤٦١ .

(٣) أطراف المسئلة : الطرف الناحية والطائفة من الشيء وهو المراد هنا ولأنه من جوانب المسئلة ومكملاتها . ينظر مختار
الصحاح مادة طرف : ٣٩٠ .

الخاتمة

في بيان ما عليه العمل من ذلك وبيان حال المفتي والمقلد وما يجب عليه العمل به من أقوال علمائنا الثلاثة وفي حكم الصلح على بقاء ما يحدث في الطريق العامة بعوض .
إعلم وفقنا الله وإياك وسلك بنا وبك سبيل مرضاته .

أن الإمام أبا الليث السمرقندي^(١) - رحمه الله - قال في كتاب النوازل^(٢) :

قال نصير بن يحيى^(٣) سئل شداد بن حكيم^(٤) في مرضه الذي مات فيه :

إن نزل بنا نازلة بعدك ونحن نعرف قول أبي حنيفة وأصحابه^(٥) أيسعنا أن نعمل به ونفتي به ؟ قال : نعم^(٥) .

قلت :

فإن اختلفوا ؟

قال :

إن كنت تحسن أن تختار فأختر من أقاويلهم^(٦) ، وإن لم تكن تحسن أن تختار فقول أبي حنيفة أنجالك^(٧) .

(١) نصير بن يحيى هو :

نصير بن يحيى البلخي الشيخ الإمام . أخذ الفقه عن أبي سليمان الجوزجاني وكان من مشايخ بلخ الذين يرحل اليهم ويتلقى عنهم وهو من فقهاء بلخ ومحدثيها توفي سنة ٢٦٨ ثمان وستين ومائتين .
ينظر : الجواهر المضيئة ٢ : ٢٠٠ / الفوائد : ٢٢١ / أعلام الأخيار ورقة ١٠٠ .

(٢) أصحابه هم أبو يوسف ومحمد بن الحسن وزفر بن الهذيل والحسن بن زياد والثلاثة هم المقصودون إذا قيل قال أصحابنا أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد .

(٣) ونفتي به :

المفتي : مناط الأحكام وهو ملاذ الخلائق في تفاصيل الحلال والحرام والمفتي من يبين الحوادث المبهمة . وفي الشرع :

هو المجيب على الأمور الشرعية والنوازل الفرعية أولئك خير البرية .

جامع العلوم ٣ : ١٤ - ١٥ .

وقد ألف ابن قيم الجوزية - رحمه الله تعالى - كتاباً سماه (أعلام الموقعين) لأن العلماء يقعون بفتاواهم للناس بتبين أحكام شرع الله - عن الله الأمر بالبلاغ .

(وَفِي شَرْحِ أَدَبِ الْقَاضِي) لِبُرْهَانَ الْأُئِمَّةِ (١) .

وَفِي الْمَحِيطِ (٢) :

وَأَمَّا الْمُخْتَلَفُ فِيهِ :

فَإِنْ كَانَ الْقَاضِي (٣) مُقَلِّدًا (٤) فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ (٥) .

يَأْخُذُ بِقَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ (٦) .

وَقَالَ الْمُتَأَخِّرُونَ (٧) .

(٦) قال ابن نجيم :

قال في شرح الطحاوي :

المفتي بالخيار ان شاء أخذ يقول أبي حنيفة - رحمه الله - وان شاء أخذ بقولهما وقد فصل المسألة قاضي خان كما سيذكره المصنف فيما بعد .

(٧) أنجالك : النجا الخلاص من الشي . لسان العرب مادة نجي : ٤٣٥٩ .

(١) كتاب شرح أدب القاضي لبرهان الأئمة محمود بن عبدالعزيز بن عمر صاحب المحيط البرهاني والذخيرة - وهو شرح لأدب القاضي للخصاف المعروف .

وكتابه هذا - الشرح - شرح به كتاب الخصاف في أدب القضاء وهو كتاب مطبوع طبعته وزارة الأوقاف العراقية تحقيق محي سرحان ومنه نسخ مخطوطة في الدار المصرية . نسخة منها تحت رقم ٢١١٧ فقه حنفى وهي بخط نسخ جميل . وجملة (وفي شرح أدب القاضي) ساقطة من الأصل وما أثبتته من كتاب المحيط البرهاني .

(٢) المحيط : يطلق ويراد به المحيط البرهاني كما حققه صاحب الفوائد البهية وقد تقدم الكلام في ذلك .

(٣) القاضي : القضاء لغة بمعنى الإلزام وبمعنى الإخبار وبمعنى الفراغ والتقدير ومنه قول الله عز وجل :

« وَقَضَى رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا » - آية ٢٣ من سورة الاسراء ، والقاضي هو الحاكم .

وفي الشرع : قول ملزم يصدر عن ولاية - والقاضي هو الملزم لما يقضي به بما أولاه الشرع من قوة الإلزام ، والأصل فيه أنه فريضة محكمة ، وسنة متبعة .

(٤) المقلد : هو العامي من الناس الذي يقبل قول المفتي من غير حجة .

ينظر البرهان في أصول الفقه ٢ : ١٣٥٧ فقرة ١٥٤٥ .

(٥) عبدالله بن المبارك - هو أبو عبدالرحمن الفقيه الحافظ المجاهد الزاهد صاحب المناقب . سمع هشام بن عروة بن الزبير وغيره . وصنف التصانيف النافعة الكثيرة منها كتاب الزهد والجهاد وهما مطبوعان ، وأحاديثه عشرون ألف حديث . قال الامام أحمد :

لم يكن في زمن ابن المبارك أطلب للعلم منه .

توفي في مدينة هيت على شاطئ الفرات شمالي مدينة الرمادي من محافظة الأنبار وذلك في رمضان سنة احدى وقيل اثنتين وثمانين ومائة وقبره لا يزل ظاهراً يزار . ينظر علل الترمذي ١٧٨ - ١٨٠ / مناقب الشافعي للبيهقي :

١ / ٤٩١ / حلية الأولياء ٨ : ١٦٢ - ١٩٠ .

(٦) وهذا القول من ابن المبارك باعتبار عصره - ولا فقد افتى المتأخرون من الحنفية بأنه يأخذ بقول الامام عند الاختلاف أي يقدمه على غيره ، والله أعلم .

يَسْتَفْتِي (١) .

وَقَالَ قَاضِي خَانَ :

الْمُفْتِي فِي زَمَانِنَا مِنْ أَصْحَابِنَا رَحِمَهُمُ اللَّهُ ، إِذَا اسْتَفْتِيَ عَنْ مَسْئَلَةٍ وَسُئِلَ عَنْ

وَأَقَعَةٍ :

إِنْ كَانَتْ الْمَسْئَلَةُ مَرْوِيَّةً عَنْ أَصْحَابِنَا فِي الرِّوَايَاتِ الظَّاهِرَةِ بِلاَ خِلَافٍ بَيْنَهُمْ ، فَإِنَّهُ
يَمِيلُ إِلَيْهِمْ وَيُفْتِي بِقَوْلِهِمْ وَلَا يُخَالِفُهُمْ بِرَأْيِهِ . وَإِنْ كَانَ مُجْتَهِدًا مُتَقِنًا (٢) ، لِأَنَّ الظَّاهِرَ

(٧) المتأخرون : التأخر ضد التقدم وأخرته فتأخر وفي التنزيل العزيز « وَلَقَدْ عَلِمْنَا الْمُسْتَقْدِمِينَ مِنْكُمْ وَلَقَدْ عَلِمْنَا
الْمُسْتَأَخِرِينَ » - ٢٤ سورة الحجر .

وعند فقهاء الحنفية :

المتأخرون هم من شمس الأئمة الحلواني المتوفى سنة ثمانية وأربعين وأربعمائة إلى حافظ الدين البخاري المتوفى سنة
٦٠٣ هـ ينظر الفوائد البهية : ٢٣٩ .

(١) ينظر : المحيط البرهاني ٣ : ٢١٢ . وفي تهذيب الخاوي لعلي بن أحمد : هذا إذا كان القاضي مقلداً - أي يأخذ بقول
أبي حنيفة .

أما إذا كان القاضي من أهل الاجتهاد والنظر فإنه يتخير في ذلك .

وفي صحيح القدوري للشيخ قاسم الحنفي .

وينظر القاضي في فصلين :

أحدهما المتفق عليه فيقضي به لأن الحق لا يعدو قول أصحابنا .

والثاني المختلف فيه فقال عبد الله بن المبارك :

يأخذ بقول أبي حنيفة لأنه رأى الصحابة وزاحم التابعين في الفتوى فقله أسد وأقوى ما لم يكن اختلاف عصر
وزمان .

ينظر : رسائل ابن نجيم : ٣٤٦ / رسائل ابن عابدين رسم المفتي ١ : ٣٧ - ٤٨ تهذيب الخاوي ٢ : مقدمة

الكتاب / صحيح القدوري للشيخ قاسم الحنفي المقدمة . مخطوط .

والأخير يعني الأخذ بقول الإمام ما لم يكن اختلاف عصر وزمان لكن الذي تقدم في تهذيب الخاوي : إذا كان
القاضي مقلداً يأخذ به ولا يجتهد .

(٢) المجتهد : من يحوي علم الكتاب ووجوه معانيه وعلم السنة بطرقها ومتونها ووجوه معانيها ويكون مصيباً في القياس

عالماً بعرف الناس ومعرفة صدر صالح من اللغة بحيث يمكنه فهم لغات العرب والتمييز بين الألفاظ الوضعية
والمستعارة .

ثم معرفة مراتب الأجماع ومواقع إجماع الصحابة والتابعين من السلف الصالحين حتى لا يقع اجتهداده في مخالفة
الاجماع .

وأن يكون بالغاً عاقلاً وأن يكون عالماً بالأصول حتى لا يقدم مؤخراً ولا يؤخر مقدماً وأن يكون عالماً بالتواريخ بقدر ما

تمس الحاجة إليه ، وعلم الفقه ، ومعرفة الأحكام الثابتة ، وتام ذلك فقه النفس فهو رأس مال المجتهد .

==

وعبروا عن جملة ذلك :

أَنْ يَكُونَ الْحَقُّ مَعَ أَصْحَابِنَا لَا يَعْدُوهُمْ^(١)، وَاجْتِهَادُهُمْ، وَلَا يَنْظُرُ إِلَى قَوْلِ مَنْ خَالَفَهُمْ وَلَا يَقْبَلُ حُجَّتَهُ^(٢)، لِأَنَّهُمْ عَرَفُوا الْأَدِلَّةَ^(٣) وَمَيَّزُوا بَيْنَ مَا صَحَّ وَثَبَّتَ وَبَيْنَ ضِدِّهِ^(٤).

وَإِنْ كَانَتْ الْمَسْئَلَةُ مُخْتَلَفًا فِيهَا بَيْنَ أَصْحَابِنَا :

فَإِنْ كَانَ مَعَ أَبِي حَنِيفَةَ أَحَدُ صَاحِبَيْهِ ، يَأْخُذُ بِقَوْلِهِمَا لِوُجُودِ الشَّرَائِطِ وَاجْتِمَاعِ أَدِلَّةِ الصَّوَابِ فِيهِمَا .

وَإِنْ خَالَفَ أَبَا حَنِيفَةَ صَاحِبَاهُ فِي ذَلِكَ .

فَإِنْ كَانَ اخْتِلَافُهُمْ اخْتِلَافَ عَصْرِ وَزَمَانٍ كَالْقَضَا بِظَاهِرِ الْعَدَالَةِ^(٥).

= بأن المفتي (المجتهد) .

من يستقل بمعرفة أحكام الشريعة نصاً واستنباطاً .

قال إمام الحرمين :

والمختار عندنا .

أن المفتي من يسهل عليه درك أحكام الشريعة عدلاً .

ينظر : التعريفات : ١٨٠ / تنقيح الأصول / تقرير الاسناد في تفسير الاجتهاد : ٣٨ - ٦٠ / البرهان كتاب الفتوى
فقرة ١٤٨٣ / ٢ : ١٣٣٠ - ١٣٣٣ .

(١) لا يعدوهم : عدا الأمر يعدوه وتعداه تجاوزه وعدا طوره وقدره يقال ما يعدو فلان أمر كأي ما يتجاوزه والتعدي مجاوزة الشيء إلى غيره . لسان العرب مادة : عدا : ٣٨٤٦ .

(٢) الحجة : ما دل به على حجة الدعوى وقيل الحجة والدليل واحد .

وفي اللغة : الغلبة . ينظر : التعريفات ٧٢ / دستور العلماء ٢ : ١٤ .

(٣) الأدلة : جمع مفردة دليل وهو ما يستدل به والدليل الدال وقد دلّه على الطريق .

وفي الشرع : هو الذي يمكن أن يتوصل بصحيح النظر فيه إلى مطلوب خبري قطعياً أو ظنياً أو هو الذي يلزم من العلم به العلم بشيء آخر .

ينظر التعريفات : ٩٣ / مختار الصحاح مادة دَلَّلَ : ٢٠٩ / شرح البدخشي منهاج العقول ١ : ١٣ .

(٤) قال صاحب مجمع البحرين :

أقول :

هذا من حسن الاعتقاد وإلا فمالك رحمه الله أقدم منهم ولا دليل أنهم أحفظ وأحرز وأكثر تتبعاً للأخبار والأثار من الشافعي ومالك - رضي الله عنهم جميعاً .

وفي المحيط البرهاني :

فإن أبا يوسف كان صاحب حديث حتى روي عنه أنه قال : أحفظ - عشرين ألف حديث - من المنسوخ ، وإذا كان يحفظ هذا من المنسوخ فما ظنك من الناسخ وكان صاحب فقه ومحمد كان صاحب فقه ومعنى وكان صاحب قريحة ولهذا قال في المسائل برجوعه ، وأبو حنيفة كان مقدماً في هذا كله إلا أنه قلت روايته لمذهب من يقول : «إنما تحل رواية الحديث لمن يحفظ من حين يسمع إلى أن يروي» ، وذكر قول صاحب مجمع البحرين .

ينظر مجمع البحرين لابن الساعاتي / المحيط البرهاني ٣ / ٢١٢ / الولوالجية ، رسم المفتي ج ٢ / تهذيب الخاصي
مقدمة الكتاب / الفتاوى الخانية ٣ : ١ - ٢ .

يَأْخُذُ بِقَوْلِ صَاحِبِيهِ لِتَغْيِيرِ أَحْوَالِ النَّاسِ ^(١).

قُلْتُ :

وَفِي شَرْحِ النَّافِعِ ^(٢) لِلْسَّيِّدِ ^(١) الْعَلَامَةِ الشَّرِيفِ ^(٤) نَاصِرِ الدِّينِ ^(٥). عَنِ الشَّيْخِ أَبِي بَكْرٍ الرَّازِيِّ ^(٦) إِنَّهُ لَا خِلَافَ فِي هَذِهِ الْمَسْئَلَةِ ، لِأَنَّ أَبَا حَنِيفَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - كَانَ يُفْتِي فِي الْقَرْنِ الثَّانِي.

وَقَدْ شَهِدَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - لِأَهْلِهِ بِالْصِّدْقِ وَالْخَيْرِيَّةِ ^(٧) ، وَهُمَا

(٥) ظاهر العدالة : هو أن يكون مسلماً غير فاسق ولا كافر . والمسلم الذي لا يفعل ما يخل بالمرءة وخوارم العادات . أي أن لا يكون متجاهراً بمعصية .

(١) ينظر : الفتاوى الخانية ١ : ١ - ٢ .

(٢) شرح النافع : في فروع الحنفية هو أحد مؤلفات السيد ناصر الدين الاتي ترجمته ابتدأ بتعليقه في النصف الأخير من ربيع الأول سنة خمس وخمسين وخمسمائة . وكتاب النافع لحميد الدين علي بن محمد بن محمد بن علي الضرير البخاري توفي سنة ست وستين وستمائة . ينظر الفوائد البهية : ٢٢٠ / طبقات علي القاري / كشف الظنون ٢ :

(٣) السيد : يطلق على الرب والمالك والشريف والفاضل والمقدم ، وهو من ساد يسود فهو سيود . قلبت الواو ياء لأجل الياء الساكنة قبلها ثم أدغمت الياء في الياء لالتقاء الساكنين فتصبح سيد وجمعه سادة . والسيد الذي يفوق قومه في الخير . لسان العرب مادة سود : ٢١٤٤ - ٢١٤٥ .

(٤) الشريف : هو من الشرف والحسب بالاباء من شرف يشرف شرفاً فهو شريف والجمع أشراف ، والشرف والمجد لا يكونان إلا بالاباء . ورجل شريف ورجل ماجد . لسان العرب مادة شرف : ٢٢٤١ .

(٥) ناصر الدين :

محمد بن يوسف الحسيني السمرقندي أمام عظيم القدر قوي العلم أوحده أوانه في الأدب مجتهد زمانه له تصانيف كثيرة المنافع منها النافع المتقدم وهو المختصر المبارك في الفقه نفع الله به الخلق الكثير وغير ذلك . ينظر : الفوائد البهية ٢١٩ - ٢٢٠ / كشف الظنون : ٢ / طبقات علي القاري .

(٦) أبو بكر الرازي :

الحافظ الامام أبو بكر أحمد بن علي الرازي الجصاص : كان إماماً في الأصول والفقه والحديث انتهت اليه رئاسة الحنفية في وقته ورد بغداد في شببته ودرس وجمع وتخرج به المتفقه وانتهت الرحلة إليه ، كان على طريق الكرخى في الورع والزهد وكان جيد الإستحضار لأحاديث أبي داود وابن أبي شيبة وعبدالرزاق والطيالسي يسوق بسنده ما شاء منها له أحكام القرآن الشهير مطبوع في مجلدين وشرح الجامع الصغير لمحمد وغير ذلك ولد سنة ٣٠٥ خمس وثلاثمائة وتوفي سنة ٣٧٠ سبعين وثلاثمائة وله من العمر خمس وستين سنة .

ينظر الجواهر المضيئة : ١ : ٢٢٤ / النجوم الزاهرة ٢ : ١٦٢٧ / أعلام الأخيار : ١١٩ - ١٢٠ خطوط تذكرة الحفاظ ٣ : ٩٥٩ .

(٧) شهد رسول الله - صلى الله عليه وسلم - للقرن الذي عاش فيه صلوات الله وسلامه عليه وزكاهم الله سبحانه ورضي عنهم وتاب عليهم وأيد رسوله - صلى الله عليه وسلم - بهم فهم صفوة الله من خلقه بعد أنبيائه ورسوله - فهم كالنجوم تهدي الحيارى في دياجير الظلام قال ابن مسعود : اقتدوا بمن مات من أصحاب محمد - رضى الله عنهم - وقال الإمام الحسن البصري لو رأكم أصحاب محمد لقالوا هؤلاء شايطين ولو رأيتموهم لقلت هؤلاء ==

أَفْتِيَا فِي الْقَرْنِ الَّذِي شَهِدَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - عَلَى أَهْلِهِ بِالْكَذِبِ
بِقَوْلِهِ :

ثُمَّ يَفْشُو الْكَذِبَ . انتهى .

ثُمَّ قَالَ أَغْنِي قَاضِي خَانَ :

وَفِي الْمَزَارَعَةِ وَالْمُعَامَلَةِ ^(١) يُخْتَارُ قَوْلُهُمَا لِاجْتِمَاعِ ^(٢) الْمُتَأَخِّرِينَ عَلَى ذَلِكَ .
وَفِي مَا سِوَى ذَلِكَ يَتَخَيَّرُ الْمُجْتَهِدُ ^(٣) ، وَيَعْمَلُ بِمَا أَفْضَى ^(٤) إِلَيْهِ رَأْيُهُ .

= مجانين أو كما قال - رحمه الله - لا يبالون بما يأكلون ولا ما يلبسون همهم دينهم وبغيتهم ربهم والشهادة في سبيل الله
أعلى ما يتمنوه . ومن قولهم «فزت ورب الكعبة» عندما يصاب أحدهم ثم جاء العصر الثاني بعد هذا العصر المبارك
الفريد وكان أيضاً مشهود له بالخيرية ثم القرن الثالث .
قال عليه الصلاة والسلام فيما يرويه عمران بن حصين عن النبي صلى الله عليه وسلم : «خير أمتي قرني ثم الذين
يلونهم ثم الذين يلونهم» .

قال عمران لا أدري أذكر بعد قرنه قرنين أو ثلاثاً «ثم إن بعدكم قوماً يشهدون ولا يستشهدون ويخونون ولا يؤتمنون
وينذرون ولا يوفون ويظهر فيهم السمن» رواه البخاري واللفظ له ومسلم وغيرهما . ينظر فتح الباري مع الصحيح
كتاب فضل الصحابة ٧ : ٣ / صحيح مسلم مع شرح النووي عليه ١٦ : ٨٥ فما بعدها .
- المزارعة : من الزرع وهو الانبات لغة يقال زرع الله أي أنبتة وأسماء ومنه قوله تعالى « ءَأَنْتُمْ تَرْزَعُونَهُ أَمْ نَحْنُ
الزَّارِعُونَ » - الآية ٦٤ من سورة الواقعة .
وفي الشرع :

عقد على الزرع ببعض الخارج .

ينظر المبسوط ١ / ٢٣ ، ١٧ ، الكافي ٢ / ٧٦٢ ، تحفة الفقهاء ٣ / ٤٤٢ .

المساقاة : لغة مفاعلة من السقي .

وشرعا : دفع الشجر إلى من يصلحه بجزء من ثمره . ينظر أنيس الفقهاء : ٢٧٤ .

(١) والمزارعة غير جائزة عند الإمام أبي حنيفة جائزة عند أبي يوسف ومحمد والفتوى على قولهما .

(٢) الاجماع : يطلق باطلاقين الأول بمعنى العزم يقال اجمع الأمر إذا عزم عليه ومنه قوله تعالى « فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ
ثُمَّ لَا يَكُنْ أَمْرُكُمْ عَلَيْكُمْ غُمَّةً » - الآية ٧١ - سورة يونس .

والثاني الاتفاق : يقال أجمع القوم على كذا .

أما الاجماع عند الأصوليين فهو :

اتفاق أهل الحل والعقد من أمة محمد عليه الصلاة والسلام في عصر من العصور على أمر من الأمور .

ينظر مفاتيح العلوم : ٧ / التبصرة في أصول الفقه .

(٣) المجتهد : هو من يعلم من الكتاب والسنة مقدار ما يتعلق به الأحكام . وأصح ما قيل فيه أن يكون حوى علم
الكتاب ووجوه معانيه وعلم السنة بطرقها ووجوه معانيها وأن يكون مصيباً في القياس عالماً بعرف الناس ، وقيل غير
ذلك . واشترط فيه الجويني فقه النفس ينظر الفتاوى الهندية ٣ : ٣١٤ . والاجتهاد بذل الجهد لنيل المقصود .

المصدر السابق وقد تقدم الكلام بهذا الخصوص . عند الكلام على المفتي فاليراجع هناك .

(٤) الفتاوى الخانية ٣ : ١ - ٣ ، المحيط البرهاني ٣ : ٢١٢ .

==

وفي تهذيب الخاصي من المقدمة منه :

وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ :

يَأْخُذُ بِقَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -

قَالَ (١) :

وَإِنْ كَانَتْ الْمَسْئَلَةُ فِي غَيْرِ ظَاهِرِ الرَّوَايَةِ :

إِنْ كَانَتْ تُوَافِقُ أُصُولَ (٢) أَصْحَابِنَا يَعْمَلُ بِهَا . وَإِنْ لَمْ يَجِدْ لَهَا رِوَايَةً عَنْ أَصْحَابِنَا وَاتَّفَقَ فِيهَا الْمُتَأَخِّرُونَ عَلَى شَيْءٍ يَعْمَلُ بِهِ .

وَإِنْ اخْتَلَفُوا يَجْتَهِدُ وَيُفْتِي بِمَا هُوَ صَوَابٌ عِنْدَهُ (٣) .

وَإِنْ كَانَ الْمُفْتِي مُقَلِّدًا غَيْرَ مُجْتَهِدٍ :

= وفي المزاوعة والمعاملة ونحوهما يختار قولهما لاجماع المتأخرين على ذلك وفيما سوى ذلك يتخير المجتهد ويعمل بما أفضى إليه رأيه .

وفي تصحيح القدوري وروى للشيخ قاسم الحنفي :

قلت :

فيما فيه الروايات يعمل بقول ابن المبارك .

على أن المجتهدين لم يقعدوا حتى نظروا في المختلف ورجحوا وصححوا مصنفاتهم بترجيح دليل أبي حنيفة والأخذ بقوله إلا في مسائل يسيرة اختاروا الأقوى فيها على قولهما أو قول أحدهما فيما لا نص فيه للإمام للمعاني التي أشار إليها القاضي .

تصحيح القدوري ٢ - ٣ وينظر المحيط البرهاني ٣ : ٢١٢ / تهذيب الخاصي مقدمة الكتاب .

(١) أي قاضي خان الحسن بن منصور بن محمود تقدم .

(٢) أصول المذهب الحنفي هي الكتب التي تسمى كتب ظاهر الرواية حتى قالوا :

وكتب ظاهر الروايات أتت	سبنا وبالأصول أيضاً سميت
صنفها محمد الشيباني	حررها في المذهب النعماني
الجامع الصغير والكبير	والسير الكبير والصغير
ثم الزيادات مع المبسوط	تواترت بالسند المضبوط
كذلك مسائل السنن	خرجها الأشياخ بالدلائل

ثم هذه المسائل تسمى بظاهر الرواية والأصول - وهي كتب محمد بن الحسن الشيباني - رحمه الله تعالى وهي : المبسوط ، والزيادات والجامع الصغير والجامع الكبير والسير الكبير والسير الصغير .

وانما سميت بظاهر الرواية لأنها رويت عن محمد رواية الثقات فهي ثابتة عنه متواترة أو مشهورة عنه ، ينظر : حاشية

ابن عابدين رسم المفتي ١ : ٢٤ / رسائل ابن عابدين رسالة رسم المفتي ١ : ٤٨ / التعليقات السنية ١ : ٤٢ .

(٣) الفتاوى الخانية ١ : ٣ وينظر : تهذيب القدري للشيخ قاسم : المقدمة من المحيط البرهاني كتاب القضاء ٣ :

يَأْخُذُ بِقَوْلٍ مَنْ هُوَ أَفْقَهُ ^(١) النَّاسِ عِنْدَهُ وَيُضِيفُ الْجَوَابَ إِلَيْهِ .

فَإِنْ كَانَ أَفْقَهُ النَّاسِ عِنْدَهُ فِي مِصْرٍ آخَرَ يَرْجِعُ إِلَيْهِ بِالْكِتَابِ ، وَيَكْتُبُ بِالْجَوَابِ وَلَا يُجَازِفُ ^(٢) خَوْفًا مِنَ الْإِفْتِرَاءِ ^(٣) عَلَى اللَّهِ تَعَالَى بِتَحْرِيمِ الْحَلَالِ وَضِدِّهِ ^(٤) . انْتَهَى .

فَإِنْ قُلْتُ :

قَدْ نَقَلَ صَاحِبُ الْعِمَادِيَّةِ .

أَنَّ الْقَاضِي وَالْمُفْتِيَ بِالْخِيَارِ ، يَعْمَلُ بِقَوْلِ أَيِّ عُلَمَاءِنَا الثَّلَاثَةِ شَاءَ .

قُلْتُ :

ذَاكَ إِنَّمَا هُوَ فِي الْمُجْتَهِدِ لِمَا تَقَرَّرَ فِي الْكُتُبِ :

(١) الفقه : في اللغة الفهم . وفي اصطلاح علماء الشريعة : العلم بأحكام التكليف أو العلم بأحكام الشريعة . لسان العرب مادة فقه ٣٢٩٤ / البرهان في أصول الفقه ١ : ٨٥ - ٨٦ .

(٢) يجازف : يغامر ويخاطر وهو الذي يرمي بنفسه في الأمور المهلكة . لسان العرب مادة جزف : ٦١٨ .

(٣) الافتراء : مصدر افترى يقال افترى الكذب اختلقه وفي التنزيل العزيز « أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ بَلْ هُوَ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ » - ٣ - سورة السجدة : أي اختلقه والاسم الفرية . لسان العرب مادة فرى ٣٤٠٨ .

(٤) الفتاوى الخانية ١ : ٣ / تهذيب الخاصي المقدمة . مخطوط / تصحيح القدوري للشيخ قاسم الحنفي ٣ - ٤ . وتفصيل ذلك في الهندية وغيرها :

فإن كان شيئاً لم يأت فيه من الصحابة قول وكان فيه إجماع التابعين قضى به ، وإن كان فيه اختلاف بينهم رجح قول بعضهم بمرجح وقضى به ، وإن كان لم يجز شيء من ذلك فإن كان من أهل الاجتهاد قاسه على ما شابهه من الأحكام واجتهد فيه برأيه وتحرى الصواب ثم يقضى به برأيه .

وإن لم يكن من أهل الاجتهاد يستفتي في ذلك فيأخذ بفتوى المفتي ولا يقضي بغير علم ولا يستحي من السؤال . وفي شرح الطحاوي :

ثم إذا قضى بالاجتهاد فإن خالف النص لا يجوز قضاؤه . وإن لم يخالف النص لكنه رأى بعد ذلك رأياً آخر يبطل ما مضى يقضي في المستأنف بما يراه .

وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله . وقال محمد رحمه الله :

إن قضى في أول أمره بالاجتهاد ، ثم رأى غيره خيراً منه كان كما قال أبو حنيفة وأبو يوسف .

فإن اختلف المتقدمون على قولين ثم أجمع من بعدهم على أحد هذين القولين فهل هذا الإجماع يرفع الخلاف المتقدم فقد قيل :

على قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى لا يرفع ، وعلى قول محمد رحمه الله تعالى يرفع .

وعلى رأى السرخسي إنه يرفع الخلاف المتقدم بلا خلاف بين أصحابنا / الفتاوى الهندية ٣ : ٣١٢ / ينظر المحيط البرهاني ٣ : ٢١٢ / شرح قاسم الحنفي : المقدمة / الفصول العمدية الفصل الثاني في المجتهدين ١ : ١٠ .

أَنَّ شَرْطَ الْمُفْتِي أَنْ يَكُونَ مُجْتَهِدًا كَالْقَاضِي ، وَإِنْ اخْتَارَ بَعْضُهُمْ ^(١) أَنَّهُ شَرْطُ
الْأُولَوِيَّةِ فِي الْقَاضِي .

وَهِيَ مَسْئَلَةٌ طَوِيلَةٌ ^(٢) .

وَأَمَّا زَمَانُنَا هَذَا فَلَيْسَ فِيهِ مُجْتَهِدٌ وَأَقْصَى مَا يُوجَدُ الْآنَ مُحْصَلٌ عِلْمٌ مَا يُمَكِّنُهُ
الْإِطْلَاعُ بِهِ عَلَى الْمُنْقُولِ فَوْظِيفَتُهُمْ اتِّبَاعُ قَوْلِ الْمُجْتَهِدِ فِي الْمَسَائِلِ الْإِجْتِهَادِيَّةِ ^(٣) .

(١) وفي البزازية وغيرها :

وفي الملتقط إذا كان صوابه أكثر من خطئه حل له الإفتاء وإذا لم يكن مجتهداً لا تحل له الفتوى إلا بطريق الحكاية
فيحكي ما يحفظ من أقوال الفقهاء .

وفي شرح الطهاوي :

المفتي بالخيار إن شاء أفتى بقول الامام أو بقول صاحبيه . ينظر : البزازية باب القضاء نوع في علمه : ١٦٨ / تهذيب
الخاصي : ٢ .

(٢) وفي الفصول العمادية وغيرها :

إذا كان صوابه أكثر من خطئه حل له الاجتهاد والأول أصح أي أن يعلم من الكتاب والسنة ما يتعلق به من
الأحكام .

فإذا كان صوابه أكثر من خطئه حل له أن يفتي ، وأن لم يكن من أهل الاجتهاد لا يحل له أن يفتي إلا بطريق الحكاية
فيحكي ما يحفظ من أقوال الفقهاء .

وفي المحيط البرهاني :

والمتاخرون من مشايخنا - رحمهم الله اختلفوا : بعضهم قالوا :

إذا اجتمع اثنان منهم على شيء وفيهما أبو حنيفة إنه يأخذ بقول أبي حنيفة - رحمه الله وإن كان أبو حنيفة من جانب
وأبويوسف ومحمد من جانب ، فإن كان القاضي من أهل الاجتهاد يجتهد وإن لم يكن من أهل الاجتهاد يستفتي غيره
ويأخذ بقول المفتي بمنزلة العامي .

وبعضهم قالوا :

إذا كان القاضي من أهل الاجتهاد يعمل برأيه ويأخذ بقول الواحد ويترك المثني سواء كان في المثني أبو حنيفة أو لم
يكن ، وإن كان أبو حنيفة أعلا رتبة لأنه قد يرزق الرجل الصواب وإن كان غيره أعلا رتبة منه فإن إدراك الصواب
فضيلة يرزق الله تعالى عباده من يشاء وإن لم يكن من أهل الاجتهاد :

يأخذ بقول أبي حنيفة ولا يترك مذهبه لأنه أفقه عنده من غيره فلا يترك متابعتة .

وإن اتفق أهل عصر على قول وافقهم .

ينظر : الفصول العمادية ١ : ٣ فما بعدها / المحيط البرهاني ٣ : ٢١٢ .

وفي الروضة أن من عرف مذهب مجتهد وتبحر فيه لكن لم يبلغ درجة الاجتهاد فعلى الصحيح يجوز ، وفرعوا عليه إذا
كان المأخذ ما ذكرنا فسواء المجتهد وغيره بل العامي إذا عرف حكم تلك المسألة عند ذلك المجتهد فأخبر به ، وأخذ
غيره به تقليداً للامت وجب أن يجوز على الصحيح .

قلت - أي الامام النووي - هذا الاعتراض ضعيف أو باطل ، لأنه إذا لم يكن متبحراً ربما ظن ما ليس بمذهب له
مذهباً لقصور فهمه وقلة اطلاعه على مظان المسألة واختلاف نصوص ذلك المجتهد والمتأخر منها والراجع وغير
ذلك . لذلك لم يكن للعامي أن يفتي بها ولا لغيره أن يقلده . وكما سيأتي لهذا مزيد بيان ان شاء الله . ينظر : الروضة

١٢ : ٩٩ .

وَإِذْ قَدْ تَمَّهَدَ هَذَا فَنَقُولُ :

(٣) وفي كتاب صفات المفتي والمستفتي لأحمد الحاراني الحنبلي :

ومن زمن طويل عُدَّ المجتهد المطلق مع إنه الآن أيسر منه في الزمن الأول لأن الحديث والفقه قد دونا، وكذا ما يتعلق بالإجتهد من الآيات والآثار وأصول الفقه والعربية وغير ذلك لكن الهمم قاصرة والرغبات فاترة و نار الجذ والحذر خامدة، اكتفاء بالتقليد، واستعفاء من التعب الوكيد وهرباً من الأثقال وأرباً في تمشية الحال وبلوغ الأمال ولو بأقل الأعمال،

وهو فرض كفاية قد أهملوه وملّوه ولم يعقلوه ليفعلوه فمن أفتى وليس على صفة من الصفات المذكورة في المفتي والتي سبق وأن ذكرتها في موضعها من هذه الخاتمة من غير ضرورة فهو عاص آثم لا يعرف الصواب وضده فهو كالأعمى الذي يقلد البصير فيما يعتبر له البصر لأنه يفقد البصر لا يعرف الصواب وضده .

قال ابن الجوزي :

يلزم ولي الأمر منعهم كما فعل بنو أمية، ومن تصدى للفتيا والإجتهد ظاناً أنه من أهلها فليتهم نفسه وليتقي ربه فإن الماهر في علم الأصول أو الخلاف أو العربية دون الفقه يجرم عليه الفتيا لنفسه ولغيره لأنه لا يستقل بمعرفة حكم الواقعة من أصول الاجتهاد لقصور آلتة ولا من مذهب إمام لعدم حفظه وإطلاعه عليه على الوجه المعتبر.

وقال عبدالله سألت أبي عن الرجل تكون عنده الكتب المصنفة فيها قول رسول الله (ﷺ) واختلاف الصحابة والتابعين، وليس للرجل بصر بالحديث الضعيف المتروك ولا للإسناد القوي من الضعيف أفيجوز أن يعمل بما يشاء ويتخير ما أحب منه متنه فيفتي .

ويعمل به ؟ قال :

لا يعمل حتى يسأل ما يؤخذ به منها فيكون العمل على أمر صحيح يسأل عن ذلك أهل العلم . وقد تقدم مثله عن النووي :

والذي يرى ما تقدم أو يطلع عليه يظن أنه لا اجتهد والشيخ لم يقل ذلك وإنما قال هو فرض كفاية ولكن الهمم فترت مع توفر أسباب الاجتهاد .

فالاجتهاد لم ينقطع فقد ذكر ابن كثير في تاريخه :

إن الشيخ عز الدين بن عبدالسلام كان في آخر أمره لا يتقيد بالمذهب بل اتسع نطاقه وأفتى بما أدى إليه اجتهاده .

وقال الذهبي في العبر :

انتهت إليه راسة المذهب وبلغ رتبة الاجتهاد، ووصفه ابن السبكي في الطبقات بالاجتهاد المطلق .

وقال في كتابه جمع الجوامع، والمختار أنه لم يثبت وقوعه وإن الزمان إلى حين عصر ابن السبكي ما خلى عن مجتهد وآخرين كثر غير من تقدم كابن الهمام كمال الدين صاحب فتح القدير والشيخ شرف الدين المناوي ممن له أهلية الاجتهاد في المذهب .

ولا تزال الدنيا بخير والحمد لله . فالذي يجمع شروط الاجتهاد يجتهد والألة ميسورة وما على أصحاب الهمم إلا التشمير عن ساعد الجد .

ينظر صفة الفتوي والمفتي والمستفتي للإمام أحمد بن حمدان الحاراني الحنبلي : ٤٢ - ٢٦ / تقرير الاسناد في تفسير الإجهاد ٦٣ - ٦٦ / روضة الطالبين ١٣ : ٩٨ - ٩٩ .

وفي فتح القدير :

وأما غير المجتهد ممن يحفظ أقوال المجتهد فليس بمفت والواجب عليه إذا سئل : أن يذكر قول المجتهد كأبي حنيفة على جهة الحكاية فعرف أن ما يكون في زماننا من فتوى الموجودين ليس بفتوى بل هو نقل كلام المفتي ليأخذ به المستفتي ، وطريق نقله كذلك عن المجتهد أحد أمرين :

إما أن يكون له فيه سند أو يأخذه من كتاب معروف تداولته الأيدي نحو كتب محمد بن الحسن ونحوها من التصانيف المشهورة للمجتهدين لأنه بمنزلة الخبر المتواتر عنهم أو المشهور، فتح القدير ٨ : ٢٥٦ .

يَجِبُ عَلَى الْقَاضِي وَالْمُفْتِي فِي زَمَانِنَا هَذَا الْعَمَلُ فِي هَذِهِ الْمَسْئَلَةِ بِقَوْلِ الْإِمَامِ الْأَعْظَمِ
أَبِي حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَوُجُوهٍ .

الأَوَّلُ :

إِنَّ قَوْلَ أَبِي حَنِيفَةَ فِيهَا هُوَ ظَاهِرُ الرَّوَايَةِ ، وَالْقَاعِدَةُ :

أَنَّ الْفَتَوَى عَلَى ظَاهِرِ الرَّوَايَةِ مَا لَمْ يُوجَدْ نَصٌّ لِأَحَدٍ مِنْ أَهْلِ الْإِخْتِيَارِ وَالْتَرَجِيحِ عَلَى
خِلَافِهِ ^(١) وَهَذَا كَذَلِكَ ^(٢) .

فَقَدْ تَبَعْتُ كُتُبَ أَصُولِ الْمَذْهَبِ مِنْ تَصَانِيفِ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فَلَمْ
أُظْفَرْ ^(٣) فِي وَاحِدٍ مِنْهَا بِحِكَايَةِ خِلَافٍ فِي الْمَسْئَلَةِ .

(١) أهل الاختيار والترجيح من المقلدين الأحناف كأبي الحسين القدوري وشيخ الإسلام برهان الدين المرغيناني صاحب
الهداية وأمثالهما .

وشأنهم تفضيل بعض الروايات على بعض بقولهم هذا أولى وهذا أصح رواية وهذا أوضح دراية وهذا أرفق
بالناس .

وقد قال برهان الدين صاحب المحيط من هذه الطبقة :

وإذا أراد رجل إحداث ظلة في طريق المسلمين ولا يضر بالعمامة :

فالصحيح من مذهب أبي حنيفة أن لكل واحد من أحاد المسلمين حق المنع وحق الطرح ، ونقل عن صاحب
المنتقى .

إذا أراد أن يبنى كنيفاً أو ظلة على طريق العامة فإني أمنعه عن ذلك .

وقال في المحيط : والحق في طريق العامة للعمامة ويكفي بطلب واحد منهم .

ينظر الذخيرة ٢٥ : كتاب الاستحسان : ٥٢٦ / المحيط البرهاني ٤ : ٤٧٢ .

قلت وهذا الذي ذكره صاحب الذخيرة والمحيط مرجحاً له بقوله :

والحق في طريق العامة للعمامة ويكفي بطلب واحد منهم يعني إزالة المحدث وهو بدون تفصيل وهو مذهب الامام
كما تقدم .

ثم ظهر الدين التمرتاشي من هذه الطبقة :

فقد نقل كلام علماء المذهب إلى أن قال فيما يرويه عن الأجnas حاصل المذهب :

إذا سكتوا حق بني الدكة في الطريق أو أخرج الجناح أو الميزاب إليه .

للناس مخاصمته في نقضه يضر بالناس أولاً عند أبي حنيفة ولهما كذلك إن كان يضر وإلا فليس لأحد النقض .

وقيل في قول كلهم لهم أن يمنعوه من البناء .

والطحساوي قال :

وبعد ما خوصم لا يباح له الانتفاع بها - أي بالمحدث - ويأثم إذا تركها ثم ذكر رأي الصاحبين . ينظر شرح

التمرتاشي كتاب الجنايات ورقة : ٤٢١ / المحيط البرهاني ٤ : ٣٩٧ .

(٢) ولم أجد في متن الهداية أو مختصر الطحاوي أو متن القدوري ما يخالف رأي المؤلف هنا ، وإنما ذكرها بعضهم دون ذكر
ترجيح لأحد الأقوال .

وَلَا تُنَكِّرُ وَقَوْعَ الْخِلَافِ فِيهَا ، فَقَدْ نَقَلَهُ الْجُلَّةُ ^(١) الْأَتْقِيَاءُ الْأَثْبَاتُ ^(٢) .

مِنْ أَصْحَابِ الْإِخْتِيَارَاتِ وَالتَّرَاجِيحِ ^(٣) ، لِكِنَّهُ لَمْ يَنْصَحْ أَحَدٌ مِنْهُمْ عَلَى اخْتِيَارِ قَوْلٍ فِيهَا . فَلَعَلَّ مَا نَقَلُوهُ مِنَ الْخِلَافِ مَرْوِيٌّ عَنْ كُتُبِ النُّوَادِرِ ^(٤) ، وَلَا تُقَاوِمُ ظَاهِرَ الرَّوَايَةِ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ .

وَيَدُلُّ عَلَيْهِ أَيْضاً :

(٣) ظفر : الظفر الفوز، وقد ظفر به وظفر بعده من باب طرب وظفر عليه بمعنى ظفر به وظفر وأظفره الله بعده . ينظر مختار الصحاح مادة ظفر : ٤٠٤ .

(١) الجلّة : عظماء الأقدار من أهل التقوى والصلاح . ينظر لسان العرب مادة جلل ٦٦٢ .

(٢) الإثبات : جمع مفردة ثبت بسكون الباء الموحدة أي ثابت القلب واللسان والكتاب . وهو أحد درجات التعديل عند أهل الجرح والتعديل وهي من أعلاها عند ابن الصلاح . وعند غيره هي الثالثة مع ما معها من بقية الألفاظ .

وزاد الذهبي قبلها ثقة ثقة أو ثبت ثبت أي ما كرر فيه أحد الألفاظ ، وزاد شيخ الإسلام ما جاء على صيغة أفعل كأوثق الناس وأثبت الناس ومثله وإليه المنتهى ، لا أعرف له نظيراً في الدنيا ، ومجموع الطبقات يكون : ستة :

الأولى : ما جاء على وصف أفعل مثل أفضل الناس ، أوثق الناس .

الثانية : إليه المنتهى لا أعرف له نظيراً وما إلى ذلك .

الثالثة : ثقة ثقة . ثبت ثبت . ما كرر فيه لفظ التعديل .

الرابعة : ثقة أو ثبت أو حجة أو عدل أو حافظ أو ضابط .

الخامسة : صدوق ، محله الصدق ، وما إلى ذلك .

السادسة : صالح الحديث - يكتب حديثه للإعتبار .

ينظر : تدريب الراوى ١ : ٣٤٢ - ٣٤٥ / فتح المغيث ١ : ٣٣٥ .

(٣) أصحاب الإختيارات والتراجيح من المقلدين كأبي الحسين القدوري صاحب المختصر المشهور ، وشيخ الإسلام برهان الدين المرغيناني صاحب الهداية وأمثالهما .

وشأنهم تفضيل بعض الروايات على بعض بقولهم :

هذا أولى ، وهذا أصح رواية ، وهذا أوضح دراية ، وهذا أرفق بالناس . وقد تقدم الكلام على هذه المعاني . ينظر :

النافع الكبير لمن يطالع الجامع الصغير ١ - ٢ مخطوط / الأزهر / طبقات ابن الحنائي ، مخطوط . مقدمة الكتاب .

(٤) كتب النوادر :

مسائل الطبقات ثلاثة :

الأولى مسائل الأصول : وقد تقدم الكلام عليها .

الثانية : مسائل النوادر : وهي غير الروايات التي رويت في كتب الأصول «ظاهر الرواية» عن أصحاب المذهب

وإنما رويت عنهم إما في كتب أخرى لمحمد كالكيسانيات والهارونيات والجرجانيات والرقيات ، وإنما قيل لها غير ظاهر الرواية أو النوادر :

لأنها لم ترو عن محمد بروايات ظاهرة ثابتة صحيحة كالكتب الأولى وإما في كتب غير كتب محمد ككتب الحسن بن زياد وغيرها . ومنها كتب الأمالي لأبي يوسف .

وإما بروايات مفردة مثل رواية ابن سعادة ومعل بن منصور وغيرهما في مسائل معينة .

ينظر النافع الكبير ١ - ٢ / رسم المفتي لابن عابدين ١ : ٢١ / طبقات ابن الحنائي مخطوط . المكتبة الأزهرية .

أَنَّ أَصْحَابَ الْمُخْتَصَرَاتِ ^(١) مَشَوْا عَلَيْهِ فِي كُتُبِهِمْ مِنْ غَيْرِ تَعَرُّضٍ لِخِلَافِ فِيهَا أَوْ تَرْجِيحٍ كَالْكَتَرِ ^(٢) ، وَالْمُخْتَارِ ^(٣) ، وَالْوِقَايَةِ ^(٤) ، وَالْهُدَايَةِ ^(٥) وَالْمَجْمَعِ ^(٦) وَغَيْرِهَا ^(٧) .
وَأَنَّهَا ذَكَرُوا جَوَازَ التَّصَرُّفِ فِي النَّافِذَةِ بِقَيْدِ عَدَمِ الضَّرَرِ ^(٨) وَلَيْسَ الْكَلَامُ فِيهِ ^(٩) .

(١) كتب المختصرات ألقت في شتى العلوم والموضوعات لأجل تيسير العلوم على الطلاب ليستطيعوا حفظها وذلك بعد أن فترت الهمم .

(٢) الكثر : هو أحد المختصرات النافعة في فروع الحنفية لأبي البركات عبدالله بن أحمد المعروف بحافظ الدين النسفي المتوفي سنة ٧١٠ عشر وسبعماية . كان إماماً فاضلاً بارعاً . أوله الحمد لله الذي أعز العلم في الأعصار وأعلى حربه في الأمصار الخ ، اختصر فيه كتاب الوافر . يذكر فيه ما عم من المسائل ، حاوياً الفتاوى والواقعات .
وجعل : الحاء علامة للإمام أبي حنيفة والسين لأبي يوسف والميم لمحمد بن الحسن والزاي لزفر والفاء للشافعي ، والكاف لمالك والواو لرواية أصحابهم - أصحابنا - وزيادة الفاء للاطلاقات .
اعتنى به الفقهاء وانتفع به الناس وعمت بركته وكثرت شروحه .

كشف الظنون ٢ : ٥١٥ - ٥١٦ / الفوائد البهية : ١٠١ .

(٣) المختار في فروع الحنفية لأبي الفضل محب الدين عبدالله بن محمود بن مودود الموصل إحدى المحافظات الشمالية في القطر العراقي ولد سنة ٥٩٩ تسع وتسعين وخمسائة بالموصل وتوفي بها سنة ثلاث وثمانين وستماية .
أوله : الحمد لله على جزيل نعمائه الخ ثم شرحه شرحاً وسماه الإختيار .
والمختصر وشرحه من الكتب المعتمدة المتداولة عند الحنفية وطلاب العلم ، وقد كثر الاعتماد على الكتاب وشرحه .
ينظر : كشف الظنون ٢ : ١٦٢٢ - ١٦٢٣ / الفوائد : ١٠٦ .

(٤) الوقاية : أحد المتون الأربعة المعتمدة في المذهب الحنفي مع اشتهاؤه بضعف الرواية .

وكتاب الوقاية تأليف محمود بن الصدر ، وقد انتخب كتابه الوقاية من كتاب الهداية وصنفه لأجل حفظ ابنه الصدر ، صدر الشريعة . وكان من كبار العلماء وله القدرة الكاملة في الأصول والفروع . ينظر الفوائد البهية ٢٥ ، ١٠٦ - ١٠٧ ، ١١٢ / كشف الظنون ٢ : ١٣٥٧ .

(٥) الهداية : لشيخ الإسلام علي بن أبي بكر بن عبد الجليل المرغيناني المتوفي سنة ٥٩٣ ثلاث وتسعين وخمسائة . وكتاب الهداية شرح على متن له سماه بداية المهتدي وهو في الحقيقة كالشرح على متن القدوري والجامع الصغير . ينظر كشف الظنون ٢ : ٢٠٣٢ / الفوائد البهية ١٤١ - ١٤٢ .

(٦) مجمع البحرين وملتقى النهرين في الفروع في الفقه الحنفي جمع فيه مؤلفه - الشيخ أحمد بن علي بن تغلب بن أبي الضياء الشامي الأصل البغدادي المنشأ المعروف بابن الساعاتي الذي عمل أبوه الساعات المشهورة على باب المدرسة المستنصرية والتي أصبحت الآن تابعة للآثار تشكو الفقر لا أنيس من علم ولا جليس أدب .
وهي الآن لا تزال باروقتها وأفنيتها عامرة الجدران والبنيان خراب من العرفان حتى سنة ١٤١١ هـ بالجانب الأيمن للآتي من جانب الكرخ على رأس جسر الشهداء . وقبلها من عند الجسر جامع ومدرسة الآصفية المهجورة هي الأخرى . ولا حول ولا قوة إلا بالله .

جمع فيه مؤلفه بين مختصر القدوري والمنظومة النسفية مع زوائد فأحسن وأبدع في اختصاره وشرحه في مجلدين كبيرين انتهى من تأليفه سنة ٦٩٠ تسعين وستماية . ينظر : كشف الظنون ٢ : ١٦٠ / الطبقات السنية ١ : ٤٦٢ / مرة الجنان ٤ : ٢٢٧ / تاج التراجم : ٦ .

(٧) وغيرها من المختصرات وقد صنف الحنفية غيرهم كثيراً من المختصرات أهمها الأربعة التي تقدمت مع مختصر القدوري الشهير للإمام أبي الحسين أحمد بن محمد القدوري المتوفي سنة ٤٢٨ ثمان وعشرين وأربعماية .
ومختصر الإمام الطحاوي أحمد بن سلامة ومختصر مجمع الأنهر وغير ذلك من المختصرات .
ينظر كشف الظنون ٢ : ١٦٢٧ / ٢ : ١٦٣١ ، ١٦٣٤ .

الثاني (١) :

أَنَّ هَذِهِ الْمَسْئَلَةَ لَيْسَتْ مِنَ الْمَسَائِلِ الَّتِي يُخْتَارُ فِيهَا قَوْلُ الصَّاحِبِينَ ، لِأَنَّ الْإِخْتِلَافَ فِيهَا لَيْسَ مِنْ اخْتِلَافِ الْعَصْرِ وَالزَّمَانِ بَلْ مِنْ اخْتِلَافِ الدَّلِيلِ وَالْبَرْهَانِ (٢) . وَقَدْ نَصَّ الْإِمَامُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ ، وَنَاهَيْكَ بِهِ عِلْمًا وَزَهْدًا بِأَنَّهُ يَأْخُذُ بِقَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ إِذَا كَانَ مُجْتَهِدًا ، فَمَا ظَنُّكَ بِالْمُقَلِّدِ بَلْ قَدْ صَرَّحَ عَبْدُ اللَّهِ فِي الْقَاضِي الْمُقَلِّدِ :

إِنَّهُ عِنْدَ الْإِخْتِلَافِ يَأْخُذُ بِقَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَمَا قَدَّمَ نَاه عَنْهُ (٣) .

كَيْفَ وَقَدْ أَوْصَى (٤) شَدَادُ بْنُ حَكِيمٍ ، وَنَاهَيْكَ بِجَلَالَتِهِ فِي وَقْتِ الْمَوْتِ الَّذِي

(٨) لم أر في هذه المختصرات المعتمدة فيما أطلعت عليه ممن تقدم ذكرهم من رجح قولاً على قول وإنما ذكروا المسألة بدون ترجيح قول على قول . وهو كما قال صاحب المصنف .

(٩) وإنما الكلام في إزالة المحدث بدون حق سواء كان فيه ضرر أو لم يكن فيه ضرر وهذا هو مذهب الإمام وهو رواية كتب ظاهر الرواية كما تقدم كما أنه رواية عن أحمد وفي غير الميزاب عند المالكية والذي ذكره النووي في الروضة - في ما يكون ثابتاً في بنيانه أو إحدائه ، والله أعلم .

(١) الوجه الثاني من الوجوه التي يقول المؤلف إنه يجب العمل بقول أبي حنيفة في هذه المسألة . وقد تقدم الوجه الأول وهو أن قول أبي حنيفة هو ظاهر الرواية والعمل في المذهب على ظاهر الرواية ما لم يصطلح المشايخ على خلافه والله أعلم .

(٢) وإذا كان أحد الصاحبين مع أبي حنيفة يأخذ بقولهما البتة إلا إذا اصطلاح المشايخ على قول الواحد المخالف لهما . فإن خالفه صاحبه في ذلك ، فإن كان اختلافهم اختلاف عصر وزمان كالقضاء بظاهر العدالة يأخذ بقول الصاحبين لتغير أحوال الناس . رسم المفتي ابن عابدين ١ : ٢٢ / فتاوى قاضي خان ٢ : ٣ .

(٣) وعبارة قاضي خان وابن نجيم وغيرهما : رسم المفتي في زماننا من أصحابنا إذا استفتى في مسألة إن كانت مروية في الروايات الظاهرة بلا خلاف بينهم فإنه يميل إليه ويفتي بقولهم ولا يخالفهم برأيه .

وإن كان مجتهداً متقناً ، لأن الظاهر أن يكون الحق مع أصحابنا ولا يعدوهم ، واجتهاده لا يبلغ اجتهداهم . إلى أن قال ثم الفتوى على الإطلاق على قول أبي حنيفة رحمه الله ثم بقول أبي يوسف ثم بقول محمد بن الحسن ثم بقول زفر بن الهذيل والحسن بن زياد .

ينظر رسائل ابن نجيم : ٣٤٦ / الفتاوى الخانية رسم المفتي ٣ : ٢ / البحر الرائق ٦ : ٢٩٢ .

ولما كان قول أبي حنيفة هو ظاهر الرواية كما تقدم فالواجب الأخذ به على قول المؤلف . والله أعلم . والذي عليه أهل العلم :

انه ليس للمجتهد أن يقلد مجتهداً ليعمل باجتهاد غيره أو ليفتي به حتى ولو كان قاضياً سواء خاف ضيق الوقت أم لا . وقيل يجوز إذا خاف ضيق الوقت وفوت المسئلة وهو الذي اختاره إمام الحرمين . والله أعلم .

ينظر : الروضة ٢ : ١٠٠ / البرهان ٢ : ١٣٣٩ .

(٤) الوصية من أوصى بوصي وهي : في اللغة . الإيصال من وصى الشيء بكذا وصله لأن الوصي وصل خير دنياه بخير عقباه .

وشرعاً : تبرع بحق مضاف ولو تقديراً إلى ما بعد الموت . فتح الوهاب ٢ : ١٣ .

==

يَتَحَرَّى الْإِنْسَانُ فِيهِ مَا يُنَجِّيه :

بِأَنَّ قَوْلَ أَبِي حَنِيفَةَ أَنْجَا عِنْدَ الْإِخْتِلَافِ .

وَلَوْ أَنَّا جَعَلْنَاهَا مِنَ الْمَسَائِلِ الَّتِي تَخْتَلِفُ بِإِخْتِلَافِ الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ ، لَتَحْتَمَّ الْأَخْذُ بِقَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ فِيهَا تَوْسِعَةً عَلَى الْعَامَّةِ لِرِيزَادَةِ تَعْدِي النَّاسِ فِي هَذَا .

عَلَى أَنَّ جَمِيعَ مَا هُدمَ بِالقَاهِرَةِ ^(١) مِمَّا اتَّفَقَ عُلَمَاؤُنَا الثَّلَاثَةُ ^(٢) عَلَى هَدْمِهِ لِتَحَقُّقِ الضَّرَرِ فِي الْبَعْضِ وَبِنَاءِ الْبَعْضِ فِي أَفْنِيَةِ الْمَسَاجِدِ وَالْجَوَامِعِ وَالْحَقُّ فِي مَا هَذَا سَبِيلُهُ أَهْدَمُ بِاتِّفَاقِهِمْ حَسْبَمَا فَصَّلْنَاهُ أَنْفَاءً وَعَزَوْنَاهُ إِلَى الْكُتُبِ الَّتِي هُوَ مَنْقُولٌ فِيهَا .

وَإِذَا تَأَمَّلْتَ الْحَارَةَ الْمَعْرُوفَةَ بِحَارَةِ زُوَيْلَةَ ^(٣) قُلْتَ بِالْوُجُوبِ لِثُبُوتِ الضَّرَرِ فِي كُلِّ وَقْتٍ ، وَكَذَا رَأْسُ الدَّرْبِ الْأَحْمَرِ ^(٤) وَالشَّوَايِينَ ^(٥) وَغَيْرُهَا مِمَّا أُجِرَ ^(٦) ، الْأَمْرُ بِإِزَالَتِهِ عَلَيْهِ .

= لذا فالذي تطمئن إليه النفس ويوافق قواعد الشرع هو رأى جمهور العلماء الذين قالوا بجواز التصرف في الطريق العام بما لا يضر بالعامه فإذا أضر حرم ووجب إزالة التعدي وضمان ما أتلغه المتعدي . والله أعلم .

(١) المدينة المعروفة حالياً تقدم ذكرها في أول المقدمة وسبب بنائها ومن بناها .

(٢) علماؤنا الثلاثة : المقصود بهم الإمام أبي حنيفة ، النعمان بن ثابت - أبي يوسف يعقوب بن ابراهيم ، محمد بن الحسن الشيباني وقد تقدمت تراجمهم .

(٣) حارة زويلة : وهي الحارة المعروفة والتي لا يزال مكانها في آخر سوق الغوري اليوم عند درب العقادين - والدرب الأحمر وعندها حارة الروم وعطفة الشوايين وسميت زويلة نسبة إلى طائفة من البربر قدموا مع المعز لدين الله فأسكنهم فيها .

الخطط التوفيقية ٢ : ٢٢٣ / الانتصار : ٣٧ .

ولا تزال كما وصفها المؤلف من الزحمة والتعدي واتخاذها سوقاً حتى سنة ١٤١١ هـ .

(٤) شارع الدرب الأحمر : ابتدأه من بوابة المتولي عند تقاطع الشوارع وانتهأه المفارق التي بأول شارع التبانة بجوار جامع عارف باشا وبه جهة اليمين أربع عطف : ينظر الخطط التوفيقية ٢ : ٢٧٩ .

(٥) الشوايين وهي إحدى عطف حارة الروم عند باب زويلة وتقع على جهة اليمين من شارع العقادين وفي أوله . وبداخلها وكالة تسمى وكالة عبدالمعطي وهي الآن ملك أخيه محمود بيك عبدالمعطي معدة لبيع الحرير وغيره وبها عدة دكاكين لبيع لحم الشوا ومنها يتوصل الى سوق الفحامين . الخطط التوفيقية ٢ : ١٢٤ - ١٢٥ .

(٦) أجر : الأجر الثواب وأجره الله أثابه من باب ضرب ونصر .

مختار الصحاح مادة أجر : ٦ .

وَلَوْ تَأَمَّلْتَ الْبَابَ الثَّانِي مِنْ بَابِ زُوَيْلَةٍ تَحَقَّقْتَ مَا أَخَذَ مِنْ طَرِيقِ الْعَامَّةِ وَأُدْخِلَ فِي الدُّورِ وَالِدَكَائِنِ ، وَإِنَّهُ مُضِرٌّ بِالْعَامَّةِ وَمَمْنُوعٌ مِنْهُ ابْتِدَاءً وَانْتِهَاءً .

فِي مَوَاضِعَ عَدِيدَةٍ يَطُولُ الشَّرْحُ بِذِكْرِهَا .

الثَّالِثُ (١) :

إِنَّ مَا تَقَرَّرَ فِي الْمُقْلَدِ أَنَّهُ يَأْخُذُ بِقَوْلٍ مَنْ هُوَ أَفْقَهُ النَّاسِ عِنْدَهُ (٢) ، وَلَا يُنَازِعُ حَنْفِيٌّ فِي أَنَّ أَبَا حَنِيفَةَ أَفْقَهُ النَّاسِ ، فَلَيْسَ لَهُ الْأَخْذُ بِقَوْلٍ غَيْرِهِ (٣) .

أَلَا تَرَى إِلَى اخْتِيَارِ بَعْضِ الْأُصُولِيِّينَ :

وُجُوبُ تَقْلِيدِ الْأَفْضَلِ عِنْدَهُ ، وَإِنْ لَمْ يُمْكِنْهُ الْإِطْلَاعُ عَلَيْهِ فَبِالشُّهْرَةِ (٤) .

(١) الوجه الثالث من الوجوه التي توجب العمل بقول أبي حنيفة في مسألة التعدي ، وقد تقدم الوجه الأول والثاني .

(٢) قال ابن عابدين وغيره :

وإن كان المفتي مقلداً غير مجتهد يأخذ بقول من هو أفقه الناس عنده ويضيف الجواب إليه ، فلو كان أفقه الناس عنده في مصر آخر يرجع إليه بالكتاب ولا يجازف خوفاً من الافتراء على الله تعالى .

ينظر حاشية ابن عابدين ١ : ٧٠ / رسم المفتي لابن عابدين ١ : ٢٢ / الفتاوى الخانية ٣ : ٢ / رسائل ابن نجيم : ٣٤٦ .

(٣) وهذا على الرأي القائل بأنه يصح تقليد الميت ولا يبطل مذهبه بموته قال الامام النووي :

وموت المجتهد هل يخرج عن أن يقلد ويؤخذ بقوله ؟ وجهان : -

الصحيح أنه لا يخرج بل يجوز تقليده كما يعمل بشهادة الشاهد بعد موته ولأنه لو بطل قوله بموته ، لبطل الاجماع بموت المجمعين ولصارت المسألة اجتهادية ولأن الناس اليوم كالمجمعين على أنه لا مجتهد اليوم فلو منعنا تقليد الماضين لتركنا الناس حيارى .

ولو قلد مقلد إماماً فمات إمامه وفي عصره مجتهد آخر فيتبع مقلده الميت على قول من يقول بجواز تقليد الميت كما تقدم أعلاه وإن مذهبه لا يموت بموته وإنما يقتفى أثره ، فإن المذهب لا يموت بموت صاحبه ، وقال آخرون يتبع المجتهد الحي لأنه أعرف بمذاهب من سبق وأخبر بحقيقة الحال . وهذا هو الملازم لروح الشرع مع الأخذ بنظر الاعتبار عدم الغاء الجهد السابق للعلماء .

ينظر الروضة ١٢ : ٩٩ - ١٠٠ / البرهان في أصول الفقه ٢ : ١٣٥٢ فقره ١٥٣٥ .

(٤) قال الإمام النووي وغيره :

إذا وجد مفتين فأكثر هل يلزمه أن يجتهد فيسأل أعلمهم وجهان :

قال ابن سريج نعم ، واختاره ابن كج والقفال ، لأنه يسهل عليه .

وأصحهما عند الجمهور أنه يتخير ، فيسأل من شاء لأن الأولين كانوا يسألون علماء الصحابة - رضي الله عنهم - مع تفاوتهم في العمل والفضل ويعملون بقول من سألوه من غير إنكار .

قال الغزالي :

فإن اعتقد أن أحدهم أعلم لم يجوز له أن يقلد غيره ، وإن كان لا يلزمه البحث .

وعلى الجملة :

==

الرابع (١) :

إِنَّ الْمُقْلَدَ فِي زَمَانِنَا لَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَأْخُذَ بِقَوْلِ مَنْ شَاءَ مِنْ عُلَمَائِنَا الثَّلَاثَةِ لِأَنَّهُ لَيْسَ عِنْدَهُ مَا يَقْتَضِي الرُّجُوعَ إِلَى قَوْلِ هَذَا دُونَ ذَلِكَ . فَإِذَا اخْتَارَ قَوْلًا لَمْ يَكُنْ مُحْتَارًا وَلَا مُرَجَّحًا (٢) ، لَمْ يَكُنْ اخْتِيَارَهُ إِلَّا مُجَرَّدَ اتِّبَاعِ أَهْوَى وَغَرَضِ النَّفْسِ ، وَاتِّبَاعِ أَهْوَى حَرَامٌ إِجْمَاعًا ، فَكَيْفَ وَظَاهِرُ الرَّوَايَةِ مُرَجَّحٌ مُرَشَّحٌ (٣) لِلْأَخْذِ بِقَوْلِ الْإِمَامِ (٤) .

وَهَذَا الْبَحْثُ لَيْسَ مِنْ مُحْتَارَاتِي ، فَقَدْ سَبَقَنِي إِلَيْهِ مَنْ يُوَثِّقُ بِدِينِهِ وَعِلْمِهِ مِمَّنْ ادَّعَى فِيهِ الْإِجْتِهَادُ ، وَاتَّفَقَ أَهْلُ عَصْرِهِ عَلَى تَوْفُرِ شُرُوطِ الْإِجْتِهَادِ فِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

= المختار ما ذكره الغزالي ، فعلى هذا يلزمه تقليد أروع العالمين وأعلم الورعين فان تعاضا قدم الأعلّم على الأصح ، فمتى اطلع على الأوثق فالأظهر انه يلزمه تقليده دون غيره كما وجب تقديم أرجح الدليلين وأوثق الروايتين والعمل بالراجح واجب كالأدلة .

أما القاضي إذا لم يكن مجتهداً واختلف العلماء في حادثة كان عليه أن يأخذ بقوله من هو أفقه الناس عنده ويكون ذلك اجتهداً مثله .

وإنما يسأل من عرف بعلمه وعدالته فإن لم يعرف بحث عنه بسؤال الناس ، والأشبه الاكتفاء بالشهرة لأن الغالب في حال العلماء العدالة ويكتفي بتعديل عدلين له .

ينظر : الروضة : ١٢ : ١٠٣ - ١٠٤ / صفة المفتي والمستفتي ٦٩ - ٧٠ / البرهان في الأصول ٢ : ١٣٤٢ فقرة ١٥١٥ / المبسوط للسرخسي ٩ : ١٠٣ .

(١) في المسألة ثلاثة أقوال :

القول الأول : اتباع أقوال الإمام بدون تحيير .

والقول الثاني : التحيير مطلقاً سواء كان المفتي مجتهداً أو مقلداً .

والقول الثالث : وهو الأصح التفصيل بين المجتهد والمقلد فالمجتهد العبرة عنده بقوة الدليل لأن اعتبار قوة الدليل شأن المفتي المجتهد وغيره يلزمه تقليد الإمام كما في السراجية والمفتي المجتهد لا يتعين عليه ذلك . ينظر :

حاشية ابن عابدين ١ : ٣٧ - ٤٨ / رسم المفتي ١ : ٢٢ .

(٢) ان من عرف مذهب مجتهد وتبحر فيه لكن لم يبلغ درجة الاجتهاد فعلى الصحيح يجوز له أن يفتي ويأخذ بقول ذلك المجتهد لأنه إذا لم يكن متبحراً ربما ظن ما ليس مذهباً له مذهبه لقصور فهمه وقلة اطلاعه على مظان المسألة واختلاف نصوص ذلك المجتهد والمتأخر والراجع وغير ذلك . الروضة ١٢ / ٩٩ .

(٣) رشح يرشح ترشيحاً فهو رشح ، وفلان مرشح للوزارة ترشيحاً أي ربي وأهل وهيء لها . ينظر مختار الصحاح مادة رشح .

(٤) الامام : المقصود به أبو حنيفة النعمان بن ثابت صاحب المذهب وقد تقدم :

ويظهر مما تقدم (والله أعلم) أن من يستطيع قراءة الكتب وفهم بعض المعاني وما يطلق عليه اليوم العامي أو المقلد لا يجوز عليه بحال أن يفتي بما يفهمه من قراءته هو ، وإنما يجب عليه تقليد عالم مجتهد تتوفر فيه شروط الاجتهاد أما المطلق كالأئمة الأربعة أو المقيد كتلاميذ الأئمة الأربعة مثل :

أبي يوسف ومحمد بن الحسن ، والبيوطي يوسف بن يحيى القرشي والمزني اسماعيل بن يحيى بن اسماعيل ، والربيع بن سليمان بن عبد الجبار المرادي وأمثالهم من أصحاب المذاهب المتضلعين المدركين لمرامي العبارات القادرين على تمييز المسائل بعضها من بعض وفهم المطلوب صاحب المذهب وقصده في توجيه النص .

وَأَعَادَ عَلَيْنَا مِنْ بَرَكَاتِهِ (١).

وَأَنْتَ إِذَا تَأَمَّلْتَ مَا قَدَّمْنَاهُ لَكَ مِنَ الْعِلَلِ وَالْأَدِلَّةِ عَلِمْتَ أَنَّ هَذَا هُوَ الْحَقُّ لَيْسَ إِلَّا
وَأَنَّ الْمَعَارِضَ فِيهِ فِي زَمَانِنَا لَمْ يَسْتَسِنِدْ إِلَى شَيْءٍ سِوَى الْغَرَضِ وَاتِّبَاعِ الْهَوَى . وَإِنْ ادَّعَى فِي
ذَلِكَ ضَرَرًا بِأَصْحَابِ هَذِهِ الْمُحَدَّثَاتِ يَقَالُ لَهُ :

لَمْ لَمْ يُعْتَبَرْ ضَرَرُهُمْ لِتَعَدِّيهِمْ ، وَأَيْضًا فَالضَّرَرُ الْخَاصُّ لَا يُسَاوِي الْعَامَّ حَسَبًا
قَدَّمْنَاهُ .

وَأَمَّا حُكْمُ الصُّلْحِ عَلَى مَا أُحْدِثَ مِنْ ذَلِكَ فِي طَرِيقِ الْعَامَّةِ .
فَأَصْلُهُ فِي كَلَامِ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ فِي بَابِ الصُّلْحِ فِي الْعَقَارِ (٢) .
وَهَذِهِ عِبَارَةُ الْكَافِي (٣) :

وَلَوْ كَانَ لِرَجُلٍ ظِلَّةٌ أَوْ كَنِيفٌ شَارِعٌ عَلَى طَرِيقٍ نَافِذٍ فَخَاصِمُهُ رَجُلٌ فِيهِ وَأَرَادَ طَرَحَهُ
فَصَالِحُهُ مِنْ ذَلِكَ عَلَى دَرَاهِمٍ مُسَمَّاةٍ كَانَ الصُّلْحُ بَاطِلًا وَيُخَاصِمُهُ فِي طَرَحِهِ مَتَى
شَاءَ (٤) .

= والقول بالهوى والتشهي حرام بإجماع قال الله تعالى :

« أَفَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ وَأَصْلَهُ اللَّهُ عَلَى عِلْمٍ » - ٢٣ - سورة الجاثية .

وقال « وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى . إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى » فجعل الهوى قسيم الوحي فأما وحي يتلى أو هوى يتبع .
والله أعلم .

ينظر الروضة ١٢ : ٩٩ / صفة الفتوى والمفتي والمستفتي ٢٦ - ٢٧ / البرهان ٢ : ١٣٥٣ فقرة ١٥٣٦ / غياث
الأمم ٣٠٠ - ٣٠١ .

(١) المقصود به عبدالله بن المبارك وقد تقدمت ترجمته .

(٢) العقار : بالفتح مخففاً الأرض والضياع والنخل أي كل ما له أصل ثابت وجمعه عقارات ، ويقال في البيت عقار
حسن أي متاع وأداة وأصل الدواء وجمعه عقاير . مختار الصحاح مادة عقر : ٤٤٥ والمعجم الوسيط ٢ : ٦١٤ -
٦١٥ .

(٣) كتاب الكافي أحد كتب ظاهر الرواية للحاكم الشهيد تقدم مع مؤلفه :

(٤) والذي في الكافي :

ولو كان لرجل ظلة أو كنيف شارع على طريق نافذ فخاصمه رجل فيه وأراد طرحه ثم صالحه من ذلك على دراهم
كان الصلح باطلاً ويخاصمه في طرحه متى شاء .

وإن كان على طريق غير نافذ فخاصمه رجل من أهل الطريق فصالحه على دراهم مسماة كان جائزاً .

==

وَلَوْ صَاحِلُهُ عَلَى مِائَةِ دِرْهَمٍ عَلَى أَنْ يَطْرَحَ هَذِهِ الظِّلَّةَ عَنِ الطَّرِيقِ كَانَ جَائِزاً لِأَنَّ فِيهِ مَنْفَعَةً لِأَهْلِ الطَّرِيقِ (١).

= ولو صالحه على مائة درهم على أن يطرح الظلة عن هذا الطريق كان جائزاً لأن فيه منفعة لأهل الطريق . - مختصر الكافي ٢ : ٢٥٢ - ٢٥٣ مخطوط ميكرو فيلم . قال السرخسي :

ولو كان لرجل ظلة أو كنيف شارع على طريق نافذة فخاصمه رجل فيه وأراد طرحه فصالحه من ذلك على عشرة دراهم كان الصلح باطلاً وبخاصمه في طرحه متى شاء لأن هذا الطريق النافذ حق للجماعة المسلمين فلا يمكن واحد منهم أن يعتاض عنه شيئاً ، فصاحب الظلة لا يستفيد بهذا الصلح حق الإقرار لأن لكل مسلم أن يخاصمه في طرحه ، والذي خاصمه كان محتسباً في ذلك فارتشى لترك الحسبة وذلك حرام . وهذا لأن من أصل أبي حنيفة - رحمه الله تعالى :

أن لكل مسلم أن يمنع من وضع الظلة على طريق المسلمين ، وأن طلب الرفع بعد الوضع سواء كان فيه ضرر أو لا ضرر فيه . وعند أبي يوسف ومحمد رحمهما الله :

إن كان فيه ضرر فكذلك الجواب ، وإن لم يكن فيه ضرر فلكل مسلم حق المنع في الإبتداء وليس له أن يخاصم في الرفع بعد الوضع لأنه قاصد إلى الإضرار بصاحب الظلة غير دافع الضرر عن المسلمين .

ولو كان طريقاً غير نافذ فخاصمه رجل من أهل الطريق وصالحه على دراهم مساهمة كان جائزاً لأن شركة أصحاب الطريق شركة ملك وبهذا يستحقون به الشفعة ، فهذا المصالح ملك نصيبه من صاحب الظلة ولا يستفيد بهذا الصلح شيئاً لأن لسائر الشركاء أن يخاصموه في الطريق .

قلت لا كذلك بل يستفيد من حيث أن سائر الشركاء لو صالحوه أيضاً لم يكن له أن يخاصمه في الطريق وهذا لأنه بالصلح يتملك نصيبه فيصير كأحد الشركاء في وضع الظلة على هذا الطريق ، وتمليك الهواء بعوض لا يجوز والأصح الأول لأن هواء الطريق الخاصة مشترك بينهم كأصل الطريق . المبسوط ٢٠ : ١٤٤ - ١٤٥ . وقال النووي :

ولا يجوز أن يصالح عن إشراع الجناح على شيء سواء صالح الإمام أو غيره وسواء ضرر بالمارة أم لا . الروضة ٢ : ٢٠٤١٢ . وصفوة القول :

الجمهور على أن المحدث في الطريق العام إذا كان فيه ضرر لا يجوز إحداثه ولا يجوز للإمام الإذن فيه والصلح عليه قاله الشافعية والمالكية والحنابلة وقال الحنفية يجوز بإذن الإمام لذلك جوزوا الصلح على ما أحدث في الطريق . فإذا كان المحدث مضرراً بالعام لا يجوز الصلح عليه بحال وإذا كان غير مضر لا يجوز الصلح أيضاً لأن المصالح يصالح عن حقه وهو لا يجوز لأنه لا يملكه دون سائر الناس . والله أعلم .

(١) وفي الهندية :

وإن خاصمه الإمام فصالحه على أن يعطي صاحب الظلة مالا معلوماً على أن يترك الظلة في موضعها . فإن كانت حديثة ورأى الإمام مصلحة المسلمين في أن يأخذ مالا ويضعه في بيت مال المسلمين جاز ذلك ، إذا كانت الظلة لا تضر بالعام ، وإن كان المخاصم دفع المال لرفع الظلة جاز إذا كانت قديمة ، وإن كانت حديثة لا يجوز وهو الصحيح . الكافي ٢ : ٢٨٢ . مخطوط .

الفتاوى الهندية ٤ : ٢٥٨ .

ومثل هذا ما يحدث في أيامنا هذه - من إقامة حوانيت صغيرة يطلق عليها مظلات واحداً مظلة تباع فيها المرطبات والأكلات سريعة التحضير .

وَعَلَّلَهُ فِي شَرْحِ الْمَسْعُودِيِّ^(١) :

بِأَنَّ الطَّرِيقَ حَقٌّ عَامَّةٌ الْمُسْلِمِينَ فَلَا يَظْهَرُ حَقُّ الْآحَادِ فِيهِ فَلَا يَكُونُ اغْتِيَاظاً عَنْ حَقِّهِ^(٢) .

وَقَدْ بَسَطَ الْإِمَامُ فَخْرُ الدِّينِ قَاضِي خَانَ الْكَلَامَ عَلَى هَذَا الْفَصْلِ فِي كِتَابِ الصُّلْحِ مِنْ فِتَاوَاهُ فَقَالَ :

رَجُلٌ لَهُ ظِلَّةٌ أَوْ كَنِيفٌ شَارِعٌ عَلَى الطَّرِيقِ فَخَاصَمَهُ إِنْسَانٌ فِي رَفْعِهَا فَصَالَحَهُ صَاحِبُ الظِّلَّةِ عَلَى دَرَاهِمٍ مَعْلُومَةٍ لِيَتْرَكَ الظِّلَّةَ فِي مَوْضِعِهَا فَهَذَا عَلَى وَجْهَيْنِ .

إِنْ كَانَتِ الظِّلَّةُ عَلَى الطَّرِيقِ الْأَعْظَمِ لَا يَجُوزُ هَذَا الصُّلْحُ وَكَانَ لِهَذَا الْمُصَالِحِ وَلِغَيْرِهِ أَنْ يُخَاصِمَهُ فِي رَفْعِهَا سَوَاءً كَانَتِ الظِّلَّةُ قَدِيمَةً أَوْ حَدِيثَةً أَوْ لَا يُعْرِفُ حَالَهَا لِأَنَّ

= وتكون عادة على أَرْصَفَةِ الشُّوَارِعِ والطَّرِيقَاتِ فما كَانَ مِنْهَا يَضُرُّ بِالْمَارَةِ لَا يَجُوزُ الْإِذْنُ فِيهِ وَلَا أَخْذُ الْعَوَضِ عَنْهُ .
وما لَا يَكُونُ فِيهِ ضَرَرٌ عَلَى الْعَامَّةِ يَجُوزُ انْشَاؤُهُ لِأَنَّهُ يَنْتَفِعُ هُوَ بِهِ وَقَدْ يَنْتَفِعُ بِهِ غَيْرُهُ وَلَا يُلْحَقُ ضَرراً بِالْعَامَّةِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .
وَفِي الْمَبْسُوطِ :

فَكَانَ الْمَفِيدُ الْمَالِ فَصَالِحٌ عَنْ نَفْسِهِ لِيُوصَلَ الْمَنْفَعَةُ إِلَيْهِمْ بِإِزَالَةِ الشَّاعِلِ عَنْ هَوَاءِ طَرِيقِهِمْ وَذَلِكَ جَائِزٌ .
وَتَأْوِيلُ هَذَا : إِنَّ الظِّلَّةَ كَانَتْ عَلَى بِنَاءٍ مَبْنًى عَلَى الطَّرِيقِ وَصَاحِبُ الظِّلَّةِ يَدْعِي مِلْكَ ذَلِكَ الْمَوْضِعِ لِنَفْسِهِ أَوْ يَدْعِي حَقَّ قَرَارِ الظِّلَّةِ بِسَبَبِ صَحِيحٍ فَسَقَطَ حَقُّهُ بِمَا يَأْخُذُ مِنَ الْمَالِ بِطَرِيقِ الصُّلْحِ عَلَى الْإِنْكَارِ وَذَلِكَ جَائِزٌ مِنْ أَحَدِ الشَّرَكَاءِ عَنْ نَفْسِهِ وَعَنْ أَصْحَابِهِ بِطَرِيقِ التَّبَرُّعِ كَصُلْحِ الْفُضُولِيِّ . الْمَبْسُوطُ ٢٠ : ١٤٤ .
(١) شَرْحُ الْمَسْعُودِيِّ : لَمْ أَطْلُعْ عَلَيْهِ لَا مَخْطُوطاً وَلَا مَطْبُوعاً فِي مَكْتَبَاتِ مِصْرَ وَسُورِيَةِ وَالْعِرَاقِ فِيمَا اسْتَطَعْتُ التَّوَصُّلَ إِلَيْهِ مِنْ فَهَارِسِ الْمَطْبُوعَاتِ وَالْمَخْطُوطَاتِ .

(٢) أَيُّ أَنَّ الْإِعْتِيَاظَ عَمَّا فِيهِ ضَرَرٌ عَلَى الْعَامَّةِ أَوْ تَعَدُّ عَلَى حَقٍّ مِنْ حَقُوقِهِمْ لَا يَجُوزُ وَبِالتَّالِي لَا تَجُوزُ الْمُصَالِحَةُ عَلَيْهِ .
وَلِذَلِكَ لَا يَجُوزُ لِلْإِمَامِ أَنْ يَصَالِحَ الْمُحَدَّثَ بِدَفْعِ الْمُحَدَّثِ دَرَاهِمَ لِلْإِمَامِ مُقَابِلَ إِقْرَارِ الظِّلَّةِ أَوْ مَا شَاكَلَهَا مِمَّا يَحْدُثُ فِي الطَّرِيقَاتِ وَيَضُرُّ بِالنَّاسِ لِأَنَّ مَهْمَةَ الْإِمَامِ هِيَ النَّظَرُ فِي مُصَالِحِ الْعَامَّةِ مِنْ جَلْبِ نَفْعٍ لَهُمْ وَدَفْعِ ضَرَرٍ عَنْهُمْ .
لِذَلِكَ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ :

وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَصَالِحَ عَنْ إِشْرَاعِ الْجَنَاحِ عَلَى شَيْءٍ سِوَاءِ صَالِحِ الْإِمَامِ أَوْ غَيْرِ سِوَاءِ ضَرَرٍ بِالْمَارَةِ أَوْلاً .
إِمَّا الَّذِي ذَكَرَ هُنَا فَيَجُوزُ أَنْ يَصَالِحَ عَلَى إِزَالَةِ الْمُحَدَّثِ لَا عَنْ نَفْسِهِ لِأَنَّهُ لَا يُمْكِنُهُ أَخْذُ الْعَوَضِ عَنْ حَقِّهِ فِي الطَّرِيقِ لِأَنَّ حَصْرَ حَصَّتِهِ أَمْرٌ غَيْرٌ مُتَصَوِّرٌ لِذَا فَإِنَّهُ يَصَالِحُ عَنِ الْمُسْلِمِينَ بِدَفْعِ ضَرَرٍ عَنْهُمْ وَجَلْبِ نَفْعٍ لَهُمْ مَعَ عَدَمِ جَلْبِ نَفْعٍ خَاصاً لِنَفْسِهِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .
يَنْظُرُ الرُّوضَةُ ٤ : ٢٠٤ .

وَعَلَّلَهُ فِي الْمَبْسُوطِ : لِأَنَّ هَذَا الطَّرِيقَ النَّاظِدَ حَقَّ جَمَاعَةِ الْمُسْلِمِينَ فَلَا يُمْكِنُ وَاحِدٌ مِنْهُمْ أَنْ يَعْتَاضَ عَنْهُ شَيْئاً فَصَاحِبُ الظِّلَّةِ لَا يَسْتَفِيدُ بِهَذَا الصُّلْحِ حَقَّ الْإِقْرَارِ لِأَنَّ لِكُلِّ مُسْلِمٍ أَنْ يُخَاصِمَهُ فِي طَرَحِهِ وَالَّذِي يُخَاصِمُهُ كَانَ مُحْتَسِباً فِي ذَلِكَ فَارْتَشَى لَتَرَكَ الْحِسْبَةَ وَذَلِكَ حَرَامٌ . الْمَبْسُوطُ ٢٠ / ١١٤ .

لصاحب الظلّة والمُخاصِم في الطّريق العامّ شِرْكَه وفي الشّرْكة العامّة أحدُ الشّرْكَاء لا يَمْلِكُ الإِعتِيَاضُ فَإِنَّمَا يَكُونُ لِكُلِّ أَحَدٍ حَقُّ الْخُصُومَةِ فِي الرَّفْعِ وَالْمَنْعِ بِطَرِيقِ الْحِسْبَةِ^(١).

وَقَالَ بَعْضُ مَشَايخِ بَلْخَ^(٢) إِنَّمَا يَمْلِكُ إِذَا لَمْ يَفْعَلْ هُوَ مِثْلَ ذَلِكَ ، أَمَّا إِذَا فَعَلَ مِثْلَ ذَلِكَ ، لَيْسَ لَهُ أَنْ يُخَاصِمَهُ^(٣) ، ثُمَّ بُطْلَانُ الصُّلْحِ ظَاهِرٌ فِيهَا إِذَا كَانَتِ الظُّلَّةُ حَدِيثَةً^(٤) وَإِنْ كَانَتْ قَدِيمَةً كَانَ لِصَاحِبِ الظُّلَّةِ حَقُّ التَّرْكِ قَبْلَ الصُّلْحِ . فَلَا يَصِحُّ إِعْطَاءُ الْعَوَاضِ عَلَى التَّرْكِ فَيَبْطُلُ إِعْطَاءُ الْعَوَاضِ^(٥).

وَإِنْ كَانَ لَا يُدْرَى حَالُهَا لَا يَصِحُّ أَيْضاً لِأَنَّهَا إِنْ كَانَتْ قَدِيمَةً لَا يَصِحُّ الصُّلْحُ ، وَإِنْ كَانَتْ حَدِيثَةً فَكَذَلِكَ لَا يَصِحُّ الصُّلْحُ^(٦).

هَذَا إِذَا خَاصِمُهُ وَاحِدٌ مِنَ الْعَامَّةِ .

فَإِنْ خَاصِمُهُ الْإِمَامُ فَصَالِحٌ عَلَى أَنْ يُعْطَى صَاحِبُ الظُّلَّةِ مَا لَا مَعْلُومًا عَلَى أَنْ يَتْرَكَ الظُّلَّةُ فِي مَوْضِعِهَا .

(١) وفي المبسوط :

ولو كان لرجل ظلة أو كنيف شارع على طريق نافذ فخاصمه رجل فيه وأراد طرحه فصالحه من ذلك على عشرة دراهم كان الصلح باطلاً ويخاصمه في طرحه متى شاء .

وهذا مذهب الإمام أبي حنيفة وهو الصحيح منه وإن لكل واحد من آحاد الناس هدمه وإزالته كما تقدم ذكر ذلك مفصلاً عن صاحب المحيط البرهاني في ذخيرته ، وغيره ، الذخيرة ٢ : ٢٥٦ / الفتاوى الخانية ٣ : ١٠١ فما بعدها .

(٢) هو الشيخ أبو القاسم الصفار أحمد بن عصمة البلخي تقدم .

(٣) وتمام عبارته كما في المحيط البرهاني :

وإنما يلتفت إلى خصومة المخاصم إذا لم يكن للمخاصم في طريق العامة وفي الفرات مثل ما للذي يخاصم معه ، أما إذا كان للمخاصم مثل ما للذي يخاصم معه لا يلتفت إلى خصومته . المحيط ٤ : ٣٩٧ مخطوط .

(٤) لأن ما كان على الطريق العامة إذا كان حديثاً كان لكل واحد من أهل الخصومة من الإمام وغيره حق الرفع وما كان الحق فيه الزوال والهدم لا يجوز إبقاءه .

(٥) وأما إذا كانت الظلة قديمة فالحق ثابت في القديم لصاحبه أي لا يحق لأحد المطالبة بإزالته ، ما لم يكن ضاراً .

ولما كان الحق ثابتاً ، فلصاحب الظلة الحق في ترك ظلته فيبطل إعطاء العوض للمخاصم على تركه التعرض لأنه ليس له حق التعرض وصاحب الظلة له حق البناء فلا يجوز أن يعترض من لا حق له على من له حق . والله أعلم .

(٦) تقدم أن الحديثة حقها الإزالة فلا يصح الصلح عما تلزم إزالته وهدمه وإن ما كان قديماً كان الحق ثابتاً لصاحبه فأعطاء المال صلحاً للمعترض الذي لا يملك الاعتراض غير جائز فيبطل الصلح أيضاً . والله أعلم .

فَإِنْ كَانَتْ حَدِيثَةً وَرَأَى الْإِمَامُ مَصْلَحَةَ الْمُسْلِمِينَ فِي أَنْ يَأْخُذَ مَالاً وَيَضَعَهُ فِي بَيْتِ الْمَالِ جَازَ ذَلِكَ إِذَا كَانَتِ الظُّلَّةُ لَا تَضُرُّ بِالْعَامَّةِ، لِأَنَّ الْإِمَامَ يَمْلِكُ الْإِغْتِيَاضَ عَمَّا يَكُونُ لِلْعَامَّةِ إِذَا كَانَ أَخْذُ الْعَوَاضِ مَصْلَحَةً لَهُمْ (١).

هَذَا إِذَا جَرَى الصُّلْحُ عَلَى أَنْ يَتْرَكَ الظُّلَّةُ عَلَى حَالِهَا، فَإِنْ اصْطَلَحَا عَلَى أَنْ يُعْطِيَ الْمُصَالِحُ لِصَاحِبِ الظُّلَّةِ مَالاً مَعْلُوماً لِيَرْفَعَ الظُّلَّةَ جَازَ، لِأَنَّ فِيهِ مَنَفَعَةً الْعَامَّةِ بِتَفْرِيعِ الْهُوَاءِ (٢) وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَأَقُولُ كَمَا قَالَ سَيِّدِي الْجَدُّ (٣) تَعَمَّدَهُ (٤) اللَّهُ بِغُفْرَانِهِ وَأَسْكَنَهُ بِحَايِبِ جَنَاتِهِ (٥).

وَتَمَّ أَعْمَالُ أُخَرَ، تَرَكْتُهَا خَوْفَ الضَّجَرِ (٦) وَالنُّورِ (٧) مَا بَيْنَ الشَّجَرِ، يَكْشِفُ أَخْبَارَ الثَّمَرِ. وَأَرْجُو حُصُولَ الْكِفَايَةِ بِهَذَا الْجَمْعِ فِي هَذَا الْبَابِ، فَإِنَّهُ خُلَاصَةُ الْخُلَاصَةِ وَلُبُّ اللَّبَابِ (٨)، انْتَخَبْتُ فِيهِ زُبْدَةً مَا فِي مَائَةِ تَصْنِيفٍ، مَعَ حُسْنِ الْوَضْعِ وَلُطْفِ

(١) تقدم النقل عن الإمام النووي :

انه لا يجوز للإمام الصلح عن الظلة سواء كانت مضرّة أم غير مضرّة. ينظر الروضة ٤ : ٢٠٤ فما بعد/ المبسوط ٢٠ : ١٤٤.

(٢) وقد تقدم كلام الامام السرخسي عليه قبل ورقات.

وربما يلحق به ما ذكره غير واحد من العلماء :

وهو انه إذا كان لإنسان نخلة أو نخيل شجر في ملكه فخرج السعف والأغصان إلى دار جاره فأراد الجار قطع السعف أو الأغصان، فصالحه صاحب النخيل أو الشجر على مال مسمى على أن يترك النخلة أو النخيل أو الشجر بحاله إن ذلك لا يجوز، ويلحق به ما كان من ذلك على الطريق العام أو الطريق الخاص انه لا يجوز الصلح على ما يخرج من سعف أو أغصان خرجت على الطريق فأراد واحد من أهل الطريق قطعها فصالح صاحبها بنال مسمى. والله أعلم في الخاص يجوز اذا رضي الجميع.

(٣) جد المؤلف هو أبو الوليد محمد بن محمد بن محمد بن الشحنة.

(٤) تغمدته الله برحمته غمده بها. مختار الصحاح مادة غمد : ٤٨٠.

(٥) بحاييح : جمع مفردة بحبوحة وهي وسط الدار وبحاييح بالفتح من التبحيح وهي التمكن في الحلول والمقام. والقصد واحد هو أن يسكنه الله وسط جنته مقيماً لا يضعن بعدها أبداً. والله أعلم.

ينظر مختار الصحاح مادة بحح : ٤١.

(٦) الضجر : الملل والقلق من الغم وبابه طرف فهو ضجر ورجل ضجور. مختار الصحاح مادة ضجر : ٣٧٦ - ٣٧٧.

(٧) النور : الضياء والجمع أنوار وهو أيضاً الأسفار أي أسفار الفجر وهو أيضاً أزهار الشجر يقال نورت الشجرة تنويراً وأنارت أي أخرجت نورها.

مختار الصحاح مادة نور : ٦٨٤.

التَّرْصِيفُ (١) وَاللَّهُ أَسْأَلُ أَنْ يَسْتُرَ عَوَارِي (٢) وَيَغْفِرَ بِفَضْلِهِ أَوْزَارِي (٣) ، وَأَنْ
يَتَوَفَّانِي عَلَى الْإِسْلَامِ ، وَيُوفِّقَنِي إِلَى حُسْنِ الْخِتَامِ .
وَهُوَ حَسْبِي وَنِعْمَ الْوَكِيلُ .

= (٨) لب الباب : خالص كل شيء ليه واللباب بالضم الخالص - مختار الصحاح مادة لب : ٥٨٩ .
(١) الترصيف : حسن الوضع والتأليف وهو من عمل رصيف أي مرصوف وجواب رصيف أي محكم ورسيف . ينظر
مختار الصحاح مادة رصف : ٢٤٥ .
(٢) عواري : العوار العيب يقال سلعة ذات عوار بالفتح وقد يضم .
مختار الصحاح مادة عور : ٤٦١ : ٤٦٢ .
(٣) أوزاري : جمع مفردة وزر وهو الأثم والثقل - مختار الصحاح مادة وزر : ٧١٩ .
وبهذا يكون الكتاب قد تم محققاً فأرجو الله حسن الختام .

فهرس تفصيلي لمحتويات الكتاب

الصفحة	الموضوع
	(القسم الدراسي)
٧	- تمهيد
	- المقدمة في دراسة عصر المؤلف من الناحية السياسية والاجتماعية
١٣	والثقافية والاقتصادية
١٣	- أصل الممالك
١٥	- دولتي الممالك البحرية والبرجية
١٥	أولاً : الحالة السياسية
	* القوى المعاصرة لدولة الممالك
	* الدولة الصفوية
	* الدولة العثمانية
	* الدولة التتورية
١٥	ثانياً : الحالة الاجتماعية
	* طبقات المجتمع الاسلامي والمصري على وجه الخصوص
	* مظهر الحياة الاجتماعية بصورة عامة
١٧	* ثالثاً : الحالة الثقافية
	* أحوال المسلمين في العالم الاسلامي
	* نمو الثقافة الاسلامية وكثرة التأليف
	* اعطاء السنة المباركة القدر الكبير من الاهتمام
	* عوامل قيام الحركة العلمية في عهد الممالك
	* بعض المدارس المهمة في ذلك العصر
١٩	رابعاً : الحالة الاقتصادية
	* أسباب نشاط التجارة في مصر
	* الزراعة وأحوالها
	* الصناعة وأهم المنتجات الصناعية وكثرة أنواعها وأسواقها

« تابع » الفهرس

الصفحة	الموضوع
	الباب الأول عن المؤلف
٢٣	- حياة المؤلف ومكانته العلمية ... وفيه فصلين :
٢٥	الفصل الأول : التعريف بالمؤلف
٢٥	المبحث الأول : اسمه ، ونسبه ، وكنيته ، ولقبه ، ومذهبه ، واسرته وتاريخ ولادته ووفاته
	* اسمه ونسبه
	* لقبه
	* كنيته
	* مذهبه
٢٧	المبحث الثاني : نشأته وطلبه للعلم ، رحلاته ، كلام الناس فيه ...
	* نشأته وطلبه للعلم
	* رحلاته العلمية
	* كلام الناس فيه
٣٣	الفصل الثاني : حياته العلمية
٣٣	المبحث الأول : مؤلفاته وثقافته ، وما برز فيه من العلوم والمراكز التي شغلها
	أولاً : مؤلفاته
	ثانياً : ثقافته
	ثالثاً : العلوم التي برز فيها
	رابعاً : المراكز التي شغلها
	* ملازمته للسلطان الغوري
٣٩	المبحث الثاني : شيوخه : تلامذته ، بعض أقرانه
	أولاً : شيوخه
	ثانياً : تلامذته
	ثالثاً : بعض أقرانه ومعاصريه

« تابع » الفهرس

الصفحة	الموضوع
	الباب الثاني في الكتاب
	ويحتوي على فصلين :
٥١	الفصل الأول : في مبحثين
٥١	المبحث الأول : في مصادر الكتاب
٥١	المبحث الثاني : في أهمية الكتاب
٥٥	الفصل الثاني : تقويم الكتاب
٥٧	القسم التحقيقي
٥٩	- تمهيد
٦١	- فضل إزالة الأذى عن الناس بالنفس والمال
٦١	- مكانة القاهرة في العالم الإسلامي
٦٣	- أمر الأمير يشبك بن مهدي بإزالة ما يضيق الشارع والمحدث فيه
٦٧	- سبب تأليف الكتاب
٦٨	- تقسيم المؤلف للكتاب إلى مقدمة وفصلين وخاتمة
٧٣	- المقدمة وهي في أمور
	* الأمر الأول : في بيان مقدار الطريق شرعاً
٧٤	- الأحاديث الواردة في تقدير عرض الشارع
٧٩	- تعريف الطريق الميتا
٨٠	- كلام شيخ الإسلام ابن حجر على بعض طرق الأحاديث
٨٣	- كلام الطحاوي على معنى الأحاديث
٨٤	- كلام الخطابي على الأحاديث وتخصيص ورودها بالطرق العامة
٨٥	- اعتراض السرخسي على صحة الأحاديث
٨٦	- ما ثبت بالشرع لا يجوز تجاوزه
٨٧	- مناقشة المؤلف للإمام السرخسي
٨٨	* المناقشة الأولى : وقول محمد ولو نعلم انه حق لأخذ نابه

« تابع » الفهرس

الصفحة	الموضوع
٨٩	قول شمس الأئمة السرخسي إنه أثر شاذ
٩١	قول الامام أبي حنيفة إذا صح الحديث فهو مذهبي
	* المناقشة الثانية : في الرد على الطعن في صحة الحديث
٩٢	* المناقشة الثالثة : المنع من تعدي المقدار الشرعي ومتى يكون
	- الطاعة المفروضة لمن تكون
٩٣	- قصد الشارع من الحديث
٩٤	- مقدار الذراع ومسألة عرض حوض الماء والغدير الكبير
	- نوع الذراع المستعملة في ذلك واختلاف العلماء فيها
٩٨	* الأمر الثاني في بيان الضرر الموجب للمنع من الاحداث في الطريق
٩٩	- المقدار اللازم لارتفاع هواء الطريق
	- الشروط عدم الضرر في الارتفاع
١٠٢	* الأمر الثالث في الطريق وهي نوعان : خاصة ، وعامة وتعريف كل منهما
١٠٤	* الأمر الرابع في بيان القديم من الحديث الذي تجب إزالته أو يحق اعتراض المعارض عليه - إذا جهل المحدث أهو قديم أم حادث
١٠٧	الفصل الأول : في حكم المحدث في طريق العامة
١٠٨	- الذين لهم حق الاعتراض على المحدث
	- دخول الكافر في حق الاعتراض
١٠٩	- حكم البالوعة يحفرها الانسان في الطريق العام وكلام العلماء في ذلك
١١٠	- تفسير معنى الجرصن والعرض من الناس
١١١	- كلام قاضي خان على المحدث وهو في إباحة التصرف والخصومة
	- إذن الامام في الإحداث أو كلام العلماء على ذلك
١١٣	- جعل أمر العامة للامام
١١٦	- عدم الضمان مع إذن الإمام وخلاف العلماء في ذلك
	- حكم ما يوضع في الطريق من عدة البناء
١١٧	- الذين ليس لهم حق الخصومة
١١٩	- مناقشة المؤلف لقاضي خان

« تابع » الفهرس

الصفحة	الموضوع
١٢٠	- حكم وقوف وسائط النقل ومخلفاتها في الطريق العام
١٢١	- الحكم فيما لو سكت من له حق الاعتراض ثم اعترض بعد الاحداث
١٢٤	- رضا أهل السكة الخاصة النافذة « شوارع الحارات »
١٢٥	- حكم غرس الأشجار على الطريق العام والجلوس والبيع
	- لا يجوز لأهل السكة الخاصة - غير النافذة - الاحداث إلا بأمر أهلها والخلاف
١٢٦	في ذلك
	- قال المالكية يجب إزالة الضرر على كل حال قديماً أو حديثاً ومثل ذلك غيرهم
١٢٧	- لا يجوز سد الطريق النافذ الخاص ولا بيعه ولا ادخاله الدور
١٢٧	- لا يجوز للامام مع توقع حصول الضرر
١٢٨	- حكم الأرض الزراعية وكم يترك منها للطريق
	- مناقشة المصنف لصاحب البرهاني
	- كلام الامام النووي وابن الصلاح والسبكي وابنه على معنى الحديث
	وأخذ النووي والسبكي وابن الصلاح بظاهر النص وتأويل ابن السبكي
١٣٠	لكلامهم
١٣١	- حمل الحديث عند الشافعي على عرف المدينة
١٣٢	- المذهب عند الجمهور في تقدير عرض الطريق الحاجة
١٣٤	- الفناء وحكمه
	- بيع الدار بالظلة المقامة في هواء الطريق
١٣٦	- أي بيئة تقدم الميث أم النافي
١٣٨	- لكل واحد في السكة العامة حق القلع ، اختيار المصنف
١٣٩	- قول العلماء في جواز الاحداث والمنع منه والخلاف في ذلك
	- هدمت ظلة لا يحق له إعادة بناءها
	- لا خيار للمشتري في الدار التي انهدمت ظلتها واعتبار هدم الظلة عيباً
١٤١	- حكم النهر العام والبناء فيه
١٤٢	- تغيير مجرى ماء النهر
١٤٤	- تجوز النيابة في الخصومة عن الصبي والمعتوه
١٤٥	- متى تحقق المخاصمة في المحدث
١٤٦	- الحسبة والمحتسب
١٤٨	- حكم هواء الطريق

« تابع » الفهرس

الصفحة	الموضوع
١٤٩	- إذا أحدث انسان حدثاً في الطريق العام ولم ينكر أحد هل يأثمون
١٥١	- حكم أخذ الطريق للبيت والعكس
١٥٣	- معنى الاقطاع ومن يحق له أن يقطع
	- لا يجوز اقطاع الطريق للتملك
١٥٧	الفصل الثاني : في حكم ما يستوي فيه حق العامة
	- الخلاف في توسيع المسجد من الطريق أو الطريق من المسجد
١٥٩	- الخلاف في بناء بناءه فوق المسجد أو بجنبه أو في حريمه
١٦٣	- حفر البئر في السوق العامة
	- وقوف وسائط النقل في السوق والطريق
	- حكم بناء الجسر والقنطرة على النهر
١٦٥	- تكميل : حكم ما يترتب على من وضع شيئاً في المصالح العامة
	- قاعدة : كل ما كان للواضع حق الوضع فيه لا يضمن على كل حال
١٦٧	- أنواع القتل
١٦٨	- حكم العاثر بالمحدث فيما لو وقع على آخر فمات
١٦٩	- حكم من جمع أو وضع تراباً أو طيناً في الطريق العام
١٧٠	- حكم الكناسة
١٧١	- حكم رش الماء في الطريق أو التوضوء فيه
١٧٣	- سقوط الميزاب - المرزاب - وخلاف العلماء في اخراجه
١٧٤	- حكم عمل عمال البناء إذا سقط من أيديهم مادة من مواد البناء فأتلف
	- حكم من أحدث ما لا يحق له احداثه ثم باعه
١٧٦	- حكم الجمر والنار في الطريق
	- نار الحداد على طرف لحنوته
١٧٧	- شرر نار الحداد إذا تطاير من حديده في الطريق
١٧٧	- الدابة المربوطة أو الواقفة
	- وقوف وسائط النقل عند أبواب المساجد
١٧٨	- حكم من سقط في الطريق لمرض
١٧٩	- سقوط ما يلبسه الانسان

« تابع » الفهرس

الصفحة	الموضوع
١٨١	الخاتمة : الذي عليه العمل من الأقوال ، والمفتي والمقلد
١٨٣	- شروط المجتهد
	- متى يؤخذ بقول الامام أبي حنيفة ومتى يؤخذ بقول أصحابه
١٨٧	- كتب الحنفية المعتمدة « كتب ظاهر الرواية »
١٨٨	- شروط المفتي والقاضي
١٩١	- وجوب الأخذ برأي أبي حنيفة في مسألة الطريق عند المصنف
١٩٢	- مراتب الجرح والتعديل
١٩٢	- مسائل الطبقات عند الحنفية ثلاث
١٩٣	- المتون المعتمدة عند الحنفية
١٩٤	- اختيار المنع من الأحداث فيما يضر أو يؤدي إلى التملك
	- بقاء مذهب المجتهد بعد موته
١٩٦	- الذي يجب تقليده وكلام النووي في ذلك
١٩٨	- حكم الصلح على ما يحدث في الطريق وكلام العلماء فيه
١٩٩	- حكم المظلات المقامة على أرصفة الشوارع والصلح عنها
٢١٢	* فهرس الاعلام
٢١٧	* فهرس الكتب التي أوردتها المصنف
٢١٩	* فهرس المراجع والمصادر

« فهرس » الأعلام

الصفحة	الاسم
	(أ)
١٠٢	- أحمد بن اسماعيل الفقهى .
٧٩	- ابن عباس - رضى الله عنهما .
٧٥	- أحمد بن حنبل .
٧٥	- أحمد بن علي - الساعى - صاحب مجمع البحرين .
٨٠	- ابن حجر العسقلانى صاحب فتح البارى .
١٣١	- ابن السبكي .
١٤٠	- ابن سماعه : محمد بن سماعه .
٦٦	- أبو حنيفة .
٧٤	- أبو داود - صاحب السنن .
٧٥	- ابن الجارود .
١٣٠	- ابن الصلاح : عثمان بن صلاح الدين .
٧٦	- أبو هريرة - رضى الله عنه .
٧٥	- أبو عوانة الأسفرايينى .
١٠٧	- أبو يوسف - صاحب أبى حنيفة .
٨١	- أنس بن مالك - رضى الله عنه .
٧٥	- ابن ماجه - صاحب السنن .
٨١	- ابن عدي - صاحب الكامل فى الضعفاء .
١٤٧	- أبو الليث السمرقندى .
٧٥	- الإسماعيلى - صاحب المستخرج .
	(ب)
٧٨	- بُشَيْر بن كعب .
٧٨	- بُشَيْر بن نَهْيك .
١٠٣	- بكر : محمد بن علي بن الفضل الزرنجى .
٧٤	- البخارى - صاحب الصحيح : .
١٠٧	- البزدوى - فخر الإسلام - علي بن محمد بن عبد الكريم .
١٥٥	- البَقَالى .

«تابع» فهرس الأعلام

الصفحة	الاسم
	(ت)
٧٤	- الترمذي - صاحب السنن .
١٠٢	- التَّمَرْتَاثِي - أحمد بن اسماعيل .
	(ج)
٨٢	- جرير بن حازم .
١٨٥	- الجصاص - أبي بكر .
٧٣	- الجَوْزْجَانِي - أبو سليمان .
	(ح)
٧٤	- الحاكم الشهيد .
١٠٣	- الحَلَوَانِي .
	(خ)
١٠٥	- الخايمي : الموفق بن محمد بن الحسن .
٨٤	- الخطَّابِي : صاحب معالم السنن .
١٠٣	- خَوَاهِر زاده - محمد بن الحسين .
	(ر)
٩٥	- الرُّسْتُغْنِي : أبو الحسن علي بن سعيد .
	(ز)
٧٦	- الزبير بن خريّت .
١٥٣	- الزَيْلَعِي : عثمان بن علي .
	(س)
١٩٣	- الساعاتي صاحب مجمع البحرين .
٧٩	- سماك بن حرب .
١٣٠	- السبكي تقي الدين .
٨٩	- السرخسي - محمد بن محمد بن أبي سهل .

«تابع» فهرس الأعلام

الصفحة	الاسم
	(ش)
١٤٧	- شداد بن حكيم .
١٧٤	- شريح - أبو أميه شريح القاضي .
١٣٠	- الشافعي : الإمام محمد بن أدريس .
	(ص)
١٤٥	- الصفار - أبو القاسم - أحمد بن عصمة .
	(ط)
٨١	- الطبراني - صاحب الجوامع الثلاثة في الحديث .
٨٣	- الطحاوي .
	(ع)
١٤٩	- عالم بن العلاء - صاحب التتار خانية .
٨١	- عبادة بن الصامت - رضي الله عنه .
١٠١	- عبد الرحيم أبو الفتح - صاحب الفصول العمادية .
٨٠	- عبد الرزاق - صاحب المصنف في الحديث .
٩٧	- عبد الكريم بن محمد بن أحمد .
١٨٢	- عبد الله بن المبارك - المجاهد العابد .
٨١	- عبد الله بن الإمام أحمد بن حنبل .
١٩٣	- عبد الله بن أحمد النسفي - صاحب كنز الدقائق .
١٩٣	- عبد الله بن محمود بن مودود - صاحب الاختبار .
١٤٩	- علي بن أحمد بن مكى الرازي .
١٨٥	- علي بن محمد بن محمد - صاحب المختصر النافع .
٧٣	- عكرمة - مولى ابن عباس .

«تابع» فهرس الأعلام

الاسم	الصفحة
(ق)	
- قاضي خان - صاحب الفتاوى الخانية	٩٦
- قتاده	٧٧
(ك)	
- الكاساني أبو بكر - صاحب بدائع الصنائع	١٢٠
- الكاكي - قوام الدين صاحب معراج الدرايه شرح الهداية	٩٩
- الكردي - صاحب الفتاوى البزازية	١٢٣
(ل)	
- أبو الليث السمرقندي	١٤٧
(م)	
- محمد بن الحسن الشيباني	٧٣
- محمد بن سيرين	٧٧
- محمد بن سلمة	١٠١
- محمد بن مقاتل	١١٧
- محمد بن محمد بن السحنة - جد المؤلف	٢٠٢
- محمد بن يوسف الحسيني - ناصر الدين	١٨٥
- محمود بن الصدر - صاحب متن الوقاية	١٩٣
- محمود بن عبدالعزيز - صاحب المحيط البرهاني والذخيرة البرهانية	١١٤
- مختار بن محمود الزاهدي - صاحب القنية	١٣٧
- مسلم بن الحجاج - صاحب الصحيح	٧٤
- المرغيناني - علي بن أبي بكر	١٣٩
- المستملي - محمد بن أبان البلخي - الراوية	٨٠
- المسعودي - ركن الأئمة السجستاني	١٥٠

«تابع» فهرس الأعلام

الصفحة	الاسم
	(ن)
١١٠	- ناصر بن عبد السيد - صاحب المغرب في اللغة .
١٣٠	- النسوي .
١٨١	- نصير بن يحيى البلخي .
	(و)
٩٦	- الولوالجي - عبد الرشيد بن أبي حنيفة .
٨٣	- وهب بن جرير .
	(هـ)
١٥١	- هشام بن عبيد الله الرازي .
١٤٧	- الهندواني - أبو جعفر الفقيه .
	(ي)
٦٤	- يشبك بن مهدي - الأمير .
١٠٧	- يعقوب بن ابراهيم المعروف بأبي يوسف .
٧٧	- يوسف بن عبد الله بن الحرث .
٩٣	- يوسف بن علي بن محمد - صاحب خزانة الأكمل .

فهرس الكتب التي أوردها المصنف

الصفحة	اسم الكتاب
١١٧	- الأجناس .
٧٣	- الأصل .
١٠٧	- الجامع الصغير له .
١٢٠	- بدائع الصنائع .
١٣١	- ترشيح التوشيح .
١٤٩	- التتار خانية .
١١٤	- الجامع البرهاني .
١٣٩	- التجنيس والمزيد .
١٢١	- التفاريق .
١٠٥	- تهذيب الخاصي .
١١٤	- الجامع البرهاني - المحيط البرهاني .
٩٣	- خزانة الأكمل .
٨١	- زيادات عبد بن احمد .
٧٤	- سنن أبي داود .
٧٤	- سنن الترمذي .
٧٥	- سنن ابن ماجه .
١٨٢	- شرح أدب القاضي لبرهان الأئمة .
١٠٢	- شرح الجامع الصغير للتمرتاشي .
١١١	- شرح الجامع الصغير لقاضي خان .
١٥٠	- شرح المسعودي .
١٨٥	- شرح النافع .
٧٥	- صحيح أبي عوانه .
٧٤	- صحيح البخاري .
٧٤	- صحيح مسلم .
٨٣	- فتح الباري .

« تابع » الفهرس

الصفحة	اسم الكتاب
١٥٥	- فتاوى البقالي .
١٣٠	- فتاوى ابن الصلاح .
١٢٣	- الفتاوى البزازية .
١٠١	- الفصول العمادية .
٩٦	- الفتاوى الخانية .
١٣٧	- القنية .
٨١	- الكامل في الضعفاء .
١٩٣	- كنز الدقائق .
٧٥	- مسند الإمام أحمد .
٨٤	- مشكل الآثار .
٨٠	- مصنف عبد الرزاق .
٩٦	- المجتبى والفتاوى المتجانسة .
١٩٣	- المختار .
٨٩	- المبسوط للسرخسي .
١٩٣	- مجمع البحرين .
٧٥	- مستخرج الأسماعيلي .
٨٤	- معالم السنن .
٧٤	- المختصر الكافي .
٩٩	- معراج الدراية .
٧٥	- منتقى ابن الجارود .
١١٠	- المغرب في اللغة .
١٤٧	- النوازل لأبي الليث .
١٩٣	- الوقايصة .
١٩٣	- الهدايات .

فهرس المراجع والمصادر

المراجع والمصدر

(أ)

- الاحكام في أصول الأحكام لأبي الحسن علي بن أبي علي بن محمد الآمدي : تحقيق عبدالرزاق عقيفي ط أولى مؤسسة النور .
- الاحكام في أصول الأحكام : للعلامة أبي محمد علي بن حزم الأندلسي الظاهري ت ٤٥٧ هـ . ط مكتبة عاطف / مصر .
- الأصل - المبسوط - : لمحمد بن الحسن الشيباني . منه نسخ عدة غير كاملة في الأزهرية ودار المخطوطات ومعهد جامعة الدول العربية .
- اختصار علوم الحديث : لابن كثير الدمشقي . ت ٧٧٤ هـ . تحقيق أحمد محمد شاكر .
- الاختيار لتعليل المختار : لعبد الله بن محمود الموصل . ت ٦٨٣ هـ . ط دار مطابع الشعب / مصر ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦ م .
- الأشباه والنظائر على مذهب أبي حنيفة النعمان : لزين العابدين بن ابراهيم بن نجيم . ت ٩٤٤ هـ . تحقيق عبد العزيز الوكيل ط الحلبي ، ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٨ م .
- الأشباه والنظائر للإمام جلال الدين السيوطي . ت ٩١١ هـ مطبعة الحلبي / مصر . بدون تاريخ .
- أسد الغابة في معرفة الصحابة : لعز الدين ابن الأثير الجزري . ت ٦٣٠ هـ مطابع الشعب / القاهرة ١٣٩١ هـ - ١٩٧١ م .
- الاستيعاب في معرفة الأصحاب : لأبي عمر يوسف بن عبدالله المعروف بابن عبد البر القرطبي ت ٤٦٣ هـ . تحقيق علي محمد البجاوي . مطبعة نهضة مصر / بدون تاريخ .
- الإصابة في معرفة الصحابة : للإمام شيخ الإسلام ابن حجر . ت ٨٥٢ هـ دار النهضة / مصر . ط مصورة على الطبعة الأولى ، مطبعة السعادة ١٣٢٨ هـ .
- أعلام النبلاء في تاريخ حلب الشهباء : للاستاذ راغب الطباخ .
- أعلام النساء في عالمي العرب والإسلام - تأليف عمر رضى كحالة . ط المطبعة الهاشمية / دمشق ، ١٣٧٨ هـ .
- الأعلام قاموس لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين : تأليف خير الدين الزركلي ، ط الثالثة / بيروت ١٣٨٩ هـ .
- الاعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ : للإمام السخاوي صاحب الضوء اللامع .
- اغائة الأمة : لتقي الدين أحمد بن علي بن عبدالقادر المقرئزي . ت ٨٤٦ هـ .

« تابع » فهرس المراجع والمصادر

المراجع والمصدر

- أصول السرخسي : للإمام الفقيه الأصولي محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي - ت ٤٩٠ هـ ، تحقيق أبو الوفا الأفغاني ، ط دار المعارف النعمانية حيدر آباد الدكن / الهند . مطابع دار الكتاب العربي ، ١٣٧٢ هـ اشرف رضوان محمد رضوان .
- أصول الفقه لمحمد أبو النور : الاستاذ بكلية الشريعة - جامعة الأزهر . ط دار الطباعة المحمدية / القاهرة .
- ارشاد الساري شرح صحيح البخاري .
- انباه الرواة على أنباء النحاة : للوزير جمال الدين علي بن يوسف القفطي . تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم ، ط أولى مطبعة دار الكتب المصرية ، ١٣٩٩ هـ - ١٩٥٠ م .
- الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء : لأبي عمر يوسف بن عبد البر النمري القرطبي . ت ٤٦٣ هـ ، ط دار الكتب العلمية / بيروت - لبنان .
- الأنس الجليل بتاريخ القدس والخليل : تأليف مجير الدين الحنبلي . ت ٩٢٨ هـ ط المطبعة الحيدرية / العراق ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨ م .
- الانصاف في معرفة الراجح من الخلاف في مذهب الإمام أحمد بن حنبل : تأليف علاء الدين الحسن بن سليمان المرادي . ت ٨٨٥ هـ ، ط مطبعة السنة المحمدية ، طبعة أولى ١٣٧٤ هـ - ١٩٥٥ م .
- أنباء الغمر بأبناء العمر : لأبن حجر العسقلاني . ت ٨٥٢ هـ . تحقيق د/ حسن حسني . ط المجلس الأعلى للشئون الإسلامية / القاهرة ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م .
- ايضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون : تأليف اسماعيل باشا ، ط استانبول ١٩٥١ م .
- الاقناع في فقه أحمد : تأليف الشيخ المحقق أبي النجا شرف الدين موسى الحجاي المقدسي . ت ٩٦٨ هـ . تصحيح عبد اللطيف محمد موسى السبكي ، ط دار المعرفة / بيروت .

(ب)

- بدائع الزهور في وقائع الدهور : تأليف محمد بن أحمد بن اياس الحنفي المصري . ت ٩٢٠ هـ . ط مطابع الأميرية الكبرى / مصر ١٣١١ هـ .
- بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع : لأبي بكر علاء الدين بن مسعود الكاساني . ت ٥٨٧ هـ مطبعة الإمام / القاهرة .
- الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث : لابن كثير . تأليف أحمد محمد شاكر ، ط دار التراث / ط ٣ / القاهرة ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م .

«تابع» فهرس المراجع والمصادر

المراجع والمصدر

- البرهان في أصول الفقه : للإمام الحرمين الجويني . ت ٤٧٨ هـ . تحقيق د/ عبدالعظيم الديب ، الطبعة الثانية ١٤٠٠ هـ دار الأنصار / القاهرة .
- بغية الوعاة : لجلال الدين السيوطي . تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم ، ط عيسى البابي الحلبي ، الطبعة الأولى .
- البناية شرح الهداية : للإمام بدر الدين العيني محمود بن أحمد . تصحيح المولوي محمد بن عمر الشهير بناصر الإسلام الرامفوري ، ط دار الفكر ، ط أولى ، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م .
- البحر الرائق شرح كتر الدقائق : للعلامة زين الدين ابن نجيم الحنفي ط دار المعرفة / بيروت .
- بذل المجهود : تأليف الشيخ خليل أحمد السهارنفوري ، مطبعة البيان - الطبعة الثالثة / مصر ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م .
- البدر الطالع بمحاسن ما بعد القرن السابع : لمحمد بن علي الشوكاني . ت ١٢٥٠ هـ مطبعة السعادة ط أولى ١٣٤٨ هـ .
- البداية والنهاية : لابن كثير الدمشقي ، ت ٧٧٤ هـ مكتبة ابن كثير / لبنان .

(ت)

- تاج التراجم : لزين الدين ابن القاسم بن قطلوبغا بن عبدالله . ت ٨٧٩ هـ ، مطبعة العاني / بغداد ، ١٩٦٤ م .
- تاج العروس شرح القاموس المحيط : لمحمد بن مرتضى الزبيدي . المطبعة الخيرية . الطبعة الأولى ١٣٠٦ هـ .
- تاريخ الأدب العربي : لبروكلمان . ط دار المعارف / القاهرة .
- تاريخ بغداد أو مدينة السلام : تأليف الخافض أبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي . ت ٤٦٣ هـ ، ط دار الكتاب العربي / بيروت .
- تاريخ ابن خلدون « العبر وتاريخ المبتدأ والخبر » : لعبد الرحمن بن محمد ابن خلدون . ت ٨٠٨ هـ ، ط بولاق / مصر ١٢٨٤ هـ .
- تاريخ الدول الإسلامية ومعجم الأسر الحاكمة : تأليف د/ أحمد السعيد سليمان ، ط دار المعارف / القاهرة ١٩٧٢ هـ .
- تاريخ الخلفاء : لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي . تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد . مطبعة المدني / القاهرة ، ١٣٨٣ هـ - ١٩٦٤ م .
- التبصرة في أصول الفقه : للشيرازي . ت ٤٧٦ هـ . تحقيق محمد حسن هيتو .

«تابع» فهرس المراجع والمصادر

المراجع والمصدر

- تاريخ الدولة العثمانية العلية : تأليف الاستاذ محمد فريد بك المحامي ط دار الجيل / بيروت ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م.
- تبين الحقائق شرح كنز الدقائق : لفخر الدين الزيلعي . ط الأميرية بولاق ١٣١٣ هـ تصوير مكتبة المعرفة ١٣١٤ هـ.
- تاريخ الممالك البحرية : د/ علي ابراهيم حسن . ط مطبعة النهضة المصرية . الطبعة الثالثة ١٩٦٧ م.
- التعريفات : للشريف الجرجاني علي بن محمد بن علي . ت ٨١٦ هـ ، طبعة استانبول . ١٣٢٧ هـ.
- التبر المسبوك في ذيل السلوك : تأليف محمد بن عبد الرحمن السخاوي . ت ٩٠٢ هـ ، طبع مكتبة الكليات الأزهرية / القاهرة.
- تحفة الأحوذى بشرح جامع الترمذي : للحافظ أبي العلي محمد عبدالرحمن بن عبدالرحيم المباركفوري . ت ١٣٥٣ هـ ، ط مطبعة المدني / القاهرة ١٣٨٣ هـ - ١٩٦٣ م.
- تحفة الحكام : للقاضي سيدي أبي بكر محمد بن محمد الأندلسي الغرناطي . ط مطبعة الاستقامة / القاهرة.
- ترتيب القاموس المحيط على طريقة المصباح المنير . ط أولى ١٩٥٩ م.
- التجنيس والمزيد وهو لأهل الفتوى خير عتيد لعل بن أبي بكر المرغيناني صاحب الهداية . ت ٥٩٣ هـ . دار المخطوطات فقه حنفي تحت رقم ٧٣ ، ٧٤ ، مخطوط .
- ترشيح التوشيح : للإمام عبدالوهاب السبكي المعروف بابن السبكي . ت ٧٧١ هـ دار المخطوطات فقه شافعي تحت رقم (١٤١٠) مخطوط .
- التحرير شرح الجامع الكبير : للإمام رضي الدين السرخسي ، دار المخطوطات فقه حنفي تحت رقم (١٠٧) مخطوط .
- التراتيب الادارية «نظام الحكومة النبوية» : للعلامة الشيخ عبدالحلي الكتاني . ط دار الكتاب العربي / بيروت - لبنان .
- تقويم النيل وضع سامي باشا عن المدة ما بين ٦٢٢ - ٩١٥ هـ ، ط المطبعة الأميرية / القاهرة ١٣٣٤ هـ - ١٩١٦ م.
- تذكرة الحفاظ لشيخ الإسلام الذهبي . ت ٧٤٨ هـ . ط دار احياء التراث العربي / بيروت - لبنان ، ١٣٧٦ هـ - ١٩٥٧ م.

«تابع» فهرس المراجع والمصادر

المراجع والمصدر

- تصحيح القدوري للشيخ قاسم الحنفي . دار المخطوطات فقه حنفي ، (مخطوط .
- تقريب التهذيب : لابن حجر العسقلاني . ط دار المعرفة / بيروت ١٣٩٥ - ١٩٧٥ م .
- تهذيب الخاوي : لصدر الدين أبو المؤيد الموفق بن محمد بن الحسن الخوارزمي المعروف بالخاصي . ت ٦٣٤ هـ . دار المخطوطات المصرية فقه حنفي تحت أرقام عدة منها (١٢٥ ، ٨١٦) وغير ذلك مخطوط .
- تنقيح الفتاوى الحامدية : لابن عابدين المسماة - العقود الدرية في تنقيح الفتاوى الحامدية - المكتبة الإسلامية ديار بكر .
- تكملة المجموع : للشيخ محمد نجيب المطيعي . مطبعة الإمام / مصر .
- تهذيب التهذيب : لشيخ الإسلام ابن حجر ط مجلس دائرة المعارف النظامية حيدر آباد الدكن الهند ١٣٢٥ هـ .
- تهذيب تاريخ دمشق : لأبي القاسم ابن عساكر . ت ٥٧١ هـ . تهذيب الشيخ عبدالقادر بدران . ت ١٣٤٦ هـ ، ط دار المسيرة ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م .
- التعليقات السننية بحاشية الفوائد البهية : كلاهما لأبي الحسنات عبدالحكي اللكنوي . ت ١٣٠٤ هـ ، طبع دار المعرفة / بيروت - لبنان .
- تهذيب الأسماء واللغات : للإمام يحيى بن شرف بن مري النوي . ت ٦٧٦ هـ ط دار الكتب العلمية / بيروت - لبنان .
- التلويح بكشف حقائق التنقيح : لصدر الدين بن مسعود التفتازاني . طبعة المطبعة الخيرية ١٣٢٢ هـ / مصر .
- تدريب الراوي شرح تقريب النواوي : لجلال الدين عبدالرحمن السيوطي . ت ٩١١ هـ . تحقيق عبداللطيف ط دار الكتب الحديثة ، ط ثانية / القاهرة ١٣٨٥ هـ - ١٩٦٦ م .
- تحفة الأحباب وبغية الطلاب من الخطط والمزارات والتراجم والبقاع المباركات : لعلي بن أحمد السخاوي . ط أولى ١٣٥٦ هـ - ١٩٣٧ م - مطبعة العلوم والآداب / القاهرة .

(ج)

- جامع التحصيل في أحكام المراسيل : للحافظ صلاح الدين أبي سعيد خليل كيكليدي العلائي - تحقيق وتخرىج حمدي عبدالحميد السلفي . ط أولى ط الدار العربية / بغداد ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م .

«تابع» فهرس المراجع والمصادر

المراجع والمصدر

- جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثاً من جوامع الكلم : لزين الدين أبي الفرج عبدالرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي من علماء القرن الثامن الهجري . ط دار عمر بن الخطاب / الاسكندرية - مصر .
- الجامع البرهاني - المحيط البرهاني - لأبي المعالي محمود بن أحمد ابن برهان الدين عبدالعزيز بن عمر البخاري . ت ٦١٦ هـ دار المخطوطات فقه حنفي (٤٨٢) مخطوط .
- جامع العلوم في اصطلاحات الفنون الملقب بـ - دستور العلماء - للقاضي عبدالنبي بن عبدالرسول . ط مطبعة الأعلمي / بيروت ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م - الطبعة الثانية مصورة على الطبعة الأولى طبع الهند .
- جمهرة الأمثال : لأبي الهلال العسكري . تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم وعبد الحميد قطاش . المؤسسة العربية الحديثة . ط أولى ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م .
- الجواهر في مناقب ابن حجر .
- الجواهر المضية في تراجم الحنفية محيي الدين عبدالقادر القرشي الحنفي . ت ٧٥٧ ط مجلس دائرة المعارف النظامية بالهند ١٣٢٢ هـ .
- جامع الفصولين : للشيخ محمود بن اسماعيل ، الشهير بابن قاضي سماوه الحنفي . ط أولى المطبعة الأزهرية / مصر ١٣٠٠ هـ .

(ح)

- حاشية ابن عابدين : لمحمد بن أمين الشهير بابن عابدين ط مصطفى البابي الحلبي . ط ثالثة ١٣٨٦ هـ .
- حاشية أبي علي حسن الرجال المعداني على تحفة الحكام في فقه المالكية - ط مطبعة الاستقامة / القاهرة .
- حاشية أحمد شلبي على تبين الحقائق : لشهاب الدين أحمد الشلبي . ط أولى المطابع الكبرى الأميرية / مصر ١٣١٣ هـ . أعيد طبعه بالأوفست طبعة ثانية .
- حاشية الطحطاوي على الدر المختار . ط دار المعرفة / لبنان - بيروت ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م .
- حاشية عميرة على شرح المحلى على المنهاج : للشيخ عميره ط عيسى البابي الحلبي .
- حاشية قليوبي : للشيخ شهاب الدين قليوبي . مطبعة عيسى البابي الحلبي .
- حاشية القدسي : لأحمد بن محمد القدسي . المكتبة الأزهرية (٢٨٥٦) بخيت (٤٤٢٠١) فقه حنفي . مخطوط .

«تابع» فهرس المراجع والمصادر

المراجع والمصدر

- حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة: للحافظ جلال الدين السيوطي تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم. ط عيسى البابي الحلبي. الطبعة الأولى ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م.
- حلية الأولياء: لأبي نعيم الأصفهاني. ت ٤٣٠. ط دار الكتاب العربي / بيروت - لبنان ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م الطبعة الثانية.
- حاشية الدهلوي على بلوغ المرام: للعلامة أحمد بن حسن الدهلوي. ط دار الأرقم.
- حاشية النفحات على الورقات: تأليف أحمد بن عبداللطيف الخطيب الشافعي ط مصطفى الحلبي / مصر ١٣٥٧هـ - ١٩٣٨م.

(خ)

- خزانة الأكمل: لأبي يعقوب ابن علي بن محمد الجرجاني. دار المخطوطات ٤٢. فقه حنفي الخزانة التيمورية. مخطوط.
- الخطط التوفيقية - الخطط الجديدة - بمصر والقاهرة ومدنها وبلادها القديمة والشهيرة: تأليف علي باشا مبارك. طبعة مصورة على الطبعة الثانية / القاهرة ١٩٦٩م. طبع الهيئة المصرية ١٩٨٠م.
- خطط المقرئزي - المواعظ والآثار: لتقي الدين أحمد بن علي المقرئزي. ت ٨٤٥هـ بولاق / مصر ١٢٧٠هـ.
- خلاصة الذهب المسبوك مختصر سير الملوك: لعبدالرحمن سنبط قنتو الأربلي ت ٧١٧هـ. تحقيق مكي السيد جاسم ط مكتبة المثنى / بغداد.
- خلاصة الدلائل شرح مختصر القدوري: تأليف علي بن أحمد بن مكي الرازي. ت ٥٩٨هـ. دار المخطوطات. فقه حنفي تحت رقم (٢٠٧١٢) مخطوط.

(د)

- در الحبيب في تاريخ أعيان حلب: تأليف ابراهيم بن يوسف الحنبلي. ت ٩٧١هـ تحقيق محمود الفاخوري ويحيى عمارة. طبع وزارة الثقافة السورية. دمشق ١٩٧٢م.
- الدر المختار شرح تنوير الأبصار. طبعة ثالثة مصطفى الحلبي / مصر.
- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة: لشيخ الإسلام ابن حجر العسقلاني ت ٨٥٢هـ. تحقيق محمد سيد جاد المولى.
- الدارس في أخبار المدارس.

«تابع» فهرس المراجع والمصادر

المراجع والمصدر

(ذ)

- الذخيرة البرهانية : للإمام محمود بن أحمد بن عبدالعزيز بن عمر البخاري المعروف بابن مازه . ت ٦١٦ هـ . دار المخطوطات المصرية فقه حنفي تحت رقم (١٩١) مخطوط .
- ذيل تذكرة الحفاظ - لحظ الألفاظ - : لأبي المحاسن الحسيني دار احياء التراث العربي / بيروت .
- ذيل طبقات الحفاظ : لشيخ الإسلام الذهبي . تأليف جلال الدين السيوطي . دار احياء التراث العربي / بيروت .
- الذيل على رفع الأصر - بغية العلماء والرواة - للإمام عبدالرحمن السخاوي ت ٩٠٣ هـ . تحقيق د/ جوده هلال والاستاذ / محمد محمود صبيح . مراجعة الاستاذ / علي البجاوي . ط الدار المصرية للتأليف والترجمة .

(ر)

- الرسالة المستطرفة في بيان كتب السنة المشرفة .
- رسائل ابن نجيم : لزين العابدين بن ابراهيم بن نجيم . ت ٩٧٠ هـ ، ط دار الكتب العلمية / بيروت . ط أولى ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م .
- الرسالة : للإمام محمد بن أدريس الشافعي . ت ٢٠٤ هـ . تحقيق أحمد محمد شاكر . ط مكتبة التراث العربي / مصر . الطبعة الثانية ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م .
- روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات : تأليف الميرزا محمد باقر الموسوي الخوانساري . ط المطبعة الحيدرية / طهران ١٣٩٠ هـ - ١٣٩٢ هـ .
- روضة الطالبين : للإمام الحافظ أبي زكريا يحيى بن شرف النووي . ت ٦٧٦ هـ . طبع المكتب الإسلامي / بيروت ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م .
- الرياض المستطابة في جملة من روى في الصحيحين من الصحابة : للإمام أبي بكر العامري اليمني . مكتبة المعارف / بيروت ط أولى ١٩٧٤ م . أشرف على طبعه عمر الديراوي أبو حجلة .
- رسائل ابن عابدين - مجموعة - : لمحمد أمين أفندي الشهير بابن عابدين بدون تاريخ أو مكان طبع .

«تابع» فهرس المراجع والمصادر

المراجع والمصدر

(س)

- سنن ابن ماجه : للحافظ أبي عبدالله محمد بن يزيد القزويني . ت ٢٧٣ هـ . ط مطبعة عيسى الحلبي . تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي .
- سنن أبي داود : للحافظ الحجة أبي سليمان بن الأشعث السجستاني . ت ٢٧٥ هـ . المطبعة السلفية بالمدينة المنورة مع شرح عون المعبود وأخرى بتحقيق محي الدين عبدالحميد . ط دار الفكر / بيروت .
- سنن الترمذي : للحافظ أبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي . ت ٢٩٧ هـ . تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي . ط مصطفى البابي الحلبي / القاهرة ١٣٥٦ هـ - ١٩٣٧ م وأخرى طبع بولاق ١٢٩٢ هـ مع تحفة الأحوذى .
- سنن الدارقطني : للحافظ أبي الحسن علي بن عمر الدارقطني . ت ٣٨٥ هـ تحقيق السيد عبدالله هاشم اليماني المدني . ط شركة الطباعة الفنية المتحدة / القاهرة ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦ م .
- السنن الكبرى : للحافظ الفقيه أبي بكر أحمد بن حسين البيهقي . ت ٤٥٨ هـ ط دار المعارف النظامية حيدرآباد الدكن / الهند .
- سنن النسائي : للحافظ أبي عبدالرحمن أحمد بن شعيب النسائي . ٣٠٣ هـ ط مصطفى الحلبي / مصر ١٣٨٣ هـ .
- السنا الباهر بتكميل النور السافر في أخبار القرن العاشر : لمحمد الشيبلي اليماني . دار الكتب تاريخ تحت رقم (١٥٨٦) مخطوط .
- السلوك لمعرفة دول الملوك : تأليف أحمد بن علي المقرئ . ط لجنة التأليف ١٩٧١ مصر .

(ش)

- شرح أدب القاضي : لبرهان الأئمة حسام الدين عمر بن عبدالعزيز البخاري . ت ٥٣٦ هـ . دار المخطوطات وبأرقام عدة (٢١١٧ ، ٧٦٣ ، ١٩) فقه حنفي . مخطوط .
- شرح أدب القاضي : لأبي بكر الرازي الجصاص . ت هـ . تحقيق فرحان زيادة . ط مطابع الجامعة الأمريكية .
- البهجة في شرح تحفة الحكام : لعلي بن عبدالسلام التسولي . ط ٢ مصطفى الحلبي ١٣٧٠ هـ - ١٩٥١ م .
- شرح الخرشي على مختصر خليل : للفاضل المحقق سيدي أبي عبدالله محمد الخرشي . ط ثانية . المطبعة الأميرية / بولاق - مصر .

«تابع» فهرس المراجع والمصادر

المراجع والمصدر

- شرح الديباج المذهب : لمنلا حقي . تصحيح على مخطوط ط محمد علي صبيح / مصر .
- شرح الزرقاني على مختصر خليل : لعبد الباقي بن يوسف بن أحمد . ت ١٠٩٩ هـ ، ط دار الفكر / بيروت ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م .
- شرح السنة للبغوي : لأبي محمد الحسين بن مسعود الفراء البغوي . ت ٥١٦ هـ . تحقيق الأرناؤط ومحمد زهير شاويش . ط المكتب الإسلامي ، دمشق ، بيروت ١٣٩٠ هـ - ١٩٧١ م .
- شرح الجامع الصغير : لقاضي خان الحسن بن منصور بن محمود الأوزجندی ت ٥٩٢ دار المخطوطات فقه حنفي (٧٤٣) والموجود جزء واحد فقط . مخطوط .
- شرح الجامع الصغير للتمرتاشي : أحمد بن اسماعيل الفقهري . ت ٦٠١ هـ دار المخطوطات (١٩٦٩٢ ب) مخطوط .
- شرح العمدة - العدة شرح العمدة - في فقه امام السنة أحمد بن حنبل : لبهاء الدين عبدالرحمن ابن ابراهيم . ت ٦٢٤ هـ . المقدسي . ط مكتبة الرياض الحديثة / الرياض - السعودية .
- شرح الكرمانى على صحيح البخاري دار احياء التراث العربي / بيروت .
- شرح مجلة الأحكام - درر الأحكام شرح مجلة الأحكام : تأليف علي حيدر . الرئيس الأول لمحكمة التمييز . تعريب المحامي فهمي الحسيني . ط مكتبة النهضة / بغداد .
- شرح منية المصلي - غنية المثلي - لمؤلفه ابراهيم بن محمد بن ابراهيم الحلبي . دار المخطوطات (٢٦٦) فقه حنفي . مخطوط ومطبوع .
- شرح مجمع البحرين وملتقى النيرين لابن الساعاتي : تأليف عبداللطيف بن عبدالعزيز المعروف بابن ملك . ت ٨٠١ هـ . دار الكتب (١٤٩٧) فقه حنفي . مخطوط .
- شذرات الذهب : لابن العماد الحنبلي . ت ١٠٨٩ هـ . ط مكتبة القدسي بجوار الأزهر الشريف ١٣٥١ هـ .

(ص)

- صبح الأعشى في صناعة الانشاء : تأليف أبي العباس علي بن علي القلقشندي ت ٨٢١ هـ . ط المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة .
- صحيح مسلم : تأليف الامام أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري ت ٢٦١ هـ . تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي . ط عيسى البابي الحلبي / القاهرة ١٣٧٤ هـ - ١٩٥٥ م .
- صحاح الجوهري : تأليف أبو نصر اسماعيل بن حماد الجوهري . ت ٣٩٨ هـ .

«تابع» فهرس المراجع والمصادر

المراجع والمصدر

- صحيح ابن حبان - الاحسان في تقريب صحيح ابن حبان - : ترتيب الأمير علاء الدين الفارسي . تحقيق عبدالرحمن محمد عثمان . ط أولى . المكتبة السلفية المدينة المنورة ١٣٩٠ هـ - ١٩٧١ م .

- صحيح البخاري : تأليف الامام محمد بن اسماعيل البخاري . ت ٢٥٦ هـ / القاهرة ط عيسى البابي الحلبي ، ١٣١٥ هـ - ١٨٩٧ م .

- صفة المفتي والمستفتي : للامام أحمد بن حمدان الحرائي الحنبلي / تحقيق ناصر الدين الالباني . ط المكتب الإسلامي / بيروت ودمشق . الطبعة الثالثة ١٣٩٧ هـ .

(ض)

- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع : لشمس الدين محمود بن عبدالرحمن السخاوي . ت ٩٠٢ هـ . ط دار الحياة / بيروت .

(ط)

- طبقات الحنابلة : للقاضي أبي الحسين محمد بن أبي يعلى . ط السنة المحمدية / القاهرة ١٣٧١ هـ .

- طبقات خليفة بن خياط : ت ٢٤٠ هـ . تحقيق د/ أكرم العمري . طبعة مطبعة العاني / بغداد ١٣٨٧ هـ .

- طبقات المذيلة لي : تأليف محمد أمين بن حبيب المذيلة لي . ت ١٢٤١ هـ . دار المخطوطات تأريخ (١٠٤٠) مخطوط .

- الطبقات السنية في تراجم الحنفية : للمولي تقي الدين عبدالقادر التميمي . ت ١٠٠٥ أو ١٠١٠ هـ . تحقيق عبدالفتاح الحلو . ط المجلس الأعلى للشئون الإسلامية / القاهرة ١٣٩٠ هـ - ١٩٧٠ م .

- الطبقات الكبرى لابن سعد محمد . ط دار التحرير / مصر ١٣٩٠ هـ - ١٩٧٠ م .

- طبقات الشافعية الكبرى : لتاج الدين عبدالوهاب بن عبدالكافي السبكي . ت ٧٧١ هـ . ط عيسى الحلبي . تحقيق محمود الطناحي وعبدالفتاح الحلو .

- طبقات الحفاظ لجلال الدين السيوطي . ت ٩١١ هـ . تحقيق علي محمد عمر مطابع الاستقلال الكبرى ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م ط أولى .

- طبقات ابن الحنائي . المكتبة الأزهرية . تأريخ تحت رقم (٢٩٣٤) بخيت (٤٥٤١٠) مخطوط .

«تابع» فهرس المراجع والمصادر

المراجع والمصدر

- طبقات علي القاري أو طبقات الحنفية لملا علي القاري . ت ١٠١٤ هـ تاريخ تيمور (١٠٤٠) دار المخطوطات . مخطوط .

(ع)

- العقيدة الطحاوية مع بعض شرح الأذرعى عليها: وضع وتهذيب الأخ الفاضل عبدالمنعم صالح العلي العزي . ط دولة الامارات العربية المتحدة - وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية .
- عيون المسائل : للفقيه أبي الليث السمرقندي - نصر بن محمد - . ت ٣٧٣ هـ تحقيق صلاح الدين الناهي . ط مطبعة أسعد / بغداد ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٧ م .
- العبر في خبر من غبر : تأليف شيخ الإسلام الذهبي . ت ٧٤٨ هـ . تحقيق صلاح الدين المنجد . ط حكومة الكويت ١٩٦٠ م .
- عون المعبود شرح سنن أبي داود : للعالم أبي الطيب محمد بن شمس الحق العظيم أبادي . ط المكتبة السلفية / المدينة المنورة ١٣٨٨ هـ .
- عمدة القاري شرح صحيح البخاري : للإمام العلامة بدر الدين محمود بن أحمد العيني . ت ٨٥٥ هـ أولى مصطفى البابي الحلبي / مصر ١٣٩٢ هـ .
- عجائب المقدور في أخبار تيمور : لعبد الوهاب بن أحمد بن عربشاه الصالحي الحنفي . ت ٩٠١ هـ طبع المطبعة العثمانية / مصر القرافة بباب الشعرية ١٣٠٥ هـ .
- العناية شرح الهداية : تأليف أكمل الدين محمد بن محمود البارق . ت ٧٨٦ هـ . ط مصطفى الحلبي / القاهرة ١٣٨٩ هـ - ١٩٧٠ م .
- علوم الحديث : لابن الصلاح للإمام أبي عمرو عثمان بن عبدالرحمن الشهرزوري . ت ٦٤٣ هـ . تحقيق نور الدين عتر . ط المكتبة العلمية / بالمدينة المنورة - مطبعة الأصيل ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦ م .

١.

(غ)

- غياث الأمم في التياث الظلم : تأليف امام الحرمين عبدالملك بن عبدالله الجويني . ت ٤٧٨ هـ . تحقيق د . فؤاد عبد المنعم ، د/ مصطفى حلمي ط دار الدعوة الإسلامية / مصر ١٩٧٩ م .
- الغاية القصوى في دراية الفتوى : تأليف قاضي القضاة عبدالله بن عمر البيضاوي . ت ٦٨٥ هـ . دراسة وتحقيق وتعليق الأخ الفاضل الشيخ علي محيي الدين القره داغي .

تابع فهرس المراجع والمصادر

المراجع والمصدر

(ف)

- الفوائد البهية في تراجم الحنفية : للعلامة أبي الحسنات محمد بن عبدالحى اللكنوي الهندي . وبهامشها التعليقات السنينة كلاهما له . ت ١٣٠٤ هـ ط دار المعرفة / بيروت .
- فتح المغيث شرح الفية الحديث : لعبدالرحمن السخاوي صاحب الضوء اللامع المتقدم . ت ٩٠٢ هـ . تحقيق عبدالرحمن محمد عثمان طبع مطبعة العاصمة الطبعة الثانية / مصر ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨ م .
- الفتح العثماني للشام ومصر ومقدماته : تأليف د / أحمد فؤاد متولي . ط دار النهضة العربية / القاهرة . مطبعة السنة المحمدية ١٩٧٦ م .
- فتح الباري بشرح صحيح البخاري : تأليف ابن حجر العسقلاني . ط المطبعة السلفية / القاهرة ١٣٨٠ هـ .
- الفروع لمحمد بن مفلح . ت ٧٦٣ هـ . ط ثانية . تحقيق عبداللطيف محمد السبكي / مصر ١٣٧٩ هـ - ١٩٦٠ م دار مصر للطباعة بالفجالة .
- فتح القدير شرح الهداية : للإمام كمال الدين محمد بن عبدالواحد السيواسي ثم السكندري المعروف بابن الهمام الحنفي . ت ٨٦١ هـ . ومعه شرح العناية للبابرتي . ط مصطفى البابي الحلبي . الطبعة الأولى ١٣٨٩ هـ - ١٩٧٠ م .
- فتح الوهاب بشرح منهج الطلاب : تأليف شيخ الإسلام زكريا الأنصاري . ت ٩٢٥ هـ الطبعة الأخيرة مصطفى البابي الحلبي / مصر ١٣٦٧ هـ - ١٩٤٨ م .
- الفتاوى الولوالجية : لعبدالرشيد بن أبي حنيفة . ت ٥٤٠ هـ المكتبة الأزهرية فقه حنفي (٢٠٣٣) (٢٦٨٧٢) مخطوط .
- الفتاوى الخانية : تأليف الإمام حسن بن منصور بن محمود المعروف بقاضي خان . ت ٥٩٢ هـ . وهي مطبوعة بهامش الفتاوى الهندية ١ - ٣ . ط دار التراث / بيروت ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م .
- فتاوى ابن تيمية : تأليف شيخ الإسلام أحمد بن تيمية . ت ٧٢٨ هـ . جمع وترتيب عبدالرحمن النجدي الحلبي . ط أولى ١٣٨٣ م .
- الفتاوى البزازية - الجامع الوجيز - للشيخ حافظ الدين محمد بن محمد البزازي المعروف بالكردي الحنفي . ت ٨٢٧ هـ . ط الثالثة ط دار احياء التراث العربي / بيروت ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م .
- الفتاوى الهندية «العالمية» : تأليف العلامة الهمام الشيخ نظام وجماعة من علماء الهند . ط دار احياء التراث العربي / بيروت الطبعة الثالثة ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م .

تابع فهرس المراجع والمصادر

المراجع والمصدر

- الفصول العمادية : لأبي الفتح عبدالرحيم بن أبي بكر عماد الدين . كان موجوداً سنة ٦٥١ هـ . المكتبة الأزهرية (٢٠٤٧) رافعي (٢٦٨٨٦) فقه حنفي . مخطوط .
- فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت : لعبدالعلي محمد بن نظام الدين الأنصاري . ت ١١٨٠ هـ . طبع بهامش المستصفي للغزالي حجة الإسلام ط الأميرية / مصر ١٣٢٢ هـ .

(ق)

- قواعد علوم الحديث : للتهانوي . تحقيق عبدالفتاح أبو غده . ط مكتبة المطبوعات الأميرية / حلب . ط ثلاثة ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م . لبنان .
- القاموس الإسلامي : وضع أحمد عطية الله . ط مكتبة النهضة المصرية ما بين (١٣٨٣ هـ - ١٩٦٣ م) إلى (١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م) الطبعة الأولى .

(ك)

- الكافي للحاكم الشهيد : للإمام العالم أبي الفضل محمد بن أحمد بن عبدالله الشهير بالحاكم الشهيد . ت ٣٤٤ هـ . والكتاب منه نسخ ناقصة في دار المخطوطات وأخرى مصورة ميكروفيلم معهد المخطوطات تحت رقم (١٣٥) فقه حنفي .
- كتائب أعلام الأخيار في طبقات الفقهاء والمشايخ الكبار لمحمد بن سليمان الحنفي الكفوي . ت ٩٢٠ هـ . دار الكتب تاريخ (٨) مخطوط .
- كتاب الروضتين في أخبار الدولتين النورية والصلاحية لشهاب الدين ابن أبي شامة . تحقيق د/ محمد حلمي / القاهرة ، وزارة الثقافة المصرية ١٩٦٢ م .
- كشف الظنون في أسامي الكتب والفنون : تأليف مصطفى الشهير بحاجي خليفة . ١٠٦٧ هـ . ط المطبعة الإسلامية / طهران ١٣٨٧ هـ .
- كتاب الحيطان لعمر حسام الدين : دار المخطوطات فقه حنفي (١٢٣٤) مخطوط .
- كفاية الأخيار حل غاية الاختصار : لأبي بكر بن محمد الحصري . ت ٨٢٩ هـ ط عيسى البابي الحلبي .
- كشاف القناع عن متن الاقناع : لشيخ الحنابلة منصور بن يونس بن أدريس البهوتي . ط مكتبة النصر الحديثة .
- الكافي في فقه الإمام أحمد بن حنبل : لشيخ الإسلام أبي محمد موفق الدين ابن قدامه المقدسي . ط المكتب الإسلامي . دمشق ط أولى ١٣٨٢ هـ - ١٩٦٣ م .

«تابع» فهرس المراجع والمصادر

المراجع والمصدر

- الكواكب السائرة في أعيان المائة العاشرة : لنجم الدين الغزي تحقيق جبرائيل سليمان . ط محمد أمين دمج . بيروت - لبنان .
- كشف الخفا ومزيل الالباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس : تأليف اسماعيل بن محمد العجلوني . ت ١١٦٢ هـ . مطبعة الفنون / حلب .
- كنز الدقائق : تأليف أحمد بن محمود أبو البركات حافظ الدين النسفي . ت ٧١٠ هـ . طبع دار المعرفة للطباعة / بيروت ، ١٣١٤ هـ .
- كتاب قضاء الحوائج : تأليف أبي بكر أحمد بن محمد بن اسحاق المعروف بابن السني . ت ٣٦٤ هـ .
- الكلليات - معجم المصطلحات والفروق اللغوية - لأبي البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي . ت ١٠٩٤ هـ . قابله ووضع فهارسه د/ عدنان درويش ، محمود الحصري . ط منشورات وزارة الثقافة / مصر ١٩٧٦ م .

(ل)

- لامع الدراري شرح صحيح البخاري : للفقهاء المحدث أبي مسعود رشيد أحمد الكنكدهي . ت ١٣٢٣ هـ . طبع المكتبة الامدادية / باب العمرة مكة المكرمة .
- لقط الدرر بشرح نخبة الفكر : للعدوي المالكي . ط البابي الحلبي . ط أولى / القاهرة ، ١٣٥٦ هـ - ١٩٣٨ م .
- لسان العرب : لأبي الفضل جمال الدين بن مكرم المعروف بابن منظور . ت ٧١١ هـ . ط دار المعارف / مصر .
- لسان الميزان : لشيخ الإسلام ابن حجر العسقلاني . ط مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية حيدرآباد / الدكن الهند ، ١٣٢٩ هـ .
- اللباب في تهذيب الأنساب : تأليف ابن الأثير الجزري . ت ٦٣٠ هـ . ط مكتبة حسام الدين المقدسي / القاهرة ، ١٣٨٦ هـ .
- لماذا تأخر المسلمون ولماذا تقدم غيرهم : بقلم الأمير شكيب ارسلان - المركز السلفي للكتاب ، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م .

(م)

- المبسوط : للإمام رضي الدين السرخسي . ت هـ . دار المعرفة ط ثانية / بيروت - لبنان .

«تابع» فهرس المراجع والمصادر

المراجع والمصدر

- المبسوط : للإمام محمد بن الحسن الشيباني - الأصل - مخطوط وبأرقام عدة في دار المخطوطات والمكتبة الأزهرية ومعهد المخطوطات .
- متن القدوري في الفقه على مذهب أبي حنيفة النعمان : لأبي الحسين أحمد بن محمد القدوري . ت ٤٢٨ هـ . ط مصطفى الحلبي ، القاهرة ١٣٧٧ هـ - ١٩٥٧ م .
- المحرر في الفقه على مذهب الإمام أحمد : لمجد الدين أبي البركات . ت ٦٥٢ هـ ط مطبعة السنة المحمدية ، ١٣٦٩ هـ - ١٩٥٠ م .
- المحلى : لأبي محمد علي بن حزم الظاهري . ت ٤٥٦ هـ . ط مكتبة الكليات الأزهرية / القاهرة .
- المحيط البرهاني : لبرهان الأئمة محمود بن أحمد بن عبدالعزيز ٦١٦ هـ دار الكتاب فقه حنفي رقم (٤٨٢) مخطوط .
- مجمع النهرين وملتقى النيرين في الفروع : لأحمد بن علي بن ثعلب المعروف بالساعاتي . ت ٦٩٤ هـ . دار المخطوطات ، فقه حنفي (٢١٨٥٢ ب) مخطوط .
- مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر : للمولى الفقيه المحقق عبدالله بن الشيخ محمد . ت ١٠٧٨ هـ ، ط دار احياء التراث العربي / بيروت .
- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد : للحافظ نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي . ت ٨٠٧ هـ . ط دار الكتاب اللبناني / بيروت .
- مختار الصحاح : للشيخ الإمام محمد بن أبي بكر عبدالقادر الرازي ترتيب محمود خاطر . الهيئة المصرية العامة للكتاب / القاهرة ١٩٧٦ م .
- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير : للعلامة أحمد بن محمد بن علي الفيومي . ت ٧٧٠ هـ . تحقيق د/ عبدالعظيم الشناوي ، ط دار المعارف / مصر .
- المختصر في أصول الفقه : تأليف علي بن محمد بن علي بن عباس ابن اللحام . ت ٨٠٣ هـ . تحقيق محمد مظهر ، تصوير دار الفكر / دمشق ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م .
- مختصر فصول العمادي - الفصول العمادية - : لابن كمال باشا . دار المخطوطات فقه حنفي (٩١٩) مخطوط .
- مرآة الجنان وعبرة اليقضان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان : تأليف أبي محمد عبدالله بن أسعد بن علي بن سليمان اليافعي . ت ٧٦٨ هـ . ط دائرة المعارف النظامية حيدر آباد / الدكن الهند ، ١٣٢٧ هـ .

«تابع» فهرس المراجع والمصادر

المراجع والمصدر

- مشايخ بلخ من الخفية : لمحمد محمد محروس المدرس رسالة دكتوراه . ط وزارة الأوقاف/ بغداد . الدار العربية للطباعة والنشر .
- مرصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع : لصفي الدين عبدالمؤمن بن عبدالحق البغدادي . ت ٧٣٩هـ . تحقيق على محمد البجاوي . ط عيسى البابي الحلبي / القاهرة ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م ط أولى .
- مستدرك الحاكم على الصحيحين : للحاكم أبي عبدالله النيسابوري . ت ٤٠٥هـ مطبعة دائرة المعارف النظامية / الهند .
- مصنف عبدالرزاق : تأليف أبي بكر بن عبدالرزاق بن همام الصنعاني . ت ٢١١هـ . تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي . ط مؤسسة الأعلمي / بيروت .
- المستقصى في أمثال العرب : لجار الله أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري صاحب الكشاف . ت ٥٣٨هـ . ط دار الكتب العلمية / بيروت .
- مسند الإمام أحمد بن حنبل : ت ١٣٣هـ . ط المكتب الإسلامي للطباعة والنشر / بيروت .
- المستصفى : لحجة الإسلام محمد بن محمد الغزالي أبو حامد . ت ٥٠٥هـ ط الأميرية / القاهرة ١٣٢٢هـ .
- مشكل الآثار : لأبي جعفر أحمد بن محمد الأزدي الطحاوي . ت ٣٢١هـ ط دار صادر/ بيروت مصورة على الأولى طبع دائرة المعارف النظامية / الهند ١٣٣٣هـ .
- معجم المؤلفين : تأليف عمر رضا كحالة . طبع / دمشق ١٩٦٠م .
- معالم السنن : تأليف حمد بن محمد الخطابي . ت ٣٨٨ على هامش مختصر أبي داود للمنذري . طبع دار الحديث / سوريا . اعداد وتعليق عزت عبيد الدعاس وعادل السيد . ط أولى ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م .
- المعتمد في أصول الفقه : لأبي الحسين محمد بن علي البصري المعتزلي . ت ٤٣٦هـ . تحقيق محمد حميد الله / دمشق ١٣٨٥هـ . المعهد العلمي الفرنسي .
- معجم البلدان : تأليف الشيخ شهاب الدين أبي عبدالله ياقوت الحموي . ت ٦٢٦هـ . ط دار صادر / بيروت .
- المعيار العرب والجامع المغرب عن فتاوى علماء أفريقية والأندلس والمغرب : لأحمد بن يحيى الونشريسي . ت ٩١٤هـ . خرجه جماعة من الفقهاء بأشراف د/ محمد الحججي دار الغرب الإسلامي / بيروت ١٤٠١هـ - ١٩٨١م .

«تابع» فهرس المراجع والمصادر

المراجع والمصدر

- مفتاح السعادة : لأحمد بن مصطفى المعروف بطاش كبرى زاده . ت ٩٦٨ هـ . ط دائرة المعارف العثمانية / الهند ١٣٢٩ هـ .
- المغرب في ترتيب المغرب - في اللغة - : للشيخ ناصر بن عبد السيد بن علي الخوارزمي المطرزي . ت ٦١٠ هـ .
- مفاتيح العلوم : للأديب الكفوي محمد بن أحمد بن يوسف الخوارزمي . ط مكتبة الكليات الأزهرية . الطبعة الثانية ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م .
- مناهج العقول : للإمام محمد بن حسن البدخشي . ط محمد علي صبيح .
- المنتقى : لابن الجارود عبد الحميد بن المنذر العبدى البصري . ت ٣٠٧ طبع الفجالة / القاهرة مصر ١٣٨٢ هـ - ١٩٦٣ م .
- المذهب في فقه الإمام الشافعي : تأليف أبي اسحاق ابراهيم بن علي بن يوسف الفيروز آبادي الشيرازي . ط عيسى البابي الحلبي / القاهرة .
- منحة المعبود في ترتيب مسند الطيالسي أبي داود : ت ٣٠٤ هـ . تأليف أحمد بن عبد الرحمن البنا الشهير بالساعاتي . ط المطبعة المنيرية / القاهرة ١٣٧٢ هـ .
- منهاج الوصول في علم الأصول : لقاضي القضاة عمر البيضاوي . ت ٦٨٥ هـ ط محمد علي صبيح / مصر .
- معراج الدراية في شرح الهداية : لقوام الدين محمد بن محمد بن أحمد السنجاري المعروف بالكاكي . ت ٧٤٩ هـ . دار المخطوطات المصرية فقه حنفي رقم (٧٧٦) مخطوط .
- معجم متن اللغة : للشيخ أحمد رضا .
- مجالس السلطان الغوري جمع وتحقيق عبدالرحمن عزام .
- موسوعة الشعب - كتاب دائرة معارف الشعب - «كتاب الشعب» مصر القاهرة .
- مقدمة ابن الصلاح ومحاسن الاصطلاح : تحقيق وتوثيق د/ عائشة عبدالرحمن (بنت الشاطيء) . ط دار الكتب ١٩٧٤ م .
- مصر في عصر دولة المماليك الجراكسة : تأليف د/ ابراهيم علي طرخان . ط مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر / القاهرة ١٩٦٠ م .
- موطأ مالك : للإمام مالك بن أنس . تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي ط دار الشعب / القاهرة .
- المعجم الكبير : للحافظ الطبراني . تحقيق عبد الحميد السلفي . ط أولى ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ / العراق .

«تابع» فهرس المراجع والمصادر

المراجع والمصدر

- المعجم الوسيط : مجمع اللغة العربي بمصر . اشراف عبدالسلام هارون . ١٣٨٠هـ - ١٩٦٠م .
- مقدمة ابن خلدون - أو تاريخ ابن خلدون الجزء الأول منه - طبع مؤسسة الأعلمي / بيروت .
- مغني المحتاج إلى معرفة ألفاظ المنهاج : تأليف محمد الشربيني الخطيب ت ٩٩٧هـ . ط مصطفى البابي الحلبي ، ١٣٧٧هـ .
- المقنع في فقه الإمام أحمد بن حنبل : لموفق الدين عبدالله بن أحمد بن قدامه المقدسي . المكتب الإسلامي / دمشق ، ١٩٨٠م .
- المغني : لابن قدامة موفق الدين عبدالله . تحقيق طه محمد محمد الزيني ط . مكتبة / القاهرة - الفجالة - مصر ، ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م .
- المغني في ضبط أسماء الرجال : للشيخ محمد طاهر بن علي الهندي . ت ٩٨٦هـ . ط دار الكتاب العربي / بيروت ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م .
- منهج ذوي النظر شرح منظومة الأثر على الفية الإمام السيوطي . ت ٩١١هـ في الحديث : تأليف محمد محفوظ الترسي . ط ٣ مصطفى الحلبي / مصر ١٣٧٤هـ - ١٩٥٥م .
- ميزان الاعتدال : لشمس الدين أبي عبدالله الذهبي . ت ٧٤٨هـ . تحقيق علي محمد البجاوي . ط عيسى البابي الحلبي / القاهرة ١٣٨٢ - ١٩٦٣م .
- العصر المالكي في مصر والشام : للدكتور سعيد عبدالفتاح عاشور ط ثانية ١٩٧٦م ط دار النهضة العربية .
- المجتمع المصري في عصر سلاطين الماليك : للدكتور سعيد عبدالفتاح عاشور . ط أولى ١٩٦٢هـ دار النهضة العربية / مصر .

(ن)

- الانتصار بواسطة عقد الأمصار في تاريخ مصر وجغرافيتها : تأليف إبراهيم بن محمد بن ايدير العلاني الشهير بابن دقماق . تحقيق لجنة احياء التراث العربي في دار الأفاق ط دار الأفاق الجديدة / بيروت .
- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة : لجمال الدين أبي المحاسن يوسف بن تغري بردي الأتابكي . تحقيق فهم محمد شلتوت - ط الهيئة المصرية ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م .

«تابع» فهرس المراجع والمصادر

المراجع والمصدر

- نزهة النفوس والأبدان في تواريخ الزمان : للخطيب الجوهري علي بن داود الصيرفي . تحقيق حسن حبشي . ط دار الكتب ١٩٧٠ م .
- نسب قریش : لأبي عبدالله المصعب بن عبدالله بن المصعب الزبيري . ت ٢٣٦ هـ طبع دار المعارف الطبعة الثانية ١٩٧٦ م .
- النوازل في الفتاوى والواقعات : تأليف أبي الليث نصر السمرقندي . ت ٣٧٣ هـ دار المخطوطات المصرية / القاهرة فقه حنفي (٥٦٥) مخطوط .
- نهاية المحتاج شرح المنهاج .
- نهاية السؤل في علم الأصول : للإمام جمال الدين عبدالرحيم الأسنوي . ت ٧٧٢ هـ . ط محمد على صبيح وأولاده بالأزهر الشريف .
- النافع الكبير لمن يطالع الجامع الصغير : لأبي الحسنات عبدالحی الهندي طبع / الهند .

(و)

- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان : تأليف أبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد المعروف بابن خلکان . ت ٣٨١ هـ . تحقيق احسان عباس . ط دار صادر / بيروت .
- الوافي بالوفيات : تأليف صلاح الدين خليل بن ابيك الصفدي . ت ٧٦٤ هـ ط فيسبادن ١٤١٨ هـ - ١٩٦٢ م

(هـ)

- هدية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنفين : تأليف اسماعيل باشا البغدادي . الطبعة الثالثة ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م .
- الهداية شرح بداية المبتدي : تأليف برهان الدين أبي الحسن علي بن أبي بكر بن عبد الجليل المرغيناني . ت ٥٩٣ هـ ط مصطفى الحلبي / القاهرة ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م .

(ي)

- يتيمة الدهر في فتاوى أهل العصر : للإمام الشيخ عبدالرحيم الترمجاني . دار المخطوطات المصرية فقه حنفي تحت رقم (٣١١) مخطوط .

رقم الإيداع بدار الكتب القطرية
٤٥٦ لسنة ١٩٩٢ م